

جمال البنا

كلا ثم كلا

كلا

لفقهاء التقليد كلا لأدعياء التنوير

محاكمة الفكر المصري

المحتويات

• المقدمة

الباب الأول كلا لفقهاء التقليد

الفصل الأول عندما ينتطح العنزان

الفصل الثاني شهادة الشيخ محمد الغزالي وتوابعها

• الإسلام نظام شامل

• ضياع الشريعة

• خارج عن الملة

• أسئلة إلى الغزالي

• "رد من الغزالي"

• "بقية رد الغزالي"

• "الافتتات على السلطة"

• "رسال من المفتي"

• "ليس بينها الردة"

• "إثبات جريمة الردة"

• "أسئلة وتعليقات"

• "من يملك الاستتابة؟"

• "تعليق من الغزالي"

• "اختلف مع الشيخ"

• "هذه هي أقوال"

• "شهادة الغزالي في قضية فرج فوده"

•

الفصل الثالث دلالات الشهادة وتوابعها

• هذا ديننا

الفصل الرابع لا حد .. لا استتابة.. لا تعزير

• الفتوى

الباب الثاني كلا لأدعياء التنوير

الفصل الأول التنوير والآلهة الزائفة

الفصل الثاني التجارب الثلاث للتنوير في مصر
(محمد علي - البورجوازية - عبد الناصر)

الفصل الثالث أزمة أدعياء التنوير
الصراع بين الذات والموضوع

الباب الثالث عندما تتصافح البدان

الفصل الأول عندما تتصافح البدان

الدين في عالم زكي نجيب محمود
الفصل الثاني مشروع للأجيال
ها هو ذا مشروع الأجيال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُلْ إِنَّمَا أَعْظَمُ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلِي
وَفِرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ
إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴿٤٦﴾

(سبأ ٤٦)

إن الذي خلق الحقيقة علماً لم يُخل من أهل الحقيقة جيلاً

شوقي

مُتَلَمِّمًا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

أثارت الشهادة التي أدلى بها فضيلة الشيخ محمد الغزالي في قضية مقتل الكاتب الصحفي فرج فودة يوم ١٩٩٣/٦/٢٢ عاصفة من الاهتمام واستحوذت على الرأي العام المصري وقتئذ، وأعدت إلى السطح مرة أخرى تلك القضية المُستَكَنَّة في القاع دون حسم - قضية الردة التي نرى أنها في حقيقة الحال قضية حرية الفكر، وفجرت ما يحيط بها من مسائل...

والكتاب الذي بين يدينا يتخذ من هذه الواقعة - أي - شهادة الشيخ الغزالي، وما أثارته من تأييد أو تنديد نقطة انطلاقه، وهو لا يرى في هذا التأييد أو التنديد - إلا "انتطاح عنزين" يعني أنها قضية ليس لها أصل حقيقي يبرر النطاح، وإنما هي ثمرة "التقليد" من ناحية و"الادعاء" من ناحية أخرى؛ ففقهاء التقليد يتمسكون بما جاء في فقه الأسلاف، ويرفضون الاجتهاد، بينما ينساق أدعياء "التنوير" كما أطلقوا على أنفسهم وراء شعارات وزیوف وظواهر لا أصل لها في الحقيقة.

ويبدأ الكتاب فيفند دعوى حد الردة - ويذهب إلى أنه "لا حد.. لا.. استتابة.. لا تعزير" ويضع - للذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه - نهاية لهذه القضية بعد مناقشة مستفيضة لما جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية.. أما الذين في آذانهم وقر وأفئدتهم هواء، فإنك لا تسمع الصم الدعاء..

ثم يندار الكتاب على أدعياء التنوير ويسقط الآلهة الزائفة التي يتعبدونها: الاشتراكية - الحضارة الأوروبية - القومية العربية، ويتتبع تجربتي التنوير المزعومتين: تجربة محمد علي، وتجربة عبد الناصر ويكشف حقيقتيهما، ويتقصى الكتاب في باب مستقل أزمة أدعياء التنوير، وهو يرى أنها "إشكالية الصراع بين الذات والموضوع" والموضوع الذي يكون علينا جميعاً أن نلتزم به هو "مصر" التي يمثل الإيمان بالدين جذر حضارتها ومحور مجتمعتها وأصل وجدانها، وأي دعوة تتجاهل الدين فإن مصر تلفظها، ومن ثم فإن دعوات التنوير المزعومة لا تجد قبولاً - رغم أن كل أجهزة الإعلام والتأثير في أيديهم.. وقد تجاهل أدعياء التنوير هذا الأصل الأصيل في المجتمع المصري.. بتأثير عوامل ذاتية هي الثقافة الأوروبية التي أبعدهم عن جذورهم، والانتماء السياسي الذي ادعى الاشتراكية حيناً من الدهر، وتجهم للإسلام.. وأخيراً فهناك قلبه مؤثرة من غير المسلمين - تأثرت بتصورات خاصة أو بتوجيه قيادات كنسية بحيث وضعت نفسها في مواجهة الإسلام؛ فما قد يؤدي إلى كسب له يعني خسارة لها.. وقد عالج الفصل الخاص "بحاجز الدين" معالجة مستفيضة وضع الأقلية القبطية في مصر - وكيف يمكن أن تكون عنصراً بناءً في المجتمع المصري.

وكما بدأ الكتاب بفصل عن "عندما ينتطح العنزان" فإنه يختتم بفصل "عندما تتصافح اليدان" يدعو الفريقين إلى كلمة سواء، وهو يضع مشروعاً للأجيال من عشر نقاط لكل من فقهاء التقليد. وأدعياء التنوير إذا أخذ كل منهما به، فعندئذ تتصافح اليدان.

من هذا يتضح أن الكتاب يكاد يكون محاكمة لفكر المجتمع المصري السائد. الذي انطوى وتوقع من ناحية وشط وانفلت من ناحية أخرى.

وقد ألفت الناس أن من يؤيد اليمين.. يعارض اليسار، ومن يقول نعم للأول يقول لا للثاني، أما أن يعارض كاتب الفريقين معاً، ويقول كلا ثم كلا، فإنه يقطع الجسور، ويوقد شمعته من طرفيها، ويوقف نفسه في طريق مسدود، فالفكر الإسلامي في يد فقهاء التقليد، وأجهزة الإعلام والصحافة في يد أدعياء التنوير. ولكن ليس هذا هو المهم..

المهم هو "الحقيقة".

وعندما تكون الحقيقة بهذا الحجم، وعندما يتهددها الخطر، وتطلب من حمايتها التضحية..

فلا تردد، ولا مجاملة، ولا خوف من لوم لائم.

﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾

القاهرة: شوال ١٤١٤هـ/ أبريل ١٩٩٤م.

الباب الأول

كلا لفقهاء التقليد

الفصل الأول: عندما ينتطح العنزان.

الفصل الثاني: شهادة الشيخ الغزالي وتوابعها.

الفصل الثالث: دلالات الشهادة وتوابعها.

الفصل الرابع: لا حد، لا استتابة، لا تعزير.

الفصل الأول

عندما ينتطح العنزان

في الحديث النبوي الذي جرى مجرى الأمثال " لا ينتطح فيها عنزان" ومعنى الحديث - كما شرحه صاحب النهاية - "أي لا يلتقي اثنان ضعيفان، لأن النطاح من شأن التيوس والكباش لا العنوز، وهو إشارة إلى قضية مخصومة لا يجري فيها خلف أو نزاع^(١)".

والقضية التي هي موضوع هذا الكتاب يمكن أن تكون قضية مخصومة لا يجري فيها خلف أو نزاع، لا ينتطح فيها عنزان، فضلاً عن الكباش والتيوس، ولكن - المفارقة - أنها كادت تمزق المجتمع المصري وقد شغلته وشغلت ساسته وصحافته رداً طويلاً، ولا تزال تنتظر الحل!

فمن ناحية نجد الشيوخ والفقهاء يحملون بأيامهم ما خلفه لهم الأسلاف من موروثات فقه وأحكام، وهم يحملون هذه الأسفار من ألف عام، منذ أن أغلق باب الاجتهاد وقد عكفوا عليها كما عكف آباؤهم، وكما عكف أجدادهم رجوعاً القهقري إلى القرن الرابع الهجري، وقد درسوها في الجامعات سواء منها الدينية أو "المدنية" ولا يملكون لها تغييراً أو يستطيعون فيها تجديداً؛ لأن هذا سيعرض للخطر الكيان القائم المستقر من ألف عام ربما بما في ذلك أوضاعهم نفسها، وقد اكتسب هذا الوضع قداسة الدين وجلال القدم وطرزته أسماء الأئمة العظام، فتغييره ليس بالأمر السهل، وقد يكون أصعب ما في عملية التغيير أنه ليس هناك بديل، أو أن البديل ليس بالوضوح والجلاء الذي يستحق الدخول في المعركة، لأنهم لم يعرفوا غير هذا التراث فلا يستطيعون عنه فكاكاً، ولأن غيرهم لم يحكموا هذا التراث، فلا يمكنهم معالجته نقداً وتمحيصاً ولا جدالاً أن فيه الكثير الطيب على كل حال.

وفي الطرف الآخر تقف مجموعات تلقفت دراساتها في جامعات أوروبية، أو استقتها من مراجع غربية، ونشأت في حضان "البورجوازية" المدنية التي قطعت أصولها بالقرية والتقاليد، وانتتمت إلى أحزاب سياسية - سواء بحكم الإيمان أو المصالح والأوضاع - وارتبطت بنظام الحكم الذي لم يكن في فترة ما من تاريخ مصر الحديث إسلامياً - بوجه خاص - بل تأثر بدعوى بعيدة عن الإسلام.. فحملوا دعوى "التنوير" الذي عندما نحل مفرداته - من كتاباتهم - يتضح أنها الدولة العلمانية والفصل بين الدين والدولة.. والقول إن الدين مسألة خاصة بين الفرد والله، ولا علاقة له بالنظم السياسية - باختصار النموذج الأوروبي له... ولما كان معظمهم حاذقاً وذكيًا وتعلم في مدرسة الانتهازية العظمى في العصر الحديث - أعني بها الشيوعية - التي تصطنع الشعارات وتسبغ على نفسها ما تريد من صفات... إلخ؛ فإنها ربطت دعواها بالمشروع الحضاري المزعوم الذي عمل له محمد علي وجمال عبد الناصر وقام بفضل دعاة التنوير من رفاة رافع الطهطاوي حتى طه حسين... إلخ.

(١) النهاية لابن الأثير، ص ١٥٣ ، الجزء الرابع.

وهم في التكييف الفكري لا يفضلون فقهاء التقليد.. ومن أجل هذا قلنا أدياء "التنوير"، فقهاء التقليد يقلدون شيوخ الماضي، وأدياء التنوير يقلدون "خواجهات" أوروبا، ولم يستطع لا هؤلاء ولا أولئك - أن يجهدوا فكرهم في التوصل إلى الحل الذي يتفق مع طبيعة هذه البلاد.. ويمكن أن ينتصر على تحديات العصر.

ومنذ أن جاء نابليون هذه البلاد، ودك بمدافعه العالم القديم، وأدخل مصر قسرًا.. العصر الحديث! ولا تزال قضية الانتقال قائمة لم تحل، ولم تنته، ولم تكن مصر سعيدة الحظ كاليابان - مع أنها بدأت قبلها - ولم ترزق بإمبراطور حكيم كالإمبراطور "ميجي" يضع نصب عينيه المصلحة العليا للبلاد وللشعب والنهضة بهما، وإنما رزقت في أول الحقبة وآخرها بطاغيتين عسكريين - محمد علي وعبد الناصر - استهدف كل واحد منهما إنشاء إمبراطورية تحمل اسمه ويكون هو محورها، فباء بالفشل وجر الخزي والخذلان على البلاد.

نعم، ظهر جمال الدين الأفغاني، وأمضى في هذه البلاد ثماني سنوات، وكان يمكن أن يؤدي عمله إلى التجديد الإسلامي المنشود، ولكن فشل الثورة العربية أدى لأن تنزلق الدعوة الإسلامية من بين يديّ الشيخ محمد عبده - تلميذ الأفغاني الأثير - انزلاقة نوعية وليست كمية، فأخذت طابعًا إسلاميًا تساوميًا وليس ثوريًا كفاحيًا، ومهدت هذه الانزلاقة لانزلاقة أخرى على يديّ سعد زغلول - تلميذ محمد عبده الأثير - الذي بدأ الليبرالية/ البورجوازية المصرية وأبعد الإسلام إلى ركن قصي من أركان المجتمع!

أما الهيئة التي تعلقت بها القلوب وبنيت عليها الآمال - الإخوان المسلمون - فإن استشهاد مرشدها أصابها بنكسة لم تقم منها بعد...

وخلال الانقلاب الناصري أعلنها عبد الناصر حربًا شعواء على الإسلام والدعوة الإسلامية، وبسط حكم الإرهاب الذي أخرج الأصوات حتى جاءت ١٩٦٧ ودمرت كل ما أقامه تدميرًا!..

وجاء السادات وقد تعلم الدرس ووعاه، فطرد الخبراء الروس، وأفرج عن المسجونين وبدأ نوعًا من التعاطف مع الاتجاه الإسلامي، فكسب حرب رمضان، ولكنه احتفظ بحاشية السوء، وتستر على الأخطاء الفاحشة، وترك عددًا من كبار المجرمين يفلت من العقاب.

باختصار، لم يكن السادات مستعدًا للقيام بثورة تطهر البلاد من قاذورات العهد الناصري والمجموعة المنتفعة؛ لأنه هو نفسه كان من ضمنها، ولأنه أراد أن يبقى عليها كقوة يحقق بها نوعًا من التوازن مع القوى الأخرى.. ونتيجة لتردداته، فقد انقلب على حلفائه الإسلاميين، ومات ضحية لكلمته الممطوطة "لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين!".. وكان يجب على أدياء العلمانية أن ينصبوا له تمثالًا، لا أن يقذفوه بالطوب!

وجاء مبارك لينهي حكم ضباط ٢٣ يوليو، ولكن الشلة هي الشلة، وبقي المنتفعين من الناصرية تتصدر المناصب، فيرأس كبيرهم مجلس الشعب ويضرب بالحريات والضمانات وأحكام القضاء عرض الحائط، بينما يلي أحد ضباط صلاح نصر وزارة الإعلام، وتُعطي وزارة الثقافة لرسام مغمور يتخيل أن الصورة التي يرسمها تباع بسبعين ألفًا لعبقريته الخاصة، وليس لمنصبه الوزاري!..

خلال هذه الحقبة الطويلة (١٨٠٠ - ١٩٩٠) لم يعنَ أي حاكم بمعالجة الأزمة الحضارية معالجة موضوعية.. محمد علي، وعبد الناصر.. وأتباعه عزفوا عن الإسلام وحاولوا مجاملته مرة وعداوته مرات أخرى.. أما المرحلة البورجوازية في تاريخ البلاد - من دستور ٢٣ حتى انقلاب ١٩٥٢ فكانت أيضاً عازفة عن الإسلام، وإن حدث هذا بطريقتها الخاصة التي تختلف عن الطرق العسكرية لمحمد علي وعبد الناصر.

وكانت الأخطاء تتراكم مع كل جيل، والمشكلة تتعقد مع كل إرجاء وتسويق حتى أصبحت تركة ثقيلة تحمل كل أوزار العهود الماضية، من إرهاب الحكومات، ومن الفساد والكسب الحرام، ومن تزييف إرادة الشعب (٩٩,٩%) وكفى! ناهيك بالوصمة الكبرى: الاعتقالات وممارسات التعذيب في السجن الحربي أيام عبد الناصر، وفي سجون أمن الدولة أيام السادات ومبارك، وقهر الشعب وإذلال كرامته..

ولكن الخلاف الإيديولوجي لم يأخذ طابع التقطب إلا في الفترة الأخيرة، لأن المجتمع المصري في المرحلة الليبرالية البورجوازية (من دستور ٢٣ حتى انقلاب ١٩٥٢) توصل إلى وسائل أرضت المؤسسة الدينية الرسمية بحيث سكنت على ممارسات عديدة لهذا المجتمع مخالفة للشريعة كالتعامل بالربا في الحكومة والبنوك، وتناول الخمر في المحال العامة، وإباحة البغاء والقمار... إلخ. ولم يكن من الطبيعي للمؤسسة الدينية وقد أغمضت العينين على هذه المخالفات الصارخة أن تثير قضية مثل قتل المرتد، أو على الأقل محاكمته؛ لأن هذه القضية لها حساسياتها؛ ولأنها تصدم أول ما تصدم الأساس الذي يقوم عليه المجتمع البورجوازي، وهو الحرية... لهذا أمكن لأحد الكتاب (إسماعيل أدهم) أن يصدر كتابه "لماذا أنا ملحد؟" وأمكن لسلامة موسى أن يعالج نشأة فكرة الله، أو لمصطفى محمود في مرحلته الفكرية الأولى أن يصدر كتابه عن الله والإنسان الذي يناقض الفكرة الإسلامية.. وعندما عارض كتاب "من هنا نبدأ" للشيخ خالد محمد خالد، فإن هذه المعارضة قامت بدعاية للكتاب يتناها أي مؤلف وكانت خيراً وبركة عليه.

أما الإخوان المسلمون الذين كان يمكن أن يثيروا هذه القضية، فقد اهتموا ببناء أنفسهم وتقديم الأهم على المهم، وكان الأستاذ البنا رحمه الله على أعظم جانب من الفطنة والذكاء.. وعندما تعرض في مقدمة تفسيره لطفه حسين وخلف الله، فإنه أشار إليهما في كياسة وذوق ونقد موضوعي خالص.

وخلال حكم عبد الناصر أخرج الإرهاب والتعذيب كل صور المعارضة، وأعدم سيد قطب الذي وضع بذرة الاتجاهات المتشددة، فجعله شهيداً، وأضفى على دعوته الإكليل الأحمر!..

وإنما أخذ الصراع شكل التقطب في عهد السادات كرد فعل للإرهاب الناصري وللممارسات التي مارسها زبانية وزبانية عبد الحكيم عامر في السجن الحربي، ووجد فرصته بمجرد الإفراج عن المعتقلين وإيقاف الإرهاب الحكومي، وما كان السادات ليستطيع أن يحكم بالإرهاب إلى الأبد!

وكان رد الفعل بحجم وقوة الفعل، وقد يعجب الإنسان من أين جاءت كل هذه الجماعات الإسلامية التي اتسمت بالعنف والتطرف؟ والرد لدى صلاح نصر وشمس بدران وحمزة البسيوني، وما قاموا به من المنكرات التي يندى لها جبين الإنسانية.

لقد وضعوا بذرتها في سجونهم، ثم نمتها ونفخت فيها الديكتاتورية والفساد..

ولم يستطع السادات - خاصة في السنوات الخمس الأخيرة من حكمه - أن يتحرر من التركة الثقيلة لما أشرنا إليه من أسباب، وقامت وزارة الداخلية بدور يماثل إلى حد ما الدور الذي كانت تقوم به المخابرات العسكرية.. وفي سجون "أمن الدولة" ترعرعت جماعات الجهاد، كما ترعرعت من قبلها جماعة التكفير والهجرة والقطيبيون في سجون عبد الناصر!..

وبصرف النظر عن الأعمال العنيفة لهذه الجماعات، فإنها استطاعت أن تنتشى رأياً عاماً متشددًا ومنهجيًا ضيقًا للإسلام - وهو الفهم الذي عارضه كثير من المفكرين ومن الشيوخ، وعلى رأسهم الشيخ محمد الغزالي، دون أن يكسبوا كثيرًا؛ لأن حماقات العهد كانت أكبر نصير للمطرفين - كما أطلق عليهم -.. ففي الجو الذي ينتشر فيه الفساد والكسب غير المشروع وتتراكم الثروات بالبلايين في أيدي حفنة من "أبناء الأكاير" بالرشوة والمحسوبية والعمولات وفضائح الاستيراد والتصدير.. وفي مناخ كبت الحريات والحكم بقانون طوارئ لأكثر من اثني عشرة سنة، واستمرار ممارسات التعذيب والإرهاب البوليسية.. وفي ظل سياسة خارجية تنسم بالاستسلام والمهانة (خذ مثلًا الموقف المخزي لحكومة مصر تجاه مأساة البوسنة، وعجز الحكومة عن أي عمل، أو احتجاج أو حتى سحب سفير أو مقاطعة تجارية) في الوقت الذي تمارس العنف في تفتيش البيوت واعتقال المشبوهين وسياسة "الضرب في المليون" هذا السجل الأسود الطويل جعل من جنون بعض الجماعات الإسلامية الوجه الآخر لعملة واحدة هي سياسة الحكومة، ولا يمكن الحديث عن هذه إلا بالحديث عن تلك!..

في إحدى المقامرات، التي عرف بها السادات، سمحت الحكومة بوضع قانون لمحاكمة المرتد...

ما قصة هذا القانون؟ كيف ظهر؟ ولماذا؟ هل كان مجرد (بالون اختبار؟) هل كان محاولة لاستقطاب المعسكر الإسلامي؟!..

هذه قضية ليس لدينا الكثير الذي نقوله عنها.. ولا يهمنا في الحقيقة لأننا لا نقدم تأريخًا أو نتابع سياسة هذه الحقبة.. وما يعيننا هو أنه للمرة الأولى في تاريخ مصر الحديثة يوضع قانون إقامة حد للردة!..

وقد كان هذا القانون سببًا في أن عجلنا بإصدار كتابنا "حرية الاعتقاد في الإسلام" الذي نقد هذا القانون نقدًا مرًا.

ولما كان هذا الكتاب - رغم أنه أعيد طبعه في بيروت - لم يظفر بما يستحقه من الشهرة والذبيوع.. فنحن ننقل هنا ما جاء به عن هذا القانون:

"... ولكن الصحف طلعت علينا - ونحن نكتب هذا الفصل من كتابنا - بنبأ مثير هو موافقة مجلس الدولة على مشروع قانون بإقامة حد الردة، ويقضي القانون كما نشرت الأهرام (يوم ٦/٨/١٩٧٧) بإعدام المرتد عن الإسلام عمدًا بقول صريح أو بفعل قطعي والسجن عشر سنوات لمن ارتد مرة أخرى^(١)،

(١) أي إذا كان قد تاب وسقط عنه الحد، ثم عاد.

وعقوبات رادة إذ وقعت الردة من قاصر(!!) والردة تثبت بالإقرار مرة واحدة أو بشهادة رجلين، ومنع المرتد من التصرف في أمواله.. وهذه هي عناوين الخير، وقد تضمنت التفاصيل أنه إذا كان الجاني - على حد تعبير الأهرام - قد أتم السابعة ولم يتم العاشرة فللقاضي أن يوبخه في الجلسة أو يأمر بتسليمه إلى أحد والديه أو إلى ولي نفسه أو بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأحداث، وإذا كان قد أتم العاشرة ولم يتم الخامسة عشرة يعاقب بضربه بعصا رفيعة من عشر إلى خمسين ضربة... إلخ!

وينص مشروع القانون بأن كل من حرض غيره على ارتكاب ما يكون جريمة الردة يعاقب بالعقوبة المقررة للشريك إذا لم يترتب على هذا التحريض أي أثر يعاقب بنفس العقوبة على التحريض المبين بالقانون.

ولا تسري على الجريمة الحدية الأحكام المقررة في قانون الإجراءات الجنائية في شأن سقوط العقوبة بانقضاء المدة ولا يجوز إبدال العقوبة الحدية ولا العفو عنها.

كما يحظر على المتهم بالردة التصرف في أمواله أو إدارتها، وكل تصرف أو التزام يصدر منه خلال فترة اتهامه يكون معلقاً على البت في أمره...

إن هذا القانون أمر لا يكاد يصدق!...

ما هذا أيها السادة...

هل أصابتكم جنة؟ أجماعة تكفير جديدة؟ هل تريدون أن تنصبوا محرقة، أو أن تدخلوا في الإسلام السمح محكمة بابوية يضع قضاتها العمائم؟! أتريدون أن تهدوا من أضل الله؟! ومن يضل الله فلن تجد له سيلاً..

إن هذا القانون ردة تشريعية حقيقية لعلاج ردة إسلامية وهمية...

ولو صدر فسيكون لحساب المغفلين والجهلة وأعداء الإسلام:

المغفلين الذين يظنون أنه يحقق خيراً في حين أنه شر ماحق... وليس ما هو أدل على غفلتهم من هذا الظن.

والجهلة الذين لم يعلموا تجربة التاريخ في الحديث والقديم.. وكيف أن كل حَجْر على الفكر يؤخر البشرية، ويؤخر الفكرة المطلوب حمايتها، وأن أي قانون يوضع لذلك إنما تستفيد منه السلطة القائمة، والأوضاع المقررة.

وأعداء الإسلام الذين سيقولون إن المسلمين إنما يقرون لله بالوحدانية ولمحمد بالرسالة.. تطبيقاً لقانون العقوبات.

وبعد كل هذا أفلم يخطر للذين وضعوا هذا المشروع أنه قد يأتي بعكس ما أريد منه.

إن الاتهام يكسب المتهم عطف الجماهير فإذا رفض هذا المتهم (الاستتابة) المزعومة وفضل أن يقتل في سبيل رأيه - كائناً ما كان - فإن هذا الوقوف سيجعله شهيداً من شهداء حرية الرأي وسيطرز حواشي الإلحاد بالبطولة. الأمر الذي حدث بالفعل بالنسبة لضحايا المحاكمات البابوية في المسيحية.

وإذا قبل المتهم الاستتابة جبنا فأى انتصار كسبته المحكمة؟

ولا يمكن للاستتابة أن تصل إلى أبعد من هذين، ما دامت صادرة من السلطة.

إن الاستتابة للرجال هي كبيت الطاعة للنساء، وفي الوقت الذي يتمرد فيه النساء - ولهن الحق - على بيت الطاعة يريد المشروع أن يوجد بيت طاعة للرجال!..

وأخيراً فهل يعلم الذين وضعوا مشروع هذا القانون مدى اتساع الباب الذي فتحوه بصرف النظر عن الاستغلال وتحكم السلطة.. إلخ.

أطوا هذه الصفحة قبل أن تتحول إلى فضيحة لم يسمع بمثها في تاريخ البلاد.. أو تاريخ التشريع!..

وتوبوا إلى باركم.. فقد اقترفتن إثمًا عظيمًا وأوشكنتم أن توقعوا البلاد في نكسة في التشريع لا نقل عن نكسة ١٩٦٧ في السياسة!..

واقرءوا القرآن.. وتدبروه.. واستعيدوا ما تعلمتموه في كليات الحقوق!

وإذا أردتم تطبيق الشريعة الإسلامية حقًا وصدقًا، فأصدروا القانون الذي يقطع أيدي اللصوص الكبار والمختلسين والذين يثرون على حساب لقمة عيش المواطن الفقير ويجعلون حياته عذابًا متصلًا.

فإن هذا أجدى في الإصلاح، وأقرب إلى الله... انتهى.

هذا هو ما قلناه سنة ١٩٧٧م، عندما أريد إصدار قانون عن حد للمرتد، أوردناه هنا ليعلم القراء أننا

في سنة ١٩٩٤م إنما نكرر ما قلناه منذ خمسة عشر عامًا ولكن هيهات، ما من سميع، أو مجيب!!

الفصل الثاني

شهادة الشيخ محمد الغزالي وتوابعها

ودارت الأيام، أو قل: الأعوام..

وعند محاكمة قتلة الكاتب الصحفي فرج فودة في يونيو سنة ١٩٩٣م طلب الدفاع أن يسمع شهادة الشيخ محمد الغزالي عن بعض ملابسات القضية، واستجابت المحكمة. وعندما حضر الشيخ الغزالي قدم إليه الدفاع عددًا من الأسئلة التي صيغت بمهارة وفنية، وبما يخدم وجهة نظره.. ورد الشيخ الغزالي بشجاعة وموضوعية.

وكان يمكن أن ينتهي الأمر هنا؛ ولا يظفر سوى بسطور في الصحف اليومية. ولكن رد الشيخ أثار أدياء التنوير، وظفر بمساحة كبيرة من الصحافة وظل شغلها الشاغل لأكثر من شهر.. وقال خالد محيي الدين في صدر صحيفة الأهالي إنها أشد من مائة قنبلة..

الشهادة:

وفيما يلي شهادة الشيخ الغزالي نقلًا عن جريدة الشعب. التي نشرتها تحت عنوان (2):

الرافض لتطبيق الشريعة الإسلامية "مرتد" والمستهزئ بها "كافر".

في تمام العاشرة صباحًا ثم إحضار المتهمين وأدخلوا قفص الاتهام وسط هتافات مدوية مرددين:

"إسلامية.. إسلامية" شرع الله عز وجل.. الإسلام هو الحل" كما أنشدوا بعض الأناشيد الإسلامية.

وجلس المتهمون لتبدأ إجراءات الجلسة في العاشرة والنصف حيث أشار رئيس محكمة أمن الدولة

العليا "طوارئ" إلى الحاجب لكي ينادي على الشاهد.

ووسط صمت وترقب دخل الداعية الإسلامي الكبير فضيلة الشيخ الغزالي.

س: رئيس المحكمة: اسمك وسنك ووظيفتك

ج: الشيخ الغزالي: محمد الغزالي أحمد السقا - ٧٦ عامًا - عضو مجمع البحوث الإسلامية.

س: ما معلوماتك عن الحادث؟

ج: لا توجد لدي أية معلومات وقد حضرت بناء على طلب الدفاع.

وأشار رئيس المحكمة إلى هيئة الدفاع لكي توجه أسئلتها إلى الشاهد.

وبدأ د. عبد الحلیم مندور المحامي ورئيس الهيئة في توجيه أسئلته للشيخ الغزالي.

(2) نشرت الشهادة في كل الصحف. والنص الذي نقلته هو عن جريدة الشعب التي صدرت يوم الجمعة ٢٥ يونيو سنة ١٩٩٣ أما الشهادة نفسها فقد كانت يوم الثلاثاء ٢٢ يونيو سنة ١٩٩٣.

الإسلام نظام شامل

س: هل الإسلام دين ودولة وما معنى هذه المقولة؟

ج: الإسلام عقيدة وشريعة وعبادات ومعاملات وإيمان ونظام ودين ودولة، ومعنى هذه المقولة

ذكرته الآية الكريمة في قول الله عز وجل:

﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾.

﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْنَعِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾

الإسلام دين شامل ومنذ أن بدأت دعوته من ١٥ قرناً وهو دين ودولة، لم تنفصل فيه السلطة

الزمنية عن المعاني الروحية.

وقد جاءت النصوص متشابهة في أركان شتى مثل قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ وقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾.

وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرَّةٌ لَكُمْ﴾.

وفي الإسلام عبادة شخصية كالصيام، وعبادة جنائية كالقصاص، وعبادة دولية كالجهاد. فالعبادة

واحدة وإن اختلفت اتجاهاتها.

كما أن أطول آية في القرآن هي آية الدين وهو دين اقتصادي.

وبالإحصاء والاستقراء نجد أن الإسلام دين للفرد وللمجتمع والدولة، وأنه ما ترك شيئاً إلا وتحدث

فيه مادام هذا الشيء يتصل بنظام الحياة وشئون الناس.

س: هل تطبيق الشريعة الإسلامية واجب؟

ج: الإجابة من القرآن في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا

يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾.

وقوله: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾

ضياع الشريعة

س: ما حكم من يجاهر برفض تطبيق الشريعة الإسلامية استهزاء؟

ج: لقد كانت الشريعة الإسلامية تحكم العالم العربي والإسلامي كله حتى دخل الاستعمار العالم

الصلبي - وكرهه للإسلام واضح - فألغى أنواع القصاص وأحكام الشريعة الإسلامية وأنواع

التعازير والحدود، وحكم الناس بالهوى فيما يشاءون.

وقد صحب الاستعمار العسكري استعمار ثقافي.. ومهمة الاستعمار الثقافي هي جعل الناس

يطمننون إلى ضياع تشريعاتهم وتعطيل أحكام الله دون أن يتبرموا.

فالله تعالى يقول: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾.

وأشعر بغصة لأن الآية مشطوبة في المجتمع، فالقانون يقول إذا اتفق شخصان بإرادة حرة على موافقة هذه الجريمة فإنه في هذه الحالة لا تعتبر جريمة وتسمى حباً أو عشقاً.
وبذلك فإن نص الشريعة قد عطل وأزهقت روحها، وكيف يقبل المسلم هذا الكلام أو يستريح لهذا الوضع.

وبالتالي كيف يستهزأ بي إذا قلت يجب تطبيق الشريعة؟ وهناك أناس كثيرون يريدون تعطيل الشريعة، ويجادلون في صلاحيتها، ويثبتون حكم الإعدام الذي أصدرته الحكومات الأجنبية والاستعمار العالمي على هذه الشريعة التي شرفنا الله بها، ويستهزئون بنا عندما نقول: لا بد أن يحكم شرع الله.. والاعتراض على تطبيق الشريعة والاستهزاء بها كفر.

س: ما حكم من يجاهر برفض تطبيق الشريعة كفرًا أو استهزاء؟
ج: إنه ليس بمؤمن مصداقًا لقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ وفي آية ثانية "الظالمون" وفي الثالثة "الفاسقون".

خارج عن الملة

س: ما حكم من يدعو إلى استبدال حكم الله بشريعة وضعية تحل الحرام وتحرم الحلال؟
ج: يقول الله تعالى: ﴿ أَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾.
إنه ليس بمؤمن يقيناً ويقول الله تعالى في أمثال هؤلاء: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ ﴾.
س: هل يعتبر هذا العمل عملاً كفرًا يخرج صاحبه من الملة؟

ج: لقد رفض الحكم بما أنزل الله جهراً واستهزاء وهو بلا شك يخرج من الملة.
س: ما حكم المسلم أو مدعي الإسلام إذا أتى هذا الفعل الكفري وقد علم بما فيه ومراميه؟
ج: أنا أدحض الشبهات وأقدم الأدلة التي تؤيدني في قولي وأبين الحق، هذه هي مهمتي كداعية، وليس تلمس العيوب لأنني لا أفرح بإيداع أقدام الناس في الشباك، وإنما أنا طبيب أعالج المرض وأريد إنقاذهم من الجرائم التي تكاد تفتك بهم، فإذا كان الإنسان عنيداً ويرفض كل ما أقوله ويأبى إلا تكذيب الله ورسوله فلا أستطيع أن أقول إنه مؤمن.

س: هل يجوز أن ينطق الإنسان بالشهادتين، وفي نفس الوقت يجهر برفض تطبيق الشريعة ويدعو إلى استبدال شرع الله بشرائع الطواغيت من البشر؟
ج: إن الله عز وجل يقول في هذا الصنف من الناس: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾

بل إن بعض الناس كان يحلف أنه مؤمن ولكن جبنه وتقاعسه عن الدفاع عن الإسلام نفى الدين عنه.

إن الإيمان باتفاق العلماء قول وعقيدة وعمل، إن ديننا اسمه الإسلام أي الخضوع لله.

س: هل من يأتي هذه الأعمال يعتبر مفارقاً للجماعة، ومرتدًا عن الإسلام؟

ج : نعم يعتبر مرتدًا عن الإسلام.

س: ما حكم هذا المرتد شرعًا؟

ج : أن يستتاب، وإذا لم يرجع يقتل، وهذا هو الحكم العام بإجماع كثير من الفقهاء.. وأما أنا فأرى أنه يجوز للحاكم إيداعه في سجن مؤبد.

كما لو أن مرتدًا هرب فلا يجري البحث عنه ويبرأ المجتمع منه لأن في بقاءه خطرًا على الأمة.

س: من الذي يملك إقامة الحد على المرتد الذي يجب قتله؟

ج : المفروض أن جهاز القضاء هو الذي يقوم بهذه المهمة، وتطبيق الحدود والتعازير والأخذ بالقصاص هي أمور من اختصاصه وليس لآحاد الناس حتى لا تتحول الأمور إلى فوضى.

س: ماذا لو كان القانون لا يعاقب على الردة والقضاء لا ينفذ حكمها؟

ج : يكون القانون معيبًا وتكون هناك فوضى في المجتمع.

س: هل يبقى الحد على أصله من وجوب إقامته؟

ج : حكم الله لا يلغيه أحد، والحد واجب الإيقاع.

س: ماذا لو أوقعه فرد من آحاد الناس؟

ج : يعتبر مفتنًا على السلطة، وأدى ما ينبغي أن تقوم به السلطة.

س: هل يعتبر مفتنًا على السلطة إذا كانت لا تطبق هذا الحكم؟

ج : نعم يعتبر مفتنًا.

س: هل هناك عقوبة للافتئات على السلطة؟

ج : لا أذكر أية عقوبة في الإسلام.

وعقب إلقاء الداعية الإسلامي الكبير الشيخ الغزالي بشهادته، سأل رئيس المحكمة أعضاء نيابة أمن الدولة إذا كانوا يريدون توجيه أسئلة للشاهد فأجابوا بالنفي.

وفي نهاية الجلسة طلب الدفاع سماع شهادة د. محمود مزروعة الأستاذ بجامعة الأزهر، و وعد

الدفاع بتقديم تقرير شرعي للشيخ عبد العزيز بن باز مفتي الديار السعودية عن كتب فرج فوده، وقررت المحكمة التأجيل لجلسة ٣ يوليو القادم.

وخلال الفترة من ٧/١٨ حتى ٨/٥ وقد تناول الكاتب الصحفي الأستاذ صلاح منتصر موضوع الشهادة في عموده اليومي بجريدة الأهرام بأسئلة قدمها إلى الشيخ الغزالي، الذي أجاب عليها ثم أفسح الأستاذ منتصر المجال لبعض تعليقات القراء فضلًا عن تعقيبه هو.

وسنورد هذه الأسئلة.. والإجابات والتعليقات لأنها تلقى ضوءًا على الشهادة، وعلى تلقي الجمهور لها.

ففي يوم ٧/١٨، وفي عموده اليومي "مجرد رأي" كتب الأستاذ صلاح منتصر تحت عنوان:

أسئلة إلى الغزالي

فضيلة الشيخ محمد الغزالي له منا كل احترام وتقدير بالإضافة إلى ما نعرفه عن علمه وجهده الكبير للقيام بدور الداعية الذي يتمنى قوة المسلمين وخروجهم من مرحلة الضعف والهوان التي يمرون بها اليوم.

ولقد كانت لفضيلة الشيخ الغزالي شهادة أمام المحكمة التي يمثل أمامها المتهمون باغتيال الدكتور فرج فودة، وحسنا تم نشر هذه الشهادة بالنص حتى نعرف على وجه الدقة ما قاله فضيلة الشيخ وإن كان أحد الزملاء (الأستاذ فهمي هويدي أهرام ٧/٦) قد وجد أن حديث الشيخ أمام المحكمة يحتاج إلى إيضاح للعامة، فكتب يحاول هذا الشرح تحت عنوان "حاشية على شهادة الغزالي"، ولكن يبدو أن الحاشية في حاجة إلى حاشية.. وليس في الدين حرج كما تعلمنا.. كما أن الدين كدستور للحياة لا بد أن يصل إلى الناس ببساطة حتى وإن كان معقدًا في بعض التفاصيل لكن مهمة الداعية أن يسهل لا يصعب، وهو ما يجعلني أرجو فضيلة الشيخ الغزالي بعد أن قرأت شهادته، وبعد أن قرأت الحاشية التابعة لشهادته، أن يجيب عن هذه الأسئلة التي أتصور أن ملايين مثلي قد سألوها وينتظرون من فضيلة الشيخ إجابة عنها.

إن أسئلتني يا فضيلة الشيخ هي:

- ١- أي الدرجات أعلى في المعصية: الكافر أم المرتد؟
- ٢- متى يكون الفرد كافرًا ومتى يكون مرتدًا؟
- ٣- من الذي يملك تكفير فرد ومن الذي يملك الحكم عليه بالردة؟
- ٤- هل يحتاج الأمر السابق إلى فقهاء ودعاة دارسين وبطريقة علنية وواضحة.. أم يستطيعه أي فرد أو جماعة وبطريقة سرية ومغلقة؟
- ٥- هناك من الدارسين من يشكك في حد الردة ويقول إن حد الردة ليس موجودًا صراحة في القرآن الكريم.. فهل هذا صحيح؟
- ٦- هل يتعارض ما ورد في القرآن الكريم عن حرية العقيدة واعتبار الحكم على إسلام الفرد من اختصاص الحق سبحانه وتعالى، مع القول بحق أي فرد أو جماعة في تكفير فرد أو الحكم بأنه مرتد؟

وفي ٧/٢٠ نشر الأستاذ صلاح منتصر تحت عنوان:

"رد من الغزالي"

أبدأ أولاً وأشكر فضيلة الشيخ محمد الغزالي على سرعة استجابته بالرد على ما وجهته إلى فضيلته من أسئلة "أهرام" الأحد ٧/١٨، وقد أرسلها لي مكتوبة بخط اليد مع مقدمة بأمل نشرها كاملة دون تلخيص "فإني قمت عنكم بمهمة الإيجاز وأحسب أن أي نقص في العبارة يفسد الرد وهذا مالا يرضيكم" وهأنذا أنشر نص الرد كاملاً:

- ١- أي الدرجتين أعلى في المعصية: الكافر أم المرتد؟

جواب: الكافر أقل سوءاً من المرتد! فإنني قد أشترك في عمل تجاري مثلاً مع كافر بالإسلام يهودياً كان أو نصرانياً، وقد أتزوج يهودية أو نصرانية وفي كلتا الحالتين يجب علي البر بهم وبذل الود لهم، أما

المرتد فهو كخائن الوطن منبوذ مكروه، وقد استعمر الأوروبيون أرضنا ومحووا شرائعنا وشعائرننا
فمن انضم إليهم في حربنا وسخر من ديننا وتراثنا فقد انضم إليهم في عداوتهم فكيف نصادقه؟

٢ - متى يكون الفرد كافرًا ومتى يكون مرتدًا؟

جواب: الكافر امرؤ خالي البال من تعاليم الإسلام. لعلها لم تبلغه أو بلغته ولم يقتنع بها، ولا سبيل لنا عليه
إلا إذا اعتدى علينا، أما المرتد فهو رجل كان منا وعرف ما نحن عليه ثم رأى لمأرب خاص أن
ينضم إلى خصومنا، وأن يؤيدهم بما يستطيع. أي أنه خائن غادر، أما إن كانت لديه شبهة عقلية
فلا بد من إزالة شبهته ومحو ما يتعلق به من أوهام ولو ظل سنين على قيد الحياة.

٣ - من الذي يملك تكفير فرد أو الحكم عليه بالردة؟

جواب: أهل الذكر وحدهم - أعني الراسخين في العلم - فإن اتهام فرد بالكفر جريمة، والإسلام دين
مضبوط التعاليم؛ فمن استباح الخمر مثلا وسخر من حرمتها، أو من ترك الصلاة جاحداً واستهزأ
بشريعها فليس بمسلم، بل هو ناقض للمجتمع، ومنكر للوحي وخارج عن الأمة.
وسلطة الاتهام بالكفر محددة وليست كلا مباحاً لأي إنسان.

٤ - هل يحتاج الأمر السابق إلى فقهاء ودعاة دارسين وبطريقة علنية واضحة أم يستطيعه أي فرد أو
جماعة وبطريقة سرية مغلقة؟

جواب: قلنا إن الفقهاء الثقات وحدهم هم مصدر الفتوى، ورأيهم يكون واضحاً ومعلنًا، إلا إذا كان الإسلام
مضطهداً وحرية العمل به مصادرة.. إن جو الحرية الرحب هو الذي يستطيع الأخذ والرد فيه، ولن
تكون الحرية لطرف واحد بداهة، بل تضمن الحرية لجميع الأطراف يقولون ما لديهم في أمان.
وبقيت أربعة أسئلة أخرى سبق أن وجهتها إلى فضيلة الشيخ أكمل بإذن الله غداً رده عليها.
وتابع يوم ٧/٢١ نشر بقية الردود تحت عنوان:

"بقية رد الغزالي"

في عمود أمس نشرت النص الكامل لما تضمنته رسالة فضيلة الشيخ محمد الغزالي ردًا على أربعة
أسئلة سبق أن وجهتها إليه، وفيما يلي بقية إجاباته عن أربعة أسئلة أخرى أنشرها بالنص دون انتقاص
حرف واحد حتى علامات التعجب، فهي كما وردت في رسالة فضيلته:

١ - هناك بعض الدارسين الذين يشككون في حد الردة ويقولون إنه ليس موجودًا صراحة في القرآن
الكريم فهل هذا صحيح؟

جواب: نعم لم يرد في القرآن الكريم قتل المرتد وإنما وردت بذلك السنن الصحاح. وعندي أن جريمة الردة
متفاوتة السوء والخطر، وقد تستحق القتل إذا ساوت ما نسميه الآن الخيانة العظمى، أو ما نسميه

الخروج المسلح على الدولة، وقد تكون شبهة عارضة يكتفي فيها بالتوبة النصوح، وأمام القضاء تعرف الحقيقة ويتحدد العقاب العدل ويوزن خطأ كل فرد!!

٢- هل يتعارض ما ورد في القرآن الكريم واعتبار الحكم على إسلام الفرد من اختصاص الحق سبحانه وتعالى، مع القول بحق أي فرد أو جماعة في تكفير فرد أو الحكم بأنه مرتد؟

جواب: إن قلوب الناس توكل إلى الله بيقين. ولكن لمسالكهم حدوداً وضوابط من وضع الله ذاته وإلا سرت الفوضى بين الناس. فمن يدعو إلى ترك العلاقات الجنسية حرة، ويماري في جريمة الزنا وعقوبتها لا يمكن اعتباره مسلماً لأنه مخاصم لحكم الله وخارج عليه. ولذلك قال في ضرورة الطاعة التامة: ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَأِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ ﴾. فما العمل إذا لم يتب ويقم الصلاة ويؤت الزكاة؟ حكم الله واضح.

٣- اشتركت في مناظرة مع فرج فوده لأني كنت طامعاً - إذا شرحت له الحق، وبسطت أدلته - أن أعود بالرجل إلى الإيمان، ولكني وجدته يكره الإسلام ونظامه، وينكر صلاحية أحكامه للبقاء. أي أنه يؤيد حكم الإعدام الذي أصدره الاستعمار على شريعتنا وينحاز إلى أعدائنا بصراحة!!

جواب: هذا وقد أصدر نفر من علماء الأزهر كتاباً تضمن ما نسب إلى فرج فوده من خروج على الإسلام واستهزاء بتعاليمه ويستطيع الأستاذ صلاح منتصر أن يقرأ هذا الكتاب.. ذلك وأقول أخيراً أنني رجل من الدعاة إلى الله، لا أتمنى إلا الحرية لي ولخصومي على السواء، وأكره العدوان والمشاكسة، ولكني أشكو من أن ديني يجار عليه وينتقص منه ويحرم أهله ما يسمى في عصرنا بحقوق الإنسان، وإن المنتمين إلى هذا الدين في طور سيئ من تاريخه، وتكاد تذهب كراماتهم الخاصة والعامة في مهب الرياح..

محمد الغزالي

ثم يبقى سؤال أظن من حقنا على فضيلة الشيخ أن يجيب عنه وهو: ماذا إذا قتل إنسان إنساناً آخر بحجة أنه كفر أو ارتد. ما هي عقوبته؟ هل يقتل قصاصاً أم تعزيراً أم نقول - كما قد فهم البعض من شهادتكم أمام المحكمة - بأنه لا عقوبة عليه؟

وفي يوم ٧/٢٦ - وفي العمود نفسه "مجرد رأي" نشر الأستاذ صلاح منتصر تحت عنوان:

"الافتئات على السلطة"

عبارة "الافتئات على السلطة" من العبارات التي ذكرها فضيلة الشيخ محمد الغزالي في شهادته أمام المحكمة التي تحاكم المتهمين باغتيال فرج فودة، وقد أثارت تعليقات كثيرة لأنه ذكر أن حكم الله بالنسبة للمرتد لا يلغيه أحد، وأن الحد واجب إقامته فإذا أوقعه فرد من آحاد الناس يعتبر مفتتاً على السلطة وأدى ما ينبغي أن تقوم به السلطة، وليس هناك عقوبة يذكرها في الإسلام للافتئات على السلطة.

وفي رده على سؤال ماذا إذا قتل إنسان آخر بحجة أنه كفر أو ارتد فإنه قال: "ليس للجمهور إقامة الحدود، أو إيقاع العقوبات من قصاص وتعزير فذلك للقضاء، ومن فعل شيئاً من ذلك فقد افتأت على السلطة" وهنا يقوم القضاء بتعزيره، وإذا كان الجديد ينسخ القديم فالواضح أن فضيلة الشيخ الغزالي لم يشر في رده المكتوب إلى أن الافتئات على السلطة ليس عليها عقوبة في الإسلام.

وحتى يكون الحوار موضوعياً وقانونياً فلا بد أن نسأل أولاً ما هو المقصود "بالسلطة" .. ومن هي السلطة التي افتأت عليها فرد أو مجموعة من الناس إذا قتل أو قتلت شخصاً بحجة أنه ارتد؟

إن "السلطة" في معناها القانوني هي الجهة صاحبة الحق، وفي قضية التكفير أو الردة فإن هناك ثلاث سلطات خاصة بها: سلطة اتهام وأصحابها كما ذكر فضيلة الشيخ الغزالي أهل الذكر والفقهاء الثقات وخدمهم، وسلطة المحاكمة وجهتها كما قال الشيخ الغزالي القضاء، ثم سلطة تنفيذ العقوبة التي يصدرها القضاء والمختص بتنفيذها الدولة.

فإذا قيل إن فرداً أو مجموعة قامت بقتل إنسان بحجة تكفيره أو اعتباره مرتدًا، وقيل بعد ذلك إن هذا الفرد أو هذه الجماعة افتأت على السلطة، فأى سلطة افتأت عليها؟ هل افتأت على سلطة الاتهام أم على سلطة القضاء أم على سلطة الدولة في تنفيذ العقوبة؟

المفهوم الضيق هو تصور أنه افتئات على سلطة الدولة، وهذا مفهوم يمثل قمة الخطأ، لأنه لم يكن هناك أصلاً اتهام وجهته سلطة مختصة، وقضاء انعقدت أمامه المحاكمة، وعقوبة صدرت بعد ذلك حتى يقال بعد ذلك إن الدولة أهملت أو تراخت في تنفيذها؛ لأن حد الله لا يلغيه أحد.. نعم حد الله لا يلغيه أحد، لكن كل حد له شروطه، وقبل تنفيذ عقوبة الحد يجب التأكد أولاً من وجود هذه الشروط، ولهذا إذا كان صحيحاً القول بأن الإسلام لم يتضمن عقوبة على الافتئات على سلطة الدولة، فالصحيح عقلاً ومنطقاً أن هذا الافتئات الذي لا عقوبة عليه إنما هو على سلطة الدولة إذا أهملت في تنفيذ عقوبة حكم بها على شخص لخروجه على حد الله.. هنا يمكن القول إن الإسلام لم يتضمن عقوبة.. لكن أمام واقعة لم ينعقد فيها اتهام أو محاكمة أو صدور عقوبة فلا أظن أن أحداً يستطيع القول أننا مازلنا في إطار الافتئات على السلطة التي لا عقوبة عليها في الإسلام؟

وفي يوم ٧/٢٧ - نشر الأستاذ صلاح منتصر تحت عنوان:

"رسالة من المفتي"

من فضيلة المفتي الدكتور محمد سيد طنطاوي تلقيت الرسالة التالية: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. قرأت - بعناية - الأسئلة التي وجهتموها إلى فضيلة أستاذنا الشيخ محمد الغزالي، بمناسبة شهادته أمام المحكمة التي يمثل أمامها المتهمون باغتيال الدكتور فرج فودة، كما قرأت - بعناية أيضاً - إجابة فضيلته على أسئلتكم، وإن تعليقي على كل ذلك يتلخص فيما يلي:

١ - أُويد فضيلته في أن المرتد الذي يحارب الإسلام - كذبًا وزورًا - أشد سوءًا من الكافر الذي لا يتعرض لعقيدتي ولا أتعرض لعقيدته، ولا أجادله ولا يجادلني إلا بالتي هي أحسن؛ لأن العقائد لا تباع ولا تشتري، والمرتد بإصراره ومجاهرته بالسخرية بأحكام الإسلام بدون دليل أو برهان، هو أشد الناس عداوة للإسلام والمسلمين.

٢ - أُويد فضيلته في أن الكافر إنسان لم يسبق له الدخول في الإسلام، ولا سبيل لنا عليه إلا إذا اعتدى علينا، ولا نستطيع إكراهه على الدخول في الإسلام لأنه لا إكراه في الدين، أما المرتد فهو إنسان كان مسلمًا، ثم خرج عن الإسلام وأساء إليه وإلى أهله عن سوء نية، وسخر من أحكامه وآدابه وتشريعاته دون دليل أو برهان، والذي يملك الحكم على إنسان ما بأنه مرتد، هم الفقهاء المشهود لهم بالرسوخ في العلم، بعد مناقشته وسماع شهادته، وبعد التأكد من إصراره على نبذ ما ثبت من الدين بالضرورة؛ كإنكاره للفرائض، واستباحته لما حرمه الله - تعالى - كالزنا وشرب الخمر، واستخفافه بالآداب الإسلامية..

٣ - أُويد فضيلته في أن جريمة الردة متفاوتة السوء والخطر، وأسوأ وأخطر أصناف المرتدين هم أولئك الذين يجاهرون بذلك، ويلصقون التهم الباطلة عن عمد وإصرار بأحكام الإسلام، والقضاء العادل هو الذي ينزل العقوبة الرادعة بكل إنسان على حسب حجم جريمته، وقد تصل هذه العقوبة إلى القتل.

٤ - أُويد فضيلته في أن القضاء وحده هو الذي يبيت في مصير المرتد وفق شريعة الله - تعالى - وأنه ليس للجمهور إقامة الحدود أو إيقاع العقوبات من قصاص أو تعزير فذلك للقضاء وحده، لأننا لو فتحنا هذا الباب لعامة الناس لعمت الفوضى ولقتل فلان فلانًا بتهمة أنه مرتد، وإذا حدث أن اعتدى شخص على آخر بحجة أن هذا الآخر مرتد، وجبت محاكمة هذا المعتدي أمام القضاء لينزل به العقوبة التي يراها مناسبة.

وعما قريب - بإذن الله - سأكتب بحثًا مفصلاً حول هذا الموضوع، ومن الله - تعالى - وحده، نستمد العون والتوفيق.

محمد سيد طنطاوي

مفتي الديار المصرية

وابتداء من يوم ٧/٢٨ بدأ الأستاذ صلاح منتصر في نشر بعض الآراء التي وصلته تعليقًا على كلام

الشيخ الغزالي، فنشر تحت عنوان:

"ليس بينها الردة"

رداً على ما أثاره الشيخ الغزالي حول الردة وقتل المرتد نتوقف أمام بعض الحقائق الهامة التي

أوجزها كما يلي:

١ - جاءت آيات القرآن واضحة وصريحة في أن من يرتد عن دينه بل وأكثر من مرة ويزداد كفرًا حتى يموت على الكفر لا تقام عليه عقوبة لمجرد رده مصداقًا لقوله تعالى - على سبيل المثال - ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أزدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾.. ولهذا قال الفقهاء بقتل المرتد إذا كان محاربًا ومقاتلاً للإسلام والمسلمين.

٢ - اختلف القانون بحد الردة حول العقوبة، فقال بعض الفقهاء باستتابة المرتد لفترة ثم قتله. على حين قال آخرون باستتابته أبدًا وعدم قتله على الإطلاق.. وقد ورد هذا الخلاف في العديد من كتب الفقه مثل كتاب (فقه السنة) للشيخ سيد سابق..

وقد وقع الشيخ الغزالي في تناقض حينما أجاز في فتواه قتل المرتد على حين ذكر أن له رأيًا شخصيًا بأن يسجن المرتد سجنًا مؤبدًا، وألا يجري البحث عنه إذا ما هرب.. وهذه الخلافات في حد ذاتها تقطع بعدم وجود حد للردة حيث يعرف الفقهاء الحد بأنه عقوبة ثابتة ومحددة لا تقبل الزيادة أو النقصان أو التبديل أو التغيير.. ولهذا ورد في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة أن الحدود المتفق عليها هي ثلاثة فقط وهي (حد السرقة والزنا والقذف) ليس من بينها حد الردة.

٣ - اعتمد القائلون بهذا الحد على الحديث المنسوب إلى سيدنا رسول الله ﷺ (من بدل دينه فاقتلوه).. وقد رد بعض الفقهاء بأن هذا الحديث يتعارض مع النصوص القرآنية التي تحدد أن العقوبة للمرتد عقوبة يتكفل بها المولى عز وجل في الدنيا والآخرة، وليس هناك أي عقاب يوقع على المرتد في الدنيا لمجرد رده طالما لم يكن محاربًا.. كما قال كثير من الفقهاء أن هذا الحديث من أحاديث الآحاد التي لا يؤخذ بها في الحدود الشرعية.. وقد أورد ذلك الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر السابق في كتابه (الإسلام عقيدة وشريعة).. كما قال آخرون أنه لا يمكن الأخذ بهذا الحديث على إطلاقه لأنه يعني قتل من ينتقل من دين إلى دين من غير المسلمين كمن ينتقل من النصرانية إلى اليهودية على سبيل المثال فيجب قتله؛ ولذلك فقد أنكر الكثير من الفقهاء الاستناد على هذا الحديث كدليل على قتل المرتد.

دكتور حامد حسان

أخصائي الأذن والأنف والحنجرة

وواصل الأستاذ صلاح نصر ما بدأه من تعليقات ففي يوم ٧/٣١ نشر تحت عنوان:

"إثبات جريمة الردة"

عن كتاب المسؤولية الجنائية في الفقه الإسلامي الذي أرسله لي مؤلفه الدكتور أحمد فتحي بهنسي أنقل ما يلي خاصًا بجريمة الردة.

١ - المرتد هو الذي يكفر بعد إسلامه، والردة في اللغة تعني الرجوع عن الشيء إلى غيره، أي أنها بالمعنى الديني الخروج عن الإسلام إلى غيره.

٢ - أصل هذه الجريمة ما ورد في القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (سورة البقرة)، وفي آية أخرى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ (سورة المائدة)، وقوله ﷺ: "من بدل دينه فاقتلوه".

٣ - في تثبت جريمة الردة لابد من توافر ثلاثة أركان: فعل مادي، وشروط خاصة في المرتد، ثم القصد الجنائي.

٤ - أما الفعل المادي فإنه في جريمة الردة الخروج عن الدين الإسلامي إلى أي دين آخر كتابي أو غير كتابي، أو إلى غير دين، وقد يكون ذلك بالقول كما قد يكون بالفعل.

أما عن شروط المرتد فهي: أن يكون مسلماً (إذ أن أحكام هذه الجريمة لا تتعلق إلا بالنسبة للمسلمين) وأن يكون بالغاً عاقلاً (فالسبي والمجنون لا تعتبر ردتهم) وأن يكون مختاراً (فالمكره لا تصح رده لقوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴾).

أما عن القصد الجنائي فإن القصد المطلوب في هذه الجريمة هو قصد خاص؛ أي لا يكفي القصد الجنائي العام اللازم في أغلب الجرائم، وهو إتيان الفعل مع العلم به، بل لابد أن المرتد يقصد الكفر. فمن يحرق القرآن لأجل شفاء مريض كما يفعل المشعوذون لا يكون مرتدًا، ومن يأتي بسخيف القول غير قاصد للكفر لا يعتبر مرتدًا، ومن ينطق بالكفر تحت تأثير العذاب ولم يقصده لا يكون مرتدًا.

١ - من أول آثار جريمة الردة وجوب العقوبة؛ فإذا ثبتت جريمة الردة يحبس المرتد ثلاثة أيام بلياليها يستتاب فيها (في ذلك قول عمر وعلي وعطاء ومالك والثوري والأوزاعي وإسحق وأصحاب الرأي وأحد قولين للشافعي). وقد اختلفت الأقوال في كيفية الاستتابة فقال البعض: يطلب منه التوبة إلى الله في كل يوم من الأيام الثلاثة مرة واحدة كل يوم.

٢ - الإثبات في جريمة الردة: تثبت هذه الجريمة بطريقتين، حكمها حكم باقي الجرائم: بالإقرار وبشهادة الشهود. ورأي كتب الشافعية أن الردة تثبت بالبينة، ولا يجب تفصيل الشهادة بها، أما رأي باقي الفقهاء فهو أنه يلزم تفصيل الشهادة فيها. فلا يكفي القاضي بقول الشاهد أن المرتد كفر، بل لابد أن يبين ما كفر به بياناً واضحاً لا إجمال فيه. بأن يقول الشاهد كفر بقوله كذا أو بفعله كذا لاحتمال أن يكون الشاهد يعتقد أن ما وقع منه كفر وهو في الواقع ليس كذلك.

وفي يوم ١٩٩٣/٨/١ نشر الأستاذ صلاح منتصر في عموده تحت عنوان:

"أسئلة وتعليقات"

هذا هو العمود رقم ١١ في سلسلة القضايا التي فتحنا الحوار فيها مع فضيلة الشيخ محمد الغزالي، ومازال الحوار مستمراً ولن أنشر رسالة واحدة فيها خروج على الموضوعية.. ومن يسأل عن الهدف أقول إنه أكثر من هدف؛ أهمها في رأيي أن يتعلم الشباب ألا يعرف قضايا الدين من مجرد كتاب قرأه أو رأي سمعه، وإن عظمة الإسلام في تحريض الإنسان على استخدام العقل الذي ميزه الله به..

وأختار من عديد الرسائل هذه الفقرات:

** هناك إجماع بين الفقهاء أكد عليه فضيلة الشيخ الغزالي وهو أن حد الردة لم يرد به نص قرآني وإنما ورد في حديث آحاد (رأي رواه واحد عن واحد حتى رسول الله ص) وهو الحديث الذي يقول: "من بدل دينه فاقتلوه"..

وقد أصدرت لجنة الفتوى بالأزهر الشريف بتاريخ ١٩٩٠/٢/١ فتوى معناها (أن حديث الآحاد لا يفيد اليقين، ولا فرق في ذلك بين أحاديث الصحيحين وغيرها، وأن أحاديث الآحاد - لذلك - لا تستقل بإثبات الإيجاب والتحریم). وقد وافق فضيلة الشيخ الغزالي على هذه الفتوى بدليل أنه أوردها في كتابه "تراثنا الفكري في ميزان الشرع والعقل" ص ١٧٦، فإذا كانت أحاديث الآحاد لا تستقل بإثبات الإيجاب والتحریم، فهل يجوز أن تستقل بإثبات الحدود؟

لواء محمد شبل

دبلوم دراسات إسلامية

** رغم اعتراف فضيلة الشيخ الغزالي بأن القرآن الكريم لم يذكر عقوبة للمرتد وأن العقوبة التي ذكرها هي اجتهاد شخصي منه، إلا أن فضيلته يقول إن المرتد، يرفع أمره إلى القضاء ليبيت في مصيره وفق حكم الله" فإذا كان هناك حكم لله يحكم به القضاء - كما يقول فضيلته - فلماذا إذن الاجتهاد الشخصي من فضيلته؟

دكتور عادل رشاد غزال

أستاذ مساعد بطب قناة السويس

نفس الشيء أحيل سؤالك إلى فضيلة الشيخ الغزالي..

** أرى أن عدم ذكر حد للردة في القرآن الكريم هو أعظم تحد من العلي القدير برسوخ هذا الدين المعجزة، فالمرتد أتفه من أن يشكل قيمة للإسلام، وإلا لهل أنت تنتقص من البحر شيئاً إذا ملأت منه كوباً؟

المعتز بالله الشربيني

محاسب

** عند مناقشة أي اتهام يوجه لفرج فودة أرجو مراعاة التفرقة بين ما إذا كان الرأي الذي قاله فوده قصد به التهجم على الشريعة أم على رجال الشريعة؛ ذلك أن لكل منهما حكماً يختلف عن الآخر، فهجومه على الشريعة شيء وعلى رجال الشريعة شيء آخر.

د. علي نصير

ومازال الحوار مستمراً.

وفي يوم ٨/٢ واصل الأستاذ صلاح منتصر نشر التعليقات فجاء تحت عنوان:

"من يملك الاستتابة؟"

أوضحت التعليقات التي نشرتموها تعقيباً على شهادة فضيلة الشيخ محمد الغزالي خلو الآيات القرآنية من نص يقضي بقتل المرتد، وأن المرجع الوحيد هو الحديث "من بدل دينه فاقتلوه" رغم معارضة كثير من الفقهاء لهذا الحديث لتناقضه مع القرآن من جهة ولأنه من أحاديث الآحاد التي لا يؤخذ بها في مسائل الحدود من جهة أخرى.. إلا أنه على الجانب الآخر هناك عشرات الروايات المتفقة مع القرآن والتي تقطع بعدم قتل المرتد ومنها: ما رواه البخاري جـ ٤ ص ٩٦ ومسلم بشرح النووي ج ٩ ص ٤٥٥ من أن أعرابياً بايع الرسول ثم جاءه قاتلاً: يا محمد أقلني من بيعتي "فأبى الرسول وكررها الأعرابي ثلاثاً ثم خرج من المدينة"، فقال الرسول: "إنما المدينة كالكير تنفي خبثها وينضج طيبها"، ويذكر الحافظ بن حجر والإمام النووي نقلاً عن القاضي عياض وشرح النووي على مسلم: "أنه رغم كونها حالة ردة ظاهرة ومع ذلك لم يعاقبه الرسول ولا أمر بعقابه بل تركه يخرج من المدينة دون أن يعرض له أحد". وقال الشوكاتي في (نيل الأوطار): لم يثبت أن رسول الله عاقب على الردة بالقتل. كما روى عن البخاري جـ ٤ ص ٢٤٦ كتاب الشعب: "إن رجلاً نصرانياً أسلم ثم ارتد نصرانياً مرة أخرى فأماتته الله فدفنوه، ولم يعاقبه الرسول على رده". وهناك العديد من الروايات التي تنسب إلى سيدنا عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وغيرهما مفادها أنهم لم يحكموا بقتل المرتدين.

والنقطة الثانية التي أريد أن أعلق عليها هي نقطة "الاستتابة" فقد ذكر فضيلة الشيخ الغزالي في شهادته أن المرتد يجب استتابته قبل معاقبته وهو ما ليس له أساس في الدين أو الشرع، حيث توضح الآيات العديدة أن الله تعالى هو وحده المختص بقبول التوبة أو رفضها. ذلك أن مناط التوبة هو قلب الإنسان، ولا يطلع على القلوب إلا خالقها. ولأنه لا أساس لزعم الاستتابة في الدين أو الشرع فقد اختلف القائلون به. فمنهم من قال يستتاب أياماً ومنهم من قال شهوراً والبعض قال يستتاب طوال حياة المرتد، بل إننا سمعنا مؤخراً من شاهد في المحكمة بأنه "لا ترجى توبته" ومنهم من قال: (يقتل وإن تاب) ! ولعل السؤال إلى كل هؤلاء الذين يدعون إلى استتابة المرتد هو: إذا منح إنسان ما نفسه الحق في أن يستتیب غيره من الناس، فهل يملك أيضاً ضمان قبول هذه التوبة في حين يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ وإذا كان هناك من يقول بحقهم في عقاب المرتد بقتله فهل يملكون في المقابل مكافأة من يؤمن بأن يضمنوا له دخول الجنة على أساس أن الذي يملك هذه لابد أن يملك أيضاً تلك؟ أليس ذلك مشاركة لله تعالى في أخص خصوصيات الألوهية وهي قبول التوبة من عباده ورفضها؟.

لواء متقاعد

حسام سويلم

وفي يوم ٨/٣ نشر الأستاذ صلاح منتصر تحت عنوان:

تعليق من الغزالي

الأحاديث النبوية أنواع: أشهرها الأحاديث المتواترة، والأحادية، والحسنة، والضعيفة.

والأحاديث المتواترة هي التي سمعها عن الرسول - عليه أفضل الصلاة - جمع من الناس ونقلوها إلى جمع أكبر، وهؤلاء قاموا بنقلها إلى جمع آخر وهكذا.. وهذه الأحاديث المتواترة محدودة ومعدودة، وصحتها جميعاً مؤكدة، أما أحاديث الآحاد فهي التي نقلها عن الرسول واحد أو اثنان ثم رواها واحد إلى آخر وهكذا.. فإذا كان هؤلاء الرواة من الثقة المشهود لهم بالأمانة والصدق اعتبرت الأحاديث صحيحة، وتتغير درجة الأحاديث من الحسنة إلى الضعيفة بحسب الرواة.

وتعقيباً على ما قيل حول حد الردة تلقيت الرد التالي من فضيلة الشيخ محمد الغزالي أنشره بعلامات التعجب التي وردت فيه.

(إن القول بأن حد الردة لم يجئ إلا عن طريق أحاديث الآحاد قول فيه مجازفة وبعد عن الصواب! كيف وقد تواتر تاريخياً أن المسلمين جميعاً قاتلوا وراء أبي بكر رضي الله عنه المرتدين وماتوا الزكاة معاً؟ وقد ظلت الحرب قرابة سنتين؟ أين مكان حديث الآحاد في هذا الإجماع؟ والذي نراه أن جريمة الردة لها مراتب، أو تطلق على أنواع متفاوتة من النكوص على الأعقاب:

١ - فهناك من يكفر في نفسه أو في بيته، وهذا لن نشق عن صدره ولا نقتحم له بيتاً، وليبق على حاله حتى يموت، فإذا ترك دار الإسلام إلى أرض أخرى فلن نسعى إلى استعادته ولا رده إلى الله.

٢ - وهناك من يفارق الجماعة بإعلان حرب على النص، فيعائن [ملحوظة من عندي أي يجاهر علناً] بترك الصلاة ومنع الزكاة، وإباحة الخمر والزنا وتعطيل الشرائع.

ولما كان الإسلام عقيدة وشريعة فإن نقض المعاملات والعبادات سواء في الخروج منه ومخاصمة أمته، وهذا هو الذي يقدم للمحاكمة ويستتاب. فإن بقي على مروقه قتل وألا ترك.

٣ - وقد استطاع الاستعمار تجنيد أفراد يعملون معه على ضرب الإسلام وهدم أوامر ونواهيه، وبلغ هؤلاء حدّاً هائلاً في النكاية بالدين والنيل من تعاليمه المقررة، إنها ردة جديدة تشبه ما وقع أيام أبي بكر والسكوت عليها إيدان بالإتيان على الإسلام من القواعد ولذلك قررنا التصدي لها حتى تنتهي).

محمد الغزالي

وبدأ الأستاذ صلاح منتصر في نشر رأيه الخاص يوم ١٩٩٣/٨/٤ فتحت عنوان:

" اختلف مع الشيخ "

ليسمح لي فضيلة الشيخ محمد الغزالي وقد أمضينا نحو أسبوعين في مناقشة هادئة وموضوعية لقضية أثارها أقواله - ولا أقول شهادته - أمام المحكمة، أن اختلف معه في بعض الآراء والأحكام دون أن يفسد هذا الخلاف ما بيننا من ود وتقدير..

أما الرأي فهو الخاص بإشارته إلى المرتد وقول فضيلته "أما المرتد فهو رجل كان منا وعرف ما نحن عليه ثم رأى لمأرب خاص أن ينضم إلى خصومنا وأن يؤيدهم بما يستطيع..". وعبارة "كان منا وعرف ما نحن عليه" توحي بأن المسلمين مجموعة خاصة لهم طقوس سرية لا يعرفها غيرهم، أو أن هناك أحوالاً أو نقاطاً معينة نخفيها عن خصومنا ولا نكشفها لهم، وقد خانتنا أحد المسلمين. وعرف بها وانضم إلى هؤلاء الخصوم وحاربنا بما عرف عنا من نقاط ضعف كانوا يجهلوننا..

وقد لا يكون هذا هو المعنى الذي قصده فضيلة الشيخ الغزالي، والأغلب أنه أراد أن يبسط فهم جريمة المرتد ويقربها من خيانة الوطن، إلا أن الكلمات التي استخدمها فضيلته أوصلتنا إلى معنى آخر لا يتفق أبداً مع الواقع.. فلسنا نحن المسلمين جمعية خاصة لها طقوس سرية ولا فينا من نقاط الضعف ما نحاول أن نخفيه، ولا بيننا من يدبر المؤامرات التي في حاجة إلى أن يفشي بها من كان منا وعرف ما نحن عليه.. فأركان العبادة في الإسلام لا تجري سراً بل لعل أبرز ما فيها العلانية، الصلاة في المساجد وفي الميادين، والحج شعائره ينقلها التلفزيون على الهواء، والصيام أمره معروف للكافة، وخطباء المساجد تنقل الميكروفونات خطبهم أيام الجمع والمناسبات.. فلا سر نخفيه ولا نقاط ضعف نخشاها من الإسلام، ولو كانت هناك هذه النقاط لكانت في المسلمين وليس في الإسلام..

الحكم الذي اختلف فيه مع فضيلة الشيخ هو حكمه على فرج فودة، وقد ذكر فيما كتبه لي ونشرته هنا [أهرام ٧/٢١] "لقد اشتركت مع فرج فودة في مناظرة لأني كنت طامعاً إذا شرحت له الحق وبسطت أدلته أن أعود بالرجل إلى الإيمان ولكني وجدته يكره الإسلام ونظامه وينكر صلاحية أحكامه للبقاء، أي أنه يؤيد حكم الإعدام الذي أصدره الاستعمار على شريعتنا وينحاز إلى أعدائنا بصراحة"، والكلمات كما هو واضح بالغة القسوة من رجل فاضل نكن له كل التقدير والاحترام، وقد يكون هذا هو رأي الشيخ في رجل أصبح في رحاب ربه الذي ليس بعد عدله عدل، ولكن هل هذا هو رأي الشرع؟

إن حكم الشيخ جاء محددًا عندما ذكر أنه ذهب لمناظرة معه لأنه كان طامعاً أن يعود بالرجل إلى الإيمان "ولكني وجدته يكره الإسلام ونظامه وينكر صلاحية أحكامه للبقاء..". وهذا يعني أن فرج فودة في هذه المناظر قال ما يعكس كراهيته للإسلام وأنكر صلاحية أحكامه للبقاء.. فماذا قال؟

وفي اليوم التالي ٨/٥ استكمل الأستاذ صلاح منتصر ما كان بدأه في اليوم السابق، فنشر تحت

عنوان:

"هذه هي أقواله"

لفضيلة الأستاذ محمد الغزالي عبارات رائعة جميلة منها قوله "إذا كان الحوار الهادئ الواعي واجباً مع غير المسلمين فهو مع المسلمين أوجب"، وأيضاً قوله: "أذكر رأيك وأيده بالدليل الذي تملكه وانتظر بعدئذ أن أتجواب معك فإذا لم يكن لديك دليل مقنع فلا سبيل لك علي".

ودليلي يا فضيلة الشيخ في خلافي معكم بالنسبة لحكمكم على فرج فوده هو ما قاله في المناظرة التي اشتركت معه فيها، والتي ذكرت بعدها أنه تأكد لك فيها أنه يكره الإسلام ونظامه وينكر صلاحية أحكامه للبقاء.

وما جرى في هذه المناظرة يا فضيلة الشيخ مسجل وموثق بالصوت والصورة. وأنا هنا أنقل على لسانه ما قاله قرب ختام المناظرة وكان نصه ما يلي: "هناك شيء سمعته وأرجو أن تكون أذني أخطأته. ففي بداية حديث الأستاذ الجليل الدكتور محمد عمارة قال إن بديل الدولة الدينية دولة لا دينية وهو ما يعني رفضه الدولة المدنية.. سيادة المستشار الجليل الأستاذ مأمون الهضيبي قال بعد ذلك إنه يقبل الدولة المدنية على أن يحكم فيها بشرع الله. والله كدت أن أقوم لأقبله فهذا ما نريد. ثم يبقى شيء وهو مسائل الحدود ومسائل الشريعة، وهذه لنا فيها رأي ومن خلال جوهر الإسلام. ولذا أنا قلت إن الحوار هو الحل فأرجو أن تتاح فرص للحوار؛ لأن الكلمة أقوى من السيف دائماً، القرآن بدأ باقراً وسنظل نتحاور حتى نوقف نزيف الدم ونصل إلى كلمة سواء. وأنا أؤكد لكم أن ما يقال ليس خلافاً بين أنصار الإسلام وأعداء الإسلام، وإنما هو خلاف رؤى. رؤى لا تتناقض مع الإسلام. لكن الفريق الذي أنتمي إليه لم يرد أبداً أن الإسلام هو دين العنف. أبداً الإسلام دين القول بالتي هي أحسن؛ ولذلك نحن ندين الإرهاب لأنه قول وفعل بالتي هي أسوأ. الإسلام عندما يفهم ويجتهد فيه تختلف الصورة. إن التاريخ نقل إلينا في عصر العباسيين حوار أبي حنيفة مع ملحد.. والتاريخ نقل إلينا كتابات الملحد داخل الدولة الإسلامية عندما كانت الدولة الإسلامية في قمة حضارتها. لم يرتفع الإسلام بالسيف. كان الحديث بالحروف وليس بالكلاشكوف. أدعو الله للجميع أن يهتدوا بهدي الإسلام وهو دين الرحمة وأن يهديهم الله لأن يضعوا الإسلام في مكانه العزيز بعيداً عن الاختلاف وعن الفرقة وعن الإرهاب وعن الدم وعن المطامح وعن المطامح".

هذا بعض ما قاله فرج فوده في المناظرة، فهل يفهم أحد من كلامه أنه يكره الإسلام وينكر صلاحية أحكامه للبقاء؟ وربما كان لفضيلة الشيخ الغزالي أو غيره رأيهم الشخصي في نوايا الرجل، ولكن هل نحن نحاكم نواياه أم أقواله وأفعاله؟ إن دليلنا عليه أقواله، أما نواياه فحسابه عنها أمام خالقه وحده وليس فينا على وجه الأرض من يستطيع أن يقول إنه شق صدره!

وكانت جريدة الأهرام قد تناولت الموضوع في عددها الأسبوعي يوم الجمعة ٧/١٦ (ص ٢٤) وتحت

عناوين:

"حتى لا تستغل أحاديث الردة في تشويه العقيدة"

حرية الاعتقاد الديني كفلها الإسلام وعقوباته للمرتدين مسئولية ولي الأمر

نشرت رأي أستاذين دون أن تلاحظ أن الرأيين يناقضان عناوينها!!

وجاء في كلمة الأهرام:

حسنت لجنة الفتوى بالأزهر الشرف في بيانها الذي نشر في الأسبوع الماضي العديد من النقاط بالنسبة لقضية الردة والمرتدين وقدمت المنهج الإسلامي الصحيح والمتكامل في التعامل مع هذه القضية بما تستوجبه من علم وتدقيق وشمول وبما يتفق مع النظرة الحضارية للإسلام وبما يتسق مع مبادئه العظيمة التي رسخت قيمة العلم والعقل في الإيمان.

وقد أكدت الفتوى نقطة بالغة الأهمية صيانة للإسلام والمسلمين من الفتن والفتن والقلق وحماية للمجتمعات الإسلامية من الفوضى؛ حيث ركزت على أن مسئولية التعامل مع هذه القضية هي مسئولية ولي الأمر وليست مسئولية الآحاد من الناس، وأنه لا يحق لفرد أن يتهم الآخرين بالكفر أو ينعته بالمرتدين بحكم أن تلك مسئولية ولي الأمر ومن يفوضهم من المسئولين المختصين.

وفي ظل الهجمة الشرسة على الإسلام التي تسعى إلى تشويه حقائقه وقواعده الراسخة التي كرمت الإنسان وأحاطت حريته بسياج منيع من الضمانات لا تجعل من إطلاق تهمة الكفر أو الردة أمراً سهلاً، بل وتلزم ولي الأمر باستتابة المرتد وإبراء ذمته إذا رجع عن رده.. فإن إيضاح حقيقة الموقف الإسلامي من هذا الأمر يصبح مسئولية المجتمع الإسلامي أمام الغير حفاظاً على صورة الإسلام.

ومن الغريب أن بعض وسائل الإعلام الغربي التي تشن حملة ضارية على الإسلام وتتهمه بالاعتداء على حرية العقيدة هي نفسها التي تخفف من المأساة الدامية للمسلمين في البوسنة والهرسك، وتتجاهل حقوقهم الدينية والإنسانية مما يدل على أن الحضارة الغربية قد بلغت قمة التراجع والتخلف والهمجية، وهذا لا يبرر على الإطلاق خلط الأوراق وتحميل الإسلام بغير ما يحتمل والتصميم على إثارة قضايا قديمة حسمها الإسلام وما زال الغرب عاجزاً عن فهمها بدليل موقفه في البوسنة والهرسك.

البداية كانت مع الدكتور أحمد حمد أحمد أستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة قطر الذي قال إن هناك مجموعة من الحقائق لا بد من طرحها، وأولى هذه الحقائق هي أن محور الحياة بما تتطلبه من ألوان النشاط في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها هو الإنسان الذي كرمه الله - جل علاه - وفضله على كثير ممن خلق وسخر له ما في السماوات وما في الأرض جميعاً، أما الثانية والتي تقترب بهذه الحقيقة فهي أن الإنسان في أمس الحاجة وهو يخوض غمار هذه الحياة ويكدح فيها إلى منهج حكيم يجنبه الضلال وينقذه من المخاطر والأهوال. والحقيقة الثالثة التي هي قوام هاتين الحقيقتين هي أن هذا المنهج الحكيم لن يكون إلا من عند الله العلي القدير الذي صنع الإنسان وصنع الكون الذي سخره له؛ فإن الصانع هو الذي يعرف كل صغيرة وكبيرة وكل دقيقة وجلييلة فيما صنع: ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير؟ فإذا كان الإنسان الذي هو محور ألوان النشاط في هذا الملكوت من صنع الله، وإذا كان هذا

الملكوت المسخر له من صنع الله. فلماذا لا يكون المنهج الإسلامي هو الذي يسير عليه وهو يمارس ألوان نشاطه؟..

كيف يمكن أن تنعكس هذه الحقائق الثلاث على قضية حرية العقيدة؟

في إجابته أوضح محدثنا أن المتأمل لرحلة الفكر الوضعي ولاسيما الفكر الغربي مع قضية الحرية عموماً لا بد وأن يلمس قصوره عن إدراك المفهوم الصحيح للحرية؛ فهو يحاول فهم الحرية من خلال نظرتة الحبيسة في نطاق ضيق، فقد قام بتضييق رحاب الحياة الواسعة على نفسه ثم انبرى يصرخ من هذا الضيق ويحاول الخلاص منه دون جدوى، وسبب ذلك هو نظرتة الحبيسة في نطاق المادية التي أفقدته النظرة الصائبة.

إذا كان الإنسان قد فقد أو ضل طريقه لمفهوم الحرية فما هي الحرية الحقيقية من منظور الفكر الإسلامي؟

أجاب محدثنا قائلًا إن مفهوم الحرية لا بد أن يتسق مع التكوين الفكري لكل إنسان سليم الفطرة، ومن ثم فالحرية هي تعظيم الله ورفض أي شيء يعلو عليه، أو هي العبودية لله لا لشيء سواه.

ولكن ما هي أوجه الاختلاف بين موقف الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية من حرية العقيدة؟

أكد د. أحمد رشاد طاحون بجامعة الزقازيق الحاصل على الدكتوراه في موضوع حرية العقيدة الدينية في الشريعة الإسلامية. إن حرية العقيدة في الشريعة الإسلامية قد تقرر منذ فجر البعثة المحمدية مصداق ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ وإذا كانت حرية العقيدة في النظم الوضعية تقتضي فصل الدين عن الدولة والأخذ بمبدأ العلمانية فإن تقرير حرية العقيدة في الإسلام، ذلك النظام الشامل لشتى مناحي الحياة ودون حاجة لفصل الدين عن الدولة. أيضًا ترى النظم الوضعية في تقريرها لحرية العقيدة بعين حرية الإنسان في الاعتقاد بدين معين وحرية في الإلحاد والدعوى إليه. ولكن الشريعة الإسلامية لا تقر الإلحاد لتنافيه مع الفطرة الإنسانية ولما أجمع عليه البشر منذ وجد الإنسان على هذه الأرض.

هنا تتور قضية الردة، خاصة أن أعداء الإسلام يلوحون بأن موقف الإسلام من المرتدين هو اعتداء على حرية الإنسان في الاعتقاد مما يدعو إلى طرح الأسباب التي دعت إلى تجريم الإسلام للردة عنه.

أوضح محدثنا في رده علينا، أن أساس الإيمان في الإسلام هو الاقتناع القلبي والتحرر الوجداني من كل زيغ وضلال والتحرر من التقليد الأعمى ومن سلطان الهوى. لذلك كان الإيمان المقبول هو الناشئ عن رضا واختيار واقتناع بالدليل.

وإذا ما ارتد مثل هذا الإنسان عن الإسلام فذلك يعني أنه إما عابث بالدين وبكيان المجتمع وإما هادم لنظامه الاجتماعي؛ فالإسلام نظام شامل متكامل ينظم سائر فروع الحياة حيث ينظم العلاقة بين العبد وربيه كما ينظم العلاقة بين أفراد المجتمع وبينهم وبين سلطات الدولة، وينظم سلطات الدولة على أساس ما

جاءت به الشريعة من قيم ومثل متمثلة في مصادرها الشرعية، والمرتد يعلن خروجه على هذا النظام الاجتماعي والقانوني والاقتصادي والسياسي فضلا عن إنكاره لقضية الإيمان من أساسها.

إن هذا المرتد لم يؤمن عن اقتناع إنما كان إيمانه بقصد إفساد أمر هذه الأمة كما حدث من اليهود في المرحلة المدنية عندما كانوا يأمرون قومهم بالإيمان أول النهار والكفر آخره، ومن شأن هذا وهم أهل كتاب أن يتشكك المسلمون في أمر دينهم؛ وذلك كما جاء في القرآن الكريم حيث يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَيَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَجَّهَ النَّهَارَ وَآكْفَرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ وقد ذكر ابن كثير في تفسيره أن هذه مكيدة أرادها اليهود ليلبسوا على الضعفاء من الناس أمر دينهم، وحتى يقول الجهلة من الناس إنما ردهم إلى دينهم اطلاعهم على نقيصة وعيب في دين المسلمين؛ ولهذا قالوا لعلمهم يرجعون.

ولكن قد يكون الارتداد بسبب ما ثار في نفس المسلم من شبهات أو عدم اقتناع بأمر من أمور الإسلام، وليس بدافع العيب؟

أوضح محدثنا أنه في هذه الحالة يجب على ولي الأمر أن يزيل عنه هذه الشبهة ويساعده على التخلص مما يساوره من شكوك وهواجس حتى يقتنع اقتناعاً كاملاً بالإسلام، أما إذا أصر على موقفه فيجب توقيع العقوبة عليه؛ لأنه يعلم أن دخول الإسلام يقتضي الاقتناع الكامل والإيمان الصادق. والإسلام في ذلك ليس بدعة؛ فأى نظام وضعي يقرر عقوبة الإعدام لمن يرتكب جريمة هدم البنيان الاجتماعي للدولة أو الخروج عن النظام العام للدولة.

وكلام الأستاذين مثال "نمطي" لتطويع المبادئ لما تهوى الأنفس وما استقر في الأذهان من مفاهيم سابقة، وأثر الطبيعة المزاجية والنفسية على إصدار الأحكام، ويتفق مع ما أجمعوا عليه من أن الغرض من الردة هو العيب بالإسلام والكيد له والتأمر عليه، دون أن يخطر له خاطرة عن حرية اعتقاد أو فكر.

وقد أثار الموضوع اهتمام كل الصحف تقريباً، وكتب معظم المفكرين الإسلاميين، بما فيهم بالطبع الأستاذ فهمي هويدي الذي كتب في جريدة الأهرام في مقاله الأسبوعي يدافع عن الشيخ الغزالي ويلفت النظر لنقطة في غاية الأهمية؛ تلك هي أنه كان يجيب على أسئلة محددة تعمدتها الدفاع لتبرئة موكلية. ولم يكن أمامه مناص من الرد، ومثل هذا الرد لا يعد فتوى أو رأياً علمياً مجرداً. وسترد إشارات عديدة إلى هذا المقال الهام..

ونشرت جريدة الحياة تحقيقاً صحفياً جاءها من مراسليها إبراهيم قاعود وضياء عبد الحميد. بالقاهرة

- في العدد الصادر في ١٨/٧/١٩٩٣- تحت عنوان:

"شهادة الغزالي في قضية فرج فوده"

جاء فيه:

لا تزال شهادة الداعية الإسلامي الشيخ محمد الغزالي أمام محكمة أمن الدولة المصرية العليا الشهر الماضي تثير عاصفة من الانتقادات والجدل المحتدم بين جمهور المثقفين المصريين وعلماء الدين، في ما يتعلق بتوقيتها وفحواها، ولأنها في جانب منها تنتزع من الدولة ولايتها على الأفراد وحققها في القصاص، كما أنها كانت مفاجأة للشارع المصري الذي يعرف عن الغزالي اعتداله. وشهدت صفحات الجرائد والمجلات المصرية جدلاً بين مؤيدي شهادة الغزالي ومعارضيه، ويرى الجانب الأخير أن فتوى الغزالي تفتح مجالاً واسعاً للمزيد من عمليات الإرهاب" ضد صاحب أي فكر واجتهاد، واعتباره مرتدًا يجب قتله تطبيقاً لحد الردة.

ومما زاد من اشتعال الجدل واحتدامه دخول الأزهر على الخط بإصدار لجنة الفتوى التابعة له بياناً جاء فيه: "من يبادل من تلقاء نفسه بقتل شخص مرتد لا بد أن يعاقب، فالعقوبة منوطة بحكم من القضاء وليست متروكة للأفراد". وما زالت القضية تتفاعل والجدل يزداد سخونة واحتداماً.

واستطلعت "الحياة" آراء بعض العلماء والمفكرين الإسلاميين حول هذه القضية "الردة.. ومن يملك حق الحكم بارتداد مسلم عن دينه؟".

وكانت محكمة أمن الدولة العليا المصرية التي تنظر في قضية اغتيال الكاتب الدكتور فرج فوده استدعت - بناء على طلب الدفاع - الشيخ محمد الغزالي كشاهد، ودار بينه وبين الدفاع حوار حول حكم الردة. وقال الشيخ أن حكم المرتد القتل.

وأضاف الغزالي: "إن حكم الله لا يلغيه أحد ولو نفذه أحد الناس فإنه يكون مفتتتاً على السلطة". وعندما سأله ممثل الدفاع إذا كانت هناك عقوبة على الافتئات على السلطة إسلامياً، قال الغزالي: لا أنكر أن لها عقوبة".

هذه الشهادة أثارت نوعاً من الارتياح لدى الجماعات الإسلامية التي طالما هاجمت الشيخ الغزالي بسبب كتاباته حتى أنها كانت تتهمه بأنه من علماء الحكومة.

وأعرب أحد أبرز قيادات هذه الجماعة وهو صفوت عبد الغني الذي يحاكم في قضيتي اغتيال فرج فوده ورفعته المحجوب عن اعتزازه بشهادة الغزالي وأنه حتى في حال صدور أحكام بإعدام المتهمين في قضية اغتيال فوده فإنه تكفيهم هذه الشهادة.

وهاجمت بعض الصحف المصرية بخاصة "روز اليوسف" شهادة الغزالي واعتبرتها "فتوى تصب في مصلحة التطرف والمتطرفين" واتهمت الرجل بأنه "مفتي التطرف الجديد" والمفتي القديم هو الشيخ عمر عبد الرحمن الذي يثير الجدل حول إقامته في الولايات المتحدة، ولكن الصحف المعبرة عن التيار الإسلامي مثل "الشعب" و"الأحرار" انحازت إلى جانب شهادة الغزالي، وثار جدل طويل في الشارع المصري حول هذه

الشهادة ومدى سلامتها، خصوصاً مع استمرار أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المتطرفة ضد أجهزة الأمن ورموز السلطة.

وفي محاولة لحسم الخلاف حول الشهادة صدر بيان شرعي (فتوى) من لجنة الفتوى في الأزهر "من دون طلب من أحد" كما يقول رئيسها الشيخ عطية صقر، وصدر البيان بإجماع آراء وأعضاء اللجنة وهم: الشيوخ محمود عبد المتجلي وعبد الجليل شلبي وأحمد مسلم وعبد العظيم الحموي وصالح حتوت.

وجاء في بيان لجنة الفتوى الصادر في ٨ تموز (يوليو) الماضي في تحديد معنى الردة ومن هو المرتد: "إن ردة الفرد تحصل بإتكاره ما عُلّم من الدين بالضرورة؛ كالعقائد وأركان الإسلام الأساسية أو بالاستهزاء بها والطعن في صلاحيتها لتقديم الفكر والسلوك".

وفي عقاب المرتد قال بيان اللجنة: "قرر العلماء أن يستتاب المرتد لمدة، اختلفت فيها آراء العلماء، فإذا رجع المرتد فقد أبرأ ذمته، وأن لم يرجع وجبت عقوبته".

وفي تحديد العقوبة أوردت اللجنة قول الرسول ﷺ: "من بدل دينه فاقتلوه". مع أنه لا يمكن أن تتم العقوبة إلا بتوافر أمرين:

التأكد من ثبوت الجريمة واستقصاء كل ملابساتها والاطمئنان إلى عدم وجود أية شبهة فيها وذلك بناء على قول رسول الله ﷺ: "ادرأوا الحدود بالشبهات" وهذا التأكد لا يكون إلا بمعرفة المسؤولين المختصين الذين يملكون من الوسائل ما يمكنهم من التحقق من أركان الجريمة ونفي الشبهات عنها.

الأمر الثاني: إن العقوبة، إذا وجبت، لا يجوز تنفيذها إلا بمعرفة من قاموا بتحقيق أسبابها، أما من يوقع عقوبة حدية من دون إذن من ولي الأمر فإنه بذلك يكون ارتكب إثماً عظيماً له عقوبته الشديدة في الآخرة، ويجوز لولي الأمر أن يعاقبه عقوبة تعزيرية منعاً للفوضى وإقراراً للأمن والنظام، وأكد بيان اللجنة أن الإسلام حرم على المسلم الارتداد عن دينه مصداقاً لقول الله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾.

ومن جهتها احتجت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على شهادة الشيخ الغزالي ورفضتها وأعلنت أنها ضد حقوق الإنسان وتسيء إلى الإسلام.

لا أحكم على فرج فوده

يقول الدكتور الحسيني أبو فرحة، رئيس قسم التفسير في كلية البنات - جامعة الأزهر: "إن الردة بمفهومها في الإسلام تعني رجوع المسلم عن الإسلام وخروجه منه بعد دخوله فيه، والردة كفر وزيادة؛ لأن المرتد كفر بخروجه من الإسلام، أما الزيادة فهي أنه تلاعب بالإسلام والمسلمين".

وأضاف أن اليهود في عهد النبي ﷺ كانوا يدخلون في الإسلام في أول النهار ويرجعون عنه في آخره، واتفقوا على ذلك في ما بينهم وهدفهم كما صرحوا به هو أن يرتد المسلمون عن الإسلام، وقال الله

تعالى في القرآن الكريم مشيراً إلى ذلك: ﴿ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجَهَ النَّهَارِ وَكَفَرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾

ويضيف أبو فرحة: "تأسيساً على ذلك فإن المرتد كافر وإذا دعا إلى كفره وأعلن الحرب على الإسلام فتلك جريمة أخرى، وهذه ما نطلق عليها الزيادة؛ فهناك من يرتد فقط وهناك من يرتد ويشتمل بالدعوة إلى الردة، وبهذا تبين لنا أن المرتد إذا دعا غيره إلى الردة يكون ارتكب ثلاث جرائم: أولاً: الكفر.

ثانياً: محاولة بلبلة غيره من المسلمين.

ثالثاً: دعوته إلى الردة وإعلانه الحرب على الإسلام.

والإسلام جعل عقوبة المرتد استتابته، فإن تاب عفي عنه، وإن لم يتب قتل كفرةً وليس حداً كما يظن البعض، ولا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين.

وأضاف: "بالنسبة إلى الكاتب فرج فوده فإنني لم أقرأ له كلمة ولم أسمع منه كلمة، كنت فقط أسمع من الزملاء أنه يهاجم الإسلام، فأجنب نفسي قراءة ما يؤذي نفسي، وبالتالي لا أستطيع الحكم عليه".

وقال عن فتوى الشيخ الغزالي: "أرى أنه أشار إلى أن المرتد أشد كفرةً من الكافر نفسه، لأنه رجع عن الإسلام بعد دخوله فيه، وأزيد هنا أن المرتد إذا كان داعياً إلى رده فتلك جريمة ثالثة خصوصاً في الوقت الذي نجد فيه أن المقدسات الإسلامية تنتهك قدسيته، ولا تجد من يحرص عليها".

استتابة المرتد

أما الشيخ منصور الرفاعي عبيد، مدير عام المساجد في وزارة الأوقاف المصرية، فيقول: "مفهوم الردة في الإسلام هو أن المؤمن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ونعرفه أيضاً من علاقته بالمجتمع المسلم الذي يعيش فيه، ثم نجده فجأة يبدأ بالاستهزاء والسخرية بالقيم الدينية وبالمبادئ الإسلامية، ويأتي بأفعال تبين أنه غير مؤمن، وغير معترف بالأديان، أي أنه ارتد عن دينه، ولم يقبل العمل والسير على نهجه، ويستهزئ بالقيم التي رسمها دينه، وإلى هذا أشارت الآية الكريمة" ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أزدَادُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾.

وأضاف: "إن الإسلام ينظر إلى هذا الساخر نظرة احتقار لأنه خرج على ما تعارف عليه القوم الذين نشأ بينهم، وعلى العلماء أن ينبهوه، فإن تاب ورجع وأعلن أنه ندم على ما فات ثم سار على نهج القيم الدينية فإنه عندئذ يكون مؤمناً صادقاً، وعلى الحاكم أيضاً أن يحذره ويحبسه ويمنع عنه كل ملذات الحياة حتى يتوب فإن تاب ورجع، يفك سجنه وإن تمسك بآرائه فإنه يقتل تنفيذاً للحكم الشرعي".

ولكن هل تترك عملية تنفيذ القتل إلى عامة الناس أم أنه لابد وأن توكل إلى ولي الأمر حتى لا تعم الفوضى، بخاصة أن فتوى الشيخ الغزالي أباحت قتل المرتد على يد أي كان من المسلمين من دون الرجوع إلى الحاكم، ومن دون عقاب له بعد ذلك؟

قال الشيخ عبيد: "إن فتوى الشيخ الغزالي في قضية الدكتور فرج فوده صحيحة، وما أدلى به من آراء سليم، لأن الشيخ الغزالي له علمه ومكانته ومعرفته، وما أدلى به بناء على ما لديه من علم ومعرفة، وما مر به من تجارب وخبرة؛ لأنه مارس العمل الميداني في الدعوة إلى الله قرابة ٥٠ عامًا فهو في رأيه الذي أسسه على ما لديه من علم، صادق تمامًا!"

وأضاف أن الشيخ الغزالي أكد في فتواه أنه يجب أن تترك للحاكم مسئولية تنفيذ حكم الإعدام في المرتد، فإن نفذ الحكم أحد من عامة المسلمين فقد افتأت على السلطة، والأمر هنا متروك لولي الأمر في عقابه، فله حق التعزير الذي يصل إلى حد القتل حسبما يراه من حجم الجريمة التي وقعت، بيد أن الشرع لم يوجب قتل من قتل المرتد، ولكنه ترك الأمر لولي الأمر، إن الإسلام أوكل إلى الحاكم أن ينظم المجتمع بقوانين وقواعد يراها تحقق الانضباط داخل المجتمع، أخذًا من قول الله وهدى نبيه، وعلى هذا فإن الإسلام أوجب قتل من قتل بغير حق؛ لأن عملية تنفيذ الحكم متروكة إلى ولي الأمر حتى لا تعم الفوضى والاضطرابات التي نخشى على المجتمع منها، فتكون الخلطة الاجتماعية.

لذا فإن الشيخ الغزالي على حق، ولكن حديثه يحتاج إلى شرح، فنحن نؤيده في ما ذهب إليه، ونوكل الأمر في النهاية إلى الحاكم ولا نفتنت عليه، وإنما نضع الأمور في نصابها ليكون الأمن والاستقرار.

شهادة خاطئة:

ويقول الكاتب والباحث الإسلامي الدكتور أحمد شوقي الفنجري: "الواقع أن هناك من حاول الدفاع عن هذه الشهادة التي صدرت من الشيخ محمد الغزالي فهي شهادة قيلت في محكمة وليست فتوى، وهناك من قال إنها فتوى وليست شهادة. وأعتبر أن ما صدر من شيخ كبير له قدره ومكانته الدينية خطأ كبير، وكنا نتمنى أن يرد الغزالي ويصحح المفاهيم، كما أن المحامي ورطه في أشياء لم تكن على باله، وكونه عالمًا لا يمنعه من الخطأ، كان علماء المسلمين يفتون ويتراجعون عن فتواهم، ونتمنى من الشيخ الغزالي أن يرد على التساؤلات وعلامات الاستفهام التي فهمت أنها تدعو إلى نشر المذابح والقتل بين المسلمين، وهذا لا نريده، لذلك نطلب منه تصحيح الخطأ حتى ولو اضطر إلى التراجع عن أقواله. وعليه أن يرد على كل التساؤلات في مقال واضح. أما عن الشهادة ذاتها فهي تضمنت خطأين: الأول: يتعلق بتوصيف المرتد ومن هو؟ الحديث الشريف يقول: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله فإذا قالوها فقد عصموا دماؤهم وأموالهم وحسابهم بعد ذلك على الله"، معنى هذا أن من يقول لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله مهما قال من آراء بعد ذلك في تطبيق الشريعة لا يعتبر مرتدًا، فالحكم في ارتداد أي فرد يجب أن يصدر من لجنة قضائية من أهل الذكر والفتوى وأن يسأل الشخص في شهادته بالإسلام ويناقش في آرائه فإذا لم يكن في هذه الآراء ما ينفي الشهادتين فلا يمكن اعتباره مرتدًا وألا اعتبرنا جميع المسلمين الذين يفكرون في صالح الإسلام متهمين بالردة.

ثانيًا: بالنسبة إلى تطبيق العقوبة لا يجوز لأي فرد أو جماعة خارج سلطات الدولة أن تنفذ العقوبة. وينبغي أن تنفذها لجنة مكونة من هؤلاء الذين حاكموا المتهم بالردة، ويكون من خلال السلطة.

بقي سؤال تثيره الجماعات المتطرفة وهو: إذا كانت الدولة لم تحاكم هذا الشخص المشتبه بارتداده ولم تقم بتنفيذ أي حكم للردة فإن هذا أيضاً لا يجيز لأي فرد أو جماعة أن يتطوع بالمحاكمة ولا بالتنفيذ، ولكن عليهم من خلال القنوات الشرعية أن يطالبوا الدولة بإجراء هذه المحاكمة.

توقيت قاتل:

وعقب الكاتب الإسلامي حامد سليمان على شهادة الغزالي قائلاً: "هناك قصة معروفة في صدر الإسلام: عندما نهر الرسول ﷺ أحد قاداته بعد أن قتل أحد المحاربين من صفوف الأعداء فقال قولته الشهيرة: "هلا شققت عن قلبه" ورأيي أن الحكم بارتداد أي إنسان ليس في يد أي إنسان عادي، فمن يشهد بالشهادتين فهو معصوم من القتل، ومصر ليست دولة تطبق الشريعة الإسلامية كي نطالب القاضي بتطبيق الحدود. كيف نطالب قاضياً بتطبيق قانون غير معمول به أصلاً. لابد للصفوة المنتخبة من الأمة أن تتفق حول هذه المسألة، وليس لفرد الحق في تنفيذ ذلك. وأعتبر أن ما قاله الشيخ الغزالي مجرد رأي شخصي وليس فتوى، فالفتوى لابد أن تكون جماعية وليست فردية، كما أن توقيت ما قاله الشيخ الغزالي سيئ للغاية، فهناك من أباح قتل الناس في الشوارع. والشيخ الغزالي معروف باعتداله وسماحته فكيف يصب الزيت على النار في مثل هذا التوقيت؟

أخالف الشيخ الغزالي:

أما أحمد صبحي منصور، الأستاذ السابق في جامعة الأزهر فله رأي مختلف تماماً في هذه القضية، واستدل على ذلك بأراء الشيخ الغزالي نفسه خصوصاً ما جاء منها في كتابه "السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث" فيقول: يمكننا أن نتعرف إلى رأي الشيخ الغزالي الحقيقي من خلال ما أورده في هذا الكتاب بالنسبة إلى حد الردة، إذ يقول: "إنني أحصيت أكثر من مئتي آية في القرآن الكريم تؤكد على حرية الاعتقاد في الإسلام، وأنه لا إكراه في الدين".

وأضاف منصور أن الشيخ الغزالي اعترف في الكتاب المشار إليه بأن أحاديث الآحاد لا ينبغي أن يؤخذ منها أمور العقائد، وأمور التشريع، خصوصاً ما يخص في التشريع عمليات سفك الدماء والأموال؛ لأنه معلوم أن أحاديث الآحاد تشكل أكثر من ٩٩ في المئة من الأحاديث، ومنها الصحيح ومنها الضعيف، وسواء كان حد الردة معتمداً على أحاديث صحيحة عند بعضهم، أو أحاديث ضعيفة عند آخر فإنها ليست لقيام تشريع على أساسه تقتل النفس، خصوصاً وأن الشيخ الغزالي في الكتاب نفسه يهاجم الذين يأخذون بتلك الأحاديث".

واعتبر أن الشيخ الغزالي في هذا الكتاب كان ضد حد الردة ولكنه في حقيقة الأمر نسي نفسه ونسي ما كتبه، بسبب خصامه مع الدكتور فرج فوده، والسبب معروف.

أما الدكتور أحمد عمر هاشم نائب رئيس جامعة الأزهر فامتنع عن ذكر رأيه في هذه القضية، واكتفى بأنه "لا يصح أن نهدم علماءنا الأجلاء، ولا يصح أن نناقض بعضنا بعضاً لأن الشيخ الغزالي عالم فاضل ووجهة نظره في هذه القضية صحيحة، إلا أن الدفاع لم يمهله الوقت الكافي لشرح وجهة نظره، فقد

سأله أسئلة مختصرة، وبالتالي كانت شهادته مختصرة، ولم يكن يقصد بها ذلك، والعملية تحتاج إلى شرح وتفسير".

قد يُظن أن ما قدمناه من استشهادات وأقوال يكفي، ولكن الحقيقة أن القضية تستحق المزيد خاصة وأن الصحافة لم تقصر - ما بين تأييد وتنديد - في معالجتها وقام بهذا كتاب ومفكرون لهم وزنهم، لهذا فسنضيف إلى ما قدمنا مقالين: أحدهما بقلم فضيلة المفتي الشيخ طنطاوي ونشره في أهرام ١٠/٨/١٩٩٣ في سلسلة مقالاته عن "الإفتاء" وجاء تحت عنوان "كلمة عن الردة والمرتدين" تحدث فيها فضيلة الشيخ طويلا عن حرية الاعتقاد في الإسلام وسماحته - وأنه لا يكفر إلا المصر على الكفر، واستطرد فقال:

الحقيقة السابعة: أن الردة يقصد بها في اصطلاح الفقهاء: رجوع المسلم العاقل البالغ عن الإسلام باختياره دون إكراه، إذ الإكراه على التلفظ بكلمة الكفر، لا يخرج المسلم عن إسلامه مادام قلبه مطمئناً بالإيمان.

قال تعالى: ﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [سورة النحل: الآية ١٠٦].

والمسلم لا يعد مرتدًا إلا إذا أنكر أمرًا معلومًا من الدين بالضرورة، كإكراهه لوحدانية الله - تعالى - ونبوة محمد - ﷺ - وأن القرآن من عند الله، وكاستهزائه بشعائر الإسلام وأركانه وآدابه وأحكامه.

وكاستحلاله لما حرم الله - تعالى - كشرب الخمر، وتعاطي الربا. وقتل النفس...

والذي يملك الحكم بارتداده هم أهل العلم الذين يوثق بفقهم وأمانتهم، بعد مناقشتهم له، ومحاولتهم إزالة الشبهات التي انحرفت بتفكيره إلى الباطل، وبعد استتابته لفترة قد تكون ثلاثة أيام أو أكثر مادام هناك أمل في إقناعه وفي إزالة شبهاته، وبعد تحذيره من سوء عاقبة ارتداده في الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَبِمَتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [سورة البقرة: ٢١٧].

ولا يصح رمي المسلم بالردة إلا إذا حكم الراسخون في العلم بذلك، لقد نسب إلى الإمام مالك أنه قال: "من صدر عنه ما يحتمل الكفر من تسعة وتسعين وجهًا، ويحتمل الإسلام من وجه واحد، حمل أمره على الإسلام".

الحقيقة الثامنة: أن المرتد إذا أصر على رده عن الإسلام، وجاهر بذلك، وأساء إلى الإسلام والمسلمين، وحكم بذلك الراسخون في علمهم وفقهم، رفع أمره إلى الهيئات القضائية المختصة بالفصل في مثل هذه الأمور، لكي تصدر حكمها العادل المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا الحكم قد يصل إلى القتل أو إلى ما هو أقل من ذلك كالسجن، إذ أمام القضاء العادل المختص تعرف الحقيقة، ويتحدد العقاب، المناسب، ويوزن خطأ كل فرد بميزان العدالة الدقيق.

ومبلغ علمي أن قانون العقوبات المصري، قد وردت عليه تعديلات، تتضمن عقوبات رادعة، لكل من يهاجمون العقائد الدينية، ويشككون في صحة أحكام الشريعة الإسلامية، ويسخرون منها...

الحقيقة التاسعة: إن تحديد العقوبة على المرتد وتنفيذها من حق ولي الأمر أو نائبه كالهيئات القضائية والتنفيذية، ولا يصح للأفراد أن يقوموا بهذه المهمة التي هي من اختصاص ولي الأمر أو نائبه، وذلك لأن من شأن الأمة المنتظمة أن يكون لها راع يرعاها، ويفصل في أمورها، ويعينه على ذلك أهل الحل والعقد، وأرباب المشورة والرأي، وأصحاب القدرة على المساعدة والمعونة، ولأن الأمة تتكون من أفراد تتعدد مصالحهم، وتختلف مشاربهم وأفكارهم وآراؤهم تبعاً لمؤثرات متنوعة، ولو ترك لكل فرد يفعل ما يريد على حسب هواه، لصارت الأمور فوضى في الأمة، ولسادها الاضطراب والفساد..

قال القرطبي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ ج ٢ ص ٢٤٤.

"لا خلاف في أن القصاص في القتل لا يقيمه إلا أولو الأمر، فرض عليهم النهوض به، وإقامة الحدود، وغير ذلك، لأن الله - تعالى - خاطب جميع المؤمنين بالقصاص، ثم لا يتهدأ للمؤمنين جميعاً أن يجتمعوا على القصاص، فأقاموا السلطان مقام أنفسهم في إقامة القصاص وغيره من الحدود".

وهكذا نرى أن هناك إجماعاً من الفقهاء على أن تنفيذ الحدود، وتحديد العقوبات على الجرائم، من واجب ولي الأمر أو نائبه، كالهيئات القضائية والتنفيذية، حماية لأمن الأمة، وصيانة لها من الاضطراب والفساد.

الحقيقة العاشرة: إن أي فرد أو جماعة تقوم بقتل شخص أو الاعتداء عليه بحجة أنه مرتد، وبغير إذن ولي الأمر أو نائبه، يكون هذا الفرد أو تلك الجماعة قد تجاوزت حدودها واعتدت على حق غيرها، ويجب محاكمة ذلك الفرد أو تلك الجماعة أمام الهيئات القضائية المختصة التي تزن الأمور بميزان العدل، وتحكم بالعقوبة التي تراها مناسبة.

وهذا - أيضاً - مما أجمع عليه العلماء، وقررت شريعة الإسلام التي تقوم على العدالة والنظام الدقيق، وإعطاء كل ذي حق حقه دون إفراط أو تفريط.

هذا، وإن دين الإسلام واضح في عقائده وعبادته وتشريعاته وأحكامه وآدابه... ومن دخله عن اقتناع ويقين فمرحباً به، ومن خرج منه فيما بينه وبين نفسه؛ لأن أحكامه لا تتفق مع هواه وشهواته وأطماعه وذرائله... فالإي حيث ألفت، والله - تعالى يقول: ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ أما الذي يجاهر بالخروج من الإسلام، ثم يسخر من أحكامه، ويهاجم تشريعاته وآدابه. ويقذف نبيه - ﷺ - وأتباعه بكل نقيصة، كذباً وزوراً وبحثاً عن المال أو الشهرة الزائفة، فنحن له بالمرصاد، ويجب أن تنزل به الهيئات القضائية ما يستحق من عقاب، لا من أجل رده فحسب، وإنما من أجل كذبه وفجوره وقذفه للأطهار، وتعمده الإساءة إلى الحق وأهله ومحاربه الله ولرسوله، وصدق الله إذ يقول: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

والمقال الثاني هو ما نشرته مجلة "أخبار الأدب" [العدد الثاني - ١٩٩٣/٨/١ - ص ١٢] بقلم المحامي النابه الدكتور محمد عصفور تحت عنوان: "الشيخ الغزالي المفترى عليه" استعرض فيه أقوال الشيخ الغزالي وتعليقات خصومه وأنصاره جاء فيه:

إن اغتيال أصحاب الأقلام (مهما كانت درجة الاستفزاز أو الاستجابة لآرائهم) ظاهرة من أخطر الظواهر التي تصاب بها الدول النامية أو المتخلفة! لأنها تعني تعطيل لغة الحوار - لغة العقل - وإطلاق الانفعالات الطائشة وتفجير مشاعر الكراهية والتعصب.. على نحو ما يظهر في تعطيل الحوار والمناقشة والجدل وإحلال العنف وإطلاق الرصاص.. ومحاولات الاغتيال، ومع الأسف الشديد أن تقترن هذه الظاهرة دائماً بعقيدة ما: سواء كانت الوطنية أو "الدينية" ولكنها تنتهي دائماً إلى "الاغتيال" واللافت للنظر إن مصر الحديثة قد شهدت صورتين من هذه الظاهرة؛ مرة في عهد الاحتلال البريطاني وحكم وهيمنة السفارة البريطانية بالتعاون مع السراي.. وتشهده الآن في ظل الأحكام العرفية الممتدة منذ اثني عشر عاماً.. وهو ما يدعو كثيرين من المحللين إلى الربط بين جرائم الاغتيال السياسي وبين نظام الحكم القاهر أو الاستثنائي. فهل يعني ذلك أن التخوين (اتهام الضحية بالعمالة للاحتلال) والتكفير (اتهام الضحية بالردة) لهما مصدر واحد، وينتهيان إلى نتيجة واحدة؟ إن جرائم الاغتيال السياسي الشهيرة في مصر الحديثة (ابتداء من اغتيال بطرس غالي مروراً باغتيال أمين عثمان ثم أحمد ماهر) قد انصبت على رموز السلطة، أما الجرائم الحديثة باستثناء اغتيال السادات فإنها قد استهدفت بعض أصحاب الأقلام (محاولة اغتيال مكرم محمد أحمد، ثم اغتيال د. فرج فوده) وقد أكد الكثيرون أن ثمت بواعث دينية وراء هذه الاغتيالات بما فيها اغتيال السادات. غير أن ما يجب التنبيه إليه أن صرف الاغتيال عن رموز السلطة وتوجيهه إلى حملة الأقلام يمثل ظاهرة غاية في الخطورة، ليس فقط لأنه تهديد عنيف لغير الضحايا بأن يكفوا عن التفكير أو التجديد، وإنما كذلك لأنه يظهر للرأي العام عجز خصوم الضحية عن إقناعه بسلامة ما يدعون إليه أو ما ينادون به! وبالنسبة لاغتيال د. فرج فوده بالذات صور د. أحمد صبحي منصور (الأهالي ٧/٦) إن الخلاف بين الشيخ الغزالي وبين د. فرج فوده كان يدور حول موضوع الإسلام والحكم، وهل هو دين ودولة. وإن د. فرج فوده في مناظرتين قد انتصر على دعاة الدولة الدينية مطالباً بإبعاد الإسلام عن أهواء السياسة وأطماع المزيدين، مستعرضاً الأدلة العلمية والتاريخية المؤيدة لوجهة نظره متحدياً خصومه أن يقدموا برنامجاً للحكم طالما يطالبونه بالحكم.. ويتطرف د. منصور في هذا التصوير فيدعي أنه شق على خصوم د. فرج فوده أن ينهزموا أمامه مرتين، وأنهم لن يستطيعوا الوقوف أمامه، فأصدروا عليه حكم الإعدام، وأن الذين دبروا المؤامرة عندما عجزوا عن مواجهة د. فرج فوده بالكلمة أطلقوا عليه الرشاش من خلف! بل إن د. منصور يدعي أن للتطرف جناحين؛ أحدهما مدني والآخر عسكري! وأن الجناح المدني يدعي الاستنارة والاعتدال بينما ينثر في كلامه أحاديث التطرف والتعصب، قد نجح في التلاعب بالنصوص واستجداء المشاعر بعد التلاعب بعقول الشباب والعدالة، حتى إذا تقدم فارس شجاع مثل فرج فودة ليظهرهم على حقيقتهم انقلب حقدهم عليه فتاوى تدعو لقتله.. ثم قام الجناح العسكري للتطرف بتنفيذ الجريمة!! وعندما أدلى الشيخ الغزالي بشهادته بعد استدعاء الدفاع له في المحكمة قامت الدنيا ولم تقعد حسب تعبير فهمي هويدي.

الضحية:

والواقع أن شهادة الشيخ محمد الغزالي في محاكمة المتهمين باغتيال د. فرج فودة كانت مشار تعليقات غاضبة من جانب المدافعين عن أفكار وتصورات د. فرج فودة.. وإذا كان الشيخ مصطفى عاصي (الأهالي ٧/٦) اكتفى بالتعليق بعنوان (المستنيرون هل يفتحون باب التكفير) تطرق د. أحمد صبحي منصور في اتهاماته فزعم أنه (بعد أن رحل فرج فودة، خلا الجو للشيخ الغزالي كي يتهمه بالكفر والردة وهو واثق أن خصمه قد ذهب إلى الدار الآخرة، ولن يستطيع أن يفحمه كما كان يفعل.. فتناول على عقيدة فرج فودة بعد موته وبعد رحيله.. ولو كان يعتقد أن فرج فودة مرتد أو كافر فما الذي منعه أن يعلن ذلك في المناظرة أمام فرج فودة والناس أجمعين، إنه عجز عن ذلك في حضور فرج فودة، لأن فرج كان حريصاً على تأكيد هويته الإسلامية معلياً من شأن الإسلام.. معتبراً نفسه مدافعاً عن صحيح الإسلام، وقال إنه مع الدستور القائم على مبادئ الشريعة، وأنه مع تطبيق الشريعة بشرط أن يقوم الفقهاء باجتهاد مستنير فيها.. غير أن د. منصور يدعي أن مهارة د. فرج في المناظرة وثقته في نفسه، وتداول خصومه أمامه زادهم عليه حقداً، واعتبروه متطاولاً على الشيخ الغزالي حين انتصر عليه، وأن الشيخ الغزالي (في غمرة حقه قد كشف عن هويته الحقيقية وانتمائه للجناح المدني المتطرف)! وإن هذا ما تكشف في محاكمة الإرهابيين. بالإشارة إلى حد الردة المزعوم.

ولقد حرصت أن أسجل (بقدر ما تسمح به المساحة) وجهة النظر المنددة.. بإثارة موضوع الردة أمام القضاء الجنائي (سواء في شهادة الشيخ محمد الغزالي أو في شهادة د. محمود مزروعة) لكي أنبه إلى أن المحاكمة في جريمة اغتيال د. فرج فودة تفجر مشكلات كثيرة تثار أمام القضاء الجنائي الذي تنحصر مهمته في تطبيق القانون بالنسبة لجريمة اغتيال عادية ليس من شأن السمات المميزة لشخصية الضحية أو ما اتهم به من ردة ليس من شأن ذلك كله أن ينفي حقيقة هامة وهي أن كاتباً قد اغتيل بدوافع دينية محضة.. وهو أمر له دلالاته بل ونتائجها الخطيرة حيث يعبر عن ظاهرة حديثة على الأقل في مصر.

الفارق كبير بين الرأي والتحقيق أو الاستهزاء

أرجو أن ألفت النظر إلى أن ظاهرة "التكفير" ليست ظاهرة جديدة في مصر الحديثة، وإنما الجديد فيها العنف المصاحب لها والذي يبلغ أحياناً حد الاغتيال، فلقد تعرض د. طه حسين، والشيخ علي عبد الرازق، وقاسم أمين، وأحمد لطفي السيد، ود. زكي نجيب محمود.. إلخ إلخ. تعرض هؤلاء جميعاً وغيرهم لهجوم شديد من جانب الأوساط الدينية. وقد بلغ ذروته بالنسبة لطله حسين وكتابه في الشعر الجاهلي، في تبليغ النيابة العامة وإجراء التحقيق وفصل الدكتور طه من الجامعة.. غير أنه لم يحدث أي اعتداء مادي عليه أو أي ممن اعتبروا دعاة العلمانية.. فما الذي جرى حتى تتم محاولة اغتيال صحفي وترتكب جريمة اغتيال كاتب؟ كيف يمكن تفسير هذه الظاهرة الخطيرة؟!

وبماذا تفسر هذا الجو المعادي لأي تصوير قصصي يعتبر مناهضاً للعقيدة أو أي بحث أكاديمي يعتبر انتقاداً متطاولاً على الدين؟!

فلقد قامت ضجة صحفية بعد الحكم بالحبس على علاء حامد عن قصص نشرها اعتبرت متعرضة للدين.. وقامت ضجة صحفية أخرى بالنسبة للدكتور أبو زيد عن بعض دراساته أو أبحاثه التي تقدم بها للترقية إلى وظيفة أستاذ، حيث حجت عنه الترقية استناداً إلى تقرير كتبه رئيس اللجنة العلمية اتهم فيه الدكتور أبو زيد بالكفر.. ولئن كان هذا القرار موضوع طعن بالإلغاء أمام محكمة القضاء الإداري (مجلس الدولة)، فإن المثير للعجب حقاً أن يعلن أن رئيس جامعة القاهرة بعث يستفتي الأزهر فيما قدمه ونشره الدكتور أبو زيد.. وما هو أشد إثارة الدعوى التي رفعها بعض الأشخاص (وعلى رأسهم مستشار سابق بمجلس الدولة) أمام دائرة من دوائر محكمة الأحوال الشخصية بطلب التفريق بين الدكتور أبو زيد وزوجته (وهي أيضاً أستاذة مساعدة) استناداً إلى كفر الزوج أو رده، ورغم عنف هذه الإجراءات إلا أنها أخف بكثير من اغتيال الدكتور فرج فودة.. وهو وإن كان أمراً لا سابقة له في تاريخ مصر.. إلا أنه يبدو أنه قد تأثر بالفتوى الخمينية باعتبار اغتيال سلمان رشدي (بسبب روايته آيات شيطانية) واجباً دينياً يكافأ بمكافأة مالية ضخمة!

المشكلات التي تفجرها قضية اغتيال د. فرج فودة

ولعل قضية اغتيال د. فرج فودة تحمل نموذجاً مثالياً لجريمة الإرهاب الفكري التي أصبحت للأسف الظاهرة المميزة للحضارة المعاصرة: فالإرهاب الفكري تمارسه الدولة الحديثة من خلال الهيمنة الإعلامية الأيديولوجية، وفي المقابل تمارس التيارات الأصولية المتطرفة في عنفها وعدوانها وإرهابها الفكري هي الأخرى باغتيال من تعتبرهم أعداء العقيدة أو الدين، وتكون المشكلات الواجب مواجهتها من الكثرة والتعقيد بحيث يحار المعلق بأبها يبدأ؟!

- هل كان د. فرج فودة ضحية ممارسته لحريتي الفكر والرأي.
- وهل تم الاغتيال نتيجة تحريض بعض علماء الدين الذين أفتوا برده أو كفره.
- وهل تمثل محاكمة مغتالي د. فرج فودة وقد طرح موضوع الردة محاكمة لعقيدة المجني عليه؟!
- وهل يمكن أن تجد جريمة الاغتيال تبريراً لها الإفتاء بأن قتل المرتد يمكن أن يقوم به آحاد الناس؟

إن هذه المشكلات كلها لا بد وأن تواجه بصراحة وأمانة، وقد تكون القضية المطروحة على القضاء، الفرصة الهامة لمعالجة أخطر أزمة أو مشكلة تواجه التيارات الإسلامية والتي يعد أقوى اتهام لها هو الاتهام بالإرهاب الدموي لأي فكر مستنير!

حرية الفكر أو الرأي لا تتسع لحريتي الإهانة والتطاول والاستفزاز

أول ما يجب تأكيده أن أية حرية ليست حرية مطلقة وإنما هي دائماً مقيدة بالأشكال التعبيرية عنها عدواناً على الآخرين، فحرية الرأي لا تعني القذف أو التطاول - وحرية الفكر أو حرية الاعتقاد تعتبر من الحريات اللصيقة بشخص الإنسان والتي لا يتصور تقييدها ما دامت محصورة في عقل صاحبها، أما إذا

خرجت إلى العالم الخارجي بالتعبير عنها فإنها عندئذ تخضع للقيد الجوهري وهو ألا تؤذي الآخرين وحتى بالنسبة للمعتقدات الدينية فإن دستور ٢٣ قد أخضع ممارسة شعائرها وطقوسها لقيد جوهري هو عدم إخلالها بالنظام العام أو الآداب.

ولذلك فإن، ما يتصوره البعض - حرية فكر أو رأي مطلقة تصور خاطئ، فما يسمى بحق أو حرية الإبداع يستحيل أن يؤدي إلى التهجم أو التطاول على معتقدات الجماعة أو قيمها الدينية.. وهذا قيد أساسي جوهري، لا بد أن يوضع في الاعتبار عند تناول شهادة علماء الدين بالنسبة لما نشره د. فرج فودة، واعتبره البعض إفصاحاً عن الردة.. أو تهجماً على الإسلام والعلماء.

واعتقادي أن ما يدور اليوم من مجادلات حادة حول حريات العقيدة والفكر والرأي، سوف تظل مجادلات عبثية ولا طائل من ورائها، ما دمنا لم نلتزم بالضوابط الشرعية والدستورية والمنطقية في شأن ما يعتبر وما لا يعتبر كفراً وردة، وما يعتبر رأياً جديراً بالحماية أو إهانة واجبة الردع.. أو تطاولاً أو استفزازاً لمشاعر أية طائفة من الناس. فهذا فهمي هويدي ينقل ما أكده الشيخ الغزالي باحترام حرية الرأي والحوار.. أما ما يجاوز ذلك من استفزاز وإهانة، فإنه أمر يستوجب الزجر. إن الشيخ مصطفى عاصي ينسب إلى الشيخ الغزالي تكفيره للمخالف لرأيه ويتساءل ما هو نموذج الحكم الديني الذي يراد تطبيقه والذي يعتبر معارضة كافرًا: هل ما كان مطبقاً في عصر الراشدين والذي لم يزد عمره على أربعين عاماً فقط، أم ما تلا ذلك من عصور تالية تنسب نفسها زوراً إلى الإسلام؟

والواقع أن الشيخ الغزالي لم يتطرق إلى هذا الموضوع تحديداً وإنما كانت شهادته مركزة في العدوان الاستفزازي على مشاعر المسلمين وعقيدتهم، وهو ما عبر عنه فهمي هويدي في الأهرام ٧/٦ بقوله: "إن الشيخ الغزالي دعا إلى ضرورة التفرقة بين الحوار في الشأن الإسلامي وبين الشتم والسب السخرية. فالأول مطلوب إلى أبعد مدى، حيث الاختلاف بين الناس في الرأي - كما في الجنس والملة - هو سنة من سنن الله، وخطاب الإسلام لم يزر الذين خالفوا الإسلام وانتقدوا أصوله وتعاليمه، طالما كان في الأمر حوار، فمقام الحوار مقدر ومحترم، حتى ولو تعرض بالنقد للشريعة ذاتها.. ولكن الأمر يختلف حين يتدنى الخطاب ويسب الإسلام ويشهر به من جانب بعض المسلمين بصورة فجأة تعبر عن كراهة للدين وازدراء به وخيانة له، في هذه الحالة، فإذا كانت خيانة الوطن تعد جريمة عظيمة تستجلب لصاحبها أقصى العقوبات فإن خيانة الدين ليست دونها خطراً، ولا أقل من أن تعامل بالمثل". فما هو الأمر الذي جعل شهادة الشيخ الغزالي موضوع مثار هجوم شديد إلى ما نسب زوراً إلى الشيخ الغزالي، وقبل أن نتناول هذه الشهادة بالتعليق نرى من الضروري أن نشير بوجه خاص إلى أن الشيخ الغزالي ليس فقط من المفكرين الإسلاميين المستنيرين، ولكنه كذلك من كبار أهل العلم ورموزه الشامخة؛ ولذلك فإن خصومه (في كافة المعسكرات) انتهزوا هذه الفرصة حسبما وصف ذلك فهمي هويدي (الأهرام ٦ يوليو) واستخدموا شحنات مكثفة من العبارات والأوصاف المسمومة والجارحة، وحرفوا شهادته لإثبات أن الكل إرهابيون ومتطرفون.

* وندد آخرون بالشهادة باعتبارها تصريحًا باغتيال المخالفين للرأي في شأن العنف أو الطبيعة السياسية للإسلام وأنه دين ودولة.

وقال آخرون إن فكرة إجازة نيابة الأفراد عن الدولة في قتل المرتد، أمر يعرض أي مجتمع للدمار، والتحكم من جانب من يرون في الرأي المعارض ارتداداً أو كفرًا، وقد استنكرت منظمة حقوق الإنسان ما تصورته رأياً للشيخ الغزالي لا يعاقب مغتصب سلطة العقاب من الأفراد.

والحقيقة أن معظم الأسئلة التي وجهت إلى الشيخ الغزالي أسئلة إيحائية صيغت بطريقة ذكية تؤدي إلى إجابات تساند الدفاع في موقفه حتى لو كان هذا الموقف مناهضاً لجوهر الشهادة وحقيقتها.

وليس صحيحاً ما نسب إلى الشيخ الغزالي من إقراره فكرة نيابة الأفراد عن السلطة في إنقاذ الأحكام دون عقوبة مقررة لهم في الإسلام؛ لأن في هذا المنطق مدعاة للفوضى وتخريب المجتمع. ومردود بموقف أبي بكر في حربه ضد المرتدين الممتنعين عن دفع الزكاة.

والحقيقة كما ذكرها فهمي هويدي أن الشيخ الغزالي اعتبر الفرد الذي يفرض نفسه نائباً عن السلطة في إقامة الحد الذي عطلته هذه السلطة - اعتبر الشيخ هذا الفرد طبقاً للمصطلح الأصولي، مفتتاً على السلطة، والافتئات هو تجاوز الحدود، والتعدي واغتصاب السلطة جريمة لا يتصور أن تمر بغير عقاب، وإلا عمت الفوضى المجتمع ووقعت مفاصد وشورور عدة. وعندما سئل عن عقوبة الافتئات على السلطة قال إنه لا يذكر أن الإسلام قرر عقوبة على ذلك. وهذا صحيح فليس في الإسلام والقرآن والسنة عقوبة "حدية" أو معينة مثل تلك العقوبات المقررة على السرقة والزنا وشرب الخمر والحراية. والإجماع منعقد مع ذلك على أن لهذه الجريمة عقوبة تقديرية يحددها النظام القانوني القائم.

الشيخ الغزالي المفترى عليه:

واعترافي الخاص أن عالماً جليلاً لم يظلم كما ظلم الشيخ محمد الغزالي بسبب شهادته التي أدلى بها في قضية اغتيال د. فرج فودة حيث جرى تلوين الكلام والخروج به من جوهره: فهو قد ظلم إذ استدعي للشهادة في قضية اغتيال صورتها الصحف الرسمية على أنها اغتيال بسبب رأي معارض عبر به كاتب حر عن فهم متحضر للدولة الحديثة أي الدولة غير الدينية.. وأياً كان الرأي في صواب أو عدم صواب خطة الدفاع في محاكمة عقيدة أو فكر رجل ميت ربما قد يوحي بأن دوافع الجريمة دوافع دينية متعصبة، فإن اتساع صدر القضاء لسماع شهادات علماء الإسلام في شأن "الردة" وطبيعتها، وما إذا كان موضوع الصلة بين الدين والدولة يدخل في نطاق العقيدة فيعتبر المنكر له كافراً أو مرتدًا.. كل ذلك يزيد مشكلة الإسلام السياسي تعقيداً، ويضع العلماء الشهود في حرج ولاسيما بالنسبة لاغتيال إنسان - أياً كان رأي القاتل فيه - ﴿ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ والقرآن الكريم نتيجة لتأكيد هذا المبدأ يفرض القصاص - قصاص الدولة - مطلباً إلهياً لا استثناء منه. وليست فكرة الطبيعة العقائدية للإسلام السياسي بالمعارضة مع الطبيعة المدنية للحكم هي مصدر الخلاف الوحيد في القضية المطروحة وإنما أيضاً التكفير الذي ينسب إلى من يجهر بالطبيعة المدنية للحكم. من الذي يملك

توجيه هذا الاتهام؟! هل يمكن أن ينوب أحد الأفراد أو جماعة من الجماعات محل الدولة في هذا الشأن؟! وحتى إذا جاز ذلك، فإن الدولة نفسها إذا هي أخذت هذا الأمر بين يديها، فلا بد وأن يكون ذلك من خلال القضاء بإجراءاته وضمائنه، بينما في حالة قيام آحاد الناس باغتصاب سلطة الدولة تتوحد كافة السلطات فيهم، فهم موجهو الاتهام، وهم القضاة الذين يدينون، وهم في النهاية ينفذون الحكم الذي يصدر في غيبة التهمة! وهي نتائج مرعبة حذر منها الشيخ الغزالي في شهادته عندما سئل عن يملك إقامة الحد على المرتد: فقال أن تلك وظيفة السلطة وليست لآحاد الناس وإلا تحولت الأمور إلى فوضى.

وموضوع الردة موضوع دقيق وهو فضلا عن ذلك محل خلاف سواء بالنسبة لإثباته أو بالنسبة للجهة المخولة شرعاً توقيعه.

وبينما يذهب البعض إلى أن الردة ليست من بين الجرائم التي تدخل في نطاق الحدود بل لا تدخل في باب التعزير!! استناداً إلى أنه لم يرد نص في القرآن على وضع عقاب الردة ضمن الحدود، وأن المرتد يترك وشأنه إلى قيام الساعة، وإن تركه وشأنه قد يدفع به مع الزمن إلى التوبة، وعند ذلك يغفر الله له. ويعتبر الدكتور محمد أحمد خلف الله أن القرآن وهو المصدر الأول للتشريع تكون لأحكامه الأولوية على ما عداها من أحاديث أو إجماع أو اجتهاد. (الأهالي ٧/٧).

بينما يذهب آخرون إلى أن جمهور العلماء يعتبرون قتل المرتد فرضاً على الأمة كافة وأن تسعى إلى تنفيذه، وإذا لم يقتل أئمت الأمة. (شهادة الدكتور مزروعة - الشعب ٧/٦).

ظلموا الشيخ الغزالي:

وبالنسبة للجهة المخولة شرعاً توقيع العقاب على المرتد - المجمع عليه حتى ممن يوجبون قتل المرتد - أن ولي الأمر هو وحده المنوط بتوقيع العقوبة وتنفيذها، فالدكتور محمود مزروعة يقرر في شهادته: (أن المنوط به إيقاع حد الردة - كشأن الحدود كلها - هو ولي الأمر عن طريق النظم القضائية الموجودة، ويلزم الأمة أن تنصح له وتوجهه وأن تطلب وتلح أن ينفذ حكم الله كما أمر وإلا أئمت الأمة كلها، ويتحمل ولي الأمر وزر ما يحدث من فوضى وفساد وضلال في المجتمع كله إذا لم يقم الحدود).

غير أن الدفاع ضغط على الشاهد بتذكيره بأن إجماع الأئمة الأربعة على جواز قيام آحاد الأمة بإيقاع الحد على الحاكم، ولذلك طلب الدفاع من المحكمة توجيه هذا السؤال إلى الشاهد على أساس أنه إذا كان من الجائز قيام آحاد الأمة بإيقاع الحد على الحاكم الجائر فيكون الأولى جواز ذلك بالنسبة لمن هو أدنى من الحاكم. وقد كانت إجابة الشاهد غير قاطعة فهو يقول: (إذا ترك الحاكم تطبيق الحكم على المرتد فسنظل ننصح الحاكم أن ينفذ حد الله ونترك إقامة الحد له! أما إذا كان الذي تركه الحاكم ولم يقم عليه الحد مثار فتنة ومنشأ ضلال للآخرين وجب على الأمة أن تنتخب منها أو تنتخب بعض أفرادها لإراحة الناس من هذا الشر وإقامة الحد عليه؛ لأن الإبقاء عليه إبقاء على نار مشتعلة في المجتمع، لأنه إذا كان داعية ضلال، وإذاعة فساد، ونذر حياته للإساءة إلى الإسلام والدعوة إلى الضلال، فإنه بذلك يمهد السبيل لغيره للارتداد عن دين الله).

غير أن الشيخ الغزالي قد ظلم لأنه قد نسب إليه البعض أنه استباح دم المعارضين بالمجان!!
وفضلاً عن عدم صحة هذا الاتهام، فإن فهمي هويدي قد سجل اندهاشه إزاء حفاوة بعض الصحف المعبرة
عن الحالة الإسلامية بما التبس من كلام الشيخ الغزالي، فقد أبرزت الشعب عدد ٦/٢٦ في عناوين عرضاً
لشهادته أن (تطبيق الأفراد لحد الردة.. لا عقاب عليه!) بينما نشرت (النور) عدد ٦/٣٠ عناوين بارزة
للموضوع ادعى أحدها أنه "لا عقاب على قاتل المرتد"! والشيخ بريء من هذه الأقوال!

فهل صحيح أن شهادة الشيخ الغزالي وإجاباته سوف يؤولها الدفاع ويستنتج من مجملها أن
المجني عليه (كان خارجاً على الملة ودمه مباح)؟ وبالتالي فالجناة لم يرتكبوا إثماً وإنما نفذوا شرعاً، وهنا
مكمن الخطر إذ يظل باب الشر مفتوحاً أمام الاغتيالات السياسية لكل المخالفين في الرأي (الشيخ مصطفى
عاصي الأهالي ١٩٩٣/٧/٧).

ويتناقض هذا القول مع تحذير الشيخ الغزالي حين سئل عن يملك إقامة الحد على المرتد، فقال إن
تلك وظيفة السلطة، وليس لأحد الناس، وإلا تحولت الأمور إلى فوضى.

يضاف إلى ذلك أن من هاجموا الشيخ ومن انحرفوا بأقواله خلطوا بين صفتين: صفة الشاهد (الذي
أحيطت الأسئلة به لمكانته) وبين صفة الفقيه أو المفتي الذي يستشار بدون إحاطة بالكمان! وفي تعبير
فهمي هويدي: (إن الشيخ الغزالي كان في مقام الشهادة ولم يكن في مقام الفتوى. وفي مقام الشهادة لا
يكون عليه أكثر من أن يعرض ما هو ثابت من نصوص شرعية في الموضوع، أو ما هو مقرر من أحكام
عامة في الفقه الإسلامي، أما في مقام الفتوى فإنه يقوم بتنزيل تلك النصوص والأحكام على الواقع ومن ثم
يقدر مختلف ظروف اللحظة التاريخية من اجتماعية وسياسية وثقافية. ثم يوازن بين المصالح والمفاسد.
ويصدر بعد ذلك فتواه في الموضوع. ومن قبيل ذلك فتوى ابن تيمية بالتغاضي عن تناول الخمر من التتار
الذين دخلوا حديثاً الإسلام استناداً إلى أن الله حرم الخمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وهؤلاء
تصددهم الخمر عن قتل النفوس وسبي الذرية وأخذ الأموال) وهكذا رأي ابن تيمية أن مفسدة شرب الخمر
أقل ضرراً من مفسدة ترويع المسلمين ونهب أموالهم، غير أنه يضاف إلى ذلك أن الدفاع صمم أسئلته
بحيث تخدم أغراضاً محددة ابتغاها لكي يدافع عن موكله، وبعض تلك الأسئلة لم تكن تترك مجالاً للمجيب
لكي يذهب إلى المسار الذي رسمه المحامي. ومن هذا القبيل السؤال عن حكم من يجاهر برفض تطبيق
الشريعة كقراً أو استهزاء، واستبعد أن يكون الرفض ناشئاً عن قلة العلم
أو عن الالتباس في الفهم أو التخوف من نشوء احتمالات سلبية معينة؛ ومن قبيلها الكلام عن السلطة
الدينية أو التعددية أو وضع الأقليات أو غير ذلك. فالأسئلة التي طرحها الدفاع استجابات لانتزاع إجابات
بذاتها لا خيار فيها! تطرح سؤالا عن حكم الشرع فيمن يجهر برفض تطبيق الشريعة مجاهراً بالكفر أو
الاستهزاء بها، وسؤال آخر عن يدافع عن إبدال الشرع بقانون وضعي لا يصدر عن أهل العدل والرشد
وليس عن الطواغيت من البشر، والتي تحل الحرام وتحرم الحلال!! وكانت الإجابة بالإدانة حتماً!

ويبدو أن مطالعة ما دار في جلسة مناقشة د. محمود مزروعة أنه سئل صراحة هل الإسلام دين
ودولة؟! فأجاب أن جوهر الإسلام أنه لا يوجد فيه ما يسمى دين فقط وما يسمى دولة. لأنه لا فصل في

الإسلام بين الدين والدولة. وإن كلمة دين تعني الحكم، وأن من يدعو إلى تعطيل الحكم بالشريعة خارج عن الملة؛ لأنه عطل دين الله. والذي يفضل عليه تشريعاً آخر أدخل في باب الكفر؛ لأنه فضل الخلق على الخالق.. (الشعب ٦/٧).

بينما سئل الشيخ الغزالي عن حكم الإسلام فيمن يجهر برفض تطبيق الشريعة واستبدالها بشرائع الطواغيت من البشر، التي تدعو إلى تحليل الحرام وتحريم الحلال. فالسؤال يركز كما قال فهمي هويدي - على مواصفات معينة وليس عن عموم الشرائع الوضعية التي قد لا تحل الحرام أو تحرم الحلال وقد تكون صادرة عن أهل العدل والرشد وليس عن الطواغيت. وكان رد الشيخ أن أمر هذا الشخص ليس مجرد رفض تطبيق الشريعة ولكنه داع إلى هدمها والسخرية منها إنكاراً وكفراً فهو إذن مرتد، وليس مجرد منافق يقتصر على التحفظ على تطبيق الشريعة أو بعض أحكامها خوفاً أو جهلاً بضماناتها ومقاصدها، وإنما يصبح صاحب شبهة تزول بالحوار والمناقشة. فإذا لم تنزل فإنه في أسوأ الأحوال يعد منافقاً لا يعاقب على موقفه، وقد كان في عهد رسول الله منافقون أشارت إليهم آيات قرآنية عديدة، لكن لم يعرف أن أحداً منهم تعرض للعقاب. (الأحد ٦/٧) وبينما كانت إجابات الشيخ الغزالي بعيدة كل البعد عن تكفير من يدعو إلى الفصل بين الدين والدولة في الإسلام لاعتبارات هامة. فإن د. مزروعة كان قاطعاً في اتهام العلمانيين بالكفر.

الفصل الثالث

دلالات الشهادة وتوابعها

من هذا العرض الشامل للشهادة وتوابعها - تتضح الدلالات التالية:

(١) أن المؤسسة الدينية المشيخية.. كانت متفقة الرأي تقريباً؛ لأنها رجعت إلى المراجع الفقهية السلفية القديمة التي وضعت منذ ألف عام - في مناخ وبتأثير عوامل وملابسات مختلفة تماماً، ولم يستطع أي واحد منها أن يتحرر من أحكامها، أو يكيّف القضية التكليف الأصولي والموضوعي، ولهذا فلم يختلف أحد منهم في تكفير المرتد، أو أن الحد هو الموت.. واختلف بعضهم في الاستتابة (وهذا الخلاف موجود في المراجع الفقهية) وظن بعضهم أنهم توصلوا إلى الحل وخلصوا من المأزق بالتأكيد على أن توقيع الحد هو من اختصاص السلطة - وكأن القضية قد سويت، وما علموا أن البلاء كل البلاء هو في السلطة! وأن إيكال هذا الأمر إليها هو كإعطاء القط مفتاح الكرار كما يقولون.

وبالطبع، فيبدو أن التركيز على هذه النقطة كان للتخلص من الحرج ورمي الكرة في يد الحكم.. ولكن أين يذهبون من الله إذا كانوا قد نجوا من الحاكم، وهل يقبلون أن يكونوا كرجال الكنيسة الذين كانوا يسلمون "الهرطقة" للسلطة المدنية لتوقيع العقاب.. دون أن يسفك دمه! لأن الكنيسة تمقت الدماء! وكان معنى هذا أن يحرق حياً!!

(٢) كشفت الشهادة عن مدى ما تتمتع به "المؤسسة الدينية" من نفوذ وقوة، وهذا أمر طبيعي في هذا البلد المؤمن.. ولكن النقطة التي يمكن أن تنشذ عن النطاق هي أن القضية ليست من مسلمات الإسلام، بل هي تعارض صريح القرآن والآيات المتكررة فيه. مع هذا فقد سلم معظم الكتاب "المدنيين" بما جاء في الشهادة.. ونهج بعض الكتاب منهج الفقهاء، باختلاف بسيط هو أن الكتاب حولوا الأمر إلى الفقهاء باعتبارهم أهل الاختصاص.. وليس هذا هو شأن الكتاب المفكرين وإنما هو شأن الكتبة و"المستوظفين" الذين يكون أقرب تصرف لهم للتخلص هو التأشير "يحول إلى...".

وقد تكون هناك عوامل أخرى جعلت هؤلاء الكتاب في النهاية يؤثرون العافية!

وفي ضوء ذلك يمكن أن نفهم ما جاء في كلمة الأستاذ أحمد بهجت في أهرام يوم

١٩٩٣/٧/٢٨ (ص ٢):

إن الحرية الدينية مكفولة في الإسلام، وحق الإنسان في اختيار عقيدته لا نقاش فيه، ودخول الإنسان في الإسلام لا يكلفه أكثر من شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وخروجه من الإسلام لا يكلفه إلا عدم القناعة بهذه الشهادة.. أو إنكار معلوم من الدين بالضرورة.. ويخلو القرآن من نص يعاقب المرتد عن الإسلام عقاباً دنيوياً.. يقول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾.. وهذا نص لا يتضمن عقوبة دنيوية، ورغم ذلك فقد جعل الفقه

عقوبة على المرتد.. وينبغي هنا أن نفرق بين أمرين: أن يكون المرتد قد خرج على الإسلام كموقف عقلي بحت، بمعنى أنه لم يعد يؤمن بالله ولا برسوله، ولكنه ترك المسلمين في حالهم فلم يرفع يده أو لسانه لإيذائهم أو حربهم، وهنا لا عقاب عليه؛ لقوله تعالى ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾.. أما إذا خرج المرتد على الإسلام وبدأ يحارب المسلمين ويسخر من دينهم ويحاول هدم مجتمعهم، فحكمه هنا هو حكم من يتجسس لمصلحة العدو.. إنه يحاكم بتهمة الخيانة العظمى، ولا مجال هنا للحديث عن الحرية؛ لأن الإنسان حر في موقفه العقلي وقناعاته الفكرية، ولكنه ليس حراً في هدم النظام العام أو مقدسات مجتمعه.

واستسلم للفقهاء قطب الناصريين ضياء الدين داود عندما سأله مندوب مجلة الأهالي (٤ أغسطس ١٩٩٣ ص ٧) عن رأيه فقال:

إذا كان في رجل مرتد يستتاب بكل الطرق الشرعية، وإذا أصر على ارتداده، ففي هذه الحالة فنحن أمامنا شخص في نظر الشرع أنه مرتد، وحكم الله لا يختلف عليه أحد...

الإسلام فيه حرية فكر لغير المسلمين، ابتداء من "لا إكراه في الدين" ولكن المرء متى دخل الإسلام فهو يحاسبه ويخضعه لحكمه، وهناك قضية أخرى وهي اختلاف الدين مانع للميراث، فالمحاكم انتهت على أن من ثبت ارتداده فهو في حكم الميت. والقضية الرئيسية التي لم أتثبت فيها هي ما قاله الشيخ الغزالي أنه إذا جاء في نفسك وأنت تجلس معي الآن أنني ارتدت بحكم ما أعلنه من أفكار وآراء.. هل تحكم على أنني مرتد وكفرت وتنفذ علي الحكم لمجرد أن الدولة لم تنفذه؟ أنا لا أعتقد أن الشيخ الغزالي يقول هذا وإلا أصبحت المسألة فوضى، ولا بد أن هناك سلطة ما من شأنها أن تراجع ما قاله هذا الشخص بعد أن يستتاب وإذا أصر في المرة الثالثة أصبح مرتدًا.

أما من ينفذ الحكم، فحتى في التعزير كان ذلك متروكاً في بعض المراحل للقاضي، ورؤي بعد اجتهاد الفقهاء أن تراجع سلطة التعزير إلى الحاكم حتى لا يحدث تباين شديد في الأحكام...

أما القطب الناصري الآخر، فريد عبد الكريم، الذي وجهت إليه المجلة في التحقيق نفسه السؤال عن فتوى الشيخ الغزالي فإنه قال:

"إذا عدنا للفتوى التي تقصدها، فأنا لا أستطيع أبداً أن أدعي فهم أو معرفة نصف أو عشر ما يعرفه الغزالي في الإسلام، فهو قد عرض وجهة نظر الفقهاء في دفع المنكر باليد، وحدد الرجل أن دفع المنكر باليد أساساً من مسؤولية الحاكم.

وهذا صحيح، وهكذا فإنني لا أستطيع إلا أن أسلم بأن ما قاله هو الصحيح، ومن الذي يدعي على الغزالي عدم معرفته بقواعد الإسلام لا أحد يستطيع أن يقول هذا!!".

نحن لا نستغرب أن يقف أقطاب الناصرية هذا الموقف، لأنهم ورثة الإرهاب والتعذيب، وإن كانت المجلة التي حققت معهم مدعية حرية الفكر هي وريثة ما هو أسوأ من الناصرية نفسها، فالشيوعية لا تستنيب "المرتد" ولكنها تعبت بفكره.

وتستخدم وسائل التكييف السيكولوجي وغسيل المخ والقضاء على الإرادة حتى يعترف على نفسه بأنه مجرم!

ولما كان أذعاء التتوير هم عادة ما بين ناصري أو شيوعي أو "عروبي"، فإنهم - رغم ثوريتهم العنيفة على الشهادة - لم يعالجوا القضية معالجة موضوعية، وسوابقهم التاريخية نحو المخالفين أسوأ مما ذهب إليه الشيوخ على ما أشرنا، وانساقوا في دعاويهم عن "أسلمة" المجتمع والإرهاب والخورمينية إلى آخر هذا الهراء، مما أفقد معارضتهم مصداقيتها الموضوعية.

(٣) وكشفت "الشهادة وتوابعها" عن قدر من الخلط في المفاهيم..

فهناك المرتد الذي يرتد بناء على فكره الخاص أو دراسة أو محوطاته... إلخ. فيرتد ويجلس في بيته ولا يجاهر بردته.

وهناك المرتد الذي يكتب كتابًا أو ينشر مقالًا عن آرائه وأسباب رده.. مما يفهم أنه معارضة للإسلام أو دعوة - ولو ضمنية - للفكر الذي آمن به.

وهناك بعض الكتاب وجد أن من ارتد دون مجاهرة لا سبيل عليه ولعله استأنس بالحديث "الناس كلهم معافون إلا المجاهرين".

وعلى كل حال، فإن هذا الموقف من الكتاب المشهورين الذين يلحظون اعتبارات عديدة ويؤثرون العافية لم يكن شأن بعض الذين أرسلوا بتعليقاتهم إلى الأستاذ صلاح منتصر فإنهم - مع أنهم لم يكونوا من الفقهاء المتخصصين، ولا الكتاب المشهورين. وربما لهذين السببين - بالذات - رفضوا موقف الاستسلام وأثاروا وجهات نظر غفل عنها الفقهاء المشهورون - وبرهنوا بذلك على أن فكرة أن المختصين هم وحدهم الجهة التي يتوفر لها الرد السليم، فكرة لا تستقيم في مجال الفكر الديني ولا يمكن القياس فيها على مجال الطب والهندسة، وأن الآية التي يستشهد بها الفقهاء ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ لا يجوز أن تؤخذ بما يفسرونه!

(٤) كشفت "الشهادة وتوابعها" عن أنه ليس في هذا البلد إيمان عميق، حقيقي، مقدس بالحرية - كما يجب

أن يكون الإيمان، وكما تستحق الحرية.. إن مجرد إثارة موضوع الردة والأخذ والرد فيه، دليل على هذا، وقد آن لنا أن نفهم أن نقص الحرية هي أصل كل بلاوينا، خاصة من ١٩٥٢ حتى الآن، وأن الذين ينادون بالحرية هم مجرد ببغاوات إذا تصوروا أنها تُقدّم بالتقسيت، أو بصفة جزئية، أو بعضها دون بعض، أو تقدم على مراحل.. الحرية كل لا يتجزأ.. والذين يقولون ويكررون أن الإسلام يقرر الحرية، ثم يعودون فيستثنون منها أكثر مما يبقون، ليسوا من الحرية، ولا من الإسلام في شيء. ومن أسخف ما يساق في هذا الصدد الادعاء أن الإسلام يكفل الحرية لغير المسلم، فله أن يكفر، وأن يؤمن، ولكنه لا يكفل الحرية للمسلم! الله أبوهم! كيف يستقيم هذا أصلاً ومنطقاً.. وهل الكافر أكرم عند الله من المسلم؟ أو لا يدخل في ولايته.. وهل الإسلام إلا دين الحرية أصلاً وفرعاً للناس كافة؛ مسلمين وغير مسلمين؟؟ في رسالتنا الموجزة ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾: "قضية الحرية في الإسلام" قلنا إن الحرية تتبع أصلاً في الإسلام من الحق، ولكن هناك حرية واحدة لا يمكن أن يكون عليها سلطان أو قيد حتى من

الحق نفسه - هي حرية الفكر - لأنها هي التي تؤدي إلى الحق، وهي التي تعرف الإنسان بالحق، وهي التي تحمي الحق من أن تلتصق به الأباطيل والزيوف. فلا يمكن أن يكون الحق وصياً عليها أو معرفاً بها، والإسلام لا يخشى مثل هذه الحرية على العكس، إنه يرى أنها هي التي تقود إليه أولاً، ثم تحفظ الإيمان ثانياً.. فهي التي تكشف عن الإسلام واستحقاقه الإيمان، ثم هي التي تحفظ للإيمان نضارته وأصالته وحيويته؛ لأن الحرية هواء متجدد، والانغلاق مستنقع راكد!

وحاول أحد الكتاب أن يميز بين حرية الاعتقاد والفكر، وبين حرية التعبير.. ورأى أن الأولى مكفولة بحكم القانون، أما الثانية - حق التعبير - فإنها تخضع لضمانات وقيود، فإذا كانت حرية الفكر ترتبط بمفهوم مطلق، فإن حرية التعبير ترتبط بمفهوم نسبي، يتأثر بطبيعة النظام السياسي السائد والمناخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لذلك فقد حددت بعض نظم الحكم دوائر تمثل مناطق مقيدة لحرية التعبير، ومنها على سبيل المثال بعض قضايا الأمن القومي كشئون القوات المسلحة والنشاط العسكري للدولة وأسرارها الاستراتيجية، كذلك بعض المسائل المتعلقة بالعقائد الدينية التي تعبر عن وجدان الإنسان، ولا تخضع غالباً للجدل العقلي، ويعتبر المساس بها تجريحاً لأصحابها، ويتصل بهذه القضايا أيضاً بعض الأمور الخاصة بالوحدة الوطنية وأوضاع الأقليات وكل ما يعتبر تحريضاً على الفتنة الطائفية.. وهكذا نجد أن الإعلان عن الأفكار يختلف عن عملية الفكر ذاتها^(٣)...

فالكاتب هنا يفرق بين "الإعلان عن الأفكار" وبين "عملية التفكير ذاتها" ولكنه في المقال نفسه يقول - وله كل الحق في ذلك - "فلا حرية لفكر في ظل القهر السياسي، ولا استمرار لفلسفة في ظل القيد الاقتصادي، ولا سلامة لمفكر في ظل الكبت الاجتماعي".

نقول إن هذه كلها: القهر السياسي، والقيد الاقتصادي، والكبت الاجتماعي.. إنما تنشأ للقيود على الإعلان عن الأفكار، ومن هنا نعود من حيث بدأنا، بمعنى أن التفرقة ليست ذات طبيعة أصولية؛ ولكنها تفرقة لما تفرضه النظم الحاكمة للعمل لمصلحتها هي.. حتى وإن ادعت مصلحة المجتمع، وإلا فإن حرية الإعلان عن الفكر لا تفترق عن حرية التفكير نفسها، ولا تكتمل حرية التفكير إلا بها ولا يمكن تقبل أية قيود على حرية الفكر، إلا على أساس الاستثناء الذي لا يكون منه مفر، والضرورة التي تقدر بقدرها، ولا يعد هذا بعد ذلك كله أمراً حسناً، ولكن ضرورة سيئة علينا أن نخلص منها بقدر الطاقة.

(٥) (٥) كشفت " الشهادة وتوابعها" عن الحالة النفسية التي تسيطر على الفقهاء والشيوخ بصفة خاصة، وإنلم تقتصر عليهم، وتكون مفرداتها: عدم تقدير الحرية حق قدرها، أو حتى بعض قدرها، والتمسك بالقديم المألوف والضيق بالجديد، والنزعة الانطوائية التي ترفض الانفتاح وتعزف عن كل جديد أو مخالف، وتظن فيه نوعاً من العداوة أو العيب. وقد جعل مشاعرهم حادة، وعواطفهم مرهفة أن كثيراً من الذين يدعون إلى حرية الفكر يشنون الغارات على الدعوات الإسلامية، وقد يسف بعضهم إسفاً ملحوظاً، كما قد يكون من بينهم من يدعون للتحلل الخلقي ويعملون لإشاعة الفحشاء.

(٣) الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي في جريدة الأهرام (١٨/٨/١٩٩٣ ص ١٧) تحت عنوان (هل لدينا أزمة فكر)...

وقد يصور ذلك كله الكلمة التي نشرتها جريدة الشعب للشيخ محمد الغزالي في (١٧/٨/١٩٩٣ / ٢٨ صفر ١٤٣١هـ):

هذا ديننا

لم يضع الاستعمار أوقاته سدى عندما وطنت أقدامه دار الإسلام، لقد شرع لفوره يغير التشريع والتعليم والتربية والتقاليد جواً يلائمه، ومستقبلاً يطمئن إليه، وها قد نضجت الأشواك التي بذرها، ورأينا ناساً يفكرون بعقله ويضربون بيده ويحاولون تغيير الأخلاق والعقائد وفق مشيئته.. والناظر عن قرب أو بعد يرى المثقفين قسمين: قسماً لم يتغير للإسلام ولاؤه ولا انتمائه، وقسماً آخر يعالون بكرهيته لشعائره الدين وشرائعه، ورغبته في إسقاط ما بقي من رايات الإسلام في بلاده!! كانوا قديماً شيوعيين، ثم صاروا علمانيين.. وتتغير الشارات التي يبدون فيها، وتبقى ضغائنهم على الإسلام وأمه ثابتة لا تزيدها الأيام إلا ضراوةً وغلواً. وهم مع ضيقهم بالإسلام ومعالمه حراس على البقاء في دائرته! لماذا؟ حتى يؤدوا وظائفهم في تخريبه من الداخل؛ إن دودة "البلهارسيا" تريد أن تبقى داخل الجسم لتعوق نموه، وتنمي عله، وتجره إلى الموت جرأً، ولذلك رأينا هؤلاء المرتدين عن الإسلام يرفضون المعالنة بتركه، ويحرصون على البقاء فيه!! لكنهم في الوقت نفسه لا يقيمون صلاة ولا يؤتون زكاة، ولا يقرون الله بسمع أو طاعة! إنهم يعرفون إسلاماً بلا نصوص ولا أركان، ويحاربون كل دعوة إلى الاحتكام إليه أو إحياء ما أمات الاستعمار من أمره...!! وقد سقطت الشيوعية في كل مكان نجدهم يملكون أزمة التوجيه، ويفرضون إلحادهم صراحة أو التواء، ويحاربون رموز الإسلام بكل ما لديهم من طاقة! لقد بلغت الأمور مرحلة لا تتحمل هذا النفاق، ونحن نأبى كل الإباء أن يضرب الإسلام بأيدٍ إسلامية، لا مكان بعد اليوم للبس أو نفاق، إما أن تكونوا أيها الناس مع الإسلام باطنًا وظاهرًا، وإما أن تتركوه علانية وتكشفوا كفركم به! ويعجبني قول المثقوب من شعراء الأقدمين.

فإما أن تكون أخي بصدق فأعرف منك غثي من سميني

وإما فاطرحني، واتخذني عدواً أتقنيك وتتقيني!

لا مكان بيننا اليوم لمرتد يكره الكتاب والسنة، ويصدم جماهير المؤمنين، ثم يزعم نفاقاً أنه مسلم! مسلم يحارب الله ورسوله! يا للعجب.

وقد كرر الشيخ الغزالي المعاني التي تضمنتها كلمته تلك في عدد من الكلمات التي نشرت في جريدة الشعب تباعاً وغيروها، مما يوضح أنها معان ثابتة، مستقرة في نفسه.. وأن يكون هؤلاء لا يصلون، فهذا ما يقع إثمهم عليهم، ولئن لم يصلوا اليوم، فقد يصلون غداً، وفي التوبة متسع حتى "الغرغرة" ولسنا نحن على كل حال بالذين نحاسبهم على هذا، والقول أنهم "إما أن تكونوا أيها الناس مع الإسلام، باطنًا وظاهرًا، وإما أن تتركوه علانية وتكشفوا كفركم له" هو ما يوضح الطبيعة النفسية والمزاجية التي تسيطر على الإسلاميين، فنحن لم نؤمر بالانتقيب عن الباطن، ولا أن نعين الشيطان عليهم، وإنما ندعو الله لهم بالهداية، وأن نقول لهم - كما قال الرسول العظيم - "اللهم أهد قومي، فإنهم لا يعلمون" وفي الوقت نفسه نرد عليهم الحجة بالحجة، والبرهان بالبرهان، وقد كان المنافقون يعيشون في المدينة ويكيّدون للإسلام، ويأتي إلى الرسول من يطلب

قتلهم، فيرفض، وموقفه من كبيرهم عبد الله بن أبي معروف، وكان صلى الله عليه وسلم آية في سلوك مسلك الداعية إلى الله..، وكان العربي الجافي المشرك يأتيه فيقول له: "أسلم" فيقول "أجدي كارهاً" فلا يزيد على أن يقول: "أسلم، وإن كنت كارهاً".. فهذه هي المواقف التي يكون علينا أن نستضيء بها ونهتدي بهديها.

وفي كل كلمات الفقهاء التي أوردناها افتراض سابق ومؤكد عن عداوة يُضمَرها كل من يعالج الموضوع معالجة حرة، وأن أي اختلاف جوهري فيما يرون أنه معلوم من الدين بالضرورة ناهيك بالردة نفسها لا بد وأن يقود إلى شرٍ أو غياب، ولهذا فإما أن يُفهم أو يُقوّم، أما احتمال أن يكون حسن النية، طالباً الحقيقة، فأمر مستبعد وغير متصور؛ ولهذا تأتي أحكامهم بالكفر والمروق. وكان خيراً لهم أن يردوا عليهم بالدليل والبرهان والمنطق، والإسلام دين العقل والفكر والحوار.. وهذا الأسلوب بعد، هو الذي يفحم خصومهم، ويجردهم من سلاحهم ويلقمهم حجراً.

ولكن يحول دون أن يقوم الفقهاء بذلك أمران:

الأول: أنهم لا يجدون قنوات الإعلام من صحافة أو إذاعة تمكنهم من ذلك وتوصل آراءهم للناس، ومع أن الدولة هي المسئولة عن هذا الوضع عندما أسلمت أجهزة الإعلام إلى فئات بعينها، وأورثتها هذه المناصب من أيام الناصرية، حتى أصبح ذلك أشبه بتقليد.. نقول، مع هذا، فإن الإسلاميين مسئولون أيضاً، فلم يكن يعجزهم إصدار الصحف والتغلب على العقبات لو كانت لديهم العزيمة، وإيثار الدعوة إلى الله، على الاستحواذ على متاع الدنيا، أو تأمين المستقبل المادي لهم ولأسرهم، وقد أثر كثير من كبار الدعاة الإسلاميين أن يستثمروا أموالهم في "الريان" وغيره دون أن يفكروا في فتح صحف ودور نشر إسلامية - مع أن هذا هو الجهاد الحق الآن، ونشاط اليساريين في هذا أضعاف نشاط الإسلاميين!

والثاني: وهو مرتبط بالأول، أن الإسلاميين - حتى لو توفرت لهم الصحف - فإنهم لا يستطيعون إدارتها أو تدبيرها لعدم توافر المهارات الصحفية ولأن مستوى ونوعية ثقافتهم مما لا يتلاءم مع طبيعة الصحافة، ولو وجدوا الصحف لملئوها بالغباء والاجترار والنقول من كتب التراث، ولجعلوها - على أفضل الأحوال - كتاباً.. وهناك فرق بين الكتاب والصحيفة.. وهذه الحقيقة المؤسفة تعود إلى أنهم أغلقوا على أنفسهم منافذ الثقافة والمعرفة، وجعلوا اللغات، وحتى الذين سافروا إلى الخارج وألموا باللغات (وقد رأس مشيخة الأزهر من تعلم في السوربون) فإنهم ذهبوا، وعادوا "كصفوان عليه تراب أصابه وابل فتركه صلداً".. فلم يستفيدوا من علمهم الأوروبي شيئاً، ومن ثم فما كان يمكن أن يفيدوا به آخرين، فما أبعدهم عما أراد الإسلام وعما أراد الرسول، "اطلبوا العلم ولو في الصين".." الحكمة ضالة المؤمن"..." ولو ألموا بالثقافات الحديثة لوجدوا فيها ما يدعم موقفهم، وما يفحم خصومهم، فإن أذكى الأوروبيين وأفضل من يعني منهم بالدرس يؤمن بالإسلام، ولكنهم أسرى المزاج النفسي والرواسب الثقافية الأزهرية السلفية المغلقة، فلا يستطيعون تحرراً منها، بل لو قام غيرهم بالدفاع عن الإسلام بغير طريقتهم (وربما أيضاً بطريقتهم) لقاوموه لأنه يستخدم أدوات وطرائق مختلفة، أو لأنه، بكل بساطة - لا يضع عمامة على رأسه، فلا يكون من أهل الذكر...

الفصل الرابع

لا حد.. لا استتابة.. لا تعزير

على كل حال...

فنحن نقول، بأعلى أصواتنا: كلا ثم كلا...

ونحن نرفض رفضاً باتاً، قلباً وقالباً، كل فكرة عن تكفير مرتد، أو إقامة حد عليه، أو تعزير، بل نحن نرفض مبدأ التكفير أصلاً من باب عدم الاختصاص، ونرى أن الادعاءات عن حد للمرتد لا تقوم على قرآن أو سنة ولكنها من وضع الفقهاء، طبقاً لاجتهاداتهم، وفي ضوء ظروف معينة تحكمت فيهم!

ولن يتسع المجال هنا لمعالجة موضوعية مفصلة، خاصة وأنا عالجت هذه القضية في عدد من كتبنا مثل "حرية الاعتقاد في الإسلام" و"قضية الحرية في الإسلام" و"العودة إلى القرآن".. ولهذا فسوف نشير إلى رعوس الموضوعات، وعلى من يرد الاستزادة أن يرجع إلى الكتب السابقة (٤).

وسندنا...

أ- من القرآن

(١) إن القرآن الكريم - على كثرة إشاراتِهِ إلى الردة صراحة، وتكرارها المرة بعد الأخرى - لم يرتب عقوبة دنيوية عليها، وإنما توعد المرتدين بغضب الله وسخطه وعقوبته في الآخرة.

وهذا سند واضح وصريح أن القرآن لم يرتب عقوبة دنيوية على الردة، ويكون له قيمته من ناحية أن الحدود هي حق الشارع،.. والشارع هو الله تعالى.

(٢) إن القرآن الكريم يقرر حرية الاعتقاد وبصورة مطلقة ليس عليها حد، أو وراءها مزيد، وآيات ذلك قد تزيد على المائتين، كل واحدة تصدع الحجر، وتُنطق البقر!

وهذا دليل إيجابي - بالإضافة إلى الدليل السلبي السابق - يجعل الذين يهتدون بهدي القرآن، يعزفون عن أن يضعوا حداً يعارض المبدأ العام الذي سنه القرآن وكرره تكريراً وأكدته تأكيداً إيجاباً وسلباً.

(٣) يريد القرآن أن يقطع الطريق على كل تحايل أو تأويل، فيقرر في عشرات الآيات، وبصريح العبارات أن الفصل فيما يختلف فيه الناس من أمر العقيدة إنما مرده إلى الله وحده، يوم القيامة وحده...

ففكرة التكفير أصلاً مجافية لروح القرآن، ولنص الآيات التي قصرت الفصل في ذلك على الله تعالى، ولم يكفر الرسول أحداً، بل نهى عن تكفير المنافقين وصلى على كبيرهم!

(٤) قامت بنشر هذه الكتب "دار الفكر الإسلامي".

وفي كتابنا: "رسالة إلى الدعوات الإسلامية من دعوة العمل الإسلامي" قلنا: إن دعوة العمل الإسلامي لا تكفر أحدًا، حتى الذي يقر على نفسه بالفكر - على أساس عدم الاختصاص وحسم شأفة ذلك الباب.

(٤) إن القرآن الكريم إنما كان يعبر في هذا عن السنن التي وضعها الله للمجتمع الإنساني، وأنزل بها الكتاب، فقضية الإيمان والكفر هي قضية قلب ونية، ولا وجود لقلب مطمئن، أو نية راضية إلا في مناخ من الحرية التامة، فإذا وجد أي نوع من القسر فإنه سيكون على حساب صفاء النية وخلوصها، فإذا كان المجتمع الإسلامي هو مجتمع العقيدة، فإنه بالضرورة والتبعية مجتمع الحرية، فلا عقيدة بدون حرية.

ومن هذه السنن أن الهدى والضلال قسمة وأنها تعود إلى طبائع النفوس أكثر مما تعود إلى العقل والمنطق، وهناك من أضله الله على علم، وهناك من لا يزيدهم القرآن إلا خسارًا، وهناك من يقولون "قلوبنا غلف وفي آذاننا وقر". وسواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم، ولا فائدة من أي قسر على هؤلاء، فلن يزيدهم إلا عنادًا، وقد يجعلهم أبطالا في عيون الآخرين! يستوي في هذا الكافرون أصلا والمرتدون؛ لأن القرآن لم يفصل.

(٥) من السنن التي وضعها الله وعبر عنها القرآن أن الرأي المخالف له دور، ولهذا سمح بوجوده، وهذا الدور هو إثارة الهمم للدفاع ودراسة ما قد يثيره هذا الرأي المخالف من نقاط ضعف، وبدون ذلك تصبح الحياة الفكرية أشبه ببركة أسنة تقوح منها الروائح الكريهة، وقد تتطرق إليها الأخطار دون أن يكشف عنها أحد حتى تتضخم وتتفاقم ويصعب علاجها!

بل يمكن أن تذهب بهذا العامل إلى أبعد مدى.. فإن الله تعالى إنما أنظر إبليس إلى يوم القيامة، وسمح له باستخدام خيله ورجله... إلخ، لأنه تعالى يريد اختبار المؤمنين، ولا يريد لهم حياة أسنة يكون الإيمان فيها وراثته وعادة دون فكر أو ابتلاء.

(٦) إن القرآن الكريم وضح تمامًا طريق الدعوة إلى الله وأنها تقوم على الحجة والبرهان والحكمة والموعظة الحسنة.. ومن يقرأ القرآن يؤمن أن الأنبياء هم أعظم المعلمين، وهم أول من سنن طريقة الحوار وعني القرآن الكريم بأن يؤكد أن الرسول ليس حفيظًا، ولا جبارًا، ولا حتى وكيلًا، وأنه ليس عليه هداهم وإنما عليه البلاغ.. وقد أورد دون حرج كل دعاوى المشركين وأقوالهم على الله والرسول ورد عليها بالحجة والبرهان.

وإنه لمن أعظم الأمور دلالة أن يقول القرآن الكريم للرسول المكلف بالدعوة والتبليغ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾.. ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾.. ويوجهه ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾.. ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَكِّي﴾.. ﴿مَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾.. ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾

* وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عِبَدْتُمْ * وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴿٥﴾.. وينفي عن الرسول أن يكون على الناس حفيظًا أو وكيلًا.. فبأي حق، وبأي سلطة يجعل بعض

(٥) سورة الكافرون التي كان الرسول ﷺ يصلي بها عادة رغبة الفجر حتى أيامه الأخيرة، فلا يقال نسخت. فإذا قيل إنها عن الكافرين فنقول إنها، من باب أولى؛ تنطبق على المرتدين....

الناس أنفسهم أوصياء على الناس؟.. وبأي حق يفرضون هدايتهم فرضاً تحت إرهاب السيف، (لأنه ما لم يتوبوا، فس يقتلون!!)

اللهم إن هذا افتيات على الله، وعلى رسوله.

القرآن الكريم إذن:

- يذكر الردة مراراً ثم لا يرتب عليها عقوبة دنيوية...
- يقرر حرية الاعتقاد كاملة غير منقوصة "من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر".
- يؤكد أن الله تعالى وحده هو الذي يفصل يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون.
- يؤمن بأن الهدى والضلال قسمة لها أسباب عديدة...
- يؤمن أن الرأي المخالف له دور...
- جعل السبيل إلى الدعوة الحكمة والموعظة الحسنة، ورفض أن يكون الرسول جباراً، أو حفيظاً، أو حتى وكيلاً، وحدد له دوره بالبلاغ المبين.

بناء على هذه الحثيات لا يكون هناك أي نوع من المحاسبة الدنيوية على حرية الاعتقاد، إيماناً وكفراً، وتكون قضية تكفير فرد ما مستبعدة على أساس عدم الاختصاص، فليس من حقنا أن نقول: إن هذا مؤمن وهذا كافر، هذا سيدخل الجنة وهذا سيدخل النار!! فإن هذا تآل على الله وافتيات على ما اختص به نفسه دون الناس.

ب- من السنة:

نأتي إلى السنة، والأحاديث التي أقام عليها بعض الفقهاء حكمهم فنقول بادئ ذي بدء إن السنة تكون أصلاً للتبليغ وإيضاح المبهم والمجمل مما جاء به القرآن، كإيضاح طرق الصلاة، ومقادير الزكاة، وشعائر الحج.. فقد وردت الصلاة والزكاة والحج في القرآن مجملة، وقامت السنة بتحديد تفاصيلها، والفقهاء يقولون عن هذا "تفصيل مجمله وتقييد مطلقه، وتخصيص عامه"!

ومن المسلم به أن الشارع هو الله تعالى، وأن طاعة الرسول إنما تكون لأن الله تعالى أمر بها، فهي من طاعة الله، ومن ثم فقد اختلف العلماء فيما إذا كانت السنة تستقل بتشريع أو تأت بحكم جديد غير مؤكد لما في القرآن، ولا مبين له، وهي نقطة عالجتها كل كتب "أصول الفقه" وكمثال على ذلك ما جاء في كتاب "أصول التشريع الإسلامي" للشيخ على حسب الله:

النوع الثالث:

ما كان مشتملاً على حكم جديد غير مؤكد لما في القرآن، ولا مبين له، وقد اختلف العلماء في هذا:

(١) فقال بعضهم: قد تأتي السنة بما ليس في الكتاب، ولذلك أمر الله بطاعة رسوله مع الأمر بطاعته في كثير من الآيات، وأقر الرسول معاذًا على الرجوع إلى السنة إذا لم يجد في الكتاب ما يريد، وذم من يترك سنته ويتمسك بالكتاب وحده فيما روى المقدم بن معد يكرب عنه ﷺ: (ألا وإني قد أوتيت الكتاب ومثله معه... إلخ)، وجاءت السنة بأحكام لم ترد في الكتاب: كتحرير الحمر الأهلية، وكل ذي ناب من السباع، وتحريم نكاح المرأة على عمتها أو خالتها.

والرسول لا يأتي - في هذا الباب - بما يناقض القرآن، لأنه أعرف الخلق بما يبلغ عن ربه، وأخبرهم بمقاصد الشريعة، لعناية الله تعالى به، وعصمته من الزيغ، وتوفيقه إلى الحق، وتسديده إلى الصواب.

(٢) وقيل: إن السنة لا تأتي إلا بما له أصل في الكتاب، فإذا كانت مفصلة لمجمله، أو مقيدة لمطلقه، أو مخصصة لعامه - فهي موضحة للمراد منه؛ وإذا جاءت بغير ذلك فالمقصود منها إما إلحاق فرع بأصله الذي خفي إلحاقه به، وإما إلحاقه بأحد أصليين واضحين يتجاذبان.

فمن الأول ما ورد في السنة من تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها فإنه في الحقيقة قياس على ما نص عليه من تحريم الجمع بين الأختين.. ولذلك تعرض الحديث لبيان المصلحة المترتبة على الحكم إذ قال بعد النهي عن الجمع بين الأختين: (فإنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم).

ومنه أيضًا أن الله تعالى ذكر الفرائض مقدرة، ولم يذكر من ميراث العصابات إلا ما نص عليه قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾، وهو يقتضي أن العاصب من غير الأولاد والأخوة ليس له فرض مقدر، بل يأخذ ما يبقى بعد أداء الفرائض، ولكنه قياس قد يخفى، فبينه الرسول ﷺ بقوله:

(ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقى فهو لأولي رجل ذكر)

ومن الثاني أن الله تعالى أحل الطيبات وحرم الخبائث، فمن الأشياء ما اتضح إلحاقه بأحد الأصليين، ومنها ما اشتبه بالحمر الأهلية وذي الناب والمخلب، فنصت السنة على ما يرفع الشبهة، ويرجح أحد الجانبين المشتبهين، بالنهي عن أكل الحمر الأهلية، وكل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير، وإباحة أكل الضب والأرنب وما شابههما.

ومنه أيضًا أن الله تعالى أحل شرب ما لا يسكر كاللبن والعسل، وحرم المسكر وهو الخمر، فاشتبهه بالأصليين ما ليس بمسكر، ولكنه يخشى أن يسكر، وهو نبيذ الدباء والمزقت والمقير ونحوها، فبينت السنة أن هذا ملحق بالمسكر سدًا للذريعة^(٦).

(٦) قدم وفد عبد القيس على رسول الله ﷺ وسألوه في حديث لهم عن الأشربة، وكان الناس يكثرون من الانتباز في أوعية الحنتم والدباء والنقير والمزقت والمقير. فنهاهم عن الانتباز فيها، لقرب العهد بشرب المسكر، واستعمال هذه الأواني لحفظه، فكان ما ينبذ فيها يتأثر بما ينضج فيه منه، فيكون الشارب منه معرضًا للسكر من حيث لا يريد، وأباح لهم الشرب في ظروف الأدم دون سواها.

وهكذا لا تأتي السنة بحكم إلا وله في الكتاب أصل يرجع. فهي خادمة له بتبيين مقاصده، والإعانة على تطبيق أصوله وقواعده^(٧) " انتهى.

يؤكد هذا المعنى أن لجنة الفتوى بالأزهر عندما سئلت هل من أنكر استقلال السنة بإثبات الإيجاب والتحریم يعد كافراً أم لا. لما ردت بفتوى قالت: إن من أنكر استقلال السنة بإثبات الإيجاب والتحریم منكر لشيء اختلف فيه الأئمة ولا يعد مما علم من الدين بالضرورة، فلا يعد كافراً. ونورد هنا نص هذه الفتوى لأهميتها فيما نحن بصدد.

فلما ألف الناس اجتناب المسكر، وتخلصت تلك الأواني من آثاره.. زال سبب النهي، فعاد بهم إلى الإباحة الأصلية: روى عبد الله بن بريدة عن أبيه: أن الرسول ﷺ قال: (كنت نهيتكم عن الأشرية ألا تشربوا إلا في ظروف الأدم، ألا فاشربوا في كل وعاء غير ألا تشربوا مسكراً) (راجع ص ١٧٨ ج ٢: تيسير الوصول).

والحنتم (بفتح الحاء والتاء بينهما نون ساكنة): جرة كان يحمل إليهم فيها الخمر. والدباء (بتشديد الدال مضمومة والباء مفتوحة): القرع اليابس.. كانوا يخرطون فيه العنب ثم يدفنونه حتى يهدر ثم يموت. والنقير: وعاء يتخذ من أصل النخلة بالنقر، وكانوا ينبذون فيه الرطب واليسر ويدعونه حتى يهدر ثم يموت. والمزفت والمقير:.. ما طلى بالزفت أو القار من الأوعية...

(7) أصول التشريع الإسلامي للشيخ علي حسب الله ص ٤٨ - ٤٩ الطبعة السادسة ١٩٨٢

الفتوى

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين وبعد. تنقسم الأحكام عند الجمهور إلى خمسة أقسام:

- ١ - الواجب: وهو ما يثبت طلبه من المكلف بنص صريح قطعي الثبوت وقطعي الدلالة، بمعنى أن له معنى واحداً فلا يختلف في معناه المجتهدون من كتاب الله أو سنة رسوله المتواترة.
- ٢ - الحرام: هو ما طلب الشارع من المكلف تركه بدليل قطعي الثبوت وقطعي الدلالة من كتاب الله أو سنة رسوله المتواترة.
- ٣ - المندوب: ما طلب الشارع فعله طلباً غير حتم ولا جازم يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه.
- ٤ - المكروه: ما طلب الشارع تركه طلباً غير حتم ويثاب على تركه ولا يعاقب على فعله.
- ٥ - المباح: ما خير المكلف بين فعله وتركه، أو لم يرد دليل فيه بالتحريم.

وتنقسم السنة إلى متواترة وأحادية:

فالمتواترة: ما رواها جمع يستحيل أو يبعد أن يتفقوا على الكذب، قال الحازمي في شروط الأئمة الخمسة ص ٣٧: وإثبات التواتر في الحديث عسير جداً، وقال الشاطبي في الجزء الأول من الاعتصام ص ١٣٥: أعوز أن يوجد حديث متواتر، واختلاف علماء السنة على ثبوته وعدده: يرى الجمهور أن من أنكر استقلال السنة المتواترة بإثبات واجب أو محرم فقد كفر، أقول أغلب السنن العملية متواترة.

والسنة الأحادية: هي ما رواه عدد دون التواتر عن النبي ﷺ، وقد اختلف العلماء في استقلال السنة الأحادية بإثبات واجب أو محرم، فذهب الشافعية ومن تبعهم إلى أن من أنكر ذلك في الأحكام العملية كالصلاة والصوم والحج والزكاة فهو كافر، ومن أنكر ذلك في الأحكام العلمية كالإلهيات والرسالات وأخبار الآخرة والغيبات فهو غير كافر؛ لأن الأحكام العلمية لا تثبت إلا بدليل قطعي من كتاب أو سنة رسوله المتواترة.

وذهب الحنفية ومن تبعهم إلى أن السنة الأحادية لا تستقل بإثبات واجب أو محرم سواء كان الواجب علمياً أو عملياً وعليه فلا يكفر منكرها، وإلى هذا ذهب علماء أصول الفقه الحنفية فقال البرودي: دعوى علم اليقين بحديث الآحاد باطلة؛ لأن خبر الآحاد محتمل لا محالة، ولا يقين مع احتمال، ومن أنكر ذلك فقد سفه وآل عقله.. وبهذا أخذ الشيخ محمد عبده والشيخ أبو دقيقة وغيرهما، يقول المرحوم الإمام محمد عبده: القرآن الكريم هو الدليل الوحيد الذي يعتمد عليه الإسلام في دعوته أما ما عداه مما ورد في الأحاديث سواء صح سندها أو اشتهر أو ضعف فليس مما يوجب القطع، كما ذكر الشيخ شلتوت في كتابه:

"الإسلام عقيدة وشريعة" قوله: إن الظن يلحق السنة من جهة ورود (السند) ومن جهة الدلالة (المعنى) كالتشبهة في اتصاله والاحتمال في دلالاته.

ويرى الإمام الشاطبي في كتابه "الموافقات" أن السنة لا تستقل بإثبات الواجب والمحرم لأن وظيفتها فقط تخصيص عام القرآن وتقييد مطلقه وتفسير مجمله ويجب أن يكون ذلك بالأحاديث المتواترة لا الأحادية.

ويؤيد آراء من سبق ذكرهم ما جاء في صحيح البخاري، باب الوصية، وصية الرسول ﷺ قبل وفاته عن طليحة بن مصرف قال: "سأل عبد الله بن أبي أوفى: أوصى رسول الله ﷺ؟ قال: لا، قلت: كيف وقد كتب الوصية على الناس أو أمروا بها ولم يوص، فقال أوصى بكتاب الله. قال ابن حجر في شرح الحديث: أي التمسك به والعمل بمقتضاه إشارة إلى قوله ﷺ: تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله. واقتصر على الوصية بكتاب الله لكونه فيه تبيان كل شيء إما بطريق النص أو بطريق الاستنباط، فإذا اتبع الناس ما في الكتاب عملوا بكل ما أمرهم به.

وحديث سلمان الفارسي: الحلال ما أحله الله في كتابه والحرام ما حرمه الله في كتابه وما سكت عنه فهو عفو لكم.

وأجاب الشاطبي عما أورده الجمهور عليه من قوله تعالى: ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ (النساء ٥٩) بأن المراد من وجوب طاعة الرسول إنما هو تخصيصه للعام وتقييده للمطلق وتفسيره للمجمل وذلك بالحديث المتواتر، وأن كل ما جاء به النبي ﷺ يجب أن يكون من القرآن لقول عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ: "كان خلقه القرآن" وأن معنى قوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ (النحل: ٨٩) إن السنة داخلة فيه في الجملة، وأكد الشاطبي ذلك بقوله تعالى: ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (الأنعام ٣٨) وقد رد على ما استدل به الجمهور مما روي عن النبي ﷺ قوله (يوشك أحدكم أن يقول هذا كتاب الله ما كان من حلال فيه أحلناه وما كان من حرام حرمانه إلا من بلغه مني حديث فكذب به فقد كذب الله ورسوله) بأن من بين رواة هذا الحديث زيد بن الحباب وهو كثير الخطأ؛ ولذلك لم يرو عنه الشيخان حديثاً واحداً.

وجاء بمسلم الثبوت والتحرير: "خبر الواحد لا يفيد اليقين لا فرق في ذلك بين أحاديث الصحيحين وغيرهما".

ومما سبق يتضح أن الإيجاب والتحريم لا يثبتان إلا بالدليل اليقيني القطعي الثبوت والدلالة، وهذا بالنسبة للسنة لا يتحقق إلا بالأحاديث المتواترة، وحيث إنها تكاد تكون غير معلومة لعدم اتفاق العلماء عليها فإن السنة لا تستقل بإثبات الإيجاب والتحريم إلا أن تكون فعلية أو تنضاف إلى القرآن الكريم.

وعلى هذا فمن أنكر استقلال السنة بإثبات الإيجاب والتحریم فهو منكر لشيء اختلف فيه الأئمة ولا يعد مما علم من الدين بالضرورة فلا يعد كافراً^(٨) .

وواضح من هذا الكلام أنه لا يرد في السنة شيء يصادم ويعارض القرآن؛ فإذا جاءت أحاديث تضاد حرية الاعتقاد أو تفرض الإيمان قسراً، فإن هذا يجب أن يخضع للتمحيص الذي قد ينتهي إلى عدم مصادمته للنص، لأنه قد لا يكون منصباً على حرية الاعتقاد كما قد يظن، ولكن على تفريق الأمة أو التمرد عليها، كما هو الحال في معظم الأحاديث التي نص فيها على حد لتارك دينه "المفارق للجماعة" وكانت الردة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالثورة على الإسلام، وعلى دولته الناشئة، أو بالرغبة في التحلل من صلاحية الدولة برفض دفع الزكاة، فهذه كانت عناصر الردة التي قاومها أبو بكر، كما سيلي.

ويعجب الإنسان عندما يرى أن قضية الردة لا تستند في السنة على ما يتناسب مع وزنها، سواء جاء هذا الوزن من طبيعتها - أي الردة عن الإسلام - أو من عقوبتها وهي القتل.. إذ لا يجد المرء سوى ثلاثة أحاديث، أو أربعة يدور عليها النقاش هي:

أولاً: حديث العُربيين: الذين قدموا على رسول الله ﷺ فبايعوه على الإسلام ولكنهم استوخموا الأرض فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال أفلا تخرجون مع راعينا في إبله فتصيبون من ألبانها وأبوالها.. قالوا بلى.. فخرجوا، فشربوا، من ألبانها وأبوالها فصحوا، فقتلوا الراعي وطردهوا النعم، فأرسل رسول الله ﷺ في أثرهم من قبض عليهم وقتلهم.

الحديث رواه البخاري ومسلم وبقية كتب الحديث، وليس فيه ما ينم عن حد الردة، بل ليس في أغلب الروايات ما يشير صراحة إلى ردتهم، ومعروف أن القتل عقوبته القتل، فضلاً عن عقوبتهم واستيقاقهم الإبل، فلو لم يرتدوا لاستحقوا القتل.. وقد أورد مسلم الحديث في "باب المحاربين والمرتدين"، وأورده الشوكاني في باب "المحاربين وقطاع الطرق".

فلا يمكن أن يستند إليه في أن القتل عقوبة الردة.. وهو ما دفع ابن تيمية للقول "هؤلاء قتلوا - مع الردة وأخذوا الأموال فصاروا قطاع طرق محاربين الله ورسوله".. وتابعه ابن القيم في زاد المعاد والطبري تفسيره.

ثانياً: الحديث الثاني: هو الذي قرر فيه الرسول ﷺ أنه لا يجوز قتل مسلم إلا في حالة من ثلاث: قتل نفس، وزنا بعد إحصان، والمارق عن الدين المفارق للجماعة.. وهناك روايات عديدة للحديث تقرر معظمها - كروايات عبد الله بن مسعود - الردة بمفارقة الجماعة، بل إن رواية عائشة: " لا يحل قتل مسلم إلا في إحدى ثلاث خصال: زان محصن فيرجم، ورجل قتل مسلماً متعمداً، ورجل يخرج من الإسلام فيحارب الله عز وجل ورسوله فيقتل أو يصلب أو ينفى من الأرض".

(٨) نشرت الفتوى بكتاب الشيخ محمد الغزالي: تراثنا الفكري ص ١٧٥ - ١٧٩ ومجلة الأحرار بتاريخ ٩٣/٨/٥ وكتاب حد الردة، د. أحمد صبحي منصور.

وحتى لو أخذنا بظاهر الحديث، فإن المفارق للجماعة كان يعني التحول للجماعة المناوئة للإسلام.
ورأى ابن تيمية أن رواية عائشة تفسر ما جاء في حديث ابن مسعود وغيره عن المارق عن
الدين، المفارق للجماعة.. وأن "فراق الجماعة إنما يكون بالمحاربة".

وانتقد كاتب معاصر هذا الرأي لابن تيمية، ورأى أنه: "رأي فردي لم يتابعه عليه أحد (٩)" وأن
ابن تيمية اجتهد في تأويل الحديث فجانبه الصواب من جهتين: إحداهما أن صياغة الحديث نفسه واضحة لا
تحتاج إلى تأويل، لأن مثل هذا النص غني عن التأويل، وعلماء الأمة متفقون على أن النص الواضح الذي
لا يمنع من العمل بظاهرة مانع شرعي أو عقلي يجب بقاؤه على ظاهره ولا يجوز صرفه عن ظاهره أبداً".
وقد قلنا أن ظاهر "المفارق للجماعة" يفسح مجال الاحتمال، فليس هناك افتيات أو حذف للظاهر.
وما جاز فيه الاحتمال بطل به الاستدلال...

ويستطرد الكاتب:

"والجهة الثانية التي جانب ابن تيمية فيها الصواب أن علماء الأمة من قبله ومن بعده يوردون
حديث ابن مسعود: "التارك لدينه، المفارق للجماعة" دليلاً ثانياً بعد حديث: "من بدل دينه فاقتلوه" على
وجوب قتل المرتد عن الإسلام إذا لم يتب.. وحاشا لله أن يكون الفقهاء قد اجتمعوا على ضلالة أو باطل...
إلخ".

وقد كان يستطيع أن يقول إن كتب الأحاديث تضمنت روايات يقتصر فيها الحديث على الردة دون
الإشارة إلى مفارقة الجماعة، فقد جاء في سنن النسائي روايتان لحديث عن عثمان بن عفان لا يتضمنان
المفارقة اقتصر فيهما الحديث على من "ارتد بعد إسلامه" في رواية ابن عمر عن عثمان أو "يكفر بعد إسلامه
فيقتل" في رواية يسر بن سعيد عن عثمان. وتضمن مسند الإمام أحمد رواية عن عائشة بدون ذكر مفارقة أو
محاربة. ولكن الموقف لا يتغير مع هذه الأحاديث بعد ورود أحاديث ابن مسعود وعائشة وغيرهما التي
تضمنت المفارقة والمحاربة.. مما يحسن معه التوقف لاحتمال أن يكون رواية حديث عثمان وعائشة عند
الإمام أحمد لم يروا الحديث بالكامل، أو من الأخذ بالأحوط في مثل هذا الحد الجسيم، وهو المسلك الذي يتفق
مع روح الشريعة.

ثالثاً: الحديث الثالث، والذي يعتبرونه أقوى ما في الباب هو ما جاء بنص: "من بدل دينه فاقتلوه".

والحديث في البخاري وأبي داود في سننه ومالك في الموطأ والنسائي في السنن.

قال صاحب نصب الراية: قلت روي من حديث ابن عباس، ومن حديث معاوية بن حيدة ومن حديث
عائشة.

أما حديث ابن عباس فأخرجه البخاري في كتاب الجهاد في استنابة المرتدين عن عكرمة أن علياً أتى
بزنادقة فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي رسول الله ﷺ: لا تعذبوا بعذاب الله،

(٩) عقوبة الارتداد عن الدين بين الأدلة الشرعية وشبهات المنكرين، تأليف د/ عبد العظيم إبراهيم المطعني. ص ٣٩ (مكتبة وهبة).

ولقتلتهم لقوله عليه السلام: "من بدل دينه فاقتلوه" وهم الحاكم في المستدرک فرواه في كتاب الفضائل، وقال على شرط البخاري ولم يخرجاه، ورواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما بدون القصة.. حدثنا ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: (من بدل دينه فاقتلوه) انتهى.

وأما حديث معاوية بن حيدة فأخرجه الطبراني في معجمه الكبير عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده معاوية بن حيدة.. قال: قال رسول الله ﷺ: "من بدل دينه فاقتلوه.. إن الله لا يقبل توبة عبد كفر بعد إسلامه".

وأما حديث عائشة فأخرجه الطبراني في معجمه الوسيط عن أبي بكر الهذلي عن الحسن وشهر بن حوشب عن عائشة مرفوعاً نحوه، سواء (١٠).

ولنا عن هذا الحديث كلام بالنسبة للسند والمتن معاً...

أما السند، فإن الروايات المتكررة له تنتهي إلى عكرمة عن ابن عباس، ومع أن عكرمة من أفضل رواة ابن عباس، فقد استبعده مسلم ولم يخرج له إلا حديثاً واحداً في الحج مقروناً بسعيد بن جبير، وإنما تركه لطعن طائفة من العلماء فيه بأنه كذاب وبأنه كان يرى رأي الخوارج وبأنه كان يقبل جوائز الأمراء" كما قال مؤلف "الحديث والمحدثون" الشيخ محمد أبو زهو وهو من أكثر الفقهاء ورعاً.. وقد خصص الذهبي في ترجمته في ميزان الاعتدال قرابة صفحتين كبيرتين أورد فيهما مختلف الآراء فيه ما بين أنه بحر من البحور وأنه كذاب لا يحتج بحديثه.

والرواية الثانية عن بهز بن حكيم عن معاوية بن حيدة وقد وثق بهز جماعة بينما اختلف فيه آخرون وتوقفوا في الاحتجاج به "ميزان الاعتدال ج ١ ص ١٦٥).

كما أن راوي الرواية الثالثة شهر بن حوشب وإن كان من الرواة المشهورين فقد اختلف فيه وقال بعضهم لا يحتج به أو تركوه.

ومع أن المحدثين عادة لا يردون أحاديث لمثل ما أوردناه من شبهات أو أقاويل عن الرواة، وأنهم لا يرون أن ما قيل فيهم يوقف الاحتجاج بهم، فقد يجوز لنا أن نتوقف إذا كان الأمر يتعلق بالقتل.. وأي حرج في أن نقف مثل موقف الإمام مسلم من عكرمة؟؟.

أما المتن: هناك أيضاً شيء يحيك في النفس بالنسبة للمتن، فقد جاء الحديث - رواية عكرمة في سياق حكاية أوردناها آنفاً.. فكلمة "زنادقة" التي لو استقصينا تاريخها لأظهر هذا التقصي أنها لم تشتهر في أيام الخلافة الراشدة.. كذلك تحريق علي - كرم الله وجهه - لهم مع نهى الرسول واستبعاد أن يجهل علي ما علمه ابن عباس، ثم ورود التعبير على إطلاقه مما يسمح بانطباقه على من يبدل دينه إلى الإسلام، أو من يبدله من مسيحية إلى يهودية، أو من يهودية إلى مسيحية (وهو ما ذهب إليه بعض الأئمة) وهو يناقض ما قرره الرسول: "من كان على يهوديته أو نصرانيته فإنه لا يرد عنها (١١)". وفي الحديث رواية معاوية بن حيدة "إن الله لا يقبل توبة عبد كفر بعد إسلامه" وهو يخالف العديد من الآيات، بل إنه يخالف أحاديث جاءت

(١٠) نصب الراية لأحاديث الهداية للزليعي، الجزء الثالث ص ٤٥٦.

(١١) رسالة الرسول ﷺ إلى ملوك حمير - أنظر سيرة ابن هشام ص ٢٣٦ ج ٤.

عن ردة البعض ثم ندموا فأرسلوا من يسأل هل من توبة لهم.. فنزلت آيات سورة آل عمران: ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ * خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ * ﴾..

فرجعوا إلى الإسلام وحسن إسلامهم، وهذا هو ما يتفق مع روح الإسلام ورشد التشريع ولم يذكروا أن الرسول طلبهم ليقتلهم أو يستتبيهم، كما كان يفترض لو كان هناك حد مقرر للردة...

ولو أخذ بنص رواية ابن حيدة، لما كان للفقهاء إن يقرروا الاستتابة التي هي في شبه إجماع بينهم.

رابعاً: واستدلوا أيضاً بما وقع في حديث معاذ "أن النبي ﷺ لما أرسله إلى اليمن قال له: أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه فإن عاد، وإلا فاضرب عنقه، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها فإن عادت، وإلا فاضرب عنقها".

وجاء في فتح الباري: قال الحافظ وسنده حسن، وهو نص في موضوع النزاع فيجب المصير إليه"... وجاء الحديث في نصب الراية في صيغة مختلفة: أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه، فإن تاب فاقبل منه وإن لم يتب فاضرب عنقه، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها، فإن تابت فاقبل منها وإن أبت فاستتبتها.. وأورده مصنفو جامع الأحاديث للجامع الصغير وزوائده والجامع الكبير للإمام السيوطي (حديث رقم ٩٥٦٢ ص ٤٣١ ج ٣).. وعلقوا في الهامش (وردت "فاسبها" في مراجع أخرى).

ومن هنا يتضح أنه لا يمكن "المصير إليه" كما ذهب الحافظ، فضلاً عما شاب سنده؛ إذ هو من رواية محمد بن عبد الله العرزمي وهو "متروك من السادسة" كما قال صاحب تقريب التهذيب (ص ٣٣٠).

وقد استعرض صاحب نصب الراية الأحاديث التي جاء فيها إشارة إلى قتل المرتدة، والأحاديث المعارضة، إذ اكتتف التجريح رواة الأحاديث الأولى، خاصة ما جاء فيها عن أن النبي ﷺ قتل امرأة لردتها (نصب الراية ص ٤٥٦ ج ٣) وهو أيضاً ما فعله الشوكاني في نيل الأوطار (ج ٧).

ويخالف الحكم بالقتل الأثر الذي جاء عن عمر بن الخطاب وأورده صاحب نصب الراية والشوكاني في نيل الأوطار عن الشافعي.. أن عمر قال لوفد قدموا عليه من بني ثور: هل من مغربة (بكسر الراء وفتحها) خبر قالوا: نعم أخذنا رجلاً من العرب كفر بعد إسلامه فقدمناه فضربنا عنقه. فقال: هلا أدخلتموه جوف بيت فألقيتم إليه كل يوم رغيماً ثلاثة أيام واستتبتتموه لعله يتوب أو يراجع أمر الله اللهم إني لم أشهد، ولم أمر ولم أرض إذ بلغني".

وفي رواية أوردها الشوكاني، ورواها البيهقي من حديث أنس قال لما نزلنا على تستر فذكر الحديث وفيه "فقدمت على عمر رضي الله عنه فقال: يا أنس ما فعل الستة رهط من بكر بن وائل الذين ارتدوا عن الإسلام فلحقوا بالمشركين. قلت: يا أمير المؤمنين قتلوا بالمعركة. فاسترجع ثم قلت: وهل كان سبيلهم إلا القتل. قال: نعم كنت أعرض عليهم الإسلام.. فإن أبوا أودعتهم السجن" ١٦٠/٧. فهذا نص بجعل العقوبة السجن لا القتل.. وليس هناك ما هو أشد من استنكار عمر: "اللهم إني لم أشهد ولم أمر، ولم أرض إذ بلغني".

وقد يذكر هنا تواعد عمر بن الخطاب جبلة بن الأيهم القتل إن ارتد. وجبلة بن الأيهم هو آخر الملوك العرب الغساسنة الذين تحالفوا مع الروم، وقد اشترك معهم ضد المسلمين في معركة اليرموك الفاصلة. فلما انهزم الروم أعلن جبلة بن الأيهم إسلامه وزار المدينة. وخلال طوافه بالبيت وطىء أحد الأعراب إزاره فلطمه لطمه أصابت عينيه. فاشتكى العربي إلى عمر بن الخطاب الذي أحضر جبلة وأمره باسترضاء الأعرابي أو القصاص فقال له: "نقص مني وأنا ملك وهو سوفه" فقال له: إن الإسلام سوى بينكما.. فطلب مهلة للتفكير انسل خلالها عائداً إلى الروم وارتد. وعاد إلى النصرانية.

ومن الواضح أن حالة جبلة حاله خاصة من ناحيتين: أولاً أنه قائد عسكري قاتل المسلمين قبل أن يعلن إسلامه بعد الهزيمة. ويغلب أن يقاتل المسلمين إذا ارتد خاصة والحرب سجال ورحاها دائرة، فهذا عنصر بعيد عن الردة بمعنى حرية الفكر.. والثانية أنه رفض تطبيق قانون الدولة الذي يوجب المساواة. وهذا أيضاً عنصر جديد بعيد أيضاً عن الردة بمعناها المجرد. ولو كان جبلة بن الأيهم رجلاً عادياً لنفذ فيه القصاص فوراً، أو لسجنه - إذا ارتد - كما رأى ذلك في الحالة السابقة. ولكن جبلة بن الأيهم كان قائداً عسكرياً.. تمرد على تنفيذ قوانين الدولة وهذه كلها عناصر تجعل القضية لا تنطوي تحت قضية الردة المجردة وعمر بن الخطاب هو صاحب الصيحة: اللهم إني لم أشهد، ولم أمره ولم أرض إذ بلغني".

وأهم من هذا كله أن رسول الله ﷺ لم يقتل أحداً لا رجلاً ولا امرأة للردة وحدها. وقد رفض أن يجيب أحد الأعراب عندما قال له: "يا محمد أفلني من بيعتي" ولكنه لم يلحق به أذى. ولا نعرف ملابسات الموضوع. وقد انتقد مؤلف "عقوبة الارتداد عن الدين بين الأدلة الشرعية وشبهات المنكرين" الذين ذهبوا إلى أن النبي ﷺ لم يقتل أحداً بتهمة الردة وعاب عليهم عدم الرجوع إلى المصادر الوثيقة... إلخ... ثم قال: "وفي عام الفتح أمر ﷺ بقتل ابن خطل وكان مسلماً ثم ارتد ورجع إلى مكة.. ولما علم بقدوم موكب الفتح بقيادة صاحب الدعوة هرع إلى المسجد الحرام وتعلق بأستار الكعبة، ورغم هذه الحيلة أمر النبي بقتله فقتل حداً للارتداد بالدين".... (١٢).

فما هي قصة ابن خطل؟

قال ابن إسحاق: وعبد الله بن خطل رجل من بني قسم بن غالب وإنما أمر بقتله أنه كان مسلماً فبعثه رسول الله ﷺ مُصَدِّقاً.. (أي جامعاً للصدقات وهي الزكاة) وبعث معه رجلاً من الأنصار وكان معه مولى له يخدمه.. وكان مسلماً فنزل منزلاً، وأمر المولى أن يذبح تيساً له فيصنع له طعاماً فنام فاستيقظ ولم يصنع له شيئاً فعدا عليه فقتله ثم ارتد مشركاً وكان له قينتان تتغنيان بهجاء الرسول".

فهذا النقص التاريخي يوضح أن للرجل ماضياً جنائياً يستحق عليه القتل خلاف الردة.

وذكر مؤلف "عقوبة الارتداد" في مكان آخر من كتابه عن امرأة ارتدت يقال لها أم مروان، أن الرسول أمر أن يعرض عليها الإسلام فإن تابت وإلا قتلت "وأحال في الهامش على مرجعه نيل الأوطار"

(12) المرجع السابق ص ٥٨.

للشوكاني ٢١٧/٧ وكان من الأمانة أن يذكر ما أورده الحافظ عن ضعف إسناد الحديث. وقد أورد الحديث الزيلعي في نصب الراية عن معمر بن بكار السعدي ثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن محمد بن المنكدر عن جابر، وقال ومعمر بن بكار في حديثه وهم، وألحقه بحديث عن الدارقطني أيضاً عن محمد بن عبد الملك الأنصاري عن الزهري عن عائشة، وقال: ومحمد بن عبد الملك هذا قال أحمد وغيره يضع الحديث. وأورد الزيلعي حديث الدارقطني رواية عبد الله بن أذينة عن هشام بن الغاز عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: ارتدت امرأة عن الإسلام فأمر رسول الله ﷺ أن يعرضوا عليها للإسلام فإن أسلمت وإلا قتلت فعرض عليها فأبى أن تسلم فقتلت. وقال: "وعبد الله بن أذينة جرحه ابن حبان وقال لا يجوز الاحتجاج به بحال، وقال الدارقطني في المؤلف والمختلف متروك، ورواه ابن عدي في الكامل وقال عبد الله بن عطار بن أذينة منكر الحديث ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً" (٤٥٨ نصب الراية ج ٣).

وقد فصل ابن تيمية في هذه القضية إذ ذكر أن النبي ﷺ قبل توبة جماعة من المرتدين، وأمر بقتل جماعة آخرين ضموا إلى الردة أموراً أخرى تتضمن الأذى والضرر للإسلام والمسلمين. مثل أمره بقتل قيس بن حباب يوم الفتح لما ضم إلى رده قتل المسلم وأخذ المال، ولم يتب قبل القدرة عليه، وأمر بقتل العرنيين لما ضموا إلى ردهم نحواً من ذلك، وكذلك أمر بقتل ابن خطل لما ضم إلى رده السب وقتل المسلم - وأمر بقتل ابن أبي السدح لما ضم إلى رده الطعن عليه والافتراء. وفرق ابن تيمية بين النوعين أن الردة المجردة تقبل فيها التوبة، والردة التي فيها محاربة لله ورسوله والسعي في الأرض فساداً لا تقبل فيها التوبة قبل القدرة^(١٣).

فإذا أصر بعض الناس على صحة وقوة حديث "من بدل دينه فاقتلوه" فيصار إلى أنه للجواز وليس للجوب، وما يصرفه عن الوجوب هو ما سبق من الشواهد التي تثبت أن الرسول لم يقتل مرتداً لمجرد أنه "بدل دينه" ولكنه جمع إلى ذلك أفعالاً من المحاربة التي تستحق القتل، وما جاء من آثار عن عمر في ذلك أيضاً وأشرنا إليها. وعندئذ تحكمه ضوابط الجواز.

وهكذا يتضح من استعراض الأحاديث السابقة أن الردة كانت تقترن بمحاربة الإسلام والانضمام إلى أعدائه.. وأن هذا الجزء الأخير هو الذي أوجب قتالهم كمحاربين أو قتلهم عند القبض عليهم، وقد كان هذا الجزء هو ما تطلبت ظروف الدعوة الناشئة.

وقد يذكر في هذا الصدد حروب الردة التي قام بأمرها أبو بكر الصديق ويحتجون بها على قتال المرتدين من يؤدي الصلوات وأرسلوا الوفود إلى أبي بكر ليصالحهم على أساس أداء الصلاة والامتناع عن الزكاة فرفض أبو بكر - رضي الله عنه - لأن الزكاة هي قوام الدولة الإسلامية، ولم يقبل حتى من تأول منهم أن لهم بعض الحق في عدم دفع الزكاة لأبي بكر على أساس أن الآية تقول ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾

(١٣) الصارم المسلول لابن تيمية ص ٣٦٨ مطبعة السعادة.

تَطَهَّرْهُمْ وَتُرَكِّبْهُمْ بِهَا وَصَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴿﴾ فقالوا لسنا ندفع زكاتنا إلا إلى من كانت صلاته سكن لنا. وقال شاعرهم:

أطعنا رسول الله إذ كا بيننا فيا لعباد الله ما لأبي بكر

والحق أن كل شيء كان ينبئ أنها ثورة كما نقول - وقد بدأت بالأسود العنسي ومسيلمة في الأيام الأخيرة للرسول. فما انقبض الرسول حتى ثار الأسود العنسي واستحوذ على صنعاء، وطرد عمال الرسول.. وأخذ مسيلمة يجمع الجموع، وتمردت عبس وذبيان وبنو أسد بعد أن تنبأ طلحة، وأخذوا يتأهبون للغارة على المدينة بعد أن علموا بسفر جيش أسامة، ولكن أبا بكر استعد لهذا فجعل على أنقاب المدينة حرساً يسهر طول الليل ليدفع الهجوم، وحدثت الغارة أكثر من مرة حتى انتصر عليهم المسلمون.

فالقضية واضحة كالشمس، فهذه القبائل تصورت أنها يمكن أن تتحرر من تبعية الدولة الإسلامية. بل وأن تهاجمها وترثها، فهي ثورة عسكرية تقنعت برداء ديني. ولم يكن هناك من طريقة للتصرف فيها غير القوة.

وكان أبو بكر رضي الله عنه موفقاً غاية التوفيق وسلك مسلك "رجل الدولة" القومي الأمين. ولا يمكن مطلقاً الاحتجاج بحروب الردة كما أطلق عليها فيما نحن بصدده، لأن حرية الفكر المجردة من العداوة وحرب الإسلام لم يعرفها المجتمع الإسلامي الأول. ولهذا لم يرد بشأنها نص خاص، وينطبق عليها عموم حرية الاعتقاد التي فتحها القرآن على مصراعيها، وبصورة مؤكدة ومقررة لا يتطرق إليها إثارة شك...

د - إضافة الفقهاء:

توسع الفقهاء في أمر الردة وجاءوا بإضافتين ليستا في كتاب أو سنة.. وإنما هما مجرد اجتهاد محض منهم.

الإضافة الأولى، هي الصيغة المشهورة التي تمثل أصدق تمثيل الصناعة الفقهية، صيغة "من جحد معلوماً من الدين بالضرورة".

وقال صاحب "جوهره التوحيد"...:

ومن لمعلوم ضرورة جحد من ديننا يقتل كفرًا ليس حد

ومثل هذا من نفي ما أجمع أو استباح كالزنا فلتسمع!

مع أن الأحاديث النبوية تقصر الإيمان على الشهادتين وتقنع بها وترفض تقصي ما وراء ذلك من علم أو جهل.. إقرار أو جحد؛ لأن السنة لا تريد لهذا الباب أن يتسع، وتريد أن تحصره في أضيق نطاق، فإن الفقهاء جاءوا ففتحوا الباب على مصراعيه وعلقوه على أمر اعتباري، ويمكن لأي فقيه أن يعتبر أمراً ما "من المعلوم من الدين بالضرورة" وأن من يجنده فهو كافر، حلال الدم... إلخ. وقد اعتبرت المحكمة السودانية التي حكمت على محمود محمد طه بالردة، والموت، أن من أسباب رده أنه جحد "الحجاب" وهو معلوم من الدين بالضرورة...

وجاء في أحد الكتب تحت عنوان "الكلمات تكون كفرًا" ولو قال إن الصلاة لا توافقتني، أو قال داري مثل السماء والطارق، أو قيل له هذا حكم الله فيقول لا أعرف حكم الله، أو يقول أنا أعلم الغيب، أو يقول الرجل لامرأته أحل الله أربعة نسوة فتقول له أنا لا أرضى بهذا... ولو قال لبيت الزنا والقتل والغصب كان مباحًا يكفر الخ...^(١٤).

وقد يعرض الفقهاء تصورهم للردة بتعبير آخر خلاف "من جحد معلومًا من الدين بالضرورة" هو "قول كفر أو اعتقاد كفر أو فعل كفر" وهو ما لا يقلل تعميمًا أو شمولًا من صيغة "من جحد معلومًا من الدين بالضرورة" .. على أن الشيخ جاد الحق علي جاد الحق أصدر فتوى نشرت خلال شهر رمضان في جريدة الوفد (عدد ١٩٩٣/٢/٢٣) تصور العلاقة بين الاعتقاد والعمل جاء فيها:

"أجمع المسلمون على أن من أنكر ما ثبتت فرضيته كالصلاة أو الصوم، أو حرّمته كالقتل والزنا بنص شرعي قطعي في ثبوته عن الله تعالى وفي دلالته على الحكم وتناقله جميع المسلمين كان خارجًا عن ربة الإسلام لا تجري عليه أحكامه، ولا يعتبر من أهله. قال ابن تيمية في مختصر فتاواه: "من جحد وجوب بعض الواجبات الظاهرة المتواترة كالصلاة أو جحد تحريم المحرمات الظاهرة كالفواحش والظلم والخمر، والزنا والربا أو جحد حل بعض المباحات المتواترة كالخبز واللحم والنكاح فهو كافر"، لما كان ذلك، وكان الشاب الذي أفطر في نهار رمضان عمدًا من غير عذر شرعي. إذا كان جاحدًا لفريضة الصوم، منكرًا كان مرتدًا عن الإسلام. أما إذا أفطر في شهر رمضان عمدًا دون عذر شرعي معتقدًا عدم جواز ذلك كان مسلمًا عاصيًا فاسقًا يستحق العقاب شرعًا ولا يخرج بذلك عن ربة الإسلام!!".

ولا جدال أن هذا يمثل منزلقًا خطيرًا في التشريع إذ هو يعطي الفقهاء سلطة كبيرة، سلطة يصغر أمامها تحذير القرآن، ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ ؛ لأن هذه السلطة لا تحكم على الأشياء ولكن على الأشخاص.. كما أن هذا التكييف "مفتوح" غير محدد، يمكن أن يدخل فيه من يشاء ما يشاء! وهو أمر يخالف قواعد التشريع التي تشترط التحديد وتميل للتقليل لا للتكثير.. وهي - أي هذه السلطة - تمثل خطرًا ماحقًا على حرية الفكر، بل يمكن القول إنه لا تكون هناك حرية فكر مع وجود مثل هذه السلطة.

الإضافة الثانية: الاستتابة.. وهذه أيضًا مما لا نجدها في كتاب أو سنة فعلى كثرة ما يحث القرآن والرسول المؤمنين على التوبة، فإنه لا يمارس أبدًا (الاستتابة) كالتي قررها الفقهاء.. ولعل الرسول لم يستتب أحدًا إلا ما روي عن أنه قال لمن طبق عليه حد السرقة: "قل تبت إلى الله" فلما قالها، قال له الرسول "تاب الله عليك"^(١٥).

(١٤) كتاب مفيد العلوم ومبيد الهموم للشيخ جمال الدين أبو بكر الخوارزمي - ص ٥٢.

(١٥) وقد جاء لها ذكر عند عمر بن الخطاب، ولكننا هنا نتحدث عن الله والرسول.

والاستتابة بالطريقة التي فصلها الفقهاء تفقد جوهرها، فما دام هناك إرهاب وسيف وراءها فيغلب أن لا تكون نابعة عن رضا، واقتناع وإيمان، ولكن تعودا من القتل وتخلصا من العقوبة، فهي في الحقيقة إرهاب فكري وإذلال نفسي.

وهاتان الإضافتان، فقهيّتان قلبا وقلبيّا، معنى ومبنى، ولا نجد لهما ذكرا في قرآن أو سنة، بل إنهما يجافيان تماما روح الإسلام ويرفضهما كل من لديه "حس" إسلامي أصيل تكون في النفس ثمرة لقراءة القرآن ومطالعة السيرة، والشيء الوحيد الذي أقحمها في كتب الفقه هو "فنية الحرفة الفقهية" ورغبة الفقهاء أن يكون فقههم شاملا، كاملا، لا يفلت صغيرة ولا كبيرة والوصول بما أرسوه من أصول ومبادئ إلى غايتها.

فإذا لم يكن هناك حد، ولا استتابة، فلا يكون هناك تعزيز؛ لأن الأمر كله أمر فكر، وإيمان واعتقاد...

الاستفزاز ...

ولكن، هل معنى هذا أن كل واحد يستطيع أن يقول ما يشاء.. ويمكن لكل كاتب أن يسود من الصفحات ما يشاء؟ ويقذف بها في وجوه الآخرين؟

إنه لمن البدهة أنه لا يجوز لأحد - بحجة الحرية - أن يسب ويلعن أو يهين ويقذف.. فحرية السب والشتم هي مما لا توجد بين الحريات، ولا أحد يدافع عنها، أو يطالب بها.. لأن هذا يعني الإسفاف والنزول بلغة الحوار إلى مستوى القذف والمهاترات.. لا الحجة والبرهان.. وبصرف النظر عن أن هذا لن يؤدي إلى حقيقة، أو يكشف عن فكر، فإنه بالطبع يهبط بالمستوى الخلفي، والتهذيب، والحفاظ على الكرامات...

وهذا كله لا علاقة له بحرية الفكر، وإنما يدخل في باب القذف والإهانة... والإسلام - بالذات - حريص كل الحرص على كرامات الأفراد.. وقد سن عقوبة قاسية وراعدة للقذف...

والفرق بين الفكر، والقذف.. أن الفكر ينصب على الموضوع والمقولة، وأن القذف ينصب على الشخص والقائل.. وأن الصفات التي يطلقها الفكر تدور حول الخطأ والصواب في الموضوع، طبقاً لمعايير منطقية، بينما يتناول القذف شخصية المقذوف وسلوكه، وخاصة أمره وتصرفاته دون أن يكون لها علاقة بالموضوع!

وما بين المعالجة الموضوعية التي يحميها حرية الفكر، وبين القذف الذي يدخل في إطار المحرمات، يمكن أن توجد حالة بعيدة عن الأولى، قريبة من الثانية، إن لم تكن بالصرحة التي توقعها تحت طائلة قانون القذف.

وهذه الدرجة التي تخرج عن دائرة الحرية، دون أن تدخل في شرك القذف يمكن أن تدور ما بين الإسفاف والاستفزاز وسنطلق عليها هنا "الاستفزاز".

وقد تكون الآثار السيئة للاستفزاز أذح من آثار القذف، لأنها وهي تتفادى طائلة القانون، تتناول الموضوع لا بالصورة الموضوعية، ولكن بصورة تتضمن قدرًا من الإساءة، ولما كانت تخلص من مسئولية القذف فيمكن أن تمضي قدمًا ويزداد الأثر السيئ لها.. وتعد البديل الذي لا يعاب عليه القانون للقذف.. وأشار أحد كتاب جريدة الأهرام إلى صور من الاستفزاز يلجأ إليها بعض الكتاب والآثار السيئة.. فقال:

"أريد أن أقولها صريحة.. للوطن، وللإسلام.. أنه إذا كان التطرف الديني برميلا للبارود فإن التطرف الفكري كثيرًا ما يكون شواظًا من نار تلقى على البرميل فينفجر!

إن التعريض الساخر برموز إسلامية تستحوذ على حب الناس، ينطوي على استفزاز للمشاعر...

وإن السرد العمدي لأخطاء الدول الإسلامية عبر التاريخ الإسلامي دون غيرها من المزايا.. ينطوي على استفزاز للمشاعر، وإن التهكم على شخصيات إسلامية لها مكانتها المرموقة في التاريخ الإسلامي وفي نفوس المسلمين ينطوي على استفزاز للمشاعر.. وإن محاكمة الإسلام بأخطاء المسلمين لتجريح الإسلام نفسه ينطوي على استفزاز للمشاعر...

إن هذا الاستفزاز، هو نفسه أحد دوافع الإرهاب، وهو نفسه أحد أسباب التطرف الديني...

إن "التطرف المستفز" يلعب الآن في كثير من الصحف، دور النافخ في النيران وكأنه يريد لها ألا تنطفئ، ويريد أن يتسع أوارها فتأكل الأخضر واليابس!!.. ولا عجب، ربما، كان ذلك لأن النافخين في النار لهم نفس أهداف الإرهابيين وهي الوصول إلى السلطة عن طريق الفوضى والخراب.

ومن المثير للألم والحزن، أن هذا "التطرف المستفز" لا يفجر التطرف الديني ولا الإرهاب فحسب، بل هو دعوة لكل (المعتدلين) ولكل (المحايدين) لاتخاذ موقف!!

وأياً كان هذا الموقف الذي (يستحثه) المتطرفون المستفزون، فإن نتيجته الحتمية، هي اتساع مدى الصدام بإضافة أعداد أخرى على طرفي الجدال الساخن" (انتهى)(١٦).

ونعتقد أن مثل هذا الاستفزاز موجود، وأنه قد جاء وقت أعطى بعض الأفراد من السلطات والنفوذ ما لا يتفق مع حجمهم ومواهبهم وأنهم سخرروا هذه السلطات لإشباع مشاعرهم الخاصة على حساب القيم والمثل والرموز الإسلامية.

والأمثلة عديدة وسأجتزئ ببعضها:

جاء في مقال الأستاذ فهمي هويدي في مقاله الأسبوعي بجريدة الأهرام يوم ١٣/٧/١٩٩٣ تحت العنوان الفرعي "أصبحنا الجدار المائل":

(١٦) الأهرام، الدكتور محمد إسماعيل علي "الشعب هو المنتصر" يوم ٣١/٧/١٩٩٣ ص ٨.

بقيت ملاحظة أخيرة في الموضوع وهي أن حالة الاجترار والتطاول في كتابات العلمانيين مقصورة على الرموز الإسلامية دون غيرها وبين يدي نصان لاثنين من الكتاب العلمانيين في مصر، أحدهما مسلم خاطب شيخ الأزهر والثاني قبطي خاطب البطريك، سأورد فقرات من النصين لمجرد إدراك الفرق وسأترك التعقيب والتفسير للقارئ.

"في عام ١٩٨٨ كنت قد نشرت سلسلة من المقالات في الرد على عدة كتب ظهرت آنذاك شنت حملة شديدة على الشريعة الإسلامية وتساءلت في ختامها عن الجهة التي تقف وراء إصدار أمثال تلك الكتب أو التي يمثلها أولئك الكاتبون. وقتذاك بعث إلي شيخ الأزهر خطاباً أيديني فيما ذهبت إليه وردد تساؤلاتي قائلاً: ترى من وراء هذا المخطط الذي تبنته بعض الصحف والمجلات في مصر، وهذه المطبوعات التي تظهر بين الحين والحين لتصد عن سبيل الله.. ثم قال إنهم بهذا المخطط يناهضون طلب الإصلاح بالإسلام.

حين نشرت رسالة الإمام الأكبر انبرى أحد الكتاب العلمانيين ونشر في جريدة "الأهالي" في عدد يوم ١٩٨٨/٣/٢٢ تعليقاً تحت عنوان "لشيخ الأزهر أن يحمده الله" اتهمه فيه بارتكاب "جريمة" القذف بحق الآخرين، واستهله بقوله: لشيخ الأزهر أن يحمده الله كثيراً على أن الشريعة ليست مطبقة في مصر، لأنها لو طبقت لاستحق أن يجلد تعزيراً بتهمة القذف، وأغلب الظن أن ذلك كان سيحدث على ملاء، وأن جسده الرهيف كان سيعجز عن تحمل قسوة الجلاد. وبينما وصف جسد الإمام الأكبر بأنه ذاق حلاوة السمن البلدي وطراوة الزبد الهولندي فإنه ملأ مقاله بالهمز واللمز والتبكيك والتحقير مستخدماً تشبيهات بذئنة للغاية، وختم مقاله قائلاً: أصمت نصمت، وكف نكف لأنك إن عدت عدنا، وإن قلت زدنا.

في مقابل ذلك نجد نصاً جديراً بالاحترام والتقدير نشره الدكتور ميلاد حنا وهو من العلمانيين الأقحاح، تعقيباً على خبر نشرته مجلة "روز اليوسف" أشار إلى أن الدكتور حنا يقود الاتجاه العلماني الداعي لرفع يد البابا عن شئون الأقباط في مصر.

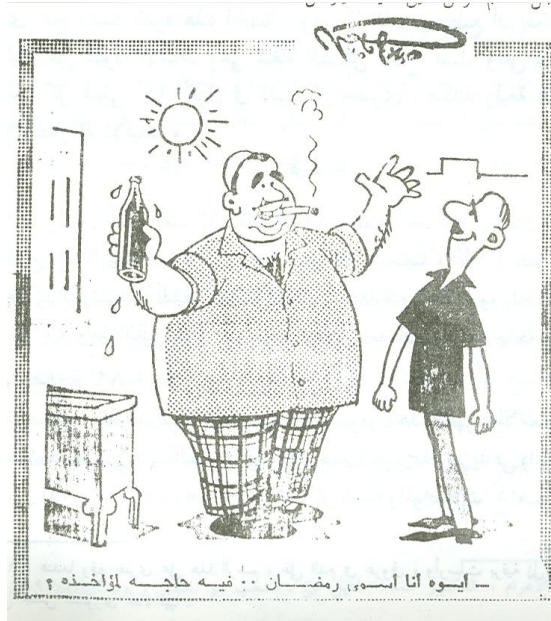
في عدد ١٩٩٣/٧/٥، نشرت المجلة التعقيب الذي قال فيه الدكتور ميلاد حنا ما نصه: أما أن أدعو لرفع يد البابا عن شئون الأقباط فلتقطع يد من يقول ذلك والذي سمح لنفسه بتفوه هذه الجملة، ومن ذا الذي يستطيع أن يفكر في أن ترفع يد البابا عن شئون الأقباط وهي شغله الشاغل صباح مساء وعلى مر الأيام، وله في قلب كل قبطي، بل أقول في قلب كل مصري، مكانة رفيعة غير متكررة في تاريخ البطارقة الأقباط".

٣ - والمثال الثاني يعود إلى عام ١٩٨٣، ففي أحد أيام رمضان المبارك فوجئ قراء الأهرام بكاريكاتير صلاح جاهين وهو يمثل شخصاً "عُتلاً" يحمل في يده اليمنى زجاجة شراب تتساقط النقط منها، وفي فمه سيجارة مشتعلة، ووراءه الشمس ساطعة متوهجة.. وهذا العُتل يقول: (أيوه أنا اسمي رمضان.. فيه حاجة لمؤاخدة!).

والرسم تحدّ وقح لمشاعر كل المسلمين الذين يصومون هذا الشهر، ولا معنى له إلا الوقاحة والاجتراء والبعد عن آداب السلوك، وقد كان جديرًا بمن رسمه وهو يدعي (العصرية) أن يعلم أن الدول الأوروبية تحرمّ التدخين في كل الأماكن العامة والمواصلات^(١٧).

٣- نشرت مجلة الشعب (الجمعة ١٩٩٣/٩/٢٤ - ٧ من ربيع الآخر ١٤١٤) كلمة تحت عنوان "علماء الأزهر يدينون التطاول على الشيخ جاد الحق" جاء فيها أن الكاتب عبد العظيم رمضان نشر في مجلة أكتوبر (العدد الصادر في يوم ١٩ سبتمبر ١٩٩٣) مقالاً بعنوان "لا يا فضيلة الشيخ" ردًا على ما أدلى به فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر في لقائه مع رجال القضاء والنيابة العامة بالإسكندرية مؤخرًا من أن فوائد البنوك من الربا المحرم. وقد تضمن المقال تطاولاً صريحاً على فضيلة الإمام ووصفه بما لا يليق بمركزه كأكبر شخصية دينية في العالم الإسلامي، كما اشتمل المقال على عبارات نابية لا تصدر إلا من جاهل أو حاقد على الإسلام وأئمة المسلمين مثل (أدار فيه أسطوانته المشروخة التي يردد فيها أن فوائد البنوك حرام، اختار أسوأ الأوقات ليدير فيها هذه الأسطوانة البالية، إن هذا الرأي تعارضه آراء أخرى لفقهاء إسلاميين

^(١٧) عندما وقع نظري على هذا الرسم، غلى الدم في عروقي، وأرسلت برقية إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشورى جاء فيها: "كاريكاتير الأهرام اليوم الخميس مثال صارخ لتحدي مشاعر الشعب وطعن أقدس مقدساته وسيحسب على الحكومة والصحافة القومية.. حرية المعارضة شيء، والجليطة والاستهانة بمشاعر الناس شيء آخر!!" كما كتبت إلى الأستاذ عبد الله عبد الباري والأستاذ إبراهيم نافع. "الكاريكاتير الذي نشره الأهرام اليوم (الخميس) ١٩٨٣/٦/٢٣ مثل صارخ للفجاجة والجليطة والوقاحة. وإذا كان في رسامكم عرق ينبض بالفسوق والشهوات يحاول أن يدسه في رسومه - أو إذا كان قد أفلس ولم يعد لديه إلا سقط المتاع - كما تشهد بذلك رسومه الهابطة والساقطة فواجب الأهرام ورئيس تحرير الأهرام أن يجنب الأهرام وقراءه هذا الإسفاف. وقد سمعنا عن رسام بحزب العمال يرسم في جريدة حزب المحافظين ولا تقيد حريته - لكننا لم نسمع أبداً عن رسام يتطوع بتحدي مشاعر القراء جميعاً وطعن أقدس ما يعتزون به بدون أي داع. ويتجرد كامل من الذوق والذكاء.. لقد مزقت الأهرام علناً في الأتوبيس هذا الصباح عندما وقعت عيناى على هذا الكاريكاتير وأعتقد أن على الأهرام أن يعتذر بسرعة لقراءه ويتخذ إجراء مع المسئول.. قبل أن يسقطه القراء من حسابهم. تدعي أنك رجل مسلم مؤمن فأين حميتك يا رجل؟" جمال البنا



ربما كانوا أكثر من فضيلته فقها وعلمًا.. ثم ألم يكن هذا الرأي نفسه هو الذي خرب بيوت المسلمين، فقد كان هو الذي استند إليه النصابون في تأسيس شركات توظيف الأموال للضحك على ذقون المسلمين والاستيلاء على أموالهم.. إلخ).

وقد كان الكاتب في غنى أن يشار إليه كجاهل - وهو فعلا جاهل بأبعاد قضية الربا - لو أنه أورد آراء العلماء الذين قد يكونون أكثر من فضيلته فقهاً وعلمًا كما زعم.. وما الداعي لاستخدام هذه اللغة المبتذلة والأسلوب السوقي وهو يحمل "دكتوراه" ويتحدث في موضوع فني ويخاطب شخصية لها احترامها وتقديرها بحكم صفتها، لا داعي، إلا التجريح!".

فإذا كان الذين يلجئون إلى الاستفزاز أو التطاول أو ساقط القول وينتهكون المقدسات، ويتجهمون على الرموز يمكن أن يخلصوا من ولاية القضاء، ويمكن أيضاً أن يحال بين من يرد عليهم والنشر، لأن الصحف عادة تخضع لمجموعات معينة مجافية للاتجاه الإسلامي فهناك وسيلة أخرى يمكن الأخذ بها...

أذكر أنني قرأت عن جنرال نمساوي أرسلته النمسا ليخمد إحدى القوميات الشعبية بالمجر، وكانت النمسا وقتئذ (قبل الحرب العالمية الأولى) تحكمها.. واستخدم هذا الجنرال وسائل قاسية في الزج بكل من اشتبه فيهم في السجون، وقيل إنه قبض على إحدى السيدات وجلدها في السجن.. وقدر لهذا الجنرال أن يزور لندن.. وبينما كان يسير في أحد ميادينها تعرفت عليه سيدة مجرية كانت قد علمت بأفعاله.. فرفعت يدها وصفعتها على وجهه بكل قوتها! وأقام الجنرال قضية عليها في محكمة "أولد بيلي" المشهورة.. وما إن سمع القاضي مبررات السيدة حتى حكم لها بالبراءة فوراً.

وما أكثر ما كنت أسائل نفسي: ألا نجد رجلاً مصرياً له شجاعة هذه السيدة ليصفع بأقوى ما يستطيع ندلاً من أنذال التعذيب يكون قد عذبه؟

وكتبت إلى مجلة الشعب إثر ما كانت تنشره من أوصاف لممارسات التعذيب تقشعر لها الجلود كلمة موجزة بهذا المعنى بعنوان "كيف لا يجد من يصفعه؟" ولكن المجلة لم تنشرها!

وأعتقد أن من عبقرية السنة، ومن دلائل إعجاز النبوة الحديث الذي أوجب تغيير المنكر على من يراه بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلمه وهذا أضعف الإيمان، وأرى أن من الحق المشروع لكل واحد تتعرض كرامته لإهانة أن يرد هذه الإهانة باليد إن استطاع لأنها أكثر الطرق مباشرة وتأثيراً في مثل أصحاب العواطف الميتة والضمائر المتحجرة!

إن شائنة سلمان رشدي (آيات شيطانية) لا يمكن أن تعد قطعة من الأدب أو الفن في شيء.. فهي رواية رديئة هابطة حافلة بالشتائم والتعبيرات القذرة، وبالتالي فإنها لا تستحق نقداً فنياً أو حماسة فكرية، وإنما تدخل في باب القذف والألفاظ التي تعف عن استخدامها حتى صحف الإثارة في بريطانيا وما كان مثل

هذا الإسفاف ليستحق فتوى الإمام الخميني؛ لأن أي رجل مسلم لو قابله وصفه ثم قدم للقضاء لبرئ(١٨).. وهذا هو كل ما كان يستحقه!

إن مثل هذا التصرف المباشر هو أكثر صور التصرفات حكمة من كل الجوانب؛ لأنه يعيد الكرامة لمن امتهنت كرامته، وهذا حقه، وهو أولى بأن يباشره، وإذا كانت القوانين قد نظمت مباشرة العقوبات ووكلتها إلى أجهزة الحكومة، فإنما قامت بذلك على أساس تنظيمي، وبفكرة أن الدولة تتوب عن المواطن، فإذا اختلت المقاييس وتعقدت الأسس التنظيمية وأغلقت قنوات الاتصال والانتصاف المنهجية.. فمن الطبيعي أن يكون الأصل أولى من الوكيل ولا عدوان والقضية بعد لا تتضمن عدواناً على طرف ثالث فهي بين مظلوم وظالم، مجني عليه، وجان، ولا يجوز لولاية الدولة أن تنزع من الشعب حقوقه الأصلية أو ترتهن كرامته وإرادته وتضعها تحت رحمة بيروقراطيتها.

وعلى كل حال فإن تدخل الدولة سيحدث، وسيعرض الأمر على القضاء، فالخلاف هو في أولويات التسوية وتطبيقها بصورة لا تحرم الفرد من حقه وفي الوقت نفسه لا تجرد الدولة من التدخل لمباشرة تحقيق العدالة.

وما من دولة تسمح بامتهان كرامة الأفراد، إن كل النظم يجب أن تكون لحساب حماية حقوق أفراد الشعب ورعاية كرامتهم وتنمية شخصياتهم، وإقامة الحقوق وتغيير المنكرات.

وما ظل الموضوع في الحدود التي ذكرناها، فليس هناك أي خطورة ولكن قد توجد المخاطر عندما يساء فهم المبدأ، أو يطبق في غير الحالة التي ذكرناها على وجه التعيين.. فلا يمكن تطبيقاً للأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر، حرق محل فيديو أو مهاجمة راقصة أو تخريب حانة.. فهذه حالات مختلفة تماماً عن الحالة التي ذكرناها، وحبذنا فيها التدخل باليد، وهذه الممارسات الأخيرة نوع من المراهقة الفكرية أو التشنج المذهبي!

كما لا يجوز أن يصل الأمر إلى القتل؛ لأن الإسلام قدس الحياة وجعل القتل مثيلاً للشرك، والخير دائماً أن يوكل للدولة حتى يمكن التثبت من الضمانات اللازمة قبل توقيع عقوبة لا يمكن الرجوع فيها، حتى وإن كان القرآن قد أعطى للولي سلطات؛ لأن الممارسة السليمة لهذه السلطات تتطلب تدخل الدولة للتثبت من الضمانات!

وبعد كتابة الفقرات السابقة طالعنا مجلة الأهالي في صدر صفحتها الأولى من العدد الصادر يوم ١٥/٩/١٩٩٣ بخبر يقول:

" محافظ أسيوط يدعو لمواجهة الإرهاب بالثأر "

جاء فيه:

(18) يحمي القانون البريطاني الديانة المسيحية من القذف. ولكن هذه الحماية لا تمتد إلى الإسلام!!

"دعا اللواء محمد سميح السعيد محافظ أسبوط عائلات ضحايا الإرهاب إلى الأخذ بثأرهم دون انتظار ملاحقة الشرطة للجناة، وأعرب المحافظ عن دهشته من تمسك العائلات بعبادات الثأر في الجرائم العادية وتجنبها عندما ترتكبها الجماعات الإرهابية؟!".

ودعا المحافظ - أمام مؤتمر للتعليم يوم الأربعاء الماضي: لا يجب أن تتعلل عائلات الضحايا بعدم معرفتهم للجناة؛ لأن الجميع يعرفونهم جيداً خاصة في القرى التي لا يخفى عنها شيء..."(١٩).

وهكذا (قطعت جهيرة قول كل خطيب).. فأن يطالب المحافظ وهو رجل السلطة والمسئول عن الأمن الناس بأن يأخذوا بثأرهم، هو ما يوضح لنا أنه قد أصبح هناك حاجة إلى مثل هذا النوع من الممارسة.. ولو طالب بذلك أحد الكتاب لاعتبروه تعدياً على حق السلطة، ولكن السلطة الآن تنادي به، ولآخر مدى.. القتل! في حين أننا فيما عرضناه استثنينا - تماماً - القتل، وأنه لا يجوز!

وخلال إعداد الكتاب للطبع قرأنا عَرَضًا خلال تصفحنا كتاب "عقوبة الارتداد عن الدين بين الأدلة الشرعية وشبهات المنكرين" أربعة سطور جاءت في آخر الكتاب تضمن أحدها إشارة إلى من وصف القرآن الكريم بأنه "كتاب متخلف" وتضمنت السطور الباقية "وكانت الثالثة الأثافي أن وصف كاره آخر لما أنزل الله في هذا العام ١٩٩٣ كتاب الله العزيز بأنه كتاب "جبان" كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً" (ص ٩٧).

وعجبي لا ينقضي من المؤلف الذي لم يعرفنا باسم هذا السفية، كما لم يذكر لنا ماذا فعل هو وهو كاتب مسلم، ولا السبب الذي يجعله يتستر عليه ويكتفي بأن يقول "كوفئ الذي وصف القرآن الكريم بأنه كتاب جبان من الدولة في عيد الإعلاميين ١٩٩٣/٥/٢٧ فمنحوه وسام تقدير بعد شهر واحد من نشره هذا الكفر". ونحن لا يعنينا كفره في شيء، فكفره على نفسه، وإنما يعنينا أنه أهاننا جميعاً، وأن كلمته تلك إنما هي صفة مدوية على وجوهنا، وكان يجب أن يقدم للقضاء بتهمة القذف والمساس بأقدس مقدسات المسلمين ولا يماثل عجبي من جرأته سوى عجبي من استخذاء الكتاب المسلمين وانعدام نخوتهم، فإن أي قضية "حسبة" ترفع ضد هذا الأفاك الأثيم كانت ستلقنه درساً في الأدب والذوق؛ لأن وصف القرآن العظيم بأنه جبان - إذا صح وصف المؤلف - لا يمكن أن يدخل في حرية فكر، ولا يمكن لأي قاضٍ أن يتقبله أو يسمح به. نحن وإن كنا نقدر حرية الفكر، إلا أننا أيضاً نقدر الذوق والأدب والتهديب ولا نسمح "بجليطة" أو "فجاجة" أو قذف.

ملاحظات ختامية:

إن استعراض ما جاء في هذا الباب بأسره يثير هذه الملاحظات التي نختم بها الباب:

أولاً: إن الفقهاء قد انحازوا تماماً، وبالكامل، للخط الفقهي السلفي المقرر دون أن يحاولوا الاجتهاد، حتى الشيخ محمد الغزالي الذي عبر في كتبه عن ضيقه بالتزمت واتباع بعض الأحاديث دون تحقيق، وتحدث

(١٩) وكرر هذه الدعوة مرة أخرى كما جاء في العدد التالي لمجلة الأهالي (١٩٩٣/٩/٢٢)!!

- فيما يتعلق بالردة - عن السجن وليس القتل في شهادته فإنه في كتاباته اللاحقة التي أوردناها، سار مع الخط المقرر.

ثانياً: إن الفقهاء لم يفرقوا بين حرية الفكر وبين أمرين آخرين تكررا في كتاباتهم أولهما: السخرية والاستهزاء بالدين والتطاول عليه، وثانيهما: العمل على حرب الإسلام وهدم دعائمه. واعتقدوا أن الردة تصطبح ضرورة بالأمرين.

وعذرهم أن هذين الأمرين صاحبا الردة في الأيام الأولى للإسلام، وقد أشار القرآن إلى تظاهر بعض أهل الكتاب بالإسلام أول النهار والكفر به آخره لتوهين ثقة المسلمين بعقيدهم كما أن محاولات وأساليب الاستفزاز والتطاول لا تنقص بعض الكتابات المعاصرة..

ولكن هذا لا ينهض عذراً قوياً؛ لأنه أقرب إلى الشبهة.

ثالثاً: كان يمكن للفقهاء لو أنهم أجهدوا فكرهم قليلاً ولم يحصروه فيما كتب الأسلاف - أن يعالجوا القضية من منظور جديد لا تتركز المعارضة فيه حول ردة العقيدة التي أوضح القرآن أن حسابها إلى الله يوم القيامة، ولكن على ما يمكن أن تؤدي إليه الردة - أو الأسلوب الذي تأخذه - من آثار على سلامة المجتمع لأن الله تعالى غني - بداهة - عن العالمين، وما يمكن أن يتخذ من إجراء تجاه الردة إنما يكون لمصلحة الناس والمجتمع - دون أن يحيف هذا على حرية الفكر المقدسة، وكان يمكن عندئذ أن يقفوا جنباً إلى جنب فلاسفة دعاة الفكر. وفي الوقت نفسه - يطبقون توجيه القرآن المتكرر عن حرية الفكر والعقيدة والضمير.

رابعاً: لم يكن ليصعب عليهم أن يبرزوا أن الإسلام كما هو عقيدة تتمحور حول الله تعالى ووحدانيته واليوم الآخر والبعث والحساب ورسالة سيدنا محمد، فإنه أيضاً مبادئ اجتماعية وسياسية واقتصادية وردت في القرآن صراحة عن تحريم للربا وإيجاب للزكاة وتثدي بالظلم والطغيان.. إلخ.. وأن هذه المبادئ تكون في مجموعها "النظام العام" الذي تحميه القوانين في أكثر الدول ديمقراطية: ومن هنا يجب تكييف موقف المرتد من هذا "النظام العام". إنه لمن المفهوم أن تضيق الدول الديمقراطية بأية دعوة لنبذ الديمقراطية وإطراحها، وإحلال الفاشية أو السوفيتية محلها، والعكس بالعكس، أي أن الدولة الاشتراكية أو الفاشية لا تسمح بدعوة لإطراح نظامها وإحلال الديمقراطية، ومن المشكوك فيه أن يُسمح بقيام حزب يدعو لتأميم وسائل الإنتاج (على الطريقة السوفيتية) في الولايات المتحدة. وقد عارضت السلطات في فرنسا وبريطانيا ارتداء طالبات مسلمات الحجاب على أساس أنه يخالف العرف الأوروبي..

لو أنهم سلكوا هذا المسلك فأدانوا السخرية والتطاول والإهانة والاستفزاز. ودعوا لدراسة آثار الردة على النظام العام وما تأخذ به الدول الديمقراطية من حماية للنظام العام ومقاومة من يعارضه لكسبوا الرأي العام ووضعوا خصومهم في مأزق بدلا من استلهم فهم فقهي ضيق واستخدام صيغ وأساليب منفرة - متخلفة عما يفهمه الناس.

كان يمكن لهم أن يحققوا هذا كله لو أنهم فكروا بعقولهم - لكنهم آثروا أن يفكروا بعقول الأسلاف. فكانوا كأهل الكهف الذين أرادوا أن يتعاملوا بعملة منقرضة لا تستخدم في الأسواق وإنما توضع في المتاحف.

الباب الثاني كلا لأدعاء التنوير

الفصل الأول: التنوير والآلهة الزائفة

الفصل الثاني: التجارب الثلاث للتنوير في مصر (محمد علي - البرجوازية - عبد الناصر)

الفصل الثالث: أزمة أدعاء التنوير "الصراع بين الذات والموضوع".

الفصل الأول

التنوير والآلهة الزائفة (٢٠)

لو أن القضية قضية تنوير - كما يدعون - لرحبنا بها، ولقلنا إنها قضيتنا.. فالإسلام في الأصل تنوير، وإنما جاء ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، وهي "آية" متكررة في القرآن... وقد أطلق الله سبحانه وتعالى على القرآن الكريم نفسه "النور" ﴿فَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا﴾ (التغابن ٨) ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ (النساء ١٧٤)... والنور كذلك اسم من أسماء الله تعالى، والله ﴿نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (النور ٣٥).

فالتنوير هدف أصيل من أهداف الإسلام - وقد حققه عندما كانت له السيادة، وأي مقارنة بين العهد الإسلامي في إسبانيا والعراق ومصر، وما كان يشعه من أنوار باهرة، بما كان يسود المجتمعات الأوروبية نفسها من ظلمات وجهالات في - القرون المظلمة - تؤكد هذه الحقيقة.

المشكلة أن هناك فئة تخصصت في السطو على الألفاظ والاستحواذ عليها، وادعائها لنفسها خاصة من دون الناس، فالاشتراكية التي آمنوا بها هي الاشتراكية "العلمية" والاشتراكيات الأخرى "طوبوية" أو خيالية، ونظامها "ديمقراطية شعبية"! وليس هناك ما هو أبعد عن الديمقراطية والشعبية منه، ولا تحمر وجوههم خجلا وهي تدعي الحرية! ولم تُبَلِّ الحرية بمن هو أعدى منهم لها، وقد كانوا هم الذين أبدعوا - قبل النازي والفاشست - نظم ومعسكرات الاعتقال والتعذيب والحكم الفردي... إلخ.

وهذه الفئة ترفع اليوم لافتة "التنوير" وهم لا يقولون لنا ما هو هذا التنوير؟ ما هي مقوماته أو أصوله؟ أو أين يباع أو يشتري؟ وتتردد على ألسنتهم كلمات معينة مثل "العلمانية" و"المشروع الحضاري" و"الفصل بين الدين والدولة".. ويشنون حملة ضارية على "الإسلام السياسي".. وشعار "الإسلام هو الحل" هو الثوب الأحمر الذي يثير الثور ويطلقه من عقاله.. وقد ركبوا موجة تلك الظاهرة التي أطلق عليها "الإرهاب" واستغلوا ذعر وجهل السلطات، فملئوا آفاق المجتمع المصري بغنائم وثنائهم.

ويفهم من كتابات هؤلاء أنهم يؤمنون بثلاثة آلهة، ويبشرون بعبادتها.. ويرون فيها التنوير المنشود.. وهذه الآلهة هي: الحضارة الأوروبية، والاشتراكية، والقومية العربية.

ففي كل كتابات التنوير المزعوم نجد الدعوة لأحد هذه الآلهة، أو لها جميعاً - وليس هناك تناقض - فالاشتراكية هي إحدى ثمرات التطور الاقتصادي في أوروبا والقومية العربية هي مثيلة القوميات التي سبقت ظهور الحضارة الأوروبية.

(20) انتقد أحد قراء الأهرام في رسالة إلى بريد القراء (٦/١١/١٩٩٣ ص ٩) تعبير "التنوير" لأنه على وزن "تقوير" و "تكدير" واقترح القارئ الاستعاضة عنه بتعبير "الاستنارة" التي توحى بالمنارة. وكان يمكنه أن يقول إن كلمة تنوير توحى كما لو إن التنوير مفروض، وأن الاستنارة مطلوبة، ومع هذا سنحتفظ بتعبير "تنوير" لأنه أصبح يطلق على حركة أو اتجاه معين...

١ - الحضارة الأوروبية:

القضية الهامة في الحضارة الأوروبية التي يجب أن تكون نصب أعيننا، والتي سيتوقف عليها الحكم، هي مدى ملاءمة هذه الحضارة للشعب المصري بأفكاره وتقاليد وموروثاته وتطلعاته.. إن الحضارات لا يمكن أن تنقل من مكان إلى آخر كما تنقل قطع الأحجار، ولا يمكن أن تنسخ كما لو كانت "أصلاً" يؤخذ منه صورة كربونية.. فالحضارة تتمحور حول الإنسان سواء كان فرداً أو مجتمعاً. وهذا الإنسان يعيش على أرض معينة، ويرتبط بتاريخ معين، ويعيش مع مجموعات لها ثقافة ولغة، وعادات واحدة.. وعندما يراد اقتباس أوضاع حضارية، فإن هذه الأوضاع لا بد أن تتجاوب مع العوامل الحية في المجتمع، وألا فقد يرفضها المجتمع كما يرفض الجسم الحي أي عناصر غريبة عنه تقم عليه، وقد يحاول أن يأخذ جانباً، ويدع جانباً ويكون عليه أن يوفق في عملية انتقائية تلافيفية صعبة.. وقد لا ينجح رغم ما بذل من جهد.. كل هذه اعتبارات لا بد أن نعلمها جيداً وأن نضعها نصب أعيننا، ولا بد أن نعلم أن الحب والهوى من ناحيتنا، أو الجمال والرونق من ناحية الحضارة لا تكفي لاصطناع أوضاع حضارية؛ فقد نعجب بثوب ما، ولكننا نعلم أننا لا نستطيع أن نلبسه لعدم ملاءمته للمقاس أو عدم صلاحيته للمناخ... إلخ.

والأمر في الحضارة أصعب، لأن الحضارة أشبه بشجرة جذورها غائرة في أعماق التربة تمسكها أن تحيد بها الرياح وتمدها بعناصر الغذاء.. وهذه الجذور التي لا نراها هي التي تحول دون أن تقتلع الشجرة، أو تحول دون إعادة زرعها بنجاح لو اقتلعناها...

وقد قامت الحضارة الأوروبية على أسس نفسية وتاريخية تختلف عن الأسس التي قامت عليها حضارة هذه البلاد منذ أقدم العصور؛ فالحضارة الأوروبية وثنية تعبد الإنسان وتجعله الإله؛ ولم يقم الأنبياء والرسول فيها بأي دور ملحوظ وقام الفلاسفة بدورهم.. وعندما أتاح الله لها المسيحية مسختها إلى ديانة أقرب إلى الوثنية الهيلينية الرومانية القديمة، منها إلى مسيحية نبي الناصرة، ويكاد يكون الصراع العدواني طبيعة فيها. وكان هذا العدوان هو السبب في انطلاقها الاستعماري من الإسكندر المقدوني حتى الفترة الاستعمارية التي أقامت ثراءها وتراكمها بالسلب والنهب واستغلال ثروات آسيا وأفريقيا، وعندما استراحت من عداوة الاتحاد السوفييتي أخيراً بدأت تبحث عن "عدو" جديد، وليس في هذا مفارقة أو مبالغة، لأن من عناصر هذه الحضارة القوة والصراع. فلا بد أن يكون هناك عدو ما تمارس فيه الحضارة فعاليتها، وهم اليوم يتصورون أن الإسلام هو العدو الجديد للحضارة الأوروبية!

ورغم الإنجازات الباهرة للحضارة الأوروبية، فإن الثمن الذي يدفع لهذه الحضارة باهظ، والحقيقة أن ما تتضمنه الحضارة الأوروبية من سوءات كان يمكن أن يقضي عليها لولا أنها توصلت إلى درجة كبيرة من العلم والمعرفة مكنتها من معالجة هذه السوءات أولاً بأول، فإذا نقلنا أوضاعها دون أن ننقل معارفها فلا ريب

في أن يؤدي هذا إلى سقوط وشيك.. لأن الحضارة الأوروبية نفسها تهدم بيد ما تبنيه باليد الأخرى، ويغلب في مثل هذا المسار أن يتغلب الهدم ويصبح عليها أن تدفع ثمن عربدها.

ولا يتسع المجال لمعالجة موضوع الحضارة الأوروبية معالجة مسهبة ويكفي فحسب أن نعلم أن الأصول التي قامت عليها الحضارة الأوروبية تختلف أو تتناقض مع الأصول التي قامت عليها حضارة مصر. وأن من الضروري توفر درجة كبيرة من التقدم العلمي لإصلاح سوءاتها.. وهذا وذاك يحولان دون اعتبارها المثل الأعلى أو محاولة الأخذ بها فضلا عن أننا عندما ننصب موازين التقييم الموضوعي لها فإنها لن تكون الأفضل.

والموقف الأمثل لنا إزاء الحضارة الأوروبية هو التزود بكل ما تقدمه من علم ومعرفة، والاستفادة من تجاربها وخبراتها دون أن نفتن أمام إغراء كثير من الجوانب البراقة واللامعة فيها، فننتقي ما تحفل به من صراعات وتوترات ولوثات كان يمكن أن تودي تمامًا بأي حضارة من الحضارات القديمة، لولا أن الحضارة الأوروبية وجدت في "العلم" ما يعالج السوءات التي تكشف عنها (الحرية) أولاً بأول - على ما أشرنا آنفاً - ولكن تظل الحضارة الأوروبية مهددة بأن تدفع ثمن عربدها في النهاية.

وأخيراً، فإن القيم المعنوية، وفكرة الواجب والحقوق الأساسية للإنسان، وهي ما تفخر به الحضارة الأوروبية، تقوم على أساس نسبي، وأن النسبية فيها قد تصل إلى النقيض. وموقف المجتمع الأوروبي من جرائم الصرب - وبالذات الاغتصاب - مثال يصور ذلك، فقد أقرت الأغلبية الكاسحة لقوى المجتمع الأوروبي، وعلى رأسها الساسة، والصحافة، ورجال المال والأعمال وقادة الأحزاب... إلخ سياسة الاستسلام أمام نذالات الصرب، بل شجعتهما عندما سكتت عليها وحرمت في الوقت نفسه على المسلمين تسليح أنفسهم، بدعوى أن هذا يفاقم القتال! وهي قطعة نموذجية من نفاق هذا المجتمع؛ وفي الوقت نفسه فإن حسنات الحضارة الأوروبية، ونحن لا ننكر أبداً أن فيها حسنات عديدة، سمحت بأن يستقبل عدد من الوزراء احتجاجاً على سياسات حكوماتهم المشينة.. كما هبت بعض الجمعيات، وتطوع أفراد عديدون لمساعدة المسلمين، وانتقد بعض القراء، وبعض الكتاب في الصحف الأوروبية مواقف حكوماتهم، ولكن هذا الجانب الطيب في الحضارة الأوروبية يمثل استثناء لا يكاد يسمع ولا يستطيع أن يوقف سير التيار المجنون.

هذه المعادلات كلها يجب أن نضعها في الحسبان عندما نقيم الحضارة الأوروبية ونحدد مواقفنا تجاهها، فنقبل الحسن الطيب، ونرفض السيئ الخبيث ويكون المعيار هو المعيار الموضوعي البعيد عن التأثير بالعواطف أو المشاعر فلا نندفع في الرفض، والعداء ولا "تندلق" في الإعجاب والانبهار.

٢ - الاشتراكية:

قلنا في مناسبات عديدة سابقة إن الاشتراكية مثلت الضمير الأوروبي رداً من الزمن، عندما تتكرت الكنيسة والنظم الاقتصادية والسياسية للجاهير، وناصرت الرأسمالية الطليقة، وقلنا إن الحركة ضمت عدداً

كبيراً بعشرات الألوف من أنبل النفوس، كتاباً وشعراء ونقابيين إلخ.. وبعضهم من الأكليروس المستتير، حتى جاء ماركس فسجن الاشتراكية في إطار محكم وغرس فيها بذرة التعصب الأعمى، ثم جاء لينين فصلبها بمسامير السلطة على صليب دكتاتورية البلوريتاريا المزعومة. ونحن مع هذا لا ننكر أن ماركس كان مفكراً عبقرياً، وأن لينين رجل دولة وباني إمبراطورية.

وقلنا إن الاشتراكية ثمرة أوروبية خالصة، وقد نشأت مع نشوء الدولة القومية التي أقامها التجار وحطموا أسوار المقاطعات والطوائف ليظهر "السوق" القومي ولتنتهي الظروف لظهور الثورة الصناعية والرأسمالية.. إلخ، وأن اشتراكية في إقامتها لتتظيرها اعتمدت على أسس أوروبية خالصة سواء من الفكر أو الواقع، وأن هذا لا يمكن أن يصدق - بالضرورة - على غير أوروبا.

واعترفنا بأن الاشتراكية - حسنة أو سيئة - كشفت عن جانب من جوانب التطور، وأبرزت قوة العامل المادي مما تستحق عليه الشكر، وتتل به الريادة في المجتمع الأوروبي بالنسبة لهذا العامل.

ولكن ليس معنى هذا أن الاشتراكية "علمية" كما يروق للماركسيين الادعاء، وأن ما يخالفها "طوبوية" فالحقيقة أن الاشتراكية الماركسية - ككل النظريات - صبت كل الثقل على عامل واحد هو العامل المادي وأغفلت بقية العوامل وأنها في نقدها للرأسمالية وعيوبها جهلت عيوب ونقص الاقتصاد الاشتراكي، وفي عداوتها للملكية الفردية وأثرها المدمر نست السلطة وأثرها الأكثر تدميراً والذي كان في أصل كل أخطائها، أي الدكتاتورية والتخطيط المركزي والبيروقراطية، وهي الموبقات التي قضت عليها في النهاية.

أضف إلى هذا جهلها بالدين ودوره، وما يمكن أن يقدمه في إثراء الحياة، وأنه يمثل "الكلمة" بجانب "الرغيف" الذي تمثله، وأن العناية بالعامل المادي لا يعني إغفال الجانب الروحي.

ولا جدال في أن ماركس يتحمل جزءاً كبيراً من مسئولية خطايا النظرية التي أبدعها.. ولكن المسئولية العظمى تقع على لينين الذي حولته السلطة من منظر، وداعية، وقائد جماهيري ومحارب لأجهزة القمع في الدولة، إلى أكبر ديكتاتور في العصور الحديثة. وأنه لكي يقيم إمبراطوريته، مارس أساليب جنكيز خان وإيفان الرهيب وبطرس الأكبر، ووضع أساس أكبر جهاز مخابرات إرهابي في الدولة الحديثة، وتسبب في مقتل الملايين لإصراره على فكره الخاص، وتمسكه بتطبيق "المركزية الديمقراطية" رغم معارضة العناصر النابذة والأمنية في الحركة العمالية، وفرض الحزب على كل أجهزة الدولة، وكل المنظمات الجماهيرية.. وقد كانت هذه في أصل تحلل النظام الذي لم يبك عليه أحد؛ لأن سوءاته - وأبرزها القضاء على الحريات لم تدع له صديقاً...

وقد جربنا الاشتراكية في منطقتنا، ففي عدن التي كانوا يطلقون عليها - لا أدري لماذا - قلعة الصمود والتحدي !! وجد مجموعة من الشيوعيين "أكثر ملكية من الملك!" جعلوا من "عدن" جحيماً وأذاقوا أهلها لباس الذل والجوع، وتحكموا في لقمة العيش، وبسطوا حكم الإرهاب، ثم استدار بعضهم على بعض فمزقوا أنفسهم شر ممزق!

وفي السودان حكموا لمدة يومين فقط خضبوا فيهما الأرض بدماء الضباط والجنود!

أما في العراق فقد أصبح "السحل" هو الممارسة السياسية والإضافة التي جاء بها الشيوعيون خلال حكمهم في إحدى فترات الديكتاتور المجنون عبد الكريم قاسم، بينما تأمرت العناصر اليسارية مع حزب البعث في سوريا والعراق.. ووصلت إلى الحكم على أسنة الرماح، وبسطوا حكم الإرهاب النصيري أو التكريتي.. في سوريا والعراق!

وبالنسبة لمصر، فلم يكن عبثاً أن يشرف على الموجتين الشيوعيتين في العشرينات والأربعينيات يهوديان هما روزنتال وكوربييل، ولم يستطيعا - رغم مواهبهما وإمكاناتهما ومساندة الاتحاد السوفيتي أن يكتسبا إلا عدداً محدوداً جداً معظمهم من الأجانب أو المتمصرين، وحتى في الحركة النقابية فإنها لم تكتسب جمهوراً يعتد به، أو تقيم قواعد ثابتة، وإن كانت وراء عدد قليل من الاضطرابات، واستمت الشيوعية في مصر - رغم ضآلتها - بالانقسامات الحزبية والنظرية، وقد نجح المتقنون الماركسيون في نشر المفاهيم الاشتراكية عن طريق الصحافة والإذاعة والكتب، ولكن الرأي العام المصري لم يتقبلها على علاتها، ويحتمل أنه استفاد منها.. وقد جاءت فرصتها مع إفلاس الناصرية وحاجتها إلى غطاء أيديولوجي، وتعاونت الماركسية المصرية مع الفاشية العسكرية بلا حياء أو خجل! وبرر الماركسيون كل موبقاتها، وكان لابد لهم من ذلك وهم يتقلدون مراكز الصدارة في التوجيه الفكري في الصحافة والأعلام.

ومع أن الناصرية قد أفلتت، فقد استطاع الكثيرون من الماركسيين المصريين الاحتفاظ بمناصبهم لعدد كبير من الأسباب، قد لا يكون أبرزها الكفاءة أو الأيمان.

وقد تهاوت المنظومة الاشتراكية في العالم كله، ودمرت تماثيل آلهتها المعبودة، ولكن قصر نظر الرأسمالية وأنانيتها يمكن أن يصنع من السوءات ما يفسح المجال مرة أخرى لدعوة اشتراكية في روسيا، كما أفسح المجال لنازية جديدة في ألمانيا!

وفكرة العدالة كهدف، والعامل المادي كمقوم رئيسي هما من الأفكار التي يتضمنها الإسلام، ومن ثم فإن الاشتراكية الماركسية لا تقدم جديداً إلى الإسلام سوى شنشنتها المعروفة التي لا قيمة لها، ومن الخير أن يحتفظ الماركسيون بها لأنفسهم.

٣ - القومية العربية:

القومية العربية أكثر الآلهة الزائفة هزالاً وزيفاً، ولا يمكن أن تقارن بالحضارة الأوروبية أو الحركة الاشتراكية، وهي مع هذا - وربما لهذا - أعلاها صوتاً، وأكثرها ضجيجاً حتى لقد ظهر من دعائها من يقول "القومية العربية بالنسبة لنا نحن القوميين العرب، دين له جنته وناره، ولكن في هذه الدنيا" وقد تكون القومية العربية هي ديانة المسيح الدجال، ولاشك أن لها جنتها ونارها في الدنيا - كما قال داعيها: فخزائن عبد الناصر وحزب البعث تقدم الجنة، كما أن سجونها وتعذيبها هو الجحيم!

وقد ظهرت القومية العربية - كتكتل سياسي منظم في المنطقة عندما بدأت حكومة الاتحاد والترقي في تركيا في العقد الأول للقرن العشرين في اضطهاد العناصر غير التركية وبوجه خاص العناصر العربية؛ لأن الحركة كانت قومية، وفلسفتها كانت "عنصرية" تنسب للأتراك فضائل ومزايا كالتي نسبها هتلر للألمان، وموسوليني للitalians... وكان ذلك يجعلها تحصر المناصب الكبرى في أيدي الأتراك دون العناصر الأخرى المكونة للسلطنة، وبالذات العنصر العربي الذي كان أقوى العناصر في الفترة التي قام "الاتحاد والترقي" بانقلابه وسيطرته على الحكم. كما كانت هذه الفلسفة تعزف عن المقوم الإسلامي، فالرسول لم يكن تركياً والقرآن لم ينزل بالتركية وليس في أصول الجنس التركي ما يربط بينه وبين الجنس العربي. فضلا عن أن المقوم الإسلامي يتناقض مع فكرة العنصرية، فنشأ عزوف وكرهية للعنصر العربي الذي كان بعد الأتراك - مباشرة - أهم عنصر في الدولة، إذ أن العناصر الأخرى - كاليونانيين والبلغار والصرب كانت قد ظفرت باستقلالها، ولم يبق إلا العنصر العربي يستأثر بكثير من المناصب في الدولة. وكان هناك عامل مبدئي وأيديولوجي. كما كان هناك دافع مادي ونفعي لاضطهاد ومحاولة استبعاد العناصر العربية من السياسة التركية.

وكان الضباط العرب في الجيش العثماني، والنواب العرب في مجلس "المبعوثان" ينظرون إلى تركيا باعتبارها دار الخلافة، والدولة العثمانية التي حمت الإسلام ورفعت ألوته، وأن هذا "الإسلام" يجمع ما بين العنصرين التركي والعربي، ويحسم الحساسية، خاصة وإن الإسلام يجعل المؤمنين به أبعد الناس عن "الأثرة العنصرية".

وعندما استشعرت عدوان حكومة الاتحاد والترقي لم تبادلها عداوة بعداوة، ولكنها حاولت أن تجمع بين سيادة تركيا.. وحقوق العرب. وكانت فكرة أكبر هؤلاء الضباط رتبة، وأكثرهم شعبية وأرسخهم قدماً في الجيش التركي "عزيز المصري"، هو أن تأخذ الدولة شكلاً فيدرالياً تظفر فيه "الولايات العربية" باستقلالها الذاتي دون أن يؤثر هذا على تبعيتها وارتباطها بالدولة "العلية" أو الخلافة العثمانية. وعلى هذا الأساس أقام عزيز المصري جمعية "العربية الفتاة" ثم حزب "العهد"، كما أسس المدنيون حزب اللامركزية في مصر، وكان من أقطابه رشيد رضا، وعبد الحميد الزهراوي ورفيق العظم، ومعظم متقفي سوريا والعراق.

ومع أن هذا كان يحل مشكلة تركيا حلاً مثالياً، ويعينها في فترة محنتها. إلا أن العقلية الضيقة لضباط الاتحاد والترقي الذين هيمنوا على السياسة التركية من سنة ١٩٠٦ رفضت هذا واعتبرته خيانة، ووصل التوتر إلى قمته عندما علق جمال باشا - قطب الاتحاد والترقي ووالي سوريا - أحرار العرب على المشانق في محاكمات "عاليه" وغيرها⁽²¹⁾.

فكان هذا إيذاناً بقطع الجسور... ودخول القضية إلى طريق مسدود.

وعندئذ ظهرت - ولأول مرة - القومية العربية...

(21) كان هناك بالفعل عدد محدود من الذين حوكموا، وأعدموا قام باتصالات مع فرنسا يمكن أن تعد "خيانة عظمية" وكانوا من المارونيين، ولكن الأغلبية العظمى كانت من الوطنيين الأقطار الحريصين على تركيا حرصهم على العرب.

وتقصي ملابسات القومية الأولى "القومية التركية" التي ظهرت على مشارف المنطقة، وتأثرت بها القومية العربية - لأنها كانت رد فعل لها - كما سيتضح ذلك مما سيلي - يبرز الخصائص التالية:

١- إن القومية التركية المزعومة ظهرت على أسنة الرماح وبفضل انقلاب عسكري قاده لفييف من الضباط.

٢- إن شكوكاً كثيفة تكتنف بعض أسباب قيام الانقلاب وانتماء القائمين عليه. فقد كان أنور ابناً لبولندي مسلم. كما كان طلعت من أسرة مجرية الأصل. أما جاويد فقد كان من أبرز يهود سلانيك ومن أقطاب الماسونية العالمية.

وضمت الحركة عناصر يهودية وماسونية عديدة، وهناك أفاويل كثيرة حول دوافع الحركة.

٣- اقترن عهد القومية الانقلابية - العسكرية بالشؤم والعقم فخسرت الدولة خلال الثلاثين شهراً الأخيرة من حكمهم أكثر مما خسرت خلال الثلاثين سنة التي سبقتها..

ثم ورطت تركيا في الحرب العالمية الأولى، ودفعت بها إلى جانب ألمانيا ضد الخلفاء، أي في صف المهزومين ضد المنتصرين، وكان عليها أن تدفع الثمن باهظاً في معاهدة سيفر المهينة.

وهذه الخصائص هي ما نجدها إلى حد كبير في حركات القومية العربية إما للفقير الأصولي في "القومية" كدعوة، أو لأن القومية العربية كانت نقيضاً جدلياً للقومية التركية على ما أشرنا، أو رد فعل لها يتساوى ويتمثل معها.

فنحن نرى ضباط حزب البعث... وضباط عبد الناصر يحملون دعوة القومية العربية على أسنة الرماح إلى السلطة في سوريا والعراق ومصر، ثم نرى الشكوك التي أحاطت بحقيقة الدوافع والبواعث التي أدت إلى انقلاب الاتحاد والترقي في تركيا. وقد تحولت إلى حقائق تاريخية لا يمكن دفعها، كما سنرى القومية العربية تقوم لدواعي استعمارية بحثة، مما سيرد فيما يلي.

وأخيراً نجد العقم والشؤم يرافقانها فتتعدد الانقلابات العسكرية التي تصل من الفاقة والعري درجة لا يمكن معها أن تجد اسماً لها، فتحمل تاريخ وقوعها كذا آذار... وكذا تموز!! إلخ. ثم تخسر هذه القومية العربية الجولان من سوريا.. وتزج القومية العربية العراقية بالعراق في حرب إيران... ثم يخسر بطل القومية العربية الأكبر جمال عبد الناصر - حرب ٦٧، ويوقع بالمنطقة كلها أسوأ هزيمة في تاريخها الحديث.

وقد يتطلب الأمر تحقيقاً أصولياً موضوعياً لإظهار سبب هذا العقم والشؤم، فالقومية بصفة عامة، وليست القومية العربية خاصة، إنما هي في الحقيقة بتعبير ماركس وأنجلز (الأنانية بالجملة). وكان الذي أظهرها - وأورثها خليقتها - هو التاجر عندما هدم الأسوار التي كانت تفصل المدن بعضها عن بعض في أواخر عهد الإقطاع ليوجد سوقاً عاماً على مستوى الدولة - سوقاً قومياً. وقد ورثت شيئاً من خصائص "التاجر" فالقومية لا يمكن أن تكون ذات "قيم" ومبادئ موضوعية، وقد رفضتها المسيحية والإسلام، كما رفضتها الاشتراكية وكما ترفضها كل الدعوات العالمية والإنسانية؛ لأنها تقوم على الأثرة والأنانية والمصلحة

الخاصة، وإنما توجد القيم والمبادئ في الأديان وعندما فرطت الدول العربية في إسلامها. باعتبارها الأصل الذي تتلاقى عليه - فإنها فقدت أصل القيم. ولم تعد أي صيحة معنوية أو أدبية تتطلب إثارة يمكن أن تلقى تجاوباً من ساسة القومية العربية. وهذا أيضاً هو السر في أن الجامعة العربية المنكودة لم تستطع أن تصدر قراراً مصيرياً لأن هذا القرار يتطلب الإجماع - والإجماع يتطلب بالضرورة إعلاء المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وهذا يتعارض مع منطق القومية، وهو كذلك السبب في أن أي معالجة لقضية فلسطين إنما جاءت من وجهة نظر كل دولة عربية ودون النظر إلى فلسطين نفسها ومصحتها.

وقف بنا السياق عند الوصول إلى الطريق المسدود ما بين العرب والترك.. مما هيا المجال لظهور تحرك عربي يحمل اسم القومية العربية ونستأنف السياق.

في هذا الوقت برز على الساحة عامل جديد هو القوى الأوروبية وبالذات فرنسا وإنجلترا.

فرنسا التي اتخذت من المارونيين ذريعة للتسلل في لبنان وموطأ قدم للتدخل في شئون الدولة العثمانية، والتي كانت تضم عداوة للإسلام ولاسيما لسوريا ومصر الإسلاميتين، فهي لم تنس أسر "القديس" لويس التاسع في المنصورة، ولا هزيمة حطين المدوية - وأخيراً فشل الحملة الفرنسية بقيادة نابليون على مصر..

أما بريطانيا فعداوتها التقليدية لتركيا ومصر والإسلام من أيام ريتشارد "قلب الأسد" والعداوة المريرة التي تملكت "بلمرستون" وجعلته يحطم أمل محمد علي في إقامة دولة في المنطقة، ويقضي على فتوحاته ويدمر الأسطول المصري - التركي في نفارين، ثم إحساس بريطانيا بأهمية مصر بعد شق قناة السويس واحتلالها غير المشروع لها.

وكان العامل المباشر في تحرك هاتين الدولتين. بالإضافة إلى هذه الدوافع التقليدية القديمة، هو أن تركيا انحازت إلى ألمانيا في الحرب العالمية ضدها فحل دمها ودم المنطقة التي تتبعها وقررت الاستحواذ على هذه المناطق (وكان المفروض أن تستحوذ روسيا على القسطنطينية) في اتفاق سري آخر - ولكنهما كانا من الفطنة بحيث لا يعلنان ذلك. فاتفقا سراً على تقسيم المنطقة العربية في اتفاقية "سايكس - بيكو" الذي تؤول بموجبه سوريا ولبنان إلى فرنسا... والعراق إلى بريطانيا، أما فلسطين فكانت بريطانيا قد قدمتها للصهيونية بمقتضى "وعد بلفور".

ولم تكن المشكلة في تحقيق هذا المشروع هي المشكلة العسكرية؛ لأن الغلبة العسكرية على الترك كانت مكفولة تقريباً، ولكن كانت المشكلة في السكان - فهذه مناطق مأهولة بسكان لهم شوكة ولغة وحضارة - وليس من الطبيعي مطلقاً أن يستسلموا أمام هذه القسمة التي تسلم بلادهم لقمة سائغة لفرنسا وبريطانيا.

ومن هنا كان لابد من خداع شعوب المنطقة، لابد من تقديم "غطاء" أيديولوجي يمكن تحته الوصول إلى الأرض العربية والسيطرة عليها. وهذا ما تكفلت به الأجهزة المعنية في الدولتين - فقامت الأجهزة

الفرنسية بالاتصال بالمارونيين وضمنت تأييدهم لفرنسا "الأم الحنون" بينما كتب المعتمد البريطاني في مصر "مكماهون" إلى الشريف حسين أمير مكة يوعز إليه بإعلان "ثورة عربية" على تركيا، ويمنيه بأن يكون له حكم المنطقة العربية بأسرها (الشام - فلسطين - لبنان - العراق) إذا أعلنها وحررها بمساعدة جيوش الحلفاء من السيطرة التركية.

وهكذا قدمت بريطانيا الفكر الذي ليس فحسب يبهر الثورة، بل يجعلها قضية "قومية عربية" كما قدمت المال والإغراءات الماضية، وقدمت أخيراً الكولونيل لورنس، ومجموعة الجواسيس.

ونجحت الخطة تماماً ووصلت جيوش النبي البريطاني المنطقة العربية دون مقاومة، بفضل التأييد والمساندة التي قدمها "فيصل" بن الملك حسين والمجموعة العربية.

وعندما جاء وقت التسوية الحقيقية استولى الجنرال غورو على سوريا، وطرد فيصل شر طردة، وأقام "لبنان الكبير" بأجزاء اقتطعها من سوريا - ووضع بذلك بذرة النزاع السوري - اللبناني الذي لم يهدأ حتى الآن. وقد لا يهدأ ما ظلت أيديولوجية القومية العربية هي الحاكمة.

بينما سيطر البريطانيون على العراق - وجعلوا من فيصل ملكاً ترضية له وتعمية لاستعمارهم - بينما كونت على عجل إمارة شرق الأردن لإرضاء الأمير عبد الله، ثالث أبناء الملك حسين وثاني المتورطين منهم في العملية⁽²²⁾.

وهذه هي الثورة العربية الكبرى التي يجعلها حزب البعث رأس انطلاقته... ويفخر بها... وكان جديراً به أن يخجل منها... وينأى عنها، وهذه هي قصة ظهور "القومية العربية"!!

ونأتي الآن إلى مناقشة السلامة الموضوعية لفكرة القومية العربية، ومدى نجاحها كأيديولوجية تقوم عليها أمة أو مجموعة دول...

إن عناصر القومية معروفة فهي الأرض والجنس والتاريخ والدين واللغة... إلخ.

فهل تعني القومية العربية جنساً بعينه يحمل دماً مميزاً؟

إذا كان هذا يصدق منذ خمسة عشر قرناً عندما ظهر الإسلام في الجزيرة العربية، فإنه لا يصدق في كثير أو قليل بعده، حتى بالنسبة لسكان شبه الجزيرة العربية نفسها. فما إن بدأت الفتوح الإسلامية حتى قامت أكبر حركة هجرة داخلية وخارجية عرفتها المنطقة فانهاالت على الجزيرة العربية عشرات الألوف من السبي إثر على كل انتصار للجيش الإسلامي، وكان عمر بن الخطاب يستعيز من سبي "جلولاء".

(22) وهذا لا ينفي وجود عدد كبير من الأفراد (ضباط وكتاب ودعاة) خُدعوا إما بالداغاية الإنجليزية - الفرنسية، وإما بسراب "الدولة العربية"، فكانوا مخلصين، ولكن مخدوعين.

واعتنق هؤلاء الإسلام وسكنوا الحجاز وأصبحوا من أهلها وظهر منهم العلماء والفقهاء. وعلى مدار التاريخ كانت أفواج المهاجرين تغد إلى الحجاز، ولعل آخرهم كان ضحايا آخر ثورات القفقاس الإسلامية في مواجهة الغزو الروسي بعد هزيمة الإمام شامل بحيث أصبح الحجاز بوتقة لأجناس العالم المسلمة.

وفي الوقت نفسه فإن الجيوش العربية استقرت في مصر وسوريا والعراق والشمال الأفريقي والقبائل التي هاجرت إليها مرة بعد أخرى. واختلطوا بالسكان الأصليين الذين أسلموا وتزاوجوا وتصاهروا ولم يعد من فرق بينهم.

فدعوى الدم العربي لا أساس لها من الصحة، ولم يوجد من بين الخلفاء العباسيين من هو من دم عربي خالص إلا "الأمين" الذي لم يطل به العهد، وحتى لو صدقت ووجد الدم العربي النقي لكان يجب أن نرفضه، فدعوى الدم هي قوام أسوأ القوميات عنصرية: الإسرائيلية، الآرية، التورانية (التركية) جنوب أفريقيا.

هل القومية العربية تاريخ؟ إن التاريخ من أكبر العوامل التي تُكوّن الأمم - وفكرة أن الأمة تتكون تاريخياً لا تخلو من وجهة، فما هو التاريخ عند القومية العربية؟

بالنسبة لشبه الجزيرة العربية، لم يكن هناك تاريخ كأمة، ولكن كان هناك تاريخ لقبائل تمزقها صراعات وحروب إما تلبية لنزعات ونزوات - مثل حرب داحس والغبراء والبسوس - وإما لدواعي تقليدية قبلية.

وأحياناً نكرُ على أختينا إذا ما لم نجد إلا أختانا!

ولم يظهر لهذه المنطقة - كأمة - تاريخ إلا عندما وُحِدَ محمد هذه القبائل كلها وصهرها في بوتقة الإسلام وأعطاهما الكتاب والميزان وعندئذ أصبح تاريخها جزءاً من تاريخ الإسلام، واكتسبت مجد الإسلام. وأما بالنسبة للدول التي "عربها" الفتح الإسلامي فقد كان لبعضها تاريخ مجيد سابق. وحضارات أصيلة - كالحضارة المصرية القديمة، والحضارة الأشورية والبابلية.. ولكن عندما دخلت الجيوش العربية كانت هذه المنطقة كلها في أسر الإمبراطوريتين الكبيرتين الرومان... والفرس.

وكانت حضارات هذه الأمم حضارة طبقية، فجاء الفتح العربي فحرر هذه الدول، ومن هذا التحرير أخذت بدايتها التاريخية الحية، أما ما وراء ذلك من تاريخ وحضارة فقد أصبح في منطقة "اللاشعور التاريخي" لها، أما تاريخها الواعي الحر فإنه يبدأ من التحرير الإسلامي لها. وهذا التحرير بالإضافة إلى الإيمان الإسلامي، جعل تاريخ المنطقة هو تاريخ الإسلام وأبطالها هم محمد وخلفاؤه وقادته، ومن ظهر بعدهم ممن حملوا اسم الإسلام.

وقد لا نجد دولة كمصر لها تاريخ عريق، ضارب في أعماق التاريخ، وله شواهد من الآثار التي لا تزال قائمة، وتصارع القرون، ويمكن أن تعد أول دولة "قومية" في التاريخ حافظت على قوميتها وحدودها منذ أن وحد مينا الوجه القبلي والوجه البحري لتظهر مصر منذ سبعة آلاف سنة.

هذه الدولة لا تفخر اليوم بأمجاد رمسيس وتحتمس.. الخ، قدر فخرها بعمر بن العاص أو الزبير بن العوام أو عبادة بن الصامت... وقد أسهم في تاريخها الحديث كل الجنسيات التي جاءت من أقصى الأرض، وكان جواز مرورها الوحيد هو "الإسلام" من "جوهر الصقلي" باني القاهرة حتى "جمال الأفغاني" باعث الفكر الحديث.. وصالح الدين الأيوبي الكردي قائد حطين، وبيبرس وقطر اللذين جاءا من القفقاس ليقودا عين جالوت.

وماذا بالله يمكن أن تفخر به سوريا قبل الإسلام، وقد كانت إما ملحقة بمصر، أو ملحقة بروما... ثم جاء الإسلام وجعلها لأول مرة ولآخر مرة قاعدة "الإمبراطورية" وخلافة عظيمة - هي الخلافة الأموية التي تعد جزءاً من صميم التاريخ الإسلامي، وبأي صلة كان معاوية بن أبي سفيان أو عبد الملك بن مروان يمتان إلى سوريا والسوريين؟ إن الإسلام وحده هو الذي جعل من سوريا "قوة" عالمية وعاصمة لإمبراطورية، وعندما تنكرت له عادت مرة أخرى دولة صغيرة شكسة...

إذن لا يعد التاريخ مقوماً من مقومات القومية العربية؛ لأنه ليس تاريخاً لها.. ولكنه تاريخ الإسلام... ومواقعه هي المواقع الإسلامية وقادته هم القادة المسلمون الذين جاءوا من كل أجناس العالم الإسلامي.

هل القومية العربية تمثل تشريعاً.. أو اقتصاداً.. أو فناً.. أو أدباً..؟

إن هذا كله لا يمت إلى القومية العربية بشيء، وإنما جاء به الإسلام فالشريعة هي محور القانون. مدنيا وجنائيا. منذ أن ظهر الإسلام حتى جاء الاستعمار، وكانت لبعض فروع الشريعة آثارها في المجتمع الإسلامي، كتحريم الخمر والقمار والربا. حتى وإن أسيء تطبيقها، كما كان لوجهة النظر الإسلامية في الفنون والآداب - الأثر الأكبر - فلم يعد الفن المصري هو الفن الذي يصنع التماثيل أو ينقش على الأحجار الصلبة صور الآلهة.. ولم تواصل الموسيقى والغناء مسيرتها المتحررة المنطلقة التي كانت عليها - فقد ترك الإسلام بصمته عليها تماماً حتى وإن أسيء فهمه.

بقي مقوم واحد من مقومات "القومية" يدعيه أنصار القومية العربية هو "اللغة". واللغة فعلاً أو ثق روابط المجتمع، وهي أكثر من أي مقوم آخر يكوّن الأمة، هذا صحيح، وقد أعلنه من قبل سيد العرب جميعاً - محمد بن عبد الله - عندما قال: "العربية للسان".

ولكن فات دعاة القومية العربية أن اللغة العربية على وجه التحديد تختلف عن اللغات الأخرى، لارتباطها القوى بالإسلام عبر القرآن.

فالقرآن هو الولادة الثانية والبارزة للغة العربية، وقد كانت قبله سجعا ورجزا وشعرا جاهليا لا يحيط بأكثر من أجواء البداوة والحياة القبلية، وكان القرآن هو الذي أحيها وشهرها وسن لها القواعد وصاغ لها الأساليب والأمثال التي لا تزال قوام الكتابة العربية. بل إنه عندما عجزت العربية الجاهلية عن الوفاء بمتطلبات القرآن استعار ألفاظاً من لغات أخرى وعربها.

وأهم من هذا كله... أن القرآن هو الذي حمى اللغة العربية من أن تمزقها اللهجات الإقليمية لو ترك الأمر لها على مدار القرون، ولو حدث هذا لتكرر في العربية ما حدث في اللاتينية وهي اللغة الأوروبية الأم. التي مزقتها اللهجات بحيث ظهرت الإنجليزية والفرنسية والألمانية... إلخ.

فالقرآن أوجد اللغة العربية القياسية، وحماها من الزوال؛ لأنها لغة عبادة وعقيدة، ولأن القرآن على خلاف الكتب السماوية الأخرى يتعبد بلفظه.. فاكتمت ألفاظه قداسة ليست لغيره.

فنحن نكتب ونقرأ باللغة العربية القياسية التي جاء بها وحماها القرآن. وكان يمكن أن نقول على اللغة العربية "اللغة القرآنية"، فلعلها حسبية عليه أكثر مما هي حسبية على العرب.

وعندما تجتمع الوفود من مختلف دول هذه المنطقة وتتحدث بلغة القرآن، فإنها تفهم بعضها بعضاً، ولو تركت للهجاتها لما فهم السوري شيئاً من السوداني، ولما فهم عربي نجد بربري الأطلس... ولما فهم العراقي شيئاً من اليمني.

وقد كان من نتائج هذه الطبيعة الخاصة للغة العربية، وأنها لغة القرآن، أن علوم اللغة إنما نشأت لخدمة تفسير القرآن، وأن الذين خدموا العربية كان معظمهم من غير العرب بدءاً من سيوييه صاحب "الكتاب" حتى "الزمخشري" صاحب أساس البلاغة، وفيما بينهم، وأن عالماً عظيماً يعد من أعظم نوابغ العالم مثل البيروني يقول "لأن أهجي بالعربية أفضل من أن أمدح بالفارسية"، ولم يقل البيروني هذا غزلاً في سواد عيون القومية العربية، ولكن احتساباً للغة القرآن وقربى إلى الله، وهذا شيء لا يمكن أن يحدث لغير اللغة العربية بفضل ارتباطها الوثيق بالقرآن والإسلام.

والدور الذي تقوم به اللغة العربية في تحقيق القومية ينقسم إلى قسمين:-

القسم الأول: أن اللغة أداة التخاطب والتعارف والتفاهم والكتابة والقراءة وهذا شرط أولي لقيام أي أمة.

وقد وضحنا أنه بالنسبة للقومية العربية أي للدول العربية ككل، فإن اللغة العربية كوسيلة تخاطب وتفاهم وكتابة وقراءة هي اللغة العربية القياسية التي حفظها القرآن، وأن هذا هو السبب الوحيد لوجودها بهذه الصورة، وأن العرب لا يزالون بعد ١٤٠٠ عام يتحدثون بعربية القرآن ويفهمونها أكثر مما يفهم الإنجليز لغة شكسبير الذي لم يمض عليه أربعة قرون.

والقسم الثاني: أن اللغة هي التي تؤسس فكر الشعب بحكم أن الثقافة التي يلم بها، إنما يلم بها عن طريق ما يقرأه، أو ما يتلقاه من دروس بالعربية، "والمكتبة العربية" التي تبني الفكر العربي هي "المكتبة الإسلامية" فالكتب المطبوعة باللغة العربية، إما إسلامية الموضوع بشكل مباشر أي أنها التفسير أو الحديث أو الفقه أو السيرة أو التاريخ الإسلامي... وإما أنها إسلامية بصور متفاوتة.

ولو جمع كل ما كتبه الكتاب المحدثون في كل الدول العربية طول المائة عام الأخيرة، لما كانت إلا جزءاً صغيراً بالنسبة للموسوعات الإسلامية التي وضعها العلماء والفقهاء الإسلاميون.

ومن هنا فإن الفكر الذي يمكن أن تقدمه اللغة العربية يكاد يكون فكرًا إسلاميًا وهذا هو السبب في أننا نرى دعوة القومية العربية تصدر عن الذين تتقفوا ثقافة غربية أوروبية، ولم يكونوا فكرهم عن اللغة العربية. ولكن عن الإنجليزية أو الفرنسية... وقد بدأت دعوة القومية العربية فيما يقول أصحابها بكتاب أصدره بالفرنسية في باريس "نجيب عزوري" وذكر هذا العربي المتفرنس - رائد القومية العربية المزعومة - أن مصر ليست عربية وعارض استقلالها ودعاها للتعاون مع بريطانيا، كما وضع آماله بالنسبة لسوريا العربية في فرنسا.

وفي الثلاثينات ظهر ساطع الحصري وهو "أعجمي" لا يحسن العربية، وميشيل عفلق الذي درس في فرنسا واستورد فكرة "البعث" من فكرة القوميات الأوروبية...

وأخيرًا.. يظهر مخلوق يدعى "أدونيس" يدعو لإصلاح اللغة العربية، ولعله آخر عجائب القومية العربية. وقد تقبل العرب "سيبويه" إمامًا للعربية لأنه كان يمت إليها بسبب الإسلام، أما هذا الأدونيس فهم يقولون إنه نصيري والعياذ بالله!

وقلما يشير دعاة القومية العربية إلى "الدين" باعتباره مقومًا من مقومات القومية؛ لأن ذلك يخالف هواهم، وإن كانت الحقيقة الموضوعية التي لا يجوز لمؤرخ أمين أن يغفلها هي أن الدين كان في هذه المنطقة محور المجتمع من سياسة أو اقتصاد أو تشريع أو فنون. وإن هذا الحكم كان من العراقة والأصالة، بحيث ظهر مع ظهور تاريخ شعوب المنطقة، بدءًا من "إيزيس" في مصر... "وبعل" في العراق، و"عشتروت" في سوريا. حتى المسيحية ثم الإسلام، فهي حقيقة موضوعية ارتبطت بتاريخ المنطقة، حتى قبل الإسلام، ثم لما جاء الإسلام عمقها وأحكمها بحيث يعد الإسلام المقوم الأول لأي قومية تجمع سكان هذه المنطقة.

من هذا العرض لمقومات القومية يتضح أن هذه المقومات إنما تعود إلى الإسلام، فإذا تجردت القومية العربية منها، فإنها تصبح مثل الصدفة الفارغة التي جردت من لؤلؤتها، وأصبحت بلا قيمة.

والحق أنني أفهم أن يقول شخص ما إنه مصري، أو يمني أو عراقي... فهي صفات تنسبه إلى بلاد لها تاريخها الخاص وجغرافيتها المميزة وهي موقع رأسه وموطن أهله.

وأفهم، وأقدر، أن يتحدث أحد عن "الوطنية" تلك العاطفة العميقة النبيلة التي ألهمت الأحرار والأبرار التضحيات والبطولات في سبيل الوطن المقدس..

وأفهم بالطبع أن يقول شخص ما إنه مسلم فهذا ينسب نفسه إلى قيم ومبادئ ومثل ونظام كامل للحياة وللوجود...

ولكني لا أفهم أبدًا أن يقول شخص ما إنه عربي... لأن هذا لا يعني شيئًا، اللهم إلا اللغة، واللغة ليست جنسية أو هوية - ونحن لا نقول على كل من يتحدث الإنجليزية إنه إنجليزي، لأن الأمريكيين يتحدثون الإنجليزية، ولا نقول عن هؤلاء وأولئك إنهم إنجليز، ولأن اللغة العربية هي بنت القرآن، ولولا القرآن لما

أصبح هناك شيء اسمه اللغة العربية على ما قدمناه؛ فهي حسبية الإسلام، وسلبية القرآن، وتجاهل هذه الخصوصية والاقتصار على "العربية" بالإضافة إلى ما فيه من إغفال للحقيقة يمكن أن يكون مزلقاً أو شبيهة.

والحق أيضاً أنني لا أفهم - إذا جردت الأمة العربية من إسلامها - لماذا تكون ذات رسالة خالدة كما يدعي حزب البعث؟ ولماذا لا تكون الأمة البريطانية هي صاحبة هذه الرسالة؟! وقد كان لها إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس، وظهر فيها عباقرة الفنون والآداب وقباطنة الصناعة. ولماذا لا تكون الأمة الألمانية، ومنها ظهر أعظم الفلاسفة والموسيقيين والساسة؟! وما هي هذه الرسالة الخالدة التي تقدمها الأمة العربية؟ اللهم إلا إذا كانت الإسلام.

ليس أدل على صدق ما تضمنه القسمان الأولان، أعني الملابس المريبة التي ولدت فيها القومية العربية وانعدام المقومات التي يجب أن تتوفر لكل دعوة ناجحة - من أن القومية العربية أتاحت لها - أكثر من أية دعوة أخرى على الساحة - الفرص لكي تثبت نجاحها - وتحقق أهدافها، ولكنها عجزت عن ذلك، وأصبحت دعوة تمزق وانقسام وإضرار للعداوة بين الدول العربية التي ظهرت لتوحيدها.

وتجلى ذلك بصورة فاقعة في العداوة المريرة التي تملك جناحي حزب القومية العربية - حزب البعث في سوريا والعراق، فهو حزب واحد بدعوة واحدة وقيادة واحدة، تتملكه العداوة عندما يصل إلى السلطة، ويصل بهذه العداوة إلى شقاق عجزت عن علاجه محاولات كل "الملوك والرؤساء" المتكررة، وأوجد سوراً يفصل بين الدولتين الجارتين اللتين تبنتا "القومية العربية".

وما كان يمكن أن يحدث هذا لو كان للقومية العربية "مضمون" يمكن الاحتكام إليه أو عقيدة تؤمن بها الجماهير بحيث لا يستبد بها رئيسا الدولتين، ولكن القومية العربية صدفه فارغة... وقد ظهر هذا أولاً عندما صدع حزب البعث بدعوته ونادى الجماهير العربية، فلم يستجب له إلا ثلثه من المثقفين، وكان يمكن أن يظل كذلك أو أن يتحلل ويذوي لولا أن تداركته السلطة العسكرية التي حكمت باسمه، وجعلته مطية أيديولوجية للوصول إلى الحكم، فأسنه الرماح وليس إيمان الجماهير، أو أصالة الفكر، هي التي رفعت الحزب إلى الحكم، والحكم هو الذي قضى بالتجزئة، وإضرار شقاق العداوة بين جناحيه...

وفي سنة ١٩٤٥ تكونت جامعة الدول العربية وسط ملابس مشبوهة (كأنما قضى على كل تنظيم عربي قومي أن تتسلل إليه عناصر متفاوتة من السفاح)، وكان يرجى مع هذا أن تقوم ببعض دورها - إن لم يكن كله - في جمع شتات العرب وتوحيد الهدف إن لم يكن الصف، ولكن الجامعة العربية - مثل حزب البعث عجزت أولاً عن القيام بدورها، ثم أصبحت بعد ذلك أداة لإضرار الفرقة والتجزئة. فعجزت عن أن تحل المشكلات والخلافات بين الدول العربية، وعجزت عن أن توجد سوقاً عربية مشتركة، أو أن ترفع نسبة التجارة بين الدول العربية بعضها البعض. (وهي لا تمثل سوى ما بين ٥%، ١٠% من تجارة هذه الدول) وعجزت عن أن تحول الاستثمارات العربية إلى السودان أو مصر لتسهم في مشروعات التنمية بدلاً مما تقوم به من مساندة رأس المال الأمريكي والأوروبي، وأنكى من هذا كله فإنها عجزت عن رفع قيود السفر، أو

تخفيفها بين أفراد الدول العربية بعضها البعض، وأصبح سفر العربي إلى أمريكا أو إنجلترا أو سويسرا أسهل من سفر هذا العربي نفسه إلى بلد عربي آخر.

ووضعت الرقابات على الصحافة العربية والكتاب العربي، ورفعت الرسوم الجمركية وتذاكر الطائرات، حتى أنبتت الصلات ما بين العالم العربي بعضه بعضاً، وأصبح لا يعرف أخباره إلا من خلال الإذاعات الأجنبية، التي لم تستطع النظم الحاكمة أن تصنع لها شيئاً. وعندما اختلفت السياسات.. أصبحت الجامعة العربية هي الهيئة التي تقرر التفرقة.. وتعطيها مصداقية.

ولا جدال في أن هذا الفشل المتكرر من حزب البعث الحاكم، ومن الجامعة العربية، دليل لا يدفع على أن الفكرة التي قامت عليها الجامعة والحزب - القومية العربية باطل... ولا يمكن أن تثمر حقاً أو تؤدي إلى توفيق.

قد يقول البعض: "ولماذا إذن نقول الدول العربية، والوطن العربي، أفلا يدل هذا على أن القومية العربية فرضت نفسها؟".

والرد أنه جزء من صفقة شراء الذي هو أدنى بالذي هو خير، التي أصبحت سياستنا في كل شيء، في الاقتصاد، والسياسة، والاجتماع... فلا غرابة، أو هي من باب إطلاق الجزء على الكل...

ومرة أخرى قد يقال: "وهل المؤتمر الإسلامي أكثر نجاحاً من الجامعة العربية؟" فنقول: إننا لا نتحدث عن إسلام النظم الحاكمة... ولكن عن الإسلام الحق... وشتان...

وثمة واقعة أخيرة تناولتها الصحف، ولها دلالتها العميقة فيما نحن بصدده، فعندما مات "الرئيس المؤسس لحزب البعث ميشيل عفلق"، أعلنت الأنبياء أنه قد أسلم قبل وفاته، وصلى على جثمانه في أحد مساجد بغداد، ودفن طبقاً للتقاليد الإسلامية وشاهدنا في الصحف صورة النعش يحمله صدام حسين ورفاقه إلى المسجد...

ولا يجوز لنا كمسلمين أن نشكك في هذا، أو أن نرفضه أو حتى أن نقول "الآن..". وعلينا أن نتقبله بقول حسن ونسأل الله تعالى لصاحبه الرحمة والمغفرة..

ولكن يظل السؤال.. ما الذي يدفع ميشيل عفلق إلى ذلك؟ هل استبان أن القومية العربية دون إسلام صدفة فارغة وأن جهوده كلها ذهبت أدراج الرياح نتيجة لأن هذه النقطة دقت عليه؟ أو أنه أدرك أن زعيم القومية العربية لن يدخل التاريخ شخصاً غير مسلم.. هذه أسئلة يكون على الذين يطالعون كتبه أن يضعوها في حسابهم وهم يقرعونها.

ولكن قد يقول أحد: "على رسلك، إن العملية لا تعدو أن تكون تكتيكاً سياسياً وأن ميشيل عفلق مات على ما شب عليه".

وهنا تكون دلالة هذا التكتيك أكبر وأعظم.. ونحن لا يعنينا بالدرجة الأولى صدق الواقعة، فقد لا يعلمها إلا الله. ولكن ما يهمنا هو دلالة الواقعة، وفي حالة عدم صحتها تصبح الدلالة أكبر إذ لا بد من دافع قوي كان وراء هذا التكتيك خاصة وأن الذين قاموا به لم يكونوا يوماً من أنصار الإسلام. فالنتيجة في الحالتين واحدة: لا بد من الإسلام.

الفصل الثاني

التجارب الثلاث للتنوير في مصر

(محمد علي - البورجوازية -

عبد الناصر)

يكثر أدعاء التنوير من الحديث عن "المشروع الحضاري" .. أو "المشروع القومي" .. ويعرضون هذا المشروع بديلاً عن الحل الإسلامي .. وهم لا يقدمون - عادة - برنامج هذا المشروع أو مفرداته أو مرتكزاته (وهو ما يعيونه على الإسلاميين) ولكنهم عادة ما يضرّبون المثل بالمشروع الحضاري لمحمد علي وعبد الناصر. وليس هناك ما هو أكثر دلالة على ركافة وضحالة تفكير هؤلاء من اتخاذ هذين مثالا؛ لأن المشروع الحضاري في عهد محمد علي، إنما جاء من الشعب في أكمل صورة تضمنها تاريخ أمة من الأمم في العصر الحديث.. فتأمر عليه محمد علي حتى كاد أن يجهز عليه عندما استطاع شيخ أزهرى من مجموعة الشعب أصلاً وليس من جماعة محمد علي أن يمضي في تطبيق ما تيسر له من مشروع الشعب، مؤيداً في هذا بزلاء له من المصريين. فمن الخطأ أو المفارقة أن يقال عن المشروع الحضاري الذي ظهر أيام محمد علي أنه مشروع محمد علي.. وهذا ما ينطبق بصورة أكثر حدة على مشروع عبد الناصر؛ لأن تجربة عبد الناصر لم تكن تجربة تنوير ولكن محاولة تعهير، كما سيرى القارئ، وكما سيقنع في نهاية قراءته للنبذة الخاصة به...

والتجربة الحقيقية للتنوير هي ما قامت به الطبقة الوسطى المصرية (البورجوازية المصرية) في الفترة ما بين الاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ (الذي وضع خاتمة مرحلة المشروع الأول ١٨٠٥ - ١٨٨٢) مروراً بثورة ١٩ ودستور ١٩٢٣ الذي كان تنويجاً للتجربة حتى ١٩٥٢ عندما دهمت المشروع إجراءات الانقلاب العسكري وقضاؤه على الحريات وهي روح تجربة التنوير البورجوازية.

ولم تدرس هذه التجربة الدراسة الواجبة رغم أنها الوحيدة والتي تركت بصمات على المجتمع المصري لا تزال باقية حتى اليوم.

وسنشير في نبذة خاصة إلى كل "مشروع" من هذه المشاريع الثلاثة:

المشروع الشعبي في عهد محمد علي:

كان محمد علي عبقرياً، كبير الهمة، قوي الإرادة، ومن بناء الإمبراطوريات، وأراد أن يؤسس إمبراطورية تحمل اسمه وتخلد ذكره، وتصور أن وسيلة تحقيق ذلك هي أن يأخذ بأسباب الصناعة الحديثة التي هي سر قوة العصر، والتي مكنت الدول الأوروبية من أن تسود العالم.

وقد كان يمكن لمحمد علي - بذكائه - أن يدرك أن إقامة دولة يتطلب ما هو أكثر من الصناعة، مثلاً عقيدة أو نظرية تقدم الحماس وتكسب الإيمان للدولة.. وشعب وجمهور يؤمن بهذه النظرية وبهذه الدولة ويشترك في بنائها.. ونظام "مؤسساتي" يكفل التنظيم المنهجي لشئون الدولة.

ولكن محمد علي - حتى لو أدرك هذا - فإن عوامل عديدة جعلته يطرح هذه المقترحات، لعل أبرزها أنه - كشأن كل الديكتاتوريين - يتصور أن اسمه وشخصه وعبقريته يمكن أن تغني عن الإيمان والنظرية.. وأن عمله وعمل أعوانه يمكن أن يغنيا عن المشاركة الشعبية، فضلاً عن أن أوضاعه الخاصة تحكمت فيه، فقد كان ضابطاً - أي عسكرياً - وليس مدنياً، بل إنه لم يكن مصرياً ولم يكن ينطق العربية إلا بصعوبة.

وكان لهذه الوقائع انعكاساتها على المشروع الذي أراده، فطبيعته العسكرية جعلته يطبق الأسلوب العسكري على المدارس والمصانع التي أقامها، فجعلها كالثكنات، ومنح القائمين عليها رتباً عسكرية.. كما أنه كعسكري كان يفترض الطاعة، وطبيعي أن يضيق بأي نظام ديمقراطي أو شورى.

ولما كان أجنبياً عن هذه البلاد، فلم تقم بينه وبين شعبها أواصر من القربى ناهيك عن الوحدة، ولم يحس أنه فرد من هذا الشعب، كما أن الشعب أيضاً لم يحس أنه فرد منه.. ودفعه هذا لاصطناع العناصر الأجنبية الأوروبية.. وقرب إليه أبناء المماليك الذي استأصلهم في مذبحه القلعة، بل حاول تجنيد السودانيين بعد حملة السودان.. ولما لم تكف هذه الجهود كلها المتطلبات، اضطر أخيراً للاستعانة بالمصريين في الجيش وفي البعثات والأعمال الأخرى.. وبفضل الجندي الفلاح، نال إبراهيم باشا معظم انتصاراته.

كان أمام محمد علي منفذ واحد يمكنه أن يخلص من كل هذه الضرورات الخانقة والأبواب المغلقة، ذلك المنفذ هو الإسلام.. فقد كان الإسلام هو العامل الوحيد الذي يمكن أن يقضي - في ذهن الشعب - على صفته العسكرية الألبانية، ويدخله - وهو الأجنبي - قلوب المصريين.

ولم يكن محمد يُكنُّ عداوة خاصة للإسلام، بل إننا لا نعدم نوعاً من القداسة كان يشعر به نحو الإسلام، ولكنه لم يكن مستعداً مطلقاً لجعل الإسلام محور الحكم والحياة؛ لأن هذا سيقيد إرادته، ويحد من سلطته، وسيفسح المجال لشيوخ القاهرة ولشعب مصر في المشاركة في العمل السياسي.

بالإضافة إلى أن الديكتاتوريين جميعاً يرفضون الشورى الإسلامية، فقد كان هناك بالنسبة لمحمد علي - على وجه التحديد - عامل إضافي يجعله يرفض الإسلام كمحور للعمل السياسي ذلك العامل أنه إنما ولي مصر من يد الشيخ الشرقاوي والسيد عمر مكرم - وهما اللذان ألبسوا خلعاً الولائية، وهما اللذان فرضاه على الدولة، وتحدياً لإرادة السلطان التركي؛ لأنه عاهدتهما على الحكم بالشرع والعدل والإقلاع عن المظالم، وألا يفعل أمراً إلا بمشورة العلماء وأنه متى خالف هذه الشروط عزلوه.

وكان محمد علي يضمّر في نفسه - من اليوم الأول - أن ينكث وأن يستأثر وأن يحطم سلطة الشيوخ وعمر مكرم، ولهذا وجد نفسه وهو يعادي المعسكر الشعبي الإسلامي...

وليس في تاريخ الديمقراطيات المعاصرة ما يماثل الاتفاق الذي أبرمه شيوخ القاهرة مع محمد علي سنة ١٨٠٥ لأنه يفرض أن يكون الحكم شورياً، وينص على حرية إقالة الحاكم إذا نكث بالشروط.. وعلى هذا الأساس أيد المصريون محمد علي وقاوموا الوالي التركي.

وقد يتطلب الأمر أن نقول كلمة عن رجال الدولة العظام الذين يبدعون المشروعات الحضارية، وبين رجال الدولة الطغام الذين يريدون تخليد أسمائهم. فالأولون يربط بينهم وبين بلادهم حب عميق وإحساس بواجب مقدس نحوها يملي عليهم خدمتها، أو يكونون من المؤمنين بعقيدة سامية يعملون على تطبيقها، وفي كل الحالات لا يكون للفخر أو الكسب الذاتي محل عندهم، فهم يعملون لشعوبهم وينسون أنفسهم، وهؤلاء هم الذين يعيشون أبد الدهر في نفوس ووجدان شعوبهم، ويخلدهم التاريخ.. أمثال الخلفاء الراشدين وفي أوروبا بسمارك وكافور وملوك انجلترا الذين نهضوا بصناعاتها.. أما رجال الدولة الطغام، فهم المفتونون بأنفسهم، المصابون بجنون العظمة، والذين يدور طموحهم حول أنفسهم. وبلادهم – بالنسبة لهم – هي مجال إبراز هذه العظمة، ومثلهم أباطرة الرومان ونابليون وهتلر وموسوليني وستالين ومصطفى كمال والطغمة العسكرية التي ابتلي بها المسلمون (جمال عبد الناصر / حافظ الأسد/ صدام حسين/... إلخ) وهؤلاء الذين تلعنهم شعوبهم بعد موتهم وتلصق بهم الخزي والعار.

وكان يمكن لمحمد علي أن يضع يده في يد شيوخ الأزهر وعمر مكرم فيحكم بالشرع وينهض بالعلم والعمل والعدل والصناعة والزراعة... إلخ ويجعل من الأزهر منارة الإشعاع الثقافي، ولكنه لم يكن يحب مصر، وإنما يحب نفسه، لم يكن من رجال الدولة العظام، ولكن من رجال الدولة الطغام... وكان كل ما يريده هو إقامة دولة "علوية"، فحطم المشروع القومي وغدر بعمر مكرم، وفرق شيوخ الأزهر بالمكر والخديعة! وعندما تأمرت عليه الدول الأوروبية وحرمتها من المناطق الشمالية للإمبراطورية التي أقامها، فإنها أبقّت له مصر كاملة حتى منابع النيل، وكان يمكن أن يتعلم الدرس فيقلع عن فكرة "الإمبراطورية" ويعكف على بناء البلاد.. ولكن متى تعلم الطغام والطغاة... لقد كان همه الأول – والأخير – أن يكون إمبراطوراً، فلما فقد الإمبراطورية نفض يديه من المدارس والمصانع وكل ما أقامه لتحقيق الإمبراطورية!!

وكان الذي أبقى على جزء من المشروع الحضاري المصري هو الشيخ رفاعة الطهطاوي وعلي مبارك اللذان ركزا جهدهما في نشر العلم والثقافة والمعرفة، وقاما بتأسيس المدارس والمكتبات وترجمة الكتب الفرنسية إلى العربية، واصطدما بالطبع مع بيروقراطية النظم وسياسات الأمراء من أسرة محمد علي الذين حكموا مصر بعد ذلك.

فكرة أدياء التنوير عن مشروع حضاري تقدم به محمد علي، وتآمرت عليه الدول الأوروبية هي فكرة غير سليمة.. والفكرة السليمة أن شعب مصر ممثلاً في قاداته الطبيعيين وقتند شيوخ الأزهر والسيد عمر مكرم – تقدم بمشروع حضاري لحكم شورى ديمقراطي تأمر عليه محمد علي، ولم يحتفظ منه إلا بما يخص إقامة صناعة لخدمة الجيش.. فلما تأمرت الدول الأوروبية على محمد علي لم يجد الشعب الذي يقف معه!

ومما يضاعف من مسئولية محمد علي أن حركة الشيوخ هذه لم تكن "بإدارة" فريدة أو عشوائية، ولكنها كانت ثمرة عمل وكفاح جعل الشيوخ قيادة طبيعية ومكنهم من القيام بها في أواخر عهد المماليك (إبراهيم بك ومراد بك) ثم الحملة الفرنسية.. ففي خلال هذه المدة أدت الأحداث إلى تكوين هذه القيادة الشعبية التي كان لديها - بحكم ثقافتها الإسلامية من ناحية واحتكاكها المباشر بالشعب من ناحية أخرى - ما مكنها من تكوين مشروع حضاري يقوم على العدل الذي يأتي به الشرع، ونجد في سجلات هذه الفترة موثيق عديدة ألزم بها الشيوخ المماليك الحكم بالعدل والشرع تماثل ما ألزموا به محمد علي، فضلا عن دورهم في قيادة الثورة على نابليون وكليبر.. فميثاق سنة ١٨٠٥ كان خاتمة لمسيرة كان يمكن أن تكمل بالنجاح لولا أن اغتالها محمد علي بالمكر والتفرقة!

إن ما يذكر لمحمد علي ليس هو المشروع الحضاري، ولكن أنه أدخل مصر العصر الحديث وضم - ولو رغم أرادته - الفلاح للجيش فحمل السلاح ورفع رايات مصر فوق ثلاث قارات، وأنه عندما مات سلم للأجيال مصر بحدودها الطبيعية من منبع النيل إلى مصبه في حين أن عبد الناصر (الذي يقرونه بمحمد علي) جاء بالإسرائيليين إلى عقر البلاد، وكان يمكن أن يدخلوا القاهرة.. فكيف تجوز المقارنة!!!.

والخطأ الذي وقع فيه دعاة الليبرالية في تقييم "المشروع الحضاري" في عهد محمد علي هو نفس الخطأ الذي وقعوا فيه عند تقييمهم لمشروع عبد الناصر وفي جميع الحالات لم ينظروا إلى موقف الشعب ومدى مشاركته الحقيقية وعمق وسلامة الأصول النظرية للمشروع، وهي المعايير الحقيقية للحكم على سلامة أي مشروع حضاري...

وإذا كان ثمة مشروع حضاري في أعقاب المشروع الحضاري الذي تقدم به شيوخ القاهرة سنة ١٨٠٥ وتآمر عليه محمد علي حتى وقوع الاحتلال البريطاني في سنة ١٨٨٢، فهو مشروع الدستور الذي وصل إلى قمته على يدي جمال الدين الأفغاني وعمله الدائب لمدة ثمان سنوات متصلة مع المثقفين والطبقة في مصر بحيث ظهرت حياة جديدة في المجتمع المصري، وتعددت الصحف وتكونت بعض الجمعيات سرية أو علنية للمطالبة بالدستور، وتاريخ هذه الصفحة التي عرضها بإسهاب الأستاذ عبد الرحمن الراجحي في الجزء الثاني من كتابه "عهد إسماعيل" في الجزء الذي تعرض فيه للاحتلال البريطاني.. وأشرنا إليه بتركيز في كتابنا "أثر الإسلام في إرساء سيادة الشعب للحكم الدستوري" هذه الحركة التي وصلت إلى قمته في مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ ثم أجهضها تدخل الدول والاحتلال البريطاني...

التجربة البورجوازية ١٩١٩ - ١٩٥٢

خلال المدة من ١٨٠٠ - ١٩١٩ نشأت البورجوازية المصرية ووصلت إلى درجة من القوة فرضت نفسها على المجتمع المصري.

وقد ضمت البورجوازية المصرية أعيان الريف والعمد والتجار وكبار موظفي الدولة والمهنيين.. ومن يراجع أسماء أعضاء مجلس شورى القوانين في عهد إسماعيل يرى أسماء العائلات التي لا تزال حتى الآن تمثل "العصبيات" في الريف، أو كبار التجار والمهنيين في المدن.

والبورجوازية واحدة في العالم كله، وهي تمثل طبقة تقوم على آحاد أذكىاء نشطين يعملون بكل قوة لرفع مستواهم الاقتصادي، وهم يتوصلون إلى ذلك بالفعل بفضل الذكاء، والمال، والسياسة.

ولهم جميعًا - في كل أنحاء العالم - "نفسية" واحدة، فهم يؤمنون بالفرد ويرونه النواة الطبيعية للمجتمع، وهم يرون أن الدافع للعمل هو الوازع الفردي سواء كان ربحًا في مجال الاقتصاد، أو منصبًا في مجال السياسة، كما يرون أن المناخ الضروري والذي لا غنى عنه هو "الحرية" حرية الفكر، وحرية العمل، وحرية السياسة.. وفي ظل هذه الحرية يمكنهم أن يشقوا طريقهم فيقيموا المصانع ويؤلفوا الشركات، ويؤسسوا الأحزاب.. وهي شركات سياسية.. فهذا يهيمنون على المجاميع.. فبالمال يكسبون السياسة وبالسياسة يدعمون المال.

فأسس البورجوازية ثلاثة: الفرد، والوازع المادي، والحرية، وخلال مائة وخمسين سنة تقريبًا (١٨٠٠ - ١٩٥٠) من ظهور محمد علي حتى ظهور عبد الناصر تكونت البورجوازية المصرية ومكنت لنفسها في المجتمع المصري.

وكانت ثورة ١٩١٩ هي الفرصة الذهبية للبورجوازية، فركبتها وحولت مسارها.. وقد كانت أصلاً انتفاضة شعبية بحق استهدفت القضاء على الاحتلال البريطاني، وكان جمهورها هم الفلاحون والعمال والطلبة.. فجاءت البورجوازية وهيمنت على الثورة وغيرت طبيعتها ومسارها فحجبت قيادتها من الباشوات والبعوات الطبيعية الشعبية الجماهيرية لها.. وحولت مسيرتها من "الاستقلال التام أو الموت الزؤام" إلى المفاوضات مع بريطانيا!! وأهم من هذا كله أنها انتهزت هذه الفرصة لتقنين شرعة البورجوازية في دستور ١٩٢٣ ووجدت في سعد زغلول الزعيم الذي يحقق هذا الانتقال الجذري!

وقد كان سعد زغلول فلاحًا بالنشأة وتلميذًا لمحمد عبده، ورأى جمال الدين الأفغاني، ولكنه لم يكن مؤصلًا تأصيلًا إسلاميًا.. وعاش في المدينة.. واحترف المحاماة.. وأصبح التمثيل الحي للبورجوازية الطموحة الصاعدة، وعزز هذا الاتجاه زواجه بابنة مصطفى فهمي باشا - أكبر سياسي مصري ممالي للإنجليز وكان حزب الوفد هو تجسيد البورجوازية الليبرالية المصرية.

حقًا إن حزب الوفد رزق جماهيرية شعبية، ولكن هذا يعود إلى شخصية سعد زغلول أكثر مما يعود إلى نظرية الحزب، وإلى بعض الملابس التي أحاطت بتكوينه وإلى كراهية الشعب للملك والإنجليز.. فهناك مجموعة كبيرة أيدت الوفد لاحقًا فيه - على وجه التحديد - ولكن كراهية في الملك والإنجليز.

وفي الوقت نفسه، فإن هذه الجماهيرية ليست جماهيرية الشعب الكادح من عمال في المدن وفلاحين في القرى.. ولكنها كانت جماهيرية العمد والملاك صغارًا أو كبارًا أو المهنيين التجار.. وجعلته هذه الصفة يعطي الجماهير (بالقطار) ثم يمتن عليهم.. ولعل أبرز مثال لذلك هو قانون "الاعتراف" بالانقلابات العمالية.. فقد أراد العمال قانونًا يعترف بالانقلابات أي يعطيها الشخصية الاعتبارية القانونية.. فجاء القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢

وقدم هذا - ولكن بثمان فادح - هو شل الحرية النقابية وفرض وصاية إدارية على النشاط والتنظيم النقابي وحرمان العمال الزراعيين وعمال الحكومة من حق تكوين النقابات.. فأين الشعبية في هذا؟
ومع صدور دستور ٢٣ الذي كان تعبيراً صادقاً عن تصورات البورجوازية، بدأت المرحلة البورجوازية في مصر بصورة مقننة.

وكانت مصر البورجوازية في الثلاثينات تحذو حذو البورجوازية الأوروبية التي كانت قد وصلت إلى القمة، فكان في مصر مجلس للنواب وآخر للشيوخ وعدة أحزاب وعدة صحف يومية ومئات الصحف الأسبوعية أو الشهرية.. وتعاونت البورجوازية المصرية مع الرأسمالية الأوروبية وتسامحت في قبول ما كان يعد خروجاً على التقاليد المرعية، فظهرت الحانات حتى في القرى، وأبيح البغاء في المدن، ولم يعد منظر "الخواجهات" في شركات المرافق (النور/ المياه/ الترام/ التليفونات... إلخ)، وصورة الفاتورة "المكتوبة بالفرنسية شيئاً إذا.. وكان المربع ما بين شارع فؤاد وشارع قصر النيل حتى امتداد شاطئ النيل مربعاً أوروبياً: المحلات أوروبية، عاملاتها أوروبيات، المارة من رجال أو نساء أوروبيون وأوروبيات يلبسن القبعات وأحدث الأزياء.. بل كان هناك مدن بأسرها يغلب الطابع الأوروبي فيها الطابع المصري مثل الإسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس.. كما كانت هناك أحياء سكنية مغلقة للأجانب في القاهرة؛ كالجزيرة والزمالك وجاردن سيتي، وكانت الفرق الاستعراضية تأتي من النمسا أو المجر أو فرنسا لتقدم عروضها في الإسكندرية أو بورسعيد، كما لو كانت تقدمها في (الفولي بورجيه) في باريس أو علب الليل في فيينا.. وزحف على الأغاني والتمثيل والموسيقى التحلل والابتذال والتجاوب مع الشهوات.

وأدى الانبهار بأوروبا والاتجاه البورجوازي بقيادة هذه المرحلة [ياشوات السياسة، وقباطنة الصناعة وملاك الأراضي] أن يتصوروا أن ما نجح في أوروبا ينجح في مصر، وكانوا أبناء ثقافة الاحتلال البريطاني وثمره تربيته التي قطعت الوشائج بتقاليد البلاد وحضارتها كما كانوا من ناحية المراكز والمناصب والثروات مهينين لتقبل البورجوازية والدفاع عنها، وكانوا على استعداد للتعامل مع الإسلام بطريقتها الخاصة، والبورجوازية تعرف منزلة الإسلام، وفي الوقت نفسه فليست على استعداد للنزول على مقتضياته "وحسبك تحريم الربا وهو حجر الأساس في النشاط الاقتصادي البورجوازي".

وكان الحل هو إزجاء آيات الثناء للإسلام، والاعتراف بفضله على العالمين، وتكريم علمائه وشيوخه، وتعيينهم في مناصب دينية مثل الأوقاف والمساجد... إلخ. ذات مستوى أدبي ومادي مرض، إن لم يكن مغرياً، دون إعمال شريعته.

وظنت البورجوازية بهذا أنها أمنت جانب الإسلام ومعارضته للنظام، وأنها تستطيع أن تضعه في "ركن" قصي من أركان المجتمع!

ولكن هذه التسوية كانت بمثابة هدنة، وليست سلاماً، لأن الشعب لم يتقبلها تماماً، حتى وإن تقبلتها بعض القيادات المشيخية، وأخذ تأييد الشعب للبورجوازية ينحسر.. وما إن ظهرت قيادات نابهة، وعبقريّة،

في ميدان الدعوة الإسلامية مثل حسن البنا وأحمد حسين، حتى انحازت إليها الجماهير فظهرت "الإخوان المسلمون" و"مصر الفتاة" وبدأ الخلاف يظهر بين الكتلتين: الكتلة الشعبية الإيمانية، والكتلة البورجوازية الحزبية.

وفي الأربعينيات وصل الخلاف إلى درجة حرجة ولم يكن الانشقاق بين الكتلتين إلا أحد مظاهر هذا الصراع، وكان اغتيال الإمام حسن البنا في فبراير ١٩٤٩ إيذاناً بالعد التنازلي لنهاية النظام، التي جاءت مع انقلاب ٥٢.

ويمكن القول إن تجربة البورجوازية المصرية كانت هي أقرب التجارب إلى التنوير فعلاً وأنها تركت بصماتها على المجتمع المصري - حتى الآن - وأنجبت لمصر كبار كتابها ومفكرها وجعلتها عاصمة الثقافة والمعرفة وملاذاً لكل الأحرار من كل الدول العربية، كما وضع الحكم البرلماني - على عيوبه - مبادئ الديمقراطية والمعارضة السياسية... إلخ.

وكان النقص الأكبر في تجربة البورجوازية المصرية هو اغترابها عن الإسلام، وهذا الاغتراب لا يعود بالدرجة الأولى إلى معارضة الإسلام للأصول الثلاثة التي تقوم عليها البورجوازية (الفرد - الحرية - الربح) رغم أن للإسلام تحفظات على مدى استخدامها؛ ولكن لأن هذه البورجوازية كانت متأثرة بالنمط الأوروبي في التفكير والحياة والاتجاهات التي استحوذت على إسماعيل باشا وجعلته يعمل لتطوير المجتمع المصري إلى مجتمع أوروبي دون ملاحظة للاختلافات العميقة، وأنها لن تستطع أن تحقق التسوية السلمية مع الإسلام الذي كان وحده يمكن أن يحول دون ظهور انقلاب ٥٢؛ فالبورجوازية ذكية، ولكن الذي يقودها كان رأس المال ورأس المال جبان فخر المعركة!!

الناصرية تعهير لا تنوير:

حتى لا يهولن أحدًا هذا العنوان، نقول إن الفروض التي أقمنا عليها هذا الحكم هي:

١. إن الحقيقة تظل هي الحقيقة، رغم كل القوى التي تريد طمسها أو تزييفها، فمهما ألقى أساتذة الجامعات من محاضرات، ومهما وضع كتاب أو مفكرون المجلدات في مدح (ثورة ٢٣ يوليو أم الثورات!) فإن هذا لن يغير من الحقيقة شيئاً، ولن يجعل مما حدث في ليل ٢٣ يوليو، ثورة فضلاً عن أن تكون أم الثورات!

ولا يستطيع شعب مصر بأسره، لو احتشد جميعاً وأقسم أن الشمس تشرق من المغرب، أن يغير حقيقة أن الشمس تشرق من المشرق وليس من المغرب!

الحقائق هي الحقائق، لا تغيرها آراء الرجال ولا تصرفات الجماهير لأن مجال التغير والتغيير والخداع والترهيب والترغيب، والتعذيب والتكليف مفتوح، ويسع الأساتذة والجماهير معاً، وقد عاشت الجماهير مضللة أكثر مما عاشت مهدية، وعبدت آلهة زائفة أكثر مما عبدت الله الحق، وكانت الجامعات في أوروبا طوال

القرون الوسطى، وحتى مشارف العصر الحديث معاقل للكهنوت ورفضت - لحقبة طويلة - فكرة أن الأرض كروية!!

إن حماقة البشرية لا حد لها، وقد وسع التاريخ من المفارقات والمساخر ما يثير الشك في حكمتها قادة وجماهير.. فقد رأى الإمبراطور الروماني ماركس أورليوس أن واجبه المقدس هو محاربة المسيحية دون هوادة، رغم أنه كان يعد من الفلاسفة الرواقيين وله كتاب عن "التأملات".. وأمضى الخليفة المأمون وقته في جدل مذهبي سخيف أباح لنفسه في سبيله جلد الأئمة.. وجعلت جماهير روما متعتها في مشاهدة "المجادلين" وهم يقتلون بعضهم بعضاً، أو متابعة الوحوش وهي تلتهم المسيحيين العزل.. وتقبل الشيوخ التضحية بخمسة أو ستة ملايين فلاح تركوا ليموتوا جوعاً بعد أن انتزعت منهم حبوبهم بدعوى أنهم "كولاك" ودارت الأيام لتشهد الجماهير الزعماء الذين حكموا هذه الفترة وهم يعترفون على أنفسهم في محاكمات ١٩٣٠ - ١٩٣٣ المشهورة أنهم خونة، وهم رفاق لينين وأبطال الدولية.. واعتبروا تروتسكي الرجل الثاني في الثورة البلشفية خائناً وعميلاً دولياً.

ورفع الشعب الإيطالي موسوليني إلى أعلى الدرجات.. ثم علقه منكوساً من قدميه هو وعشيقته، وكان يمكن لهتلر - الذي عبده الشعب الألماني حيناً من الدهر - أن يلقي المصير نفسه لو لم يسارع بالانتحار هو وعشيقته أيضاً.

أي مصداقية يمكن أن تعطى للجماهير المضللة وقد رأينا في العراق ما يفوق الخيال.. رأينا ديكتاتوراً سفاحاً يسوق أمته إلى حرب ضارية مع جارته إيران، ويستنزف لثمانى سنوات طوال مواردها وموارد العرب الذين وقفوا بجانبه، ثم لا يكاد ينجو بجلده حتى يهاجم جارته الصغيرة الكويت بزعم أنها المحافظة التاسعة عشرة للعراق! وتسبب بذلك في تأليب العالم عليه.. ويتنازل عن كل مطالبه المزعومة من إيران التي من أجلها تورط في حرب الثماني سنوات، ليجابه أفسى هزيمة ومهانة يتعرض لها حاكم، ثم لا تنقصه البجاجة والصفاقة ليدعي أنه انتصر في "أم المعارك" وأم المعارك كالفادسية من قبل من نسج جنونه.. ورغم الإذلال الذي يتجرع غصصه وخضوعه المهين للتفتيش، وما يتعرض له هو وشعبه من عقوبات.. فإنه بعد كل هذا يدعي الانتصار، ولا يزال متشبثاً في منصبه يجد من يصفق له ويحتفل بعيد ميلاده بدلاً من أن يقطع إرباً...

وأي مصداقية للجماهير وزميل هذا السفاح - لا يزال يحكم في سوريا - وهو الذي هدم حماة على أهلها لأنهم إخوان مسلمون!

وأي مصداقية للجماهير وقد كان في تونس معنوه تقام له التماثيل وتعد له الاحتفالات حتى أخذوه إلى بيت المجانين!

فإن مصداقية يمكن أن تعطى لمائة ألف، أو حتى مليون مصري، وبضعة من الكتاب والمؤلفين والصحفيين خضعوا للتزييف والأكاذيب وغسيل المخ سنوات طوال، فضلاً عن المؤثرات "الدراماتيكية"

الأخرى التي صاحبت تمثيلية اعتزال (أو تحي) عبد الناصر، ثم وفاته أو الضرورات التي جعلت البعض يتصور أن عليه أن يصلح ما أفسده...

لا تحدثونا عن مظاهرات ٩ و ١٠ يونيو والجماهير التي كانت تجهش بالبكاء فهذه النغمة الدعائية المموجة لم تعد صالحة حتى بالنسبة للجماهير.. فضلا عن المفكرين، وقد آن لكم أن تقلعوا عنها.

إن هذه المظاهرات نفسها هي أكبر دليل على إدانة العهد.. وأن تزييفه وتضليله وصل إلى درجة قلب المعايير بحيث يصفق للمهزوم ويكافئ العقيم ويشعر الشعب أنه عاجز كالطفل، ما لم يقف بجانبه عبد الناصر العظيم! فأبي مهانة للشعب مثل هذه؟.. إن شيئاً أقل من هذا جعل المتنبى يقول:

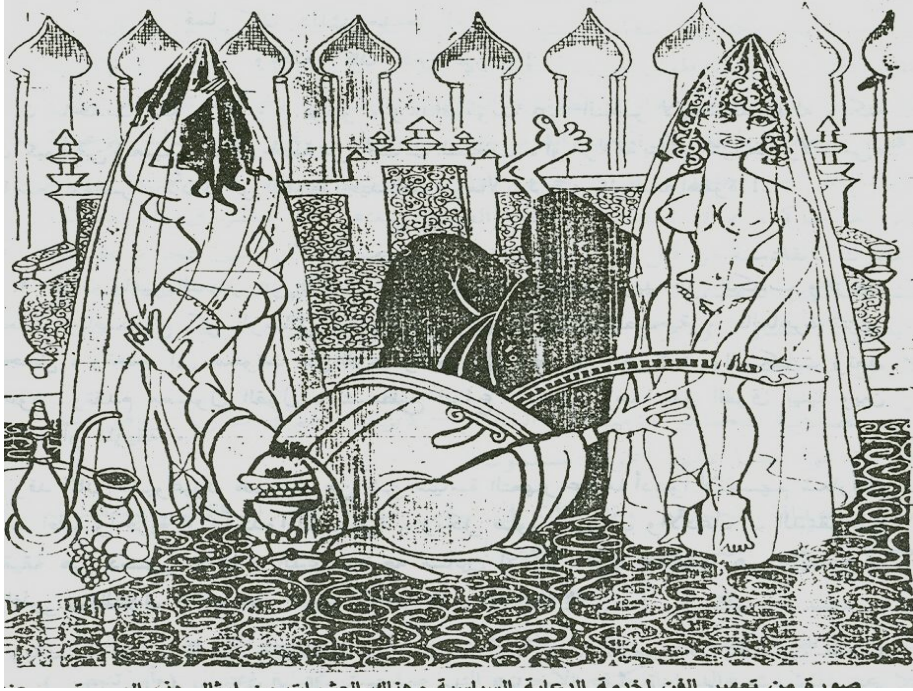
فما كان ذلك مدحاً له ولكنه كان ذم الوري!

إن ما حدث ليلة ٩ و ١٠ يونيو، وغداة موت عبد الناصر لا يعد مدحاً له ولكنه كان كبوة من شعب مصر في لحظة من لحظات الضعف، أو انزلاقة بتأثير التزييف ولا يسيء هذا شعب مصر، لأن له من التاريخ المجيد الطويل ما لا تؤثر فيه مثل هذه الهفوة!

إن ما يميز التمهير عن الكذب أو الزيف أن التمهير يزيد على الكذب والزيف بالتعمد وباصطناع كل الوسائل (عادة بالإغراء) للإيقاع بالضحية. فالعاهرة تنزين وتتجمل، وتعمد إلى صنوف من الزي وتلجأ إلى نمط من الحركات والسكنات وتعد الوعود وتقدم معسول القول، لتستطيع إيقاع ضحيتها وهذا هو الفرق بينها وبين الكاذبة أو المزيفة.

وقد كان الشيوعيون هم أول من شن سياسة التمهير عندما ادعوا لأنفسهم شعارات الديمقراطية والحرية. وأكدوا ألف مرة، وبكل صور التزييف والادعاء أن الديمقراطية الحقيقية هي دستور ١٩٣٦ الذي وضعه ستالين أو أن الحرية الحقيقية هي ما يتمتع به المواطن في الدول الشيوعية حيث تحكم "البلوريتاريا"!!

وبالنسبة لتمهير الناصرية، فإنه بدأ عندما أراد عبد الناصر أن يكتسب شعبية رغم سوءاته ومؤامراته فدلله الشيوعيون على الطريق، وبدأ هذا عملياً عند وضع الميثاق، فهذا الميثاق وثيقة اجتماعية سياسية مكتوبة بأسلوب فني رفيع ومؤثر، وهو يتحدث عن الشعب المعلم، والقائد.. إلخ. ويتحدث عن النقابات باعتبارها شريكة للإدارة.. وعن الهيئات الشعبية ودورها في أن تراقب وتقود الهيئات التنفيذية والمركزية، وهو يتحدث عن الحرية كعاشق لها، وعن الانتخابات التي يجب أن تعبر عن إرادة الشعب من القاعدة إلى القمة.. فالميثاق من ناحية الشكل والموضوع يظهر "ملكة جمال" وما يجعل هذه الملكة عاهرة هو أن كل هذا التجمل، والتزين، والأسلوب والمضمون، إنما يراد به إيقاع الضحايا وخداع الأبرياء.



صورة من تعهير الفن لخدمة الدعاية السياسية وهناك العشرات من أمثال هذه الصورة. وعندما زار الملك فيصل نيويورك واستقبله الصهيونيون بها شر استقبال عرضت روز اليوسف وصباح الخير عديدًا من الصور الكاريكاتورية تصوره في أوضاع شائنة..

ودارت الأيام، وذهب عبد الناصر إلى الخرطوم في آثار هزيمة ٦٧ فاستقبله فيصل استقبال المسلم الذي يسمو فوق الصغائر والأهواء...

إن التطبيق الفعلي للميثاق هو ما يصم هذه الوثيقة بالعهر، لأنه معروف، وما لا نجد أنفسنا في حاجة للتدليل عليه، فلم يُدَلَّ الشعب يوماً وتقهّر إرادته كما حدث أيام عبد الناصر، ولم تكن النقابات والهيئات الشعبية ذيلاً، دون حول أو طول أو إرادة كما كانت أيام عبد الناصر، ولم تزيف الانتخابات بصورة صارخة كما زيفت لكل تصل إلى ٩٩,٩%!!

وعندما يذيع المذيع - غداة حرب ١٩٦٧ - أننا أسقطنا ٥٠ طائرة فإنه يكون كاذباً.. أما أن يصيح بهذا الخبر بحماسة طاغية ونبرات عالية، لمجرد أن الأوامر قد صدرت إليه بعمل "فرقة" فهذا نوع من العهر الإخباري!

وقل مثل ذلك عن الشعارات التي لا يراد بها أبداً حقيقة (من الخليج الثائر إلى المحيط الهادر)! "ارفع رأسك يا أخي فقد مضى عهد الاستعباد" .. الشعب المعلم.. الشعب القائد!!

لن نناقش الإنجازات التي لا يمل الناصريون من تكرارها، مثل إشراك العمال بخمسين في المائة في المجالس، وتأمين قناة السويس، ومجانية التعليم، والقضاء على الإقطاع، والسد العالي.. وسنسلم - جدلاً فحسب - ومن باب توفير الصداق أنها إنجازات.. فلا أحد ينكر أن المناخ الوبيل، مناخ المركزية، والسلطة،

والمحسوبية، وأهل الثقة، وإعطاء القانون إجازة، والبيروقراطية.. كلها تأمرت على تطبيق الإنجازات المزعومة.. بحيث طبقت تطبيقاً سيئاً ذهب بقيمتها.. وكل واحد يعلم أن نسبة الـ ٥٠% جاءت إلى المجلس بمجموعة للتصفيق والهتاف وإقرار كل ما تعرضه الحكومة.. ومن ذا تحدث من هؤلاء العمال والفلاحين خلال المدة كلها (من ١٩٦٣ - ١٩٩٣) أما مجانية التعليم فقد تمت على حساب الكيف فهبطت بمستوى التعليم هبوطاً شنيعاً جعل الحاجة إلى الدروس الخصوصية أمراً لا مفر منه، ومصاريف الدروس الخصوصية أكبر من المصاريف الدراسية القديمة.. وقد كان في نظم التعليم القديمة قواعد تسمح للناهبين من الفقراء بدخول الدراسة الجامعية مجاناً، بل وأخذ مرتبات، وبفضل هذه النظم دخل عبد الناصر وأنور السادات- وهما من أفقر شرائح المجتمع المصري - الكلية الحربية وهي أرفع الكليات!

أما تأميم قناة السويس، وهو مطلب طالبت به مصر الفتاة، والإخوان المسلمون، والشيوعيون، فقد أعلن وطبق بأسوأ طريقة استتبع عدوان ١٩٥٦ الذي بدأت به إسرائيل الزحف، ونالت "إيلات" وفتحت قناة السويس، ولولا تدخل أمريكا وإنذار المارشال يولجانين لنفذت إسرائيل في ٥٦ ما نفذته بعد أحد عشر عاماً (١٩٦٧).. على أن نجاة عبد الناصر في ١٩٥٦ كانت من أسباب سقوطه في ١٩٦٧، لأنه ظن في ١٩٦٧ أنه سينجو كما نجا في ١٩٥٦ فخاب ظنه...

أما القضاء على الإقطاع فقد طالب به النائب إبراهيم شكري في مجلس النواب والشيخ محمد خطاب في مجلس الشيوخ.. وطبقته الناصرية بأسلوب "يا عزيزي.. كلنا لصوص"!

أما تمصير الاقتصاد فلم يكن من الكياسة في شيء نقله من أجنب مهرة.. إلى ضباط جهلة لا يعرفون شيئاً عن إدارة المؤسسات الصناعية، فحدث التسبب والتهليل والفوضى!

إن أفضل ما طبق خلال الحقبة الناصرية هو السد العالي.. وقد جاءت الفكرة أساساً من أحد الأجنب المقيمين في مصر.. وكان بطله الحقيقي هو العامل المصري. ومع هذا، فلم يخل السد العالي من مأخذ!

حتى لو فرضنا - جدلاً أيضاً ولتوفير الصداق - أن هذه الأعمال: المشروع الحضاري الناصري، كانت إنجازاً وأنها طبقت تطبيقاً سليماً فما قيمتها أمام الموبقات التي جاءت بها الناصرية.

ما قيمة أن تجعل لي شقة وأرضاً وأن تدخلني مدرسة.. إلخ، مقابل أن تصفعني ليل نهار، وتحرمني من حرية العمل وحرية الفكر.

هناك شيء اسمه الكرامة، والكرامة هي أول شيء، وهي أهم من الغذاء والكساء.

وقد أهدرت كرامة الشعب وقُهرت إرادته، كما لم تهدر أو تقهر في أسوأ العصور ولا تزال نعيش في آثار القهر الناصري...

إن موبقات العهد الناصري التي تعصف بكل "إنجازاته" المزعومة:

أولاً: الحكم الديكتاتوري الذي لم يكن معروفاً في تاريخ مصر الحديث..

نعم إن محمد علي كان ديكتاتوراً ولكنه شغل ببناء الدولة عن التكتيل بخصومه وكان العنصر الموضوعي فيه أكبر من العنصر الذاتي.. وأعقبه حكام لم يستطع أي واحد منهم أن ينفرد بالحكم، ثم جاءت المرحلة الليبرالية فأشاعت الحرية السياسية والمسئولية الوزارية، والمعارضة وحرية الصحافة وتكوين الأحزاب والنقابات.. إلخ. حتى جاء عبد الناصر ففضى على دستور ١٩٢٣ وأحل محله عدة دساتير كلها مثل دستور ١٩٥٦ الذي كان يمنحه سلطة مطلقة، وحتى هذا، فإنه إنما وضع من باب الديكور فحسب.. فكما قال السادات إن الدستور لم يوضع لجمال عبد الناصر أو السادات.. ولكن لزيد وعبيد ممن سيأتي بعدهما!

والحكم الديكتاتوري معناه حل الأحزاب والرقابة على الصحافة، أو حتى تأميمها - كما يقولون - والقضاء على المعارضة، وضرب أي رأس يرتفع، وقطع أي لسان يتكلم، وسيطرة الحاكم الواحد حتى يموت...

ثانياً: الإرهاب والاعتقال والتعذيب:

لم يكن ممكناً أن يحكم عبد الناصر حكمه المطلق إلا بعد أن يقذف الرعب في نفوس الشعب ويجعل الخوف يلجم الألسنة ويشل الأرجل، ويجعل الناس يلوذون ببيوتهم.. وقد حدث في الشهر التالي للانقلاب بعقد محكمة كمحكمة دنشواي للعمال في كفر الدوار، وشنق اثنين من القيادات العمالية، ثم فتحت أبواب المعتقلات وأدخل نوع جديد من الإرهاب الخسيس الذي لا يقنع باعتقال المعتقل، ولكن بتعذيبه.

وقد شمل التعذيب الجميع بلا استثناء.. رجالاً ونساءً وأطفالاً.. قرويين ومدنيين. عمالاً وفلاحين.. ضباطاً ومهنيين.. شيوعيين وإخوان مسلمين.. وكان من تقاليد الاعتقال الناصري أن يمر كل معتقل كائناً ما كان بـ "حفلة" استقبال ينهال عليه فيها الصفع والركل والضرب بالسياط من باب المعتقل حتى باب الزنزانة.. ولم يوقر أحد أو يحترم أحد لسنه أو مقامه، وعلى رأسهم رئيس الجمهورية نفسه (محمد نجيب) البطل الحقيقي للحركة، إذ ضرب وقذف به إلى مكان مهجور تملؤه الفئران!

أما الشيوعيون فقد مات شهدي عطية بسبب الضرب، وأصيب محمود العسكري - النقابي اليساري البارز بدوالي عفنة في القدمين نتيجة ضربة المتوالي.. وطورد لويس عوض بالخييل، وضرب بالسياط وأخذوا يقطعون ظهر إسماعيل صبري عبد الله بالسياط لإجباره على أن يقول: (أنا امرأة) وأصيب ثلاثة من قادة حدتو بالجنون بعد سجنهم انفرادياً مدداً طويلة أواخر عام ٥٣ وقد شفي أحدهم (كمال عبد الحليم) بعد أن عولج بالصدمات الكهربائية، ولم يشف الاثنان (مصطفى كمال صدقي وعبد الرحيم صدقي) حتى ماتا، وانهالوا بالصفع والركل على عبد القادر عودة.

أما القاضي الجليل حسن الهضيبي فأوقفه موقف المايسترو الذي يضبط إيقاع فريق يغني "يا جمال يا مثال الوطنية".. أما الشيخ الأودن الذي جاوز السبعين وكان محل ثقة بعض الضباط وأدلوا إليه بتاريخ

القيام بحركتهم.. وظل الرجل ساهراً يصلي ويدعو لهم.. فقد ملئوا زنزانته بالكلاب التي تتبح في وجهه وتبول عليه لأنه لا يحتمل التعذيب!

ولم تتج الفنانات والممثلات والراقصات.. فقد زج بهن في ماخور صلاح نصر وتعرضن لصور شائنة من انحرافاته!

ولم ينج الصحفيون من الاعتقال والتعذيب.. فاعتقل إحسان عبد القدوس الذي مهد للانقلاب بإثارته قضية الذخيرة الفاسدة، واعتقل... وعذب مصطفى أمين الذي صنع الطاغية بيده وقلمه... واقتلع فكري أباطة من رئاسة تحرير المصور... وكان هناك شخص واحد يستطيع أن يتكلم بصراحة لأنه صوت سيده!

وحتى لا نتهم بالمبالغة، فإننا نعرض هنا سطوراً قليلة من المجلات السوداء للتعذيب والإرهاب في عهد عبد الناصر...

(١) قالت محكمة جنوب القاهرة في قضية تعذيب أهالي كمشيش في حكمها - كما نشرته الأهرام: أن وقائع التعذيب والعذاب اللذين تعرض لهما المجني عليهم لم يحدث مثله في شريعة الغاب وتمت في أسوأ فترة مرت بها البلاد حيث ذبحت خلالها الحريات ووطئت أجساد الناس فيها بالنعال، وهنكت الأعراس بقصد إجبار الضحايا على طاعة أوامر رجال السلطة!

(٢) قال فؤاد سراج الدين: المنظر الذي رأيته في السجن الحربي عندما اعتقلت عام ١٩٦٥ لن أنساه أبداً.. لقد رأيت على امتداد جدران السجن أثناء خروجي من الزنزانة أو العودة إليها، رأيت رجالا يجلسون على "قرافيصهم" ووجوههم للحائط وخلف كل ثلاثة أو أربعة يقف عسكري بالكرباج لضرب أي واحد يتحرك... هذا المنظر كان يبدأ من الثامنة صباحاً حتى السادسة مساءً، وكانوا كلهم من الإخوان المسلمين ثم نرى في السجن مسئولين اعتقلوا ذاهبين أو عائدين من غرفة التحقيق أو غرف التعذيب لا يسير واحد منهم على قدميه، فهو إما يزحف على الأرض أو محمولاً أو ظهره مكسور أو ذراعه أو رجليه مكسورة.. ولا أحد منهم سليم.. وعندما يخيم الظلام ترتفع أصوات الاستغااثات في جميع أرجاء السجن من هول عمليات التعذيب.. وكانت عمليات فظيعة تستمر حتى الفجر.. أنا لم أتحدث عما فعلوه معي، لقد ضربت بالكرباج ولا أحد من أسرتي أو معارفي يعلم ذلك حتى الآن.. كيف أنساها عندما أقرأ حيثيات حكم محكمة أمن الدولة في قضية كمشيش.. كيف أنساها عندما يأتون بكلاب بوليسية مدربة يدفعونها إلى هنك أعراس الرجال!!

هذه كلها إساءات في حق الإنسان المصري، وحق مصر كلها لا يمكن أن تنسى... نعم، أنسى ضربي بالكرباج من عسكري كان يقف بفناء السجن الحربي وظيفته ضرب كل واحد يمر أمامه وبدون سبب.. نعم أنسى سبي وسب أبي وأمي وعائلتي.. والله نسيت كل هذا ولكن الإساءة لبلدي ولمواطني إلى هذا الحد فأنا أحتاج إلى قوة من عند الله حتى أستطيع أن أنساها!!

(٣) وعن تعذيب الكاتب الكبير مصطفى أمين:

فقد أجلسوه على مقعد دائري في وسط الزنزانة بعد أن خلعوا عنه جميع ملابسه حتى أصبح عارياً تماماً، وسلطت عليه الأنوار الكاشفة القوية، ومنع عنه الطعام والشراب حتى اضطر إلى شرب ماء الاستنجاء وشرب بوله، ثم شدوا شعر جسده، وهو مقيد اليدين والقدمين للحائط ثم سلط عليه التيار الكهربائي بينما كان ينهال عليه السباب وبأقذع الألفاظ.

(٤) الشيخ يوسف القرضاوي من قصيدة طويلة:

نار القريض بخاطري فدعوني
أفضي لكم بفجائعي وشجوني
قل للعواذل إن رميتم مصرنا
بتخلف التصنيع والتعديــــن
مصر الحديثة قد علت وتقدمت
في صنعة التعذيب والتقرين
وتفننت كي لا يمل معــــذب
في العرض والإخراج والتلوين
أسمعت بالإنسان ينفخ بطنه⁽²³⁾
حتى يرى في هيئة البالون
أسمعت بالإنسان يضغط رأسه
الطوق حتى ينتهي بجنون
أن كنت لم تسمع فسل عما جرى
مثلي، ولا ينبئك مثل خبير

فليصف الناصريون هذه الصور من التقدم والتفنن إلى الإنجازات الناصرية.. وإذا نسوها، فلن

ننساها!

فالذيين لا يبلى.. والديان لا يموت...

(٥) قال أحد المعتقلين في مذكرة تقدم بها إلى السجن الحربي:

شاهدت عدداً من المعتقلين في السجن الحربي يفقدون أبصارهم وأطرافهم من التعذيب.. ورأيت النساء يجلدن بالسياط وكذلك الأطفال، دون السابعة، ورأيت الآباء يضربون أبناءهم، والأبناء يجلدون آباءهم أمام سمع ونظر السادة المحققين، وبأمرهم، بحثاً عن أشياء لا يعرفونها! ورأيت أكثر من ذلك يا حضرات المستشارين ما أتعفف عن ذكره!⁽²⁴⁾

(٦) شهادة الأستاذ الدكتور حسين مؤنس:

كان الدكتور حسين مؤنس يكتب في مجلة أكتوبر سلسلة من المقالات تحت عنوان "باشوات وسوبر باشوات" وقد ضمها فيما بعد في كتاب بالاسم نفسه وضمه وثائق تاريخ الحقبة الناصرية.. والشهادة التي

⁽²³⁾ مما يدل على أن هذا النوع من التعذيب "النفخ" مما لم ينسه المجتمع المصري بين إنجازات الناصرية، ولم تنفرد به كتابات الإخوان المسلمين أن الرسام الكاريكاتيري البارع الأستاذ مصطفى حسين عندما أراد أن يسخر من سياسة وزارة الاقتصاد نشر في الأخبار (١٩٨٧/١/١١) رسماً يصور "إدارة المخابرات على المصدرين - قسم الاعترافات" تضمن كلباً شرساً مربوطاً في سلسلة وكرابيج معلقة ومنفاخاً على كرسي!

⁽²⁴⁾ هذه الوقائع - وهي قطرة من بحر جرائم التعذيب - نقلناها من كتابنا "الإسلام هو الحل" الفصل الثاني عشر، ص ٢٢١ - ٢٧٤.

سنعرضها فيما يلي هي المقالة الحادية عشرة التي نشرت في مجلة أكتوبر (العدد ٣٤٨ - ٢٦ يونيو ١٩٨٣) وقدم لها بالآتي:

صديق كريم يسألني: قل لي يا أخي: أنت مع عبد الناصر أم عليه؟ أنت مع السادات أم عليه؟ وأجيبه: أنا أوفر عليك العناء وأقول: إنني أيها العزيز مع شيئين لا ثالث لهما: أنا مع الحق أولاً، ومع وطني مصر ثانياً. فأنا مع كل من مع الحق، ومع كل من مع مصر، وهنا لا يكون الأمر أمر أسماء أعلام، بل مبادئ، لأن مصر شيء، وعبد الناصر شيء آخر، والسادات شيء ثالث، فإذا كان عبد الناصر مع مصر فهو يصبح مصرًا وأكون معه، ونكون كلنا مع الحق، وكذلك الأمر بالنسبة للسادات. ونحن بعد تجارب السنين ومرارتها لا بد أن تكون قد فهمنا أنه ليس لنا إلا هذا الوطن، فإذا نحن خدمناه بصدق وإخلاص نجا ونجونا، وأفجح وأفلحنا. ولا يتصورن إنسان أنه يفجح وحده إذا خسرت مصر، لأننا وبلدنا شيء واحد، وكلنا ينبغي أن نخدم وطننا، وينبغي أن نفهم أننا عندما نكون خدمًا لمصر فإن مصر تعز بنا، ونحن نعز معها، فمن مصر نأخذ عزتنا وأقدارنا، وإذا تصور إنسان أن مصر ينبغي أن تخدمه، أو أنه سيدها، أو أنه صاحبها، وله الحق في أن يستخدمها كما يريد، فهو يذل نفسه دون أن يدري. ومصر هي الأرض والناس، وهي أرض مصر وناس مصر، وعبد الناصر أذل أهل مصر، وامتهن حقوقهم وكراماتهم، ورفع قدر نفسه وهو يحسب أنه بذلك يرفع من قدر مصر، وعبد الناصر ضيع جزءًا عزيزًا من أرض مصر، وأذل هذا الجزء من أرض مصر لأذل خلق الله بنص القرآن الكريم، ومحصلة ذلك كله كانت في مؤتمر الخرطوم بعد هزيمة ١٩٦٧ عندما جلس عبد الناصر مسكينًا مفلسًا حطيمًا يعتذر - بغير كلام - لمن أراد أن يقضي عليهم بمغامرته في اليمن، لأنه أصبح الآن في حاجة إلى أموالهم وعطفهم وصفحهم، والناس أعطوه وصفحوا عنه، لأنه كان بالفعل قد مات وما بقي من عمره - بما في ذلك بيان ٣٠ سبتمبر - كان إجراءات تشييع الجنازة...

وأنا أقرأ أخبار العصر الناصري، وأقف عند باتدوونج في أبريل ١٩٥٥، وأشعر بالفخر إذ أرى بطلنا المصري جمال عبد الناصر يتألق كواحد من قادة الدنيا في مؤتمر عدم الانحياز، وأعجب به وبحسن تصرفه وشخصيته التي جذبت الدنيا إذ ذاك، وأقرأ عن زيارة السفير الروسي شبيلوف لعبد الناصر في يوليو ١٩٥٥ وعرضه تقديم أسلحة للجيش المصري، ثم عقد صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر في سبتمبر ١٩٥٥ فأعرف لعبد الناصر فضله، وأعجب ببسالته، فقد كان لتلك الصفقة أثر معنوي عميق في نفوس المصريين والعرب وأهل العالم الثالث، وأنا هنا أشعر بالزهو، لأن مصرًا حرر الإرادة المصرية أولاً، ثم خطأ فأصبح واحدًا من أكابر زعماء الدنيا، ثم خطأ خطوة أخرى فأصبح أكبر زعيم سياسي في الدنيا خارج أوروبا والولايات المتحدة وروسيا، ولكنني عندما أطوي الصفحة وأنظر إلى أحوال المصريين في ذلك الوقت فإنني أرى أن الثمن الذي دفعوه لكي يرتفع اسم واحد منهم يجعل الصفقة خاسرة مهما كانت قيمتها المظهرية، غير معقول أن يذل كل المصريين لكي يعز واحد منهم فحسب، وما كان يجري في مصر إذ ذاك كان أسوأ من أن يصدق.

والمصري الذي عرف ألواناً من الظلم والحرمان في العصور الماضية - أيام المماليك والأتراك مثلاً - وعرف خيبة الأمل والحيرة والشك بل اليأس في أيام الإنجليز والملك والباشوات، بدأ يعرف لوناً أسود من الظلم في أيام عبد الناصر: ظلم الخوف والإرهاب والسجن الطويل والتشريد والفصل من الوظيفة والحسرة لجوع الأولاد، وإقبال الناس الأبواب في وجه المغضوب عليه، وذلة الحاجة إلى القرش بل إلى الرغيف.

وإذا كان المملوك يسرق لأنه فقير، والتركي يجلد لأنه غبي، والباشا لا يكثرث لأنه كان مشغولاً بجمع مال يجعله ضمن الأثرياء، فإن عبد الناصر كان يذل الناس ويعذبهم ويمتهن كراماتهم لأنه كان يحس أن مصر لا تتسع لإسنان آخر عزيز النفس مرفوع الرأس إلى جانبه. كأنما كان يرى أن تحرير الإرادة المصرية.. معناه ألا يبقى على وجهها إلا رجل واحد له إرادة حرة هو عبد الناصر نفسه، وأي مصري آخر يفكر في أنه له كرامة وعزة إلى جانب العزيز الأوحده إنسان منحرف، ينبغي أن يقوم، ومتمرد لا بد أن يحطم، وخطر لا بد من القضاء عليه.

وأذكر هنا حكاية قصها علي مملوك السلطان الذي جاءنا سفيراً في مدريد، قال (25) :

- كل غسيلهم القدر قمت بغسيله، ثم "ينفوني" بعد ذلك إلى آخر الدنيا كما ترى! هل تتصور يا فلان أن أحمد أبا الفتح كان صديقاً لنا وحليفاً للثورة قبل أن تقوم وبعد أن تمت، وكنا نجتمع عنده لنتدارس ونتشاور ونتسامر، وتعشينا عنده ليلة، وأسبغ الرجل علينا من فضله، وسهرنا وتسامرنا، وفي مساء اليوم التالي يناديني عبد الناصر ويقول:

- تذهب الآن إلى بيت أحمد أبي الفتح وتقبض عليه وتحبسه..

وأدهش للأمر وأنكره، وأنظر إلى عبد الناصر وأقول:

أمرك يا سيادة الرئيس، ولكن هذا الرجل صديقنا ومنا وعلينا، وأمس فقط كنا عنده على أحسن حال من الود والصفاء، فإذا كان قد بلغك عنه شيء فدعني أستوثق منه فأنا عليم ببواطن الأمور، ولكن لعل شيئاً قد خفي عليّ. وينظر إليّ عبد الناصر والشرر في عينيه ويقول في ازدياء:

أنت عليم ببواطن الأمور؟ أنت نائم على آذائك، والمؤامرة تحاك من حولي.. أمض لما أمرك به، وأرجوك ألا تناقشني فيما أمرك به بعد الآن، ومادمت تتصدى للدفاع عن أعدائي فسأريك عاقبة تصديق.. عليك أن تأمر قائد السجن بأن يشدد عليه ويعذبه، ومن الليلة لا ينام إلا على البرش، وليكن في علمك أنني لن أتردد في أن أدوس على ابني نفسه بقدمي لو أراد أن يزحزحني عن الأرض التي أقف عليها!

وكان لا بد أن أصدع بما أمر، فأخذت رجالي وياوري وذهبنا لتنفيذ هذه المهمة، وحتى لا أجد في نفسي حرجاً من القبض على صديق أكلنا معه إلى الأمس خبزاً وملحاً ظللت في سيارتي، وأمرت ياوري

(25) وهو الضابط أحمد أنور الذي كان قائد السجن الحربي في السنوات الأولى للانقلاب.

والعساكر بأن يصعدوا إلى البيت ويأخذوا الرجل. وقام الياور والعساكر بالمهمة، وأتوا بالرجل، فوضعه في "البوكس" دون أن أراه، وبعد أن أسلمناه للسجن وأبلغنا قائده تعليمات الرئيس قال لي الياور ونحن في طريق العودة:

- والفيلا.. ماذا ستصنع بها؟
- أي فيلا؟
- فيلا الرجل الذي أمسكناه الآن. إنها شيء فاخر لا يليق إلا بك..
- فنهرته وقلت له إنني لا أمد يدي على مال صديق، ويكفي ما أصابه على يدنا.. فيقول الياور:
- إذن بعد إذنك.. آخذها أنا.
- تأخذها أنت.. أما أعطيناك الشقة التي اخترتها أنت بنفسك في جاردن سيتي؟
- هذه أعطيتها لأختي، وآخذ أنا الفيلا، ففيها حديقة ترد الروح، والأولاد في حاجة إلى حديقة.

وبعد أيام أكون مع عبد الناصر فيقول لي:

- منذ متى أنت وفلان حباب؟!
- فحكيت له الحكاية فقال بعد تفكير.
- عندما أقول لك إن فلاناً عدو لي وخطر علينا، فمعنى ذلك أنني متأكد مما أقول، وهؤلاء الناس كلهم يستحقون الحرق، وليحمدوا الله على أننا نكتفي بوضعهم في السجن.
- ولكن يا سيدي الرئيس ما الذي بلغك عن هذا الرجل؟.
- وهل تظن يا سي فلان أنني ليس عندي غيرك؟ وهل تغيب عني حركة تصدر عنك، أو من غيرك في هذا البلد؟! افتح عينيك يا فلان واعلم أن ألف خيط ترتبط بكل أصبع من أصابعي هذه، وأنا أقول لك هذا الكلام لأنك صديق وأنا أحبك.. أما غيرك فأنتي أشد الخيط على رقبتك حتى أخنقه.

ويسكت قليلاً ثم يعود فيقول: إن صدري ينفجر يا فلان، وأريد أن أتحدث إلى رجل يفهمني. إنهم يأخذون العيال ويعملون منهم وزراء، وفلان ياورى الذي حدثك عنه أصبح الآن من أقرب الناس إلى أذن الرئيس، ولولا أنه يعلم أنني عظيمة زرقاء لأكلني، وعندما طال بي العهد في العمل البغيض الذي ارتبط باسمي أعفاني منه، وعينني وزيراً في الحكومة الاتحادية مع اليمن، وكانت وزارة تكسف، وشكوت للمشير، والمشير أشار بإبعادي، وهذا الكلام أقوله لك لتعلم أنني مشكلة لعبد الناصر، فأنا أكبر منه وأقدم، وقمت له بخدمات ما كان أحد يستطيع القيام بها غيري، ومن كانوا يجدونه يستطيع أن يقوم بصفع نقيب العمال على وجهه وكسر أنفه وسط الناس في المطار إلا أنا؟ لقد كان لابد أن نفعل ذلك، وكان لابد من تحطيم رأس هذا الرجل الذي طغى وظن نفسه بني آدم له كلمة وقيمة، فما وجدوا والله لها غيري، ثم ماذا كانت مكافأتي؟ وزير في وزارة لا يحس بها أحد، وفلان وهو عيل بالنسبة لي يمسك بأعظم مشروع زراعي في البلد، ويضعون تحت يده الملايين، وهو لا يفرق بين كوز الذرة وعود البرسيم، فما هو ذا اليوم

ملك زمانه، وعنده ملايين لا يعلم بأمرها إلا الله، وتحت يده موظفون بمرتبات وزراء وألف سيارة مربوطة على بابيه كأنه ملك (26)!

وقد قال بعض أتباع الناصرية أن التعذيب قد وجد من قبل واستعاد بعضهم ذكرى "العسكري الأسود" وليس هناك ما أكثر زيفاً من هذه الدعوى. فلم تعرف مصر "الليبرالية" التعذيب الناصري أبداً، وكان المتهم بالعيب في الذات الملكية يمضي بضعة شهور في "سجن الأجانب" تخصص له غرفة صغيرة بها سرير ودولاب كما لو كان في فندق، ويتولى السجن تنظيفها، ويرتب له طعام خاص وتأنيه الصحف. ولم نسمع بتعذيب في جرائم سياسية إلا في عهد "السعديين" الأشقياء عندما احتدمت العداوة بينهم وبين الإخوان في أعقاب حل الإخوان المسلمين في ديسمبر سنة ١٩٤٨ وكان التعذيب يأخذ شكل الضرب. وأشاعوا حكاية "العسكري الأسود" للإرهاب، وحتى لو كان له حقيقة فهي حالة فردية. ومع هذا فقد فضحت الصحف السعديين حتى أقبلوا إقالة مهينة، وهزت اعتقالاتهم العهد، وكانت من أكبر العوامل التي أدت إلى قيام انقلاب ٢٣ يوليو ونجاحه.

وأخيراً نأتي إلى القارة المروعة، والآفة التي تَبَّرت ما علو تنبيراً، وعصفت بدولة المخابرات ومراكز القوى وبرأس هذه المراكز، عبد الناصر نفسه. ولكن ما أفدح الثمن! إن هزيمة ٦٧ هي إحدى الهزائم "الفاصلة" هي مثل هزيمة أكنيوم التي قضت على مصر باحتلال الرومان لها ستمائة عام، ومثل مرج دابق التي قضت بتبعية مصر للعثمانيين ثلاثة قرون. وقد مضى على هذه الهزيمة ربع قرن، ولا زلنا في عقابيلها. ومن الصعب جداً التغلب على آثارها قبل مائة عام! لأنها أعطت إسرائيل أكثر مما كانت تحلم به. سيناء كلها، والقدس، والضفة الغربية وغزة والجولان.. وهزمت وأدلت جيش مصر وسوريا وغنمت سلاحهما، وأهم من هذا الكبرياء والزهو الذي جعل إسرائيل تؤمن أنها قادرة على أن تحقق "إسرائيل الكبرى".

يقابل هذا الزهو والازدهاء.. المهانة والضعفة التي حاقت بكل مصري.. وكل عربي والفجيعة المروعة لآمال الذين صدقوا دعاوى الناصرية...

(26) رد الأستاذ جمال حماد على الدكتور حسين مؤنس في العدد نفسه تحت عنوان "بل ثورة يوليو خالدة..رداً ركيكاً يقول فيه إن الدكتور مؤنس يلقي الكلام على عواهنه، ولا يثبتها بدليل - وكان هذه الدعاوى التي يعلمها القاضي والداني في حاجة إلى دليل. ثم يلوذ بالحجة الفارغة التي يبرر بها الأخطاء حجة "إن لكل ثورة أخطاء وإن لثورة يوليو أخطاءها والمؤرخ المنصف هو الذي يسجل الإيجابيات والسلبيات، وأن الأنماط التي أبرزها لنا الدكتور مؤنس ليست سوى نماذج لقلّة من المنحرفين استغلوا ثقة الثورة بهم كما هو الحال في جميع العهود وفي كل الثورات، وأود أن أؤكد في هذا المقام أن معظم هؤلاء المنحرفين لم يكونوا من ضباط الثورة" وهذا ادعاء عار عن الصحة جملة وتفصيلاً فلا يمكن تبرير الأخطاء بالمواقف التي ذكرها الدكتور مؤنس تمحو محوًا تامًا الإيجابيات المزعومة. والنماذج السيئة التي ذكرت ليست لقلّة أو أن معظم هؤلاء لم يكونوا من ضباط الثورة فإنهم كانوا أبرز رموزها. وماذا عسى أن يقاس انحراف أحمد أنور بانحراف صلاح نصر الذي جاء بعده. وليس أدل على تفشي الفساد أن الحكومة لا تجرؤ حتى الآن على إعلان محاضر محاكمة المنحرف صلاح نصر بعد لأنها ستلوث قيادات ٢٣ يوليو. ولكن ماذا عسى جمال حماد أن يقول وهو من ضباط ٢٣ يوليو؟

وقد كشفت الهزيمة النظام وعرته، وأظهرت كيف تسير الأمور، فإذا كان عبد الناصر عالمًا بأن الضربة ستقع يوم ٥ يونيو، وأمر أن لا نبدأ فقد ارتكب خطيئة العمر، وإذا كان المشير العقيم لم يفعل شيئاً فهو لا يكون مشيراً ولا غيراً. وكل منهما يعلم بحالة المطارات والطائرات التي تجثم كالبط الأمر الذي روع مغنية⁽²⁷⁾، لا ضابط أركان حرب.. ولكنها الطريقة التي كانت تحكم بها مصر ما بين العمدة وشيخ الغفر، وما تم بعد ذلك أكثر دلالة فبعد هذه الهزيمة المروعة عرض العمدة على شيخ الغفر أن يكون نائب رئيس الجمهورية! ورفض شيخ الغفر. فهل يمكن أن تدار "عزبة" بهذه الطريقة.

كانت هزيمة ٦٧ هي نقطة النهاية لرؤى جيل كامل، رفعت الشعارات إلى سماوات الوهم حتى جاءت الهزيمة فأنزلتها إلى حضيض الواقع الذي ما كان يخطر بالخيال، وتجمد الفكر المصري، وقد يصور ذلك أن الوطني القديم الأستاذ أحمد حسين شل، وأصبح مقعداً بعد أن كان يتوقد حركة ونشاطاً.

للناصرين أن يقولوا أن عبد الناصر حطم الإقطاع، وأرسى قاعدة الصناعة وحقق العدالة الاجتماعية وبلور أحلام جيل في المشروع الحضاري لمصر، وللقومية العربية... ولناقديه أن يقولوا إن المناخ الوبيل حال دون التحقيق السليم لهذه الإنجازات، فضلاً عن أن الواقع العملي كان نقيض الشعار المعلن عن خط مستقيم "أرفع رأسك يا أخي" "الانتخابات من القاعدة للقيمة بالإرادة الحرة" إلخ..

أما الشيء الحقيقي الذي لا جدال فيه فهو أنه:

- (١) أفسد الحياة السياسية فساداً لم تبرأ منه حتى الآن عندما أوجد الديكتاتورية في أسوأ صورها.
- (٢) أهان كرامة الشعب وقهر إرادته وأدخل التعذيب الخسيس لمعارضيه جميعاً من كل الفئات ومن كل الأعمار ومن كل جنس، فبث روح الخوف والقهر في المجتمع.
- (٣) مكن - وهو العسكري أركان حرب - لإسرائيل أن تهزم جيش مصر وتوقع به المهانة، وتغنم أمواله وعتاده وتمزق تربة الوطن باحتلال سيناء، فضلاً عن استيلائها على القدس وغزة والضفة الغربية وهضبة الجولان!

هذه الثلاثة مما لا يمكن لأي وطني أن يغتفرها أو يتسامح فيها.

إذ كيف يمكن أن نبني الإنسان المصري الذي يحس العزة والكرامة، إذا كانت الحركة المسئولة، والرجل المسئول عن العار والهزيمة والقهر والطغيان يظهران كثورة عظمى، وكبطل قومي...؟ هذا لا يستقيم!

(27) دعيت الفنانة شريفة ماهر للغناء في حفل بالمعسكرات قبيل الهزيمة مباشرة - وروعاها منظر الطائرات الجاثمة كالبط دون أي حماية..

أثر الطبيعة السرية لتنظيم الضباط الأحرار على حركة ٢٣ يوليو:

إن الأخطاء الفاحشة التي اكتتفت الحقة الناصرية والانحرافات التي انزلت إليها من أيامها الأولى حتى انتهت عام ١٩٦٧ إنما تعود إلى الطبيعة السرية لتنظيم الضباط الأحرار التي حالت دون أن تأخذ طابع ثورة، أو حتى انقلاب عسكري كما كنا نتصور قبل أن نتضح لنا دقائق الأمور.. ولكن طابع مؤامرة دبّرت في الظلام!

إن أربعين أو خمسين ضابطاً اشتركوا في مؤامرة وسيروا وحداتهم العسكرية في ظلام الليل دون أن تعلم هذه الوحدات شيئاً.. ورزقوا عوامل استثنائية مكنت هذه المؤامرة من أن تحقق انتصاراً لم يكن المتآمرون أنفسهم يحملون به... وأبرز هذه العوامل: الاسم المشرف والمقبول للواء محمد نجيب الذي تسترت المؤامرة وراءه، وأن عدوهم - الملك فاروق والأحزاب - كانوا فاسدين حتى النخاع، وأن النظام كان متهاو وأيل للسقوط، ومساندة الإخوان المسلمين وبعض الأجنحة الشعبية، فضلاً عن عدد من المصادفات أشار إليها مؤرخو الحركة وكتبنا عنها بالتفصيل في كتابنا "الإسلام هو الحل"⁽²⁸⁾!

ولما كانت المطالب التي أعلن عنها المتآمرون وهي عزل الملك فاروق مقبولة تماماً من الشعب، فقد رزقت المؤامرة تأييده.

وكان يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ هو قمة المؤامرة التي كان يجب أن تنتهي عندها - لولا أنها مؤامرة... ولو كانت حركة لانتهت بطبيعتها ولكن أثر التنظيم السري للضباط الأحرار تحكّم فيها، وكان وراء كل انحرافاتها.

ذلك أن التكوين السري لتنظيم ما يستتبع جواً من الغموض والتكتم وعدم الإعلان أو التصريح وتركيز السلطة... إلخ مما يفسح مجالاً للانحراف، وقد ظهرت هذه الانحرافات في كل التنظيمات السرية سواء كان ذلك في التاريخ الإسلامي القديم كمحركات الشيعة، وما انسأقت إليه من انحرافات حتى "النظام الخاص" للإخوان المسلمين الذي انشق على طاعة الإمام الشهيد، رغم أنه كان خلاصة الخلاصة، وكان الإمام الشهيد رمز الدعوة ورئيسها المطاع، وكان تنظيم الضباط الأحرار من هذا النوع وفاقم في آثار سريته أنه تنظيم عسكري يتطلب أقصى درجة من التكتم.. وأن التنظيم ضم أمشاجاً من الإخوان من اليساريين ومن الوطنيين، فضلاً عن ربطتهم علاقات خاصة أو أسرية، فلم يكن له فكر موحد، مما يركز التوجيه في قائد هذا التنظيم، وكانت الموهبة الحقيقية في عبد الناصر أنه "متآمر" بالفطرة والطبيعة، مما هياها لقيادة مثل هذا التنظيم ووفر له الدهاء، والتكتم، والمناورة... إلخ وهذا هو السبب في تفوقه على ضباط كانوا أقدم منه وأرسخ في تنظيمات الضباط، وأنه استطاع أن يخذع الإخوان والشيوعيين والأحزاب قبل ٢٣ يوليو وبعدها!!

(28) كنا قد بدأنا نكتب ونطبع في الأيام التي تلت ٢٣ يوليو مباشرة كتاباً عن هذه الحركة بعنوان "ترشيد النهضة - دراسة توجيهية للانقلاب العسكري ونظرة عبر المستقبل المصري" - قلنا فيه إن الحركة انقلاب عسكري وليس ثورة، وقد صودر الكتاب قبل أن يتم بمجرد أن قرأت (الرقابة) ملزمته الأولى.. وانتهزنا فرصة إصدارنا كتاب "الإسلام هو الحل" فأدرجنا فيه الفصل الأول من هذا الكتاب المؤود... (ص ٦٧ - ٧٤).

ولا ينفي هذا كله أن تنظيم الضباط الأحرار ضم عددًا من الضباط الوطنيين الذين كانت تموج بهم المعسكرات، وأن غرض المؤامرة في حد ذاته كان نبيلًا. فإن هذا كله شيء، والطبيعة التأميرية التي تفرض نفسها على كل تنظيم سري بحكم سرية شيء آخر.. وقد قلنا إن أثرها ظهر في تنظيمات الشيعة السرية قديمًا، كما ظهر في تنظيمات الإخوان المسلمين حديثًا.

على أن الموهبة التأميرية لعبد الناصر كانت (محلية)، فقد كان كالفلاح الذي يجيد السباحة في الترع، ولكنه سيغرق حتمًا إذا حاول السباحة في المحيط... ولهذا فإنه عندما حاول أن يجرب تأمره وخذاعه مع إسرائيل وأمريكا والاتحاد السوفيتي، فإن هؤلاء جميعًا خدعوه وراح ضحية مغامرته الدولية التي ظن أنه سينجح ويصوم ويجول فيها كما نجح ليلة ٢٣ يوليو، وكما نجح في خداع الإخوان والضباط والأحزاب!

وكل تاريخ عبد الناصر هو سلسلة من الخداع والتأمر.. وبهذه الطريقة استطاع أن يتخلص من كل الضباط الذين شاركوا في المؤامرة... ولم يبق إلا السادات الذي أثبت أن الدهاء (المنوفي) غلب الدهاء (الصعيدى).. واستطاع أن يخدع هذا المخادع الكبير وعرف كيف يتعامل معه!!

ولو كان عبد الناصر ضابطًا كبيرًا محبوبًا عند الضباط.. ولو كان طبعه هو الصراحة والإخلاص والوطنية.. ولو كان هدفه القضاء على الفساد.. لكان من الممكن أن يفعل مثل ما فعل عرابي عندما ساق الجيش ليرغم الخديوي على إصدار الدستور وتكوين مجلس النواب!

إن دراسة هذه السابقة المشرفة التي استثمر فيها عرابي صفته كضابط في تسيير الجيش لتحقيق مطالب الشعب، ومقارنتها بما حدث في ظلام ليل ٢٣ يوليو، يوضح لنا كثيرًا من الحقائق، ويقدم لنا مقارنة عظيمة الدلالات والفائدة...

لقد كان عرابي ضابطًا من صميم تربة مصر، كان فلاحًا ودخل الأزهر لفترة قبل أن يدخل الجيش كعسكري.. ومن تحت السلاح - كما يقولون - نال رتبته العسكرية، فكان تمثيلًا للشعب بحكم المنبت والثقافة، وأنه نال رتبته العسكرية "تحت السلاح"!

واكتسب عرابي شهرة لبعض الملابس، فاتجه إليه رجال الإصلاح وانضم معه الوطنيون من الضباط، فاستخدم هذا كله ليجمع الجيش، ورجال الإصلاح، وليسير به إلى ميدان عابدين في ذلك اليوم المشهود (٩ سبتمبر ١٨٨١)، وتحت سمع وعلى مرأى كل رجال ونساء القاهرة، وحضور مندوبي الصحف والوكالات الأجنبية والشخصيات الوطنية من أعيان وأحرار، تقدم عرابي على جواده، وفي يده سيفه، لينقل إلى الخديوي إرادة الشعب!

حقًا إنه ترجل، وأغمد سيفه، ولكنه لم يغمد مطالبه، ولم ينصرف الجيش إلا بعد إعلان قبول المطالب التي كان أولها إقالة الوزارة المستخرية وإعلان الدستور وتكوين مجلس النواب!

هذا مثال فريد - ناجح وصريح - في استخدام الجيش لتحقيق مطالب الشعب، عندما يعجز الشعب عن أن يحقق ذلك بوسائله الخاصة.

إن مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ حققت لمصر الدستور، وأجرت الانتخابات واجتمع مجلس النواب، وكان يمكن لهذا كله أن يكون بداية لعهد باهر لولا تدخل الإنجليز!

ولك أن تقارن بين هذا الأسلوب، قيادة وعملا، وبين ما حدث في ظلام ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

كان عرابي - كما قلنا - تمثيلاً صادقاً للفلاح المصري، ولم تتغير هذه الصفة، حتى مات... أما عبد الناصر، فإنه وإن كان يمت إلى أصول شعبية صعيدية فقيرة، إلا أنه عاش في المدينة، ودخل مدارسها بحيث أصبح في أدنى درجة من سلم البورجوازية التي تضرم التطلعات وبدفع هذه التطلعات وبتيسير عوامل أخرى دخل الكلية الحربية حيث يعلمون الطلبة أن يكونوا ضباطاً يأمرهم فيطاعون، أو يؤمرون فيطيعون! وهذا هو الدرس الأول والأكبر لكل الضباط في كل الجيوش (الطاعة)! وبئس الدرس لمن يحكم شعباً.

وكل من يعرف جمال عبد الناصر في أيامه الأولى يعلم أنه كان شخصية انطوائية، تكاد تكون منفرة، فهو لا يبتسم ولا يضحك ولا يتجاوب مع محدثه ولا يتحدث ويؤثر أن يستمع.. وكان في هذا يختلف تماماً عن محمد نجيب البشوش الصريح، وعن أحمد عرابي الفلاح الفصيح..

وتنظيم المظاهرة - مظاهرة ٩ سبتمبر - علي اشترك فيه الأعيان والأحرار، وشاهده كل من يستطيع أن يطل على ميدان عابدين الفسيح! والمطالب واضحة، وهي أسمى المطالب للشعب: إصدار الدستور، تشكيل مجلس النواب... وشتان ما بين حركة تطالب بالدستور، وحركة أخرى أول أعمالها إلغاء الدستور!

كان عرابي صادقاً مع نفسه، مخلصاً في حركته، يعلم أنه يستطيع أن يأتي للشعب بالدستور ومجلس النواب، ولكنه لا يستطيع ولا يستهدف أن يحكم الشعب.. لأن الشعوب لا تحكم بضباط!

ولكن ما حدث في ظلام ليل ٢٣ يوليو، كان مؤامرة.. وملابسات المؤامرة وطبيعتها فحسب تسمح بالانحراف، بل أنها تستتبع الانحراف! ولهذا كانت الحركة مقضياً عليها.. لقد كانت شقية من بطن أمها، وبشخصية أبيها، وجر شقاؤها التعاسة على مصر!

الفصل الثالث

أزمة أدعياء التنوير

الصراع بين الذات والموضوع

كثيراً ما يتساءل المرء كيف نفسر وجود عدد من الشخصيات الممتازة، المثقفة، بين زمرة أدعياء التنوير، وكيف نفسر اتجاهات لهم ما كان الإنسان يتوقعها منهم؟!

والرد أن هؤلاء هم ضحية "إشكالية" - كما يقولون - كبيرة من أكبر قضايا المسألة الاجتماعية، هي الصراع بين الذات والموضوع.. وقبل أن تظهر وتتحكم فيهم، ظهرت وتحكمت في محمد علي، وكانت سبب تأمره على المشروع القومي الذي اتفق عليه مع شيوخ القاهرة، وكانت سبباً في أن تحيف البورجوازية/ الليبرالية المصرية على الإسلام فيما بين ١٩٢٣، ١٩٥٢ وهي أيضاً سبب انحرافات عدد كبير من أدعياء التنوير، ولولاها لكان من المحتمل أن يصبحوا دعاة تنوير، بحق!

"والإشكالية" تضم طرفين هما: الموضوع والذات...

والموضوع هنا تمثله مصر، بينما الذات تمثلها شخصيات أدعياء التنوير.. وما جاءت به المستجدات والملابسات من تطورات ارتبطوا بها، وأصبحوا جزءاً منها لا يستطيعون منها فكاكاً!

الموضوع: مصر

كما قلنا، الموضوع هو، مصر...

فنحن لا نتحدث عن دعوات مطلقة، أو دعاوى أكاديمية.. ولكننا نتحدث عن هذا كله بالنسبة لمصر.. ونريد لها أن تطبق على مصر.. ومن هنا تنشأ علاقة ما بين هذه الدعوات والأفكار.. وبين طبيعة مصر، وبقدر ما يكون الفكر والرأي مطابقاً لطبيعة مصر، ومتجاوباً معها بقدر ما تكون فرص النجاح والتوفيق.. والعكس بالعكس...

ولا يدفع هنا أن الأمم متشابهة.. وأن التطور يجعلها تمر بمراحل واحدة، وأن التقدم العالمي محا الاختلافات فهذا كله، وإن كان له نصيب من الصحة، إلا أنه لا يقوى على طمس الطبيعة والهوية.. وهو وإن أوجد "متشابهات" تضم "المتخالفات" من المجتمعات، فإنه لا يقضي على الشخصية المميزة لكل أمة بحيث يبقى المصري مصرياً، والهندي هندياً، والإنجليزي إنجليزيًا.. إلخ وكل وحدا ينهل أو يقبس من الآراء والأفكار الحرة بقدر ما تسمح به ظروفه وتقدر عليه قوى استيعابه.

ولعل الشيوعية دليل على ذلك...

فلا جدال أن الشيوعية رزقت منظرين ومفكرين ودعاة، ورجال دولة وسياسة، وهيمنت على عدد من دول العالم، منها الاتحاد السوفيتي - سدس العالم - ووجدت في كلبية الرأسمالية وجرائمها ما يدينها وما يوفر عليها نصف الطريق!

مع هذا لم ينجح الفكر الشيوعي في مصر...

كان فكراً غريباً، مغرقاً في "أوروبيته"، اصطلاحاته وتعبيراته ومفرداته والأمثلة والشواهد التي يستشهد بها، كلها غريبة تماماً عن مصر، قدر ما هي قريبة من اليونان أو الرومان أو إنجلترا وفرنسا.

وأهم من هذا تنتكر للدين!

فشلت الشيوعية رغم كل شيء، ولم تنجح في مصر رغم ما أنفق عليها وما بذل فيها، لأنها غريبة على مصر، معادية للأديان!

في مواجهة هذا، أقبل الشعب على الإخوان المسلمين زرافات ووحداناً، في القرى والمدن، وتصدت الحكومة طوال أربعة عقود متصلة للجماعة التي لا تملك حولاً ولا طولاً! واستخدمت كل هيلمانها، ولكنها عجزت عن قهر الجماعة، وكل مرة كانت تخرج من محنتها أشد قوة...

ولماذا حدث هذا!؟!

حدث هذا لأن الدين يشغل مكان الصدارة في مقومات مصر ويمثل المحور في العلاقات والنظم، هو "روح مصر" الذي تنبثق منه نظم الحكم والقضاء والفنون والآداب.. هو "المفاعل" الذي فجر عبقرية مصر وجلاها في مثل الأهرامات والمعابد والتماثيل والمساجد، هو الذي أبقى عليها وحفظها، ومكنها من أن تواصل البقاء في مواجهة عاديّات الغزو ونوازل الفقر والجوع والظلم التي كان يمكن أن تقضي على الشعب، وروحه قضاء مبرماً، إن أثر الدين في مصر لم يقدر تماماً. فمصر هي الدولة الأولى - ولعلها الأخيرة - في العالم التي عاشت للدين، وضحت بالحياة الدنيا في سبيل الآخرة.. عاشت في الأكوخ بينما كانت تبني الأهرامات الشامخة والمسلات السامقة لتحقيق لروحها الخلود الذي هو رمز الديانة المصرية.. وغطت مظلة الدين النجوم والشموس والأنهار والنبات والحيوان وأضفت عليها قبساً من القداسة.. ومفتاح ذلك كله الزراعة المنتظمة.. إن المأثرة التي تذكرها الديانة المصرية للإله هي أنه علم المصريين الزراعة. من أجل هذا اعتبر أوزوريس "رأس الآلهة" على حين أننا نرى - في حالة اليونان - أن المأثرة التي تذكر لبرومتيوس أنه سرق سر النار من الآلهة وقدمه للبشر.. كانت حضارة مصر زراعية.. خضراء.. مستقرة بينما كانت الحضارة الأوربية نارية.. حمراء متوهجة..

ومنذ أن عرف المصري القديم كيف يتعامل مع النيل. وبفضل الفيضان المنتظم والغرين المخصب وقد تكونت مصر تكويناً إيمانياً راسخاً، في بيئة زراعية مستقرة طوال ثلاثة آلاف عام متصلة.. انصهرت خلالها الشخصية المصرية في الدين، وانصهر الدين في الشخصية المصرية بحيث صار شيئاً واحداً.. ومن هذه السببكية تكون شعب متميز، وتم هذا قبل أن تبدأ أولى الغزوات؛ ولهذا عندما بدأ الهجوم على مصر لم يقض الغزاة على شعب مصر، فهو إما منتصر - بحكم العقيدة على الغزاة يؤثر فيهم ويستقطبهم، وإما متفوق داخل صدفة الدين حتى تمر الغاشية أو يستعيد قواه خلال عقود، أو حتى قرون تنتهي بأن يذوب المنتصر فيه ويصبح - بصورة بطيئة وغير محسوسة - جزءاً منه.

وقد تعرضت آثار مصر خلال تاريخها الطويل لكل صور النهب والسلب وسوء الاستخدام والتدمير، منذ أن أصدر الإمبراطور الروماني ثيودسيوس أوامره بتحطيم المعابد "الوثنية" .. (٣٧٩ - ٣٩٤) حتى العرب.. عندما أرسل يزيد بن عبد الملك (سنة ١٠١ هجرية - ٧٢٠ ميلادية) إلى واليه على مصر عقبة بن مسلم بكسر "الأصنام والتمثيل" فكسرت كلها على ما قيل ومحيت آثارها!!، وعندما حاول المأمون أن يفتح الهرم، والولاية الذين تعاقبوا على مصر وبنوا قصورهم ومساجدهم بأحجار وأعمدة منهوبة، والجهالة وسوء الاستخدام الذي جعل لفات البردي الثمينة تستخدم وقودًا. ومع العصر الحديث انثال على مصر كل أنواع اللصوص والقراصنة الذين قاموا بعمليات سلب ونهب واستغلال للولاية.. حتى نقلوا إلى الخارج ثلاثة ملايين قطعة نفيسة من الآثار.. تزدان بها متاحف العالم، ومع هذا الهدم والسلب والنهب ومن خمسة آلاف عام لا يزال ما في متاحف مصر أكثر مما في متاحف العالم. ولا يزال نستكشف بين الحين والحين آثارًا أخرى حتى يتصور الإنسان أن تاريخ مصر ليس فوق أرضها ولكنه مطمور في الرمال وتحت طيات التراب..

بأي قوة استطاع هؤلاء المصريون في فجر التاريخ أن يقيموا هذا الوجود القوي الصامد للدين: أن يصعدوا بأحجار الأهرام الثقيلة إلى قمته وأن ينحتوا من الجبال معابد وتمثيل، وأن يغوصوا بالمقابر في أعماق الأرض. وأن يزينوها ويرسموها حيث لا ضوء ولا شمس وأن ينقشوا بالأزميل على الصخور الصلدة ليخلدوا تاريخهم وليبلغوا رسالتهم إلى الأجيال..

ما من قوة كان يمكن أن تحقق هذا إلا عندما ينصهر الإيمان في الشخصية بحيث تعبر هذه الشخصية عن نفسها بلسان الدين..

وبحق قال شوقي:

فإذا قيل ما مفاخر مصر قيل فيها إزيسها الغراء

وفي العصر القبطي - على أنه كان مختزلًا، ومحاربًا، ولم يقدر له الحكم، فإن مصر قدمت إضافاتها المبدعة إلى المسيحية وقدم رجال كنيستها مذهبهم الخاص.

وفي الإسلام - مع أن التطورات التاريخية جاءت من البصرة والكوفة، ودمشق وبغداد أولاً، فإن الإسلام ما إن تأتل في مصر حتى كانت هي التي انقضت على الصليبيين واستعادت القدس وأسرت الملك الفرنسي لويس التاسع، وقضت على رعب المماليك، وقتتذ - التتار - الذين لم تقف في وجههم جيوش من قبل.

وسار هذا الدأب حتى حرب رمضان ١٩٧٣ التي قامت تحت شعار "الله أكبر".

وعندما يقول شوقي إن إيزيس هي مفاخر مصر، فإنه يعني أن مصر هي التي وضعت بذرة الضمير الإنساني واكتشفت سر الخلق والعالم الآخر بثوابه وعقابه ليكون هيكل العدالة كاملاً.. وهذه كلها أمجاد حضارية رفيعة لا يمكن لأحد أن يماري فيها، ويعد جدها حرماناً لمصر من إضافتها الخاصة في الحضارة.

فالدين في مصر يمثل قدس أقداسها، وعمق حضارتها وتاريخها ورمز ضميرها ووجدانها ومن هنا فلا يمكن المبالغة في تقدير منزلته، وأي فكر أو نظام يعارض الدين فسيفرضه المجتمع المصري، وأي فكر يناصره فسيفرضه، وقد رحب الأقباط بعمر بن العاص وهو الغريب عنهم، بالجنس واللغة والدين، لأنه أطلق الحرية الدينية التي حرّموا منها، كما رحب شيوخ الأزهر بمحمد علي وهو العسكري الألباني، لأنه تعهد بالحكم بالشرع.

وأي رجل دولة في مصر لابد أن يلحظ هذا المعنى، وقد قيل إن نابليون تزيا بزى المشايخ ليتقرب إلى الشعب.. وأشاع أنه أسلم، ولا يخالجنى شك في أن نابليون لو قرر البقاء في مصر لما تردد في اعتناق دين الإسلام، ليس بالضرورة لأنه مخلص في ذلك، ولكن لأن هذا هو ما يجعله يتمتع بثقة شعب مصر! وعندما جاء المحتل البريطاني، فإنه - بذكائه - حرص أن لا يمس المقدسات الإسلامية، بل إنه تقرب منها، وحاول أن يستغلها لمصلحته، باعتبارها أقرب الأبواب إلى قلب الشعب.

وقضية الدين تسلمنا - ضرورة - إلى الإسلام.. لأن مصر آمنت بالإسلام، وأصبح هو دينها ولا يغير من هذه الحقيقة وجود أقلية غير مسلمة، ففي كل العالم توجد الأقليات التي قد يزيد عدد مجموعها عن عدد الأقلية القبطية، ولا يغير ذلك من الحسابات العامة شيئاً!

وإذا كان الدين هو في مصر محور الحياة والدولة والمجتمع.. فإن هذا ينطبق بالتبعية على دين مصر الحديثة وهو الإسلام.

وهذا ما يكشف عن جانب خاص للإسلام، لا لأنه الإسلام، ولكن لأنه الدين الذي ارتضته مصر، فلو لم يكن الإسلام دين حياة، لفرضت عليه مصر هذه الطبيعة، ولكن الإسلام كانت له هذه الطبيعة بالفعل، فلم يخذل مصر وكان طبق طلبتها. وقد لا تصدق كلمة الرسول على بلد وشعب، كما تصدق على مصر. "أنا حظكم من الأنبياء، وأنتم حظي من الأمم".

والحقيقة أن إيمان مصر بالإسلام كان أمراً مقضياً، كان يمثل النهاية الطبيعية لمسيرة الإنسان المصري نحو الدين، ووجدت التصورات الساذجة البدائية للإنسان المصري عن الله واليوم الآخر صورتها النقية المجردة في الإسلام.. وهناك تشابه عجيب بين فكرة الدين المصري القديم عن اليوم الآخر وهو أبرز مقوم في الأديان، وبين فكرة الإسلام.. ففي الديانة المصرية نجد الميزان ونجد "ريشة الطائر" التي ترمز للعدالة.. وهو ما يمثل "الميزان" في الإسلام وتعبير "منقال ذرة" أو "حبة من خردل" كما أن ثمة تشابه بين بعض تصورات الجحيم في الديانة المصرية القديمة والإسلام.

وتتكرر الأحاديث في الديانة المصرية القديمة عن الشمس كرمز للألوهية، كما تتكرر الإشارات في القرآن عن الشمس كآية من آيات الله.. وقد يجوز القول إن شيئاً ما في أعماق - أو لا شعور - الأقباط قد تحرك وذكرهم برموز الديانة المصرية القديمة التي كان يؤمن بها أسلافهم قبل اعتناقهم القبطية، وقرب إليهم الإسلام.

وحافظ الإسلام على التكوين الديني لضمير مصر عندما قدم صياغة "الحلال والحرام" .. - بصرف النظر عن مدى السلامة في تكييف الحلال والحرام - لأن هذا يرتبط بدرجة الوعي والفهم والتقدم الفكري والاجتماعي⁽²⁹⁾.

وهكذا نجد أن "الموضوع" وهو مصر المؤمنة يسلمنا إلى مصر المسلمة باعتبار أن الإسلام هو دين مصر، وإيمانها..

هذا هو "الموضوع" الذي كان يجب أن يكون نصب أعين كل الذين يعالجون شيئاً يمت إلى مصر بصلة.. والباحث الأمين لابد أن يلتزم به، ولا بد أن ينزل على ما ينزله الموضوع، لا على ما يحب هو ويختار.

ومن الخطأ الاستشهاد بدول أخرى، أو القول إن الدين لم يعد يؤدي اليوم دوره القديم، أو القياس على الدول الغربية، أو اقتباس النموذج الحضاري الأوروبي في العصر الحديث، لأن الحضارات ليست فروضاً رياضية، ولا هي قوالب جامدة، يمكن نقلها، أو لبسها كما تلبس الثياب، ولا يمكن تطبيقها دون نظر إلى الظروف الخاصة بكل أمة.. إن الأديان لم تقم في أوروبا بالدور الضخم الذي قامت به في الشرق، لأن الله تعالى لم يرسل رسلاً "من أولي العزم" إلى أوروبا، وقد قام الفلاسفة والمفكرون بالدور الذي يقوم به الأنبياء، وأبدعوا لأوروبا إطاراً حضارياً، وأبدعوا فكرة الواجب والقانون... إلى آخر القيم الحضارية الخاصة بالمجتمع الأوروبي وعندما نقلت أوروبا المسيحية فإنها جعلتها مسيحية أوروبية.. وقد تكون القبطية المصرية أقرب إلى الإسلام منها إلى المسيحية الأوروبية، لأن القبطية عايشت، وتأثرت بدين إلهي هو الإسلام، ولكن المسيحية الأوروبية ارتبطت بالوثنية الأوروبية وعايشت رموزها من اليونان والرومان والإسلام يحنو على المسيحية أكثر مما تحنو الحضارة الأوروبية عليها، وإذا كان الإسلام يمثل العدل، الذي

(29) هناك آلاف الشواهد التي تؤكد عمق معنى الحلال والحرام في النفس المصرية اليوم، وأنه الفيصل في الحكم على التصرفات والأعمال، قد تعبر عنه - مثلاً الأغنية الشعبية التي تقول ["تحرم" علي إيدي إن لمست إيديك "تحرم" علي عيني لو طلعت عليك] ولكنها تقلب الآية [لما تكون "حلال"] فنقول "لما تكون حلالى أحطك في عيني وأتكل عليك!!". وقد أرسلت إحدى قارئات الأهرام رسالة تقول "أنا مواطنة مصرية أعيش في سلطنة عمان مرافقة لزوجي ولي عتاب صغير على معظم صفحات المرأة بالصحف المصرية هو.. صفحة المرأة لمن؟ هل هي لسيدات صاحبات اجتماعات، وندوات، وثقافات، وموديلات، وآراء عن المرأة المصرية هي بعيدة عنها؟

يا أيها الفاضل، إنني سيدة ومتعلمة وأيضاً لي ثقافتى المحدودة في مجال الأدب والفن وخصوصاً التشكيلي منه، والشعر إلى جانب العلم، وهو دراستي الأساسية والدين وهو الأساس وفوق كل ثقافة، وفي سكني في مصر، وحولي جيران وخصوصاً السيدات، أمهات، ومنهن عاملات، أفكارهن بسيطة، والحمد لله ليس هناك أي خلل في حياتهن، ولا أعلم إلى من توجه صفحة المرأة الخطاب، اجتماعات لنادي روتاري، لا أعلم ماذا يعني هذا النادي، وندوات عن المرأة والطفل، لمن تصل؟ أعتقد أنها، لا تصل سوى لكاتبتيها، أو صاحبات الندوة.

إنني أحب أن أجد على صفحة المرأة، ما يعينها حقاً، دراسة مصرية، فبعض المقالات، مثلاً، تقول للتعلم بين الزوجين، يقول الدكتور فلان (أجنبي بالطبع) كذا وكذا، مالي وهو، أريد رأي الدين، لأنه ما تقبله نفسي، ونفس كل امرأة وكل رجل. إنني لست ممن تسمونهم الجماعات الدينية ولا تنظيمات، ولكنني تربيت على الحلال والحرام، فلا أريد أسمع حين كبرت وتزوجت، عن رأي مستورد، أريد رأياً محلياً، وستجد هذا الرأي نابغاً من الحلال والحرام، وأتحدى أي إنسان في هذا إلخ.

أميرة شوقي عبده

الأهرام - بريد الأهرام تحت عنوان - "كونوا واقعيين" ص 9 يوم 11/12/1993.

قد يكون بعيداً شيئاً ما عن "الحب" الذي يمثل المسيحية، فإن أوروبا تمثل القوة، البعيدة عن العدل والحب معاً!

ومع أن أوروبا الحديثة وحضارتها لم تعد تستلهم قيمتها ومثلها من الكنيسة أو تقييم أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية على مقررات الكنيسة، فإنها لا تزال تحتفظ بالميثولوجيا اليونانية، التي تمثل الديانة الحقيقية لأوروبا ورمز حضارتها، وتجد مفردات هذه الميثولوجيا في علم النفس، وعلم الفلك والرياضة.. إلخ..

كما يعود المسرح الحديث إلى التراجيديا اليونانية ولا تزال تمثل مسرحيات أسخيلوس ويوربيدس وأرستوفان، أما سير أبطال اليونان والرومان فإنها هي التي تزود رجال الدولة والتاريخ بالأمثلة والشواهد، فأوروبا لم تنتكر لماضيها ولكنها احتفظت به، ودمجته في حياتها؛ فما من أمة لا يكون لها ماضٍ؛ وما من أمة يمكن أن تنتكر لماضيها لأن مثل هذه الأمة تكون كشجرة ليس لها في الأرض جذور متغلغلة تمسكها...

ومن الخطأ أيضاً الافتيات على الإسلام أو الادعاء بأن الإسلام لا علاقة له بالحكم والاقتصاد، لأن آيات القرآن الكريم صادقة وصريحة، فهي تفرض الزكاة وتجعلها قرينة للصلاة، وهي توجب الشورى وهي تندد أشنع تنديد بالظلم والطغيان وهي تؤذن بحرب من الله ورسوله لمن يمارسون الربا.. فأين يذهب الذين يدعون أن الإسلام "علاقة بين الإنسان وربه" من هذه الآيات، وهل يعد نظاماً يقوم على ديكتاتورية البلوريتاريا، أو طغمة الجيش أو يقوم اقتصاده على الربا.. أو لا تؤخذ الزكاة ممن تجب عليهم لتدفع لمن تحق لهم.. هل يعد هذا النظام إسلامياً، أو حتى متجاوباً مع الإسلام!؟

فحيثما اتجه الباحث الأمين نحو مصر.. أو نحو الإسلام.. فإنه يجد الدين أساساً للقيم، ومحوراً للعلاقات، ومصدراً للضمير.

وسنجد - فيما سيلي - أن هذا لا يمثل الحقيقة الموضوعية التي صاحبت مصر والإسلام على مدى العصور، فحسب، بل إنه هو أيضاً أمثل الحقائق.. والله الحمد والمنة.

الذات:

ننتقل الآن إلى الطرف الثاني للإشكالية وهو "الذات" التي يمثلها أدياء التنوير، والعوامل والملابسات التي تحكمت فيهم بحيث صرفتهم - وهم مصريون أولاً - عن الاتجاه الذي يتفق مع الطبيعة الإيمانية الإسلامية لمصر، وحولتهم من دعاة، إلى أدياء!

والحقيقة أن هذه العوامل عديدة، وقوية، ونحن الذين ننتقدهم، نعترف بأن الخيار لديهم كان محدوداً - وقد كانوا بحكم هذه الملابسات - مسيرين، كان التيار جارفاً، وجرفهم في طريقه!

ومن العوامل التي انحرقت بكثير من أدياء التنوير:

(أ) الثقافة:

يعد التكوين الثقافي لفرد ما من أبرز العوامل التي تحدد الاتجاهات الفكرية - سياسية أو اجتماعية - لهذا الفرد، وقد تعرضت الثقافة في مصر لمؤثرات وتيارات وقوى عديدة، جعلتها تأخذ صياغات وصوراً قد لا تكون المثلى.

بصفة عامة، نجد أعرق المعاهد العلمية - الأزهر - وثقافته الإسلامية السلفية، وقد كانت دراساته تلك هي التي أوجدت لنا "فقهاء التقليد" واتجاهاتهم التي انتقدناها في القسم الأول من الكتاب.

وفي مقابل هذا نجد المؤسسة الثقافية المدنية التي تضم المدارس الابتدائية حتى الجامعات، وما بينها، وقد بدأت هذه المؤسسة مع محمد علي، ولكنها تبلورت بصفة رئيسية في فترة الاحتلال البريطاني، ووضع القس الإنجليزي دانلوب - الذي كان مستشار وزارة المعارف - سياستها، ومع أنها تغيرت إلى حد كبير، فلا تزال بعض القسامات القديمة باقية، مثل المركزية البيروقراطية، وعزل التلميذ عن بيئته (الحارة - القرية) والفصل بين العلم والعمل، وعدم الاحتفال باللغة العربية والدين، وهي قسامات كان لها آثار مدمرة لمقومات الشخصية.

بالإضافة، فقد أخذت هذه الدراسات أحد اتجاهين: فهي إما إنجليزية أو فرنسية، فالهندسة، والعلوم والطب عادة ما تكون بالإنجليزية، والآداب والفنون والمحاماة عادة ما تكون بالفرنسية.

ونحن من دعاة إحكام اللغات الأجنبية والاطلاع على الثقافات الأوروبية، ولكن هناك فرقاً بين أن نحكمها لحساب ثقافتنا الخاصة، وبين أن نحكمها على حساب ثقافتنا الخاصة. والمفروض أن نلتم بكل الثقافات والمعارف، لأنها جزء من الحكمة التي هي هدفنا والتي تدخل في مكونات الإسلام، والذي حدث هو أن العناية بالثقافة الأجنبية مع استبعاد الدين واللغة، وعزل الطالب عن بيئته، جعل تأثير الثقافة الإنجليزية أو الفرنسية طاعياً.

وقد يصور هذا كلمة الدكتور زكي نجيب محمود.

"لم تكن قد أتاحت لكاتب هذه الصفحات في معظم أعوامه فرصة طويلة الأمد تمكنه من مطالعة صحائف تراثنا العربي على مهل، فهو واحد من ألوف المثقفين العرب الذين فتحت عيونهم على فكر أوروبي - قديم أو جديد - حتى سبقت إلى خواطرهم ظنون بأن ذلك هو الفكر الإنساني الذي لا فكر سواه؛ لأن عيونهم لم تفتح على غيره لتراه، ولبثت هذه الحال على كاتب هذه الصفحات أعواماً بعد أعوام: الفكر الأوروبي دراسته وهو طالب، والفكر الأوروبي تدريسه وهو أستاذ، والفكر الأوروبي مسلاته كلما أراد التسلية.

استيقظ صاحبنا كاتب هذه الصفحات - بعد أن فات أو انه أو أشك - فإذا هو يحس الحيرة تؤرقه فطفق في بضعة الأعوام الأخيرة التي قد لا تزيد على السبعة أو الثمانية، يزدرد فيها تراث آباءه ازدراد

العجلان كأنه سائح مر بمدينة باريس وليس في يديه إلا يومان ولا بد له من خلالها أن يريح ضميره بزيارة اللوفر. فراح يعدو من غرفة إلى غرفة، يلقي بالنظرات العجلى هنا وهناك، ليكتمل له شيء من الزاد قبل الرحيل" (30).

إن هذه الكلمات تُجمل المأساة كاملة، وتبرز جريرة الثقافة الأوروبية على شخصية المثقف المصري، ويزيد من أهمية هذه الفقرة أنها تشمل "ألوف المثقفين العرب". فهي ليست حالة خاصة كما قد يبرهن على عمق صدقها أن الكاتب وهو يندب حظه لتخلفه في التعرف على الأدب القومي والتراث العربي والإسلامي، ويندد بغلبة الفكر الأوروبي لم يجد لتمثيل ذلك إلا مثلاً يمت إلى أوروبا نفسها بصلة!

وأكثر دلالة ومأساوية من هذا ما ذكره الدكتور لويس عوض عن نفسه أنه: "ظل ما بين العشرين إلى الثانية والثلاثين لا يقرأ حرفاً واحداً بالعربية إلا عناوين الصحف السيارة وبعض المقالات الشاردة التي ألزمته الضرورة السياسية بقراءتها..." فلا عجب إذا قال: إنه لولا الميلاد "لكان ولداً شرعياً لليونان والرومان والقرون الوسطى والحضارة الحديثة".

ولنتصور مدى المأساة عندما يصبح صاحب هذا التأسيس العربي الهزيل مستشاراً لأكبر جريدة يومية عربية (الأهرام!)، ويعد من الذين يؤصلون للفكر المصري!

وهذا الاستغراق في الفكر الأوروبي كان في أصل أخطاء لويس عوض وأشهرها بالطبع بتلك الخطيئة البقاء عندما جعل من أحد العملاء والخونة والذين حاربوا جنباً إلى جنب الجيش الفرنسي في الفترة الأخيرة للحملة الفرنسية وهو "الجنرال يعقوب" صاحب أول مشروع قومي لمصر!.

ولكن الأمر لا يقف عند تحطيم المقومات الوطنية والمصرية...

لقد قرأنا ما لم نكن نتصور وقوعه...

ففي قسم اللغة الإنجليزية بكلية آداب الجامعة المصرية كان يدرس في الثلاثينيات كتابان أحدهما "جان دارك" لبرنارد شو، والثاني "محاورات من الخيال" لكاتب إنجليزي يدعى سافيج لاندور...

في مسرحية "جان دارك" جاء في سياق الكلام على لسان "كوشون" وهو أحد الأساقفة أن جان دارك كانت تبعث بكتبها إلى ملك الإنجليز لكي يخضع لأمر الله الذي أوحى إليها فيعود إلى جزييرته وإلا بقاء بغضب من الله.. ثم يقول ما نصه: "ألا فاعلموا أن إرسال هذه الكتب عادة جرى عليها قديماً محمد عدو المسيح.. ثم مضى يصف أمر هذه الفرنسية المتنبئة فقال: "وبمثل هذا قام عربي جمال فطارد المسيح وكنيسة المسيح حتى طردهما جميعاً من أورشليم ثم مضى يضرب في الأرض فيعيث فيها الفرع والخراب حتى إذا بلغ مغربها قام جبل الأبواب (وهما جبال البرانس) دونه، وقامت رحمة الله وحيل بين فرنسا وبينه فنجت من الله، فماذا صنع الجمال العربي في بداية أمره، أكثر مما صنعت هذه الفتاة، جاءه الوحي من جبريل وجاءها

(30) تجديد الفكر العربي الطبعة الخامسة ص ٥.

من القديسة كاترين والقديسة مرجريت والمبارك ميخائيل وأذن في الناس بأنه رسول الله.. وكتب الكتب إلى الملوك باسم الله.. ثم يقول بعد قليل: "إنا والحمد لله الآن بخير، فليس في الدنيا إلا محمد ومخدوعوه، وإلا الفتاة جان ومخدوعوها.. ولكن كيف يكون الحال إذا خالت كل فتاة أنها جان دارك وخال كل رجل أنه محمد؟؟!!"

وجاء في الكتاب الثاني "محاورات من الخيال" فصل كامل بعنوان "محمد وسرجيوس" يستغرق من ص ١٧٨ حتى ٢٠١ وهي مكالمة توهمها المؤلف بين الرسول □ وهذا الراهب سرجيوس، وهي فريضة قديمة روج لها المبشرون ونشروها، وأعادها من قبل كفار مكة وأشار إليها القرآن الكريم ﴿ وَلَقَدْ نَعَلْنَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾ !! (النحل ١٠٣).

وهذه الإشارة على محاولتها النيل من الرسول الكريم لا تقاس بما جاء في الكتاب بعنوان "الكونت جلاشيم، والكونتييسة، وولداهما" وحوار ولهم ابن الكونت جلاشيم مع أخته أنابيل.. قال ولهم: "لست طفلاً حتى أتوهم أن يفر فارس مسيحي من وجه متمرد تركي (أي مسلم) في المعركة ولكن النصراري قد يؤخذون أحياناً بحيلهم وبكلبه محمد"... فنقول أخته أنابيل: "وأنا وإن لم يكن بيني وبينك سوى سنة واحدة فليس يبلغ بي الحمق أن أصدق بوجود كلب يقال له محمد، وإذا صح أنه موجود فعندنا كلاب خير منه وأكثر أمانة وأشد قوة"... فيقول أخوها مخاطباً إياها: "لا أكاد أملك نفسي من الضحك إذا ما ذكرت ما يطوف في رعوس الفتيات من خيالات محمد... فنحن نعلم أن محمداً ما هو إلا كلب له ثلاثة ذيول كذيول الخيل...!!" إلى هذا الدرك...

فما الذي يجعل أساتذة قسم اللغة الإنجليزية يقررون "جان دارك" ما دامت تتضمن إشارة تمس مشاعر الطلبة المسلمين؟ ومسرحيات شو عديدة؟ وما الداعي لتقرير كتاب من تأليف أحد النكرات يتضمن هذا الإسفاف أو القذف؟ وهل بعد هذا نستبعد أن يكون أساتذة هذا القسم من الجواسيس المحترفين ذوي العلاقة الوثيقة بدوائر المخابرات أو هيئات التبشير، كما أكد ذلك مؤلف "أباطيل وأسما" (31).

فأي وعي وطني أو موضوعي يكون قد تربي على هذه السموم؟ وكم تكون نسبة المصرية أو الوطنية فيه؟ إنه لا يعد مصرياً إلا بحكم الميلاد... أما الثقافة، والفكر، والاتجاهات، والميول، والولاء... فهي أوروبية خالصة، وهو ما اعترف به على نفسه لويس عوض وزكي نجيب محمود وغيرهما..

وتصل مأساة الخلط الثقافي وتزييف المعايير قمتها في حالة الدكتور حسن حنفي.

(31) انظر ما جاء عن هذين الكتابين، وهوية أساتذة قسم اللغة الإنجليزية بكلية آداب جامعة القاهرة في كتاب "أباطيل وأسما" للأستاذ محمد شاكر، ص ٤٧٤ - ٤٧٦.

فنحن نرى أستاذًا، كاتبًا، مؤلفًا، جم النشاط، غزير الإنتاج، عظيم الطموح، واسع المعرفة، لا ينقصه الذكاء في استخلاص النتائج، ولا المهارة في عرضها، وقد ظل يلقى محاضراته على طلبة الجامعة أربعين عامًا واقنع كرسى الفلسفة الإسلامية..

وهو بحكم هذا أجدر من يمكن أن يتعمق في فهم الإسلام حتى يصل إلى لبه وجوهره، ومن ثم يستطيع أن يقوم بحركة تجديد علمية، وفكرية ينفذ بها غبار الزمان وغشاوات التقليد، كان يمكن أن يضع في أصول الفقه "رسالة" جديدة تماثل "رسالة" الشافعي وقد تفوقها بحكم غزارة الثقافة وما توصل إليه العصر الحديث من إمكانيات لم تتوفر للشافعي...

ولكنه بدلا من أن يحدد غايته ليصل إليها أسلم نفسه للأمواج، وأخذ يسبح وسط تيارات المحيط معتقداً أنه يمكن أن يخضعها، ويوحد بينها، فتجاذبته، وأخذت تدور به حتى فقد توازنه، ولم يعد يعرف أين هو... وخلال فترة عدم التوازن جاء بتخليط ومغالطات لا يأتي بها نصف مثقف، دع عنك أستاذ الفلسفة العتيدي.

خسارة... وأي خسارة...

إن الدكتور حسن حنفي ينقد العلمانية، والاشتراكية وفي الوقت نفسه يؤيدهما!! ويتحدث أحيانا بلغة الفلاسفة والمفكرين، بينما ينساق أحيانا أخرى وراء القطيع! وهو صاحب مشروع ثقافي ضخم (32) وهو يعارض المستشرقين ويتصور أنه: "أخذ كل فلاسفة الغرب وأضمهم في طابور عرض وأكون أنا قائدهم، أوجههم وأحركهم وأستعرضهم في حركات وتشكيلات وتحيات كيفما أشاء، وطبقاً لاستراتيجيتي وخططي وأهدافي، بل أخذ طوابير الأعداء بعد حصارهم، وأضعهم جميعاً في الأسر وأضع كل مجموعة منهم في زنزانه وأغلق عليهم أبواب السجن، وبالتالي نضيع من نفوسنا رهبة الأعداء..". فهذه القطعة تنم عن تأثر الكاتب "بالناصرية" والعسكرية والاعتقالات والزنانات كطريقة لإزالة الرهبة.. هذا منطق عساكر، وليس منطق فلاسفة، ولماذا يفعل هذا كله، والفكر الأوروبي - وإن كان عنصرياً بالفعل - لا يؤمن إلا بأوروبا، إلا أنه مع هذا فيه الحسن الطيب، كما فيه السيئ الخبيث والدكتور حسن حنفي شأنه شأن كل مفكرينا المحدثين عالية على الفكر الأوروبي، أو ضيف على المائدة الأوروبية؛ فلا داعي للعقوق ومن "البارانويا" أن يتصور أنه يجرحهم من آذانهم في حين أنه مخزوم إليهم من أنفه.

(32) أشار إلى هذا المشروع الثقافي أستاذ لبناني فقال: "... فالمفكر المصري هو صاحب مشروع ثقافي ضخم وشامل عنوانه العام "التراث والتجديد" وينطوي هذا المشروع على ثلاثة أقسام لكل قسم منها مقدمة أو بيان نظري فضلا عن الأجزاء والفصول أو الأبواب: القسم الأول هو الموقف من التراث القديم ويتألف من بيان نظري وسبعة أجزاء صدر منها حتى الآن البيان والجزء الأول في كتاب ضخم يتألف بدوره من خمسة أجزاء تقع في آلاف الصفحات عنوانه "من العقيدة إلى الثورة"، أما القسم الثاني فيتألف من بيان نظري وثلاثة أجزاء وهو يتعلق بالموقف من التراث الغربي، وقد صدر الآن بيانه النظري، أما القسم الثالث فموضوعه الموقف من الواقع أو "نظرية التفسير" وهو يتعلق بتمثل الواقع المباشر واستيعاب الحاضر بالاستناد إلى النص والوحي وتنفيذه مؤجل إلى حين تحقيق الأجزاء السبعة من القسم الأول والأجزاء الثلاثة من القسم الثاني" الأستاذ علي حرب في مجلة "منبر الحوار" العدد ٢٩ صيف ٩٣ صفحات ٨٥ - ١١٣ "حسن حنفي مستغرباً".

وكما لاحظ الأستاذ علي حرب في مقاله المسهب في مجلة "منبر الحوار" عن "حسن حنفي مستغرباً" فإنه يعلن في المقدمة: "من العقيدة إلى الثورة" أنه لا يكتب كتابه باسم الله - كما فعل القدامى - بل يكتبه باسم الأرض والشعب والأمة والنهضة!! وفيها يصرح بأن التقدم هو جوهر الوعي الإنساني وحركة التطور، وأن الإنسان قادر بعقله المستقل وإرادته الحرة أن يواصل حركة التاريخ وأن يستمر باجتهاده الخاص حتى يرث النبوة والأنبياء، وكما لاحظ الكاتب، "ولا يخفى أن مثل هذا الكلام يصدر عن مفكر يمتلك وعياً بالتاريخ وينتمي إلى حضارة طردية" إنه كلام يقف وراء خطاب الأنوار الأوروبي وبه يخرج حسن حنفي على نظام الفكر الذي يتركز الاهتمام فيه على قراءة الوحي وتأويل النص، فيستبعد المفاهيم المركزية العاملة في الخطاب الإسلامي كالله والوحي والنبوة والنص والشريعة والعقيدة لصالح مفاهيم حديثة كالوعي والتطور والتقدم والتاريخ والثورة والجماهير" (ص ١٠٥).

ولا جدال أن كاتباً يقول إنه لا يكتب كتابه باسم الله. إنما يدل على غرور لا يليق بمفكر، دع عنك، عن أستاذ للفلسفة الإسلامية (أي إسلام!!) فإذا لم يكتب باسم الله، فإنه سيكتب باسم عبد الناصر أو ماركس، أو كانط أو هيجل.. إلخ وقد يتردى كما حدث بالفعل فينساق وراء القطيع ويكرر كالبغاء.. وكان له عن هذا مندوحة... ولو فكر لوجد أن الرسول العظيم سبقه وأعلن أن العلم ميراث الأنبياء، وأن العلماء ورثته.. وأن الفكر الإسلامي لا يدور كما يذهب غالبية الناس، وكما ذهب الكاتب الذي نقد حسن حنفي واستشهدنا به حول "الوحي وتأويل النص" إن الفكر الإسلامي يقوم على العقل. وقد استدل على وجود الله بالعقل كما توضح ذلك الآيات العديدة للقرآن، أما الوحي فدوره أن يحسم شأفة ما يأتي به القصور الإنساني بالنسبة لذات الله تعالى. وما يغلب على الطبيعة البشرية من ضعف عند تقييم الخير والشر.

النهاية! لقد اشترى الدكتور حسن حنفي الذي هو أدنى بالذي هو خير، ويبدو أنه قبل أن يكون من الذين إذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوبهم وإذا ذكر من هو دونه إذا هم يستبشرون! ولهذا فلا عجب إذا وجدناه يسف.. فيعرض لنا في ديماجوجية فجة مآثر الناصرية الشعبوية!! ويذهب إلى أن "اليسار الإسلامي هو الناصرية الشعبوية" وأن الاشتراكية هي المضمون الوحيد لشعار قرآنية قرآنية.. ثم لا يكتفي بهذا فيقول إن اليسار الديني هو المصعب النهائي لحركات الإصلاح الديني ولجماعة الإخوان المسلمين، وللتيارات الماركسية وثورة ٢٣ يوليو وكان من الطبيعي (!) أن يصب في النهاية في "التجمع الوطني التقدمي الوحدوي".

وهو خلط يماثل خلطه بالنسبة لعقيدة الله تعالى والوحي مما جعل "التجمع الوطني التقدمي الوحدوي" يرفضه، كما أبعد نفسه بالطبع عن أي فصيل إسلامي عندما عالج موضوع الله والوحي كمجرد تراث لأن الشرط الرئيسي لأي فكر إسلامي هو الإيمان بالله والرسول، وأخيراً فإنه لم يصب جانب الحقيقة إذا كان يتوخاها..

ومع أن الدكتور حسن حنفي قد قطع الجسور بكتابات ومواقفه، فإننا لم نفقد الأمل في أن يتوب، ويتوب، فالله تعالى أكبر منا جميعاً، والتوبة أعظم من الذنوب جميعاً، والحق أحق أن يتبع، ولا يعيب أحد أن يخطئ فكل بني آدم خطاء (كفى المرء نبلاً أن تعد معاييه) وما يعيب الإنسان هو الإصرار على الخطأ، وأن

تأخذه العزة بالإثم. ونحن "تستخسر" الدكتور حسن حنفي ونأسى له ونأمل أن يقوم بالمهمة العظيمة والجديرة به، مهمة التجديد الإسلامي الذي ينبع عن الإيمان بجوهر الإسلام وتؤدي إليه الثقافة الواسعة، والفكر العميق، فما هي الماركسية بالنسبة للأديان؟ إنها رغيف عيش حاف أمام مائدة حافلة مترعة؛ فيها القيم الموضوعية؛ فيها المثل العليا؛ وفيها الرسل والأنبياء؛ وفيها العالم الآخر. وهل الناصرية العجفاء الملفقة إلا كسرة خبز عفنة؟! فكيف يهدر مفكر يتعامل مع القيم ويشارك القمم فكره وينزل إلى مستوى التزييف الديماغوجي!!؟

وإذا كان يظن أنه يصل إلى الحقيقة بتجاهل الله تعالى - ناهيك بتحديه - فليحذر أن يوقف نفسه موقف الشيطان، أو أن يضطر كأوديب - لأن يفتأ عينيه بيديه..

بصرف النظر عن هذه المؤثرات على الثقافة التي كان لها انعكاساتها على الشخصية، فهناك جانب آخر هام، هو أن هناك أنماطاً عديدة من الثقافة "الشائعة" أو التي تقف وراءها جهات معينة، وهناك التأثير بظاهر القول دون التغلغل في الأعماق.. إن الثقافة العامة السطحية قد تكون أشد خطراً من الأمية.. وهذه الثقافات المعلبة، المسطحة، التي تصدرها إلينا أجهزة الإعلام في الدول الرأسمالية والاشتراكية على سواء، يغلب أن تضلل الأغلبية التي تقرأ دون أن تكلف خاطرها أو تستطيع التعمق فيما يعرض عليها. إنها تعرض الآلهة الزائفة بكل الرواء والبهاء، والإغراء والإغواء بحيث لا يستطيع الفرد العادي أمامها إلا الاستسلام... وكل الوسائل: الكتاب، الصحيفة، الراديو، التلفزيون - تقدم غذاءها الثقافي عن طريق "مفرد" يكون الإنسان فيه "متلق" أو "متفرج" لا يستطيع القيام بدور مشارك، ولا يدعه السياق الحثيث لها، وإنها تظهر يوماً بعد يوم أو ساعة بعد ساعة، ليفكر أو ينقد. ونتيجة لهذا وجدت الحضارة الأوربية عبدة يؤمنون بكل شيء فيها، ولا يحاولون - ولا يستطيعون - ولا يجدون وقتاً للتمحيص، والذين نقدوا الرأسمالية والديمقراطية الحزبية وجاءوا بالدليل الاشتراكي.. وقعوا أنفسهم ضحايا الوثن الذي أقاموه، فلم يروا الثغرات الكبرى فيه.. وانظر إلى الملايين الذين مجدوا جرائم الرأسمالية، واستغلالها العمال، ونهبها ثروات أفريقيا وآسيا.. وإلى الملايين الذين مجدوا لينين وستالين رغم أن جرائمهما قد تفوق جرائم أتتيل وجنكيز خان وهولاكو.. وإذا أرادوا الفرار من ستالين قسروا ولاءهم على لينين، وهو الذي وضع بذرة الظلم بكل ويلاته، أو لاذوا بتروتسكي، وتروتسكي لا يفضل ستالين، فهو الذي أباد بالمدافع بحارة كرونستاد الأبطال أول من أيد ثورة أكتوبر، وهو الذي أبدع نظام الرهائن، وهو الذي أراد "عسكرة" النقابات وهو مؤلف "دفاع عن الإرهاب".

انظر إلى مدى التزييف الذي وقع فيه الملايين من الناس حين عبدوا هذه الآلهة الزائفة التي عرضت عليهم في مجلدات ألفها الذين وضعتهم الأقدار في معابدها، وأصبحوا سدنتها.

لقد رأينا شيئاً كهذا عندما ظهر دجاجلة الناصرية، والقومية العربية... إلخ وضلوا أجيالاً في مصر وفي الدول العربية.

(ب) الانتماء السياسي:

عندما قام انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كانت شرائح الفئات العمرية للمجتمع المصري شيئاً كهذا:

أطفال (من ١ - ١٠) مراهقون وشبان (من ١٠ - ٢٠) رجال ونساء (من ٢٠ - ٥٠) شيوخ (من ٥٠ فصاعدًا).

الفئتان الأوليان: ولدتا وشبَّتا في غيابات جب الناصرية، ولقننا كل زيوف وأكاذيب العهد، ولما لم يكن لهما معرفة بما قبل الناصرية، فإنهما ابتلعتا الطعم بسهولة، وكان على الكثير منهما، أن يجري لنفسه "غسيل مخ" قبل أن يتحرر من أساطير الناصرية وآلهتها الزائفة، ولكن هذا لم يكن ميسرًا خاصة وأن الجرح رُم على فساد، وأن أخطاء العهد عُلِّت أو هُوِّت أو تُكْتَم عليها (كما هو الحال في قضية انحرافات صلاح نصر، وهزيمة ١٩٦٧) بدلا من أن تُعْرَى وتحاكم. ولهذا نجد أن معظم هؤلاء لا يزال مُضَلَّلًا مُتَمَسِّكًا بنسب متفاوتة بالناصرية.. فمن شب على شيء شاب عليه كما يقولون!

وهم اليوم في خمسينيات العمر، ورثة العهد، وجمهرة عضوية الحزب الوطني الديمقراطي الذي ورث بدوره "الاتحاد الاشتراكي"!

المجموعة الثالثة الهامة (من ٢٠ - ٥٠) وجدت نفسها في معسكر من معسكرات ثلاث...

المعسكر الأول: المعارضة لمخالفة الانقلاب، أو مناقضته لإيمانهم، أو مصالحهم.. ويدخل في الأولين الإخوان المسلمون والشيوعيون، كما يدخل في الآخرين الإقطاعيون والرأسماليون والحزبيون.

وعمل الانقلاب على تصفية هؤلاء.. فأعد المعتقلات الرهيبة.. واستقدم الخبراء الألمان في التعذيب والتزييف.. وفي هذه المعتقلات مورست أقصى وأقذر طرق ووسائل التعذيب.. ولكن الطبيعة البشرية، والقوة الإيمانية كانت - في كثير من الحالات - أقوى من كل فنون التعذيب ولهذا لم تؤد المعتقلات إلى شل دعوة الإخوان، - بل لقد شب في داخل المعتقلات جيل "الرافضة الجديدة" الذي سيقوم بتكفير العهد، ولا يزال الإخوان، وهذه الفئات الإسلامية الشاردة، تمثل قاعدة المعارضة الشعبية للحكم وللعهد.

وشارك الشيوعيون الإخوان فترة في الاضطهاد والتعذيب، ولكن عبد الناصر عندما وضع قناع الاشتراكية على السترة العسكرية، أجرى مساومة مع معظم الشيوعيين، غفروا له بها كل ما أنزله بهم من هوان، في مقابل مساعدته بخبراتهم الفنية والتنظيمية، وأغلب الظن أن أحداً من الفريقين لم يكن مخلصاً، لأنهما معاً جبلا من طينة التآمر، ولكن الصفقة كانت مجزية، وقد مكنت الشيوعيين من أن يصلوا إلى أعلى مراكز التوجيه والإعلام... إلخ واكتسب منهم العهد تلك الغلالة الاشتراكية والشعارات.. إلخ.

على أن التآمر لم يكن هو الذي دفع بكثير من الشيوعيين لوضع يدهم في يد عبد الناصر، لأننا لو أمعنا النظر لوجدنا أن اللينينية هي مدرسة الشمولية في العالم، وأن على يدي لينين، وفي مدرسته، تخرج هتلر وموسوليني وإذا كانا قد غيرا الاتجاه، فإنهما استخدما الأسلوب اللينيني.. ولهذا فإن الشيوعيين المصريين لم يتحولوا كثيراً، ولم يخونوا طبيعة اللينينية.

ومن هذه اللحظة، وقد هيمن اليساريون على أجهزة الإعلام، والصحافة وتشبثوا بها، وأيدتهم النظم الحاكمة على اختلافها، لأن لديهم المهارات اللازمة، ولأنهم لم يجدوا حرجاً من ناحية المبادئ - (إذا وجدت)

في تأييد العهد، باستثناء الفترة الساداتية التي طرد فيها السادات الخبراء الروس، وتخلص من النفوذ السوفييتي.. الأمر الذي لم يغفره الشيوعيون المصريون أبدًا، ولم يشفع عندهم انتصار رمضان، ورأوا أن الحقبة الساداتية كلها - بما فيها انتصار رمضان - ردة عن الناصرية!

أما أصحاب الأعمال ورجال الاقتصاد، فقد جردهم النظام من ثرواتهم وبذلك أفقدهم قوتهم، على أنه ظهر أن الكثيرين منهم تحالفوا مع ضباط النظام وما إن بدأ الانفتاح حتى عادوا مرة أخرى للظهور!

أما أحزاب ما قبل ١٩٥٢ فلم يكن عسيرًا على عبد الناصر حلها، لأنها كانت هشة، باستثناء حزب الوفد الابن البكر لثورة ١٩١٩، والذي استطاع أن يعود (بحكم القضاء) في الفترة الساداتية.

وسمع السادات بظهور ثلاثة أحزاب أريد بأحدها (حزب العمل) أن يكون معارضًا مستأنسًا، ولكن رئيس هذا الحزب - وهو محارب متمرس من أيام مصر الفتاة، والنائب الاشتراكي الذي طالب بتحديد الملكية الزراعية أيام فاروق - لم يستسلم.. ومع التطور أصبح هذا الحزب هو أقوى أحزاب المعارضة.

المعسكر الثاني: السلبية وقد ضم هذا المعسكر جمهرة الليبراليين من رجال المهن من الأطباء والمهندسين إلخ.. والتجار والموظفين.. ومع أن معظم هؤلاء لم يسيغوا من النظام متأثرين بنزعتهم الليبرالية، فإنهم لم يستطيعوا شيئًا، ولم يكن أمامهم إلا السلبية.

ولما كانت السلبية - بالنسبة لنظام جديد - هي نوع من المقاطعة، فقد تنبه النظام وعمد إلى سوقهم سوقًا إلى عضوية الاتحاد الاشتراكي المفتوحة، فانساقوا دون حماس، ودون معارضة، ودفعوا "الخمسة قروش" التي كانت بمثابة اشتراك العضوية.

وبهذه الطريقة أصبح الاتحاد الاشتراكي يضم ستة ملايين، وعمد بعضهم إلى نقد العهد في المقاهي والنوادي، ولكن ظهر أن للعهد جواسيسه المكلفين بنقل النكات والإشاعات، فأوقفوا هذا، وتحولوا إلى هوايات أخرى.

وأثرت سيكولوجية السلبية على المجتمع المصري وأصابته بما يشبه الشلل ثم قننت هذا الموقف القوانين المقيدة للحرية التي حالت دون أن يمارس الناس ما يؤمنون به وجعلت السلبية أمرًا لا بديل له⁽³³⁾..

المعسكر الثالث: التأييد. وهذا المعسكر يضم فئتين؛

الأولى فئة: المخدوعين، وهم مجموعة كبيرة تأثرت بالشعارات والوعود والخطابات الحماسية والمشروع القومي والمشروع الحضاري والقضاء على الاستعمار.. إلخ ولهذا أيدت العهد!

ويجب أن نلاحظ هنا أن أجهزة الإعلام وصلت من الهيمنة درجة لم يُسمع فيها كلمة واحدة عن التعذيب المدوي الذي ضجت منه السماوات والأرض. في الوقت الذي رفعت فيه الآمال والأحلام وإمكان تكوين "الإمبراطورية العربية" من الخليج إلى المحيط إلى آخر هذا "العهر" الذي انطلى عليهم، فأمنوا بالعهد

(33) لقد حاولت بعض النقابات المهنية كالمحامين والصحفيين المقاومة فحلها النظام وشتت قادتها.

وأيدوه حتى جاءت قارعة ١٩٦٧ فأيقظتهم يقظة مروعة وهوت بهم من السماوات إلى الدرك الأسفل، وكشفت لهم عن العصاة التي كانت تحكم مصر، والأنذال الذين كانوا يسيطرون على المعتقلات والمخابرات والعمدة وشيخ الغفر!

على أن حقيقة ١٩٦٧ والعصاة والمخابرات لم تعرف تمامًا طوال الحقبة الناصرية، وإنما عرف عنها ما سمح السادات بتسريته عندما ولي الأمر، وهذا هو السبب في أن مئات الألوف من هؤلاء المخدوعين تمسكوا بعبد الناصر - رغم الهزيمة - وأن مئات الألوف ساروا في جنازته يجهشون بالبكاء!

وبالإضافة إلى التستر على موبات الناصرية، بحيث جهلها هؤلاء المخدعون، وانعدام وجود أي رأي آخر أو معارضة.. فإن النظام قام بعملية تكيف للطبيعة البشرية، بالشعارات المدوية، والدعايات المتكررة التي تؤثر شيئاً فشيئاً، ليس فحسب على الذين توجه إليهم، بل حتى على الذين يضعونها أنفسهم، بحيث يأتي وقت يصدقون ما ادعوه و "فبركوه"، فلا جناح على هؤلاء المخدوعين إن صدقوا هذه الدعايات.

والفئة الثانية من المؤيدين: هي الحاشية والبطانة التي جعلتهم الظروف يلتحقون بالنظام، ويضعون أيديهم في يده، ويشغلون المناصب الكبرى في الحقبة الناصرية، سواء لأن عبد الناصر قد اختارهم، أو لأنهم اختاروا عبد الناصر.. ويدخل فيهم الوزراء ورؤساء تحرير الصحف، وقيادات الاتحاد الاشتراكي وزعماء الحركة النقابية الذين أفرزهم التنظيم السياسي ويدخل فيهم الـ ٥٠% الذين أخلت لهم الدوائر الانتخابية بحيث أصبحوا نواباً من حيث لم يحتسبوا، ودون أن يعرفوا ما هي النيابة! وكانت ثمناً للولاء والإخلاص والتفويض والتهاتف، وهم ضباط وجنود وأوغاد السجن الحربي ودولة المخابرات. وهم قيادات الإذاعة والتلفزيون الذين جعلوا منها صوت سيدهم.. وكما هو واضح فهي مجموعة كبيرة تورطت مع العهد في كل قاذوراته وسخرت مناصبها لتدعيمه وتأييده، فهي لا تستطيع - حتى لو أرادت - التخلص منه، أو التنكر له، ولما كانوا قد ظلوا في مراكز القوة والنفوذ سنوات طوال ومعظمهم عمل مع عبد الناصر والسادات وبعضهم واصل المسيرة حتى مبارك؛ فقد أصبحوا يعتقدون أن هذه المناصب حق ثابت لهم، وأن أي نقد للنظام أو تغيير يقتلعهم من عروشهم، وقد يعرضهم للمساءلة الجنائية! وقد يجردهم من أموالهم التي اكتسبوها بحكم وظائفهم، وقد يزوج بهم إلى السجن.. فكيف إذن لا يستنقل هؤلاء في الدفاع عن الناصرية التي غرستهم ووضعهم على الكراسي العالية، ولما كانت مخازي الناصرية لم تعلن حتى الآن. وصوت التزييف لا يزال أعلى من صوت الحقيقة، فإنهم استمرعوا اللعبة وكونوا حزباً ناصرياً وأصدروا صحفاً ووجدوا مساندة من أمثال القذافي وذيول عدن وبقايا الماركسية.. وفلول الجيل المخدوع، فضلاً عن أن تخبط السياسة، وتفاقم الفساد قدم لهم مناخاً موافياً.

وعندما يتلاقى العامل الثقافي والانتماء السياسي وشغل المناصب في فرد واحد، كما هو الحال في معظم أذعيا التتوير، فإن الأثر يكون مضاعفاً ويصل من القوة درجة يغلب فيها شخصيات ناضجة ومثقة ومتمرسة، لأن قدرة الطبيعة البشرية على المقاومة محدودة، ولأن الزيوف تأخذ - مع الزمن ومع الهوى إلخ

- طابع الحقائق، وهذا وحده هو الذي يفسر لنا كيف أن كاتبًا متمرسًا مثل الأستاذ محمد عودة يتحدث عن "الديمقراطية" أيام عبد الناصر، ويصور التعذيب كتجاوزات محدودة، أو أن كاتبًا مثل محمود السعدني نال نصيبه من الضرب والركل والشتائم والصفعات، ينسى كل هذا ويغترقه لأن "ضرب الحبيب مثل أكل الزبيب" ولا يستطيع هو، أو عوده أن يوضحا لنا تحت أي اسم من مفردات العمل السياسي الشعبي الديمقراطي الذي يكون فيه الشعب هو السيد.. المعلم إلخ!! يمكن أن توضع موبات التعذيب وظلمات الإرهاب وقبضة الديكتاتورية، وكيف يمكن لأستاذة محنكة في القانون الدستوري أن تضرب بقرارات القضاء عرض الحائط لأن المجلس "سيد قراره" وترى أن الدستور الذي أصبح أشبه بثوب مرقع.. مهلهل.. ليس في حاجة إلى تعديل...

إننا لا يمكن أن نفهم مثل هذه المواقف إلا في ضوء الآثار الماحقة للثقافة، والمران الذهني، والتكيف النفسي، والانتماء السياسي... والدفاع عن النفس والحرص على المصالح المكتسبة فمع هذه العوامل كلها لا يمكن أن يوجد مكان للمنطق أو الحقيقة الموضوعية.

ولكن أين يذهبون من حكم التاريخ.. وإلى متى يمكنهم أن يطاولوا التطور.. فإذا سمح لهم المدى القصير، وبقايا الماضي باستمرار الأكاذيب فإن حكم التاريخ في النهاية حاسم.. ولن يفلت لينيين وستالين، وهتلر وموسوليني وأتباعهم وكانوا أعز نفرًا وأكثر قوة من الناصرية الهزيلة...

(ج) حاجز الدين:

أدى حاجز الدين - أي اعتناق غير الإسلام - بمجموعة من الكتاب والمفكرين لأن تُغلب الذات على الموضوع بصفة مكثفة، وهي مجموعة محدودة العدد، ولكنها كبيرة التأثير بحكم ما وصلت إليه من ثقافة أو ما في يدها من سلطات.. كما أن هذا العامل يكتسب حساسية خاصة لارتباطه بدين إحدى فئات المجتمع المصري.

ومعالجة هذه النقطة تثير تداعيات عديدة لا نريد لها أن تبعدنا عن السياق.. ولكن يبدو أن من العسير الخلاص منها، وأن من الضروري مجابتهها، ونحن لا نتناول القضية القبطية، ولكننا فحسب نعالج واقعة ذات تأثير في موضوعنا، تلك هي أن فهم كثير من الأقباط لمقتضيات الإيمان جعلهم يقفون من الإسلام موقفًا يضعهم في أزمة تجني عليهم أولاً، وعلى المجتمع ثانيًا.. وكانوا في غنى عنها لو فهموا الموضوع بالطريقة التي سنعرضها.

والحقيقة أن الرغبة في تعريف مواطنينا الأقباط بطريقة القضاء على الأزمة هي التي شجعتنا على أن نمضي في معالجة القضية بقدر ما يتطلب الموضوع وليس ابتسارها، أو الفرار منها.

وكما هو معروف، فإن عددًا من سكان مصر يؤمن بالمسيحية، وقد وجدوا قبل الفتح الإسلامي، ورحبوا به، ورحب بهم، وكفل لهم حرية العقيدة والعمل، وفي هذا المناخ عاش الأقباط ووصل عدد من قياداتهم إلى أعلى المناصب طوال العصور الوسيطة التي كانت الأقليات - بما فيها المسلمة أو اليهودية -

تحرم من مجرد الوجود.. وفي العصور الحديثة تقلد اثنان من الأقباط رئاسة الوزارة، واعتبر الأقباط أنفسهم جزءاً لا يتجزأ من شعب مصر، ورفضوا - عند وضع دستور ١٩٢٣ - أن يعاملوا معاملة الأقليات، وقد فهموا، وتقبلوا، أنهم يعيشون في دولة دينها الإسلام، ليس فحسب لأن هذا هو الأمر الواقع الذي لا يمكن المجادلة فيه، ولكن أيضاً لأنه يمنحهم من الحقوق، ويفتح لهم من الأبواب ما لا تفتحه لهم "الديمقراطية" التي تكون فيها القرارات والقوانين تحت رحمة الأغلبية.

ورأوا أنه مادام المجتمع الإسلامي في مصر يكفل لهم الحرية الدينية، ويفتح أمامهم أبواب المناصب وحق المساواة في الفرص.. إلخ، فإن الطريق الحكيم هو أن ينتهزوا هذه الفرصة ويسلكوا هذه المسالك كمصريين لا كأقباط، لأن أي إثارة للمعنى الديني في هذه المجالات الاقتصادية، والحكومية، والسياسية، لن يكون في مصلحتهم، وقد يحرمهم من وضع "الجزء الذي لا يتجزأ" إلى وضع (الأقلية) التي تختلف عن الأغلبية، والتي تحدد حقوقها بقدر حجمها، وتبينوا أنهم لو غبنوا، فعليهم مضاعفة الجهد مادامت الأبواب مفتوحة، وهذا هو ما فعلوه فعلاً ونجحوا في الاستحواذ على عديد من المواقع، وكان يهمهم أن يبنوا من المدارس القبطية أو المصانع، أكثر مما يبنون من الكنائس، لأن المهم في النهاية هو التعليم والمهارات... إلخ.. كانوا أذكي بكثير من الذين جاءوا بعدهم وأصيبوا بعدوى "الشنودية"⁽³⁴⁾ وأخذوا يتحدثون عن "سلبية الأقباط" في حين أن سلبية الأقباط - كأقباط - كانت وسيلة أو مدخلا للاستحواذ على المناصب، لأن إبراز المقوم القبطي سيبرز بالضرورة الصفة الخاصة التي يمكن أن تؤثر على ما يستحوذون عليه، فهي لن تعطيمهم ولكن يمكن أن تأخذ منهم!

وكان الاحتلال البريطاني قد حاول أن يطبق مبدأه (فرق تسد) فجرب تأليب الأقباط وانصاع له بعضهم، وعقدوا المؤتمر القبطي الشهير في أسيوط عام ١٩١٠.

وظهرت جمعيات تبشيرية للمذاهب المسيحية الأوروبية، ونشط المبشرون في الثلاثينيات واتخذوا من بيت عرابي باشا في باب اللوق بالقاهرة مقراً لاجتماعاتهم، وفتحوا عدداً من المدارس تتبع الكنائس المسيحية المختلفة.

ولكن هذه الجهود كلها لم توجد فرقة، لأن الكنيسة القبطية كانت حكيمة، فلم تستسلم للإغراء أو تتطلي عليها الألاعيب، واتسم البطاركة الذين تسنموا كرسي القديس مرقس بالفطنة والطيبة والإخلاص ومعرفة دقائق الأمور، واعتبر كل واحد منهم نفسه رئيساً لمجموعة من المصريين يعيشون في وطن أغليبيته الكاسحة من المسلمين، ويدينون بالولاء لرئيس كل المصريين، ولا يجدون حساسية في أن هذا الرئيس مسلم، وكان هذا الموقف يتفق مع الروح المسيحية التي أرساها آباء الكنيسة بولس وبطرس وغيرهما.

ويمكن القول إن البطاركة كانوا أكثر حكمة من العناصر القبطية "العلمانية" وأكثر ارتباطاً بالحكومة، وإن الاحتكاكات التي حدثت لم تحدث ما بين الكنيسة والحكومة، أو الكنيسة وهيئات إسلامية.. ولكن بين

⁽³⁴⁾ نسبة إلى الأنبا شنودة الذي وضع للكنيسة القبطية خطا يختلف عن خط الآباء السابقين عليه، كما سيلي.

الكنيسة و"المجلس الملي" الذي يضم العناصر المدنية القبطية، وقد يصور ذلك موقف البطريرك كيرلس الخامس في العقد الأخير من القرن التاسع عشر عندما توترت العلاقات ما بينه وبين المجلس الملي الذي كان يرأسه بطرس غالي، وسافر البطريرك في صيف ١٨٩١ إلى الإسكندرية حيث كان الخديوي توفيق يصطاف وعرض عليه الأمر وتوسط للصلح.

ولكن الأمور تأزمت بعد ذلك وطلب المجلس الملي من الحكومة تنحية البطريرك من رئاسة المجلس واختير أسقف صنبو (أسيوط) رئيساً للمجلس، ووكيلاً عن البطريركية، ولكن البطريرك عقد مجلساً كنسياً وأصدر قراراً بحرمان الأسقف وقطعه من الكنيسة!

واجتمع المجلس يوم أول سبتمبر ١٨٩٢ وأصدر قراراً بإبعاد البطريرك إلى دير البرموس وأرسل القرار إلى مجلس الوزراء الذي لم ير مناصاً من الموافقة عليه حتى لا يزيد الخلاف حدة.. وهكذا رحل البطريرك إلى الدير!

وبعد فترة أعاد المجلس الملي النظر، وندم على ترحيله للبطريرك فأرسل وفداً قابل الخديوي طالباً إعادة البطريرك فوافق على ذلك.

يقول مؤلفا "الإيضاحات الجلية في تاريخ حوادث المسألة القبطية": "ولما ذهب الوفد إلى البطريرك في دير البرموس قال لهم البطريرك: إني قد استبعدت من مركزي بأمر من جناب خديونا السامي العظيم، وأمرت من لدنه ألا أتكلم العالي.. فقال لهم أين المكاتب التي بأيديكم بالتصريح لكم بذلك؟ فإذا كان في أيديكم مكاتب من الحكومة فلا تأخر عن الإجابة وإطاعة لأمر أفندينا المعظم..."

في مقابل هذا، كان "أفندينا" يبجل البطريرك تبجيلاً شديداً ويؤمن أنه رجل مبارك...

كما يمكن ضرب المثل أيضاً بموقف البطارقة المصريين إزاء الكنيسة الحبشية التي دانت لهم بالولاء.. وكانت تطلب منهم ترشيح "مطران" ليكون رأساً للكنيسة الحبشية، فلم يحاول أحد آباء الكنيسة المصرية استغلال هذا الموقف سياسياً، كما كان المطران المصري الذي رشحه البطريرك بعد تمحيص - يعتبر نفسه حبشياً بمجرد توليه سلطانه.. ومع أن ثقة ملوك الحبشة كانت مطلقة في الكنيسة، فلم تحاول الكنيسة المصرية استغلال هذه الثقة لنفسها في يوم من الأيام، أو الحصول على مطامع أو مناصب أو التدخل في شئون الحبشيين.. وكما لم يحاولها أيضاً المطارنة المصريون الذين رأسوا الكنيسة الحبشية...

هذه السياسة الحكيمة التي وضعها آباء الكنيسة المصرية، والتي تجمع ما بين الحفاظ على العقيدة والمواطنة وعدم إثارة المعنى الطائفي للأقلية القبطية في مصر، قضت على بذرة "الحساسية" ما بين الأقباط والمسلمين، وتجلت في المبدأ الذي وضعه السياسي القبطي النابه "مكرم عبيد" الذي يقول: "أنا قبطي ديناً، ومسلم وطناً..."

ولكن هذه السياسة تغيرت تغيراً جذرياً في الربع قرن الأخير نتيجة لعدد من العوامل كان منها زحف معسكر "المجلس الملي" ومنشأته على معسكر الكنيسة الكهنوتي الذي قصر نشاط الكنيسة على الجانب

الروحي.. وكان معسكر المجلس الملي قد خضع لكل المؤثرات الدنيوية التي لا بد وأن تؤثر على التنظيمات الفئوية وتجعلها تعمل لما يحقق لها المصلحة على كل المستويات، أي بالنسبة لكل المجالات.. وبالنسبة لطبيعة هذه المصالح وهل هي سريعة المدى... إلخ. وكان هذا الاتجاه يضل أصحابه، أو يعرضهم للوقوع في أخطاء أو الدخول في صراعات، شأن كل تنظيم من هذا النوع...

على حين كانت الكنيسة تتمسك بمبدأ قامت عليه "الديانة" المسيحية، وكان وراءها خبرة وتراث ألف عام. وكانت الديانة، والفطرة، والخبرة التاريخية والوجدان.. كلها تجعل آباء الكنيسة يحجمون عن المطامع والدخول في غمرات الدنيا والتعرض لإغراءاتها وصراعاتها... إلخ.

ولكن اتجاه التطورات كان يدفع بالمعسكر الدنيوي الملي إلى الأمام ويعلي صوته على صوت الكنيسة. وقد رأينا أنه في فترة مبكرة استطاع أن يضغط على الحكومة لتتحتج البطريك كيرلس. وقد زادت التطورات الأخيرة من قوة الاتجاه الدنيوي.. وكان من أبرز دلالات ذلك انتخاب الأنبا شنودة الذي عرف بالحيوية والفعالية وإرادة النهضة بالطائفة.

آفة الطموح:

وكما نقول دائماً فإن الطموح - وإن كان من المكونات الرئيسية لكل زعيم وقائد - فإنه ما لم يقترن بالحكمة، والحدز، والشورى، وملاحظة العديد من الاعتبارات، والأبعاد، ومقاومة الإغراء بحيث يقف القائد عند نقطة معينة لا يتعداها.. فإن الطموح يمكن أن يؤدي إلى عكس ما استهدفه.. ففي الطموح طبيعة المقامرة، والمغامرة، والمقامر الحكيم وحده - إذا وُجد - هو الذي يستطيع مقاومة الإغراء الذي يمكن أن يؤدي بكل ما ربحه!

ويتعرض القائد الطموح لعملية نفسية/ اجتماعية دقيقة يتداخل فيها الطموح الذاتي بالهدف العام ويتمازجان حتى يصبح شيئاً واحداً، وقد يمثل ذلك قولة لويس الرابع عشر (أنا الدولة) أو كلمة سعد زغلول "لا تخرج سعدا، فتخرج الأمة!" كما قد يصوره انحراف لينين عن الخط الموضوعي والأصيل لكل أدبيات الاشتراكية وتداعياتها من حرية، ومساواة جماهيرية، وعدالة.. إلى سياسة المركزية الديمقراطية في السياسة والأخذ بالتيلورية في سياسة العمل، وقمع المعارضة العمالية.. إلخ. وإذا كانت هذه الاتجاهات التي نبعت من الإيمان الشخصي للينين قد قهرت روح الاشتراكية وطبيعتها، فهذا ما يعطينا مثالا حياً عن قوة الطموح وكيف يجعل القائد يرى نفسه ممثل الدعوة، وكيف يدفعه للسير قدماً حتى يوقفه على حافة الهاوية، وفي معظم الحالات يوقعه فيها...

وقد لا نجد كتاباً عني يمثل هذه النقطة وفصل فيها ونوه بها ونبه عليها مثل القرآن الكريم... فالقرآن يسلم بضرورة وجود القائد والإمام، ولكنه يجعله "رسولاً".. ومعنى هذا أن يستبعد كل المعاني الذاتية ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ (آل عمران ١٢٨)، وهو يؤكد أن دور الرسول هو البلاغ، ويسوقه في صيغة الحصر ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ وأنه ليس

جباراً، ولا حفيظاً، ولا حتى وكيلاً عن الناس، وهو يوجهه لكي لا تستبد به الرغبة في الهداية إلى الدرجة التي قد يغلب فيها المعنى الخاص المعنى العام رغم أن دور الرسول هو بالطبع أن يهدي الناس ويقدر ما ينجح في هداية أكبر عدد بقدر ما يعد مؤدياً لرسالته، ولكن الأمر ليس بهذه البساطة لاحتمال تداخل المعنى الخاص بالمعنى العام، ولأن هناك أناساً لا يمكن هدايتهم لأسباب عديدة، وليس من دور الرسول أن يهديهم قسراً، ﴿ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَرْكَبُ ﴾ .. ﴿ فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ .. ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ .. ﴿ وَإِنْ كَانَ كَبِيرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ .. ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ .. ﴿ إِنْ تَحَرَّصَ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ وَمَا لَهُمْ مِّنْ نَّاصِرِينَ ﴾ .

وهو يوجب طاعته على المؤمنين، بل يصل إلى آخر مدى فيقرن طاعته بطاعة الله.. ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ .. وهذا طبيعي ما دام الرسول يبلغ رسالات الله.. ولكن أي انحراف عن ذلك يعرض الدعوة لخطر كبير، ولذلك يخاطب القرآن - بلهجة حازمة لا تدع أثارة من شك - الرسول: ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ لَتَفْتَرِي عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذَا اتَّخَذُوكَ خَلِيلًا * وَلَوْلَا أَنْ تَبَتَّكَ لَفَدَّ كِدْتُمْ تَرْكُنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا * إِذَا لَأَذْنُكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴾

وإحاح القرآن الكريم على هذه النقطة ومعالجته لها من كافة نواحيها وما يتسم حديثه عنها من حسم وقوة، يوضح خطورتها.. وإذا كانت بمنزلة هذه الخطورة، حتى على الأنبياء والمرسلين، الذين تحوّلهم هداية الله ورحمته، ويتنزل عليهم الوحي من السماء، فما بالك بخطورتها على القادة العاديين؟.. إن سجلات التاريخ حافلة بمصارع الطامحين والويلات التي ألحقوها بشعوبهم.

ومن الدلالات التي تتم عن أن الطموح قد جاوز منطقة السلامة وشارف منطقة الخطر، أن يحاول القادة التوسع ومد سلطانهم إلى مناطق جديدة، وأن يعنوا بالسياسة الخارجية مثل أو أكثر مما يعنوا بالسياسة الداخلية إذ مجال العمل الحقيقي هو "الداخل" وأي "خارج" يمثل طموحاً، وقد يمكن المقارنة ما بين بسمارك وكافور اللذين حققا الوحدة الألمانية والإيطالية بوسائل وسياسات حكيمة ومتأنية ووفقاً عند ذلك، وما بين هتلر وموسوليني اللذين استهدفا التوسع فباء بالفشل وجرا الهزيمة على بلديهما.

وقد بلغ البطريرك شنودة هذه الدرجة عندما استدرج لأن يكون رئيساً لمجلس الكنائس العالمية ذي العلاقات المشبوهة بالمخابرات المركزية الأمريكية (س. آي. إيه) وأخذ يرسى ركائز له في أستراليا والولايات المتحدة، وهذا كله - فيما نرى - طموح دنوي وسياسي، ليس فحسب بعيداً عن روح الأب المسيحي، بل يمكن أن يسيء إلى صفته كمرشد روعي للأقباط المصريين، ويربط ما بين مواقفهم ومواقف الجاليات التي تتعرض لمؤثرات أخرى غير مصرية!

معضلة الشنودية:

إن معضلة السياسة التي وضعها الأنبا شنودة للكنيسة المصرية، هي معضلة الرجل الذي يريد أن يأكل الكعكة ويحتفظ بها في الوقت نفسه!

فالشنودية من ناحية تضيق بإبراز المعنى الإسلامي في أي شيء.. حتى في الأسماء.. ولم يفتها - في حساسيتها المرهفة - أن السادات في مرحلة (العلم والإيمان!) أصبح يبرز اسمه "محمد أنور السادات" وليس "أنور السادات"، وهي تتدد بأي دعوة "لأسلمة" ما، وتضيق بأي حديث عن الإسلام، وتناصر دعوة الدولة العلمانية، التي ينفصل فيها الدين عن الدولة، وتكون مصر لكل المصريين، بصرف النظر عن الدين.. وترى في إبراز المعنى الإسلامي "شقاً" لوحدة الأمة.

وفي الوقت نفسه، فإنها تدعو لتعميق المعنى القبطي ولبعث آثار الحضارة القبطية، وتدعو للاحتفال في المناسبات القبطية وتطالب بمزيد من المناصب والوظائف... إلخ للأقباط.

ومن الواضح أن هذين الجانبين للشنودية متناقضان...

فإذا كانت الشنودية تدعو للدولة العلمانية وتضيق بإبراز المعنى الإسلامي فلا يجوز لها أن تمارس "الشنشنة" القبطية بكل مكوناتها.

وإذا كانت ترفع راية "القبطية" وتطالب بحقوق للأقباط كأقباط، فلا يجوز لها أن تدعي الدولة العلمانية ولا الدعوة إلى "كل المصريين"، ولا يصح لها أن تضيق بالدعوة الإسلامية...

وتظهر المأساة التي وضعت الشنودية نفسها فيها بقدر ما ترتفع إلى المستويات العليا، فقد لا يظهر أثرها بين موظف قبطي صغير، وموظف مسلم صغير، أو تاجر قبطي، وتاجر مسلم... ولكن عندما يريد أحد الأقباط النابهين والموهوبين أن يصل إلى أعلى مستويات المجتمع أو القيادة العامة، كأن يكون رئيساً لحزب أو نقابة عامة ضخمة، أو يكون وزيراً... إلخ فلا بد وأن يجد الإسلام أمامه، سيجده في إيمان القيادات الأخرى... وسيجده في التاريخ، والقيم، والمثل العليا، والشخصيات التاريخية التي يكون عليه أن يستشهد بها وتستأثر بحب واحترام المصريين.. سيجده في رمضان، وعيد الأضحى، ومولد النبي.. سيجده في القيم التي غرسها الإسلام في المجتمع المصري: كتحريم الخمر، والالتزام بقدر من العفة...

إن الشنودية تضع الزعيم القبطي في مأزق.. فإذا أراد إبراز المقومات القبطية - كما تملى عليه - فسيكون لهذا أثره بالطبع وبالضرورة - على وحدة المشاعر، وتجاوب الوجدان مع جمهوره المسلم، وإذا سلك أقل "الإيمان" فلم يبرز الخصيصة القبطية، وفي الوقت نفسه تجاهل المشاعر الإسلامية، فإنه لن يصل إلى أعماق جمهوره، وسيخسر الأوتار الحساسة والنبض الحي فيها!

هل معنى هذا أن تخسر مصر مواهب بعض القادة من أبنائها نتيجة لأنهم من الأقباط؟ كلا... إن هناك طريقاً.. ولكن الشنودية تغلقه... وما من مصري مسلم يضيق بقبطي لأنه قبطي، لأن هذا يخالف الروح

المصرية والإسلامية على سواء.. وقبل أن نعرض الحل على أسس مبدئية وبصورة تتعاقب فيها القبطية كدين والإسلام كوطن، كان السياسي القبطي النابه مكرم عبيد قد اهتدى إليه بحاسته...

وسنعرض في نهاية النبذة لهذا الطريق...

لم يقتصر نقد سياسة الأنبا شنودة على الدوائر الوطنية التي رأت أن سياسته تضرم نار التعصب الفئوي وتناقض وحدة الأمة، فهناك معارضة قوية لهذه السياسة نشأت بين عدد من الأقباط النابهين الذين أدركوا المغبة السيئة لسياسة الأنبا شنودة، وما تتمخض عنه من هدم الألفة والثقة التي أقامها البطاركة السابقون بحكمتهم والخطوط التي سارت عليها الكنيسة القبطية ومثلت تقاليدها وخالصة تجربتها في معاشة المجتمع المصري، وظهر عدد كبير من الكتاب الأقباط مثل الأستاذ جمال سعد عبد الملاك مؤلف كتاب "من يمثل الأقباط" وهي نقطة من أهم النقاط وفي صميم الموضوع والفكرة الرئيسية للمؤلف أنه إذا كان البابا هو الذي يمثل الأقباط - كما هو الظن السائد - فإن هذا تركيز للمعنى الفئوي وفصم لوحدة الأمة؛ فالأقباط كمواطنين مصريين تمثلهم انتماءاتهم المختلفة داخل الأحزاب أو النقابات، شأنهم في هذا شأن إخوانهم المسلمين، أما البابا فإن سلطته يجب أن تكون مقصورة على النواحي الروحية الخالصة دون أي ناحية دنيوية، ومن الواضح أن هذا يناقض سياسة الأنبا شنودة.

كما ظهر تيار قوي يعارض الطريقة التي يدير بها الأنبا شنودة شؤون الطائفة، وطريقة تعامله مع الكهنة، أو تصرفه في الأموال، وهي نواح كنا نود لو نعى من الإشارة إليها لولا دلالتها فيما نحن بصدده. وأن موقفه من الفكر الإسلامي هو جزء من الموقف العام له نحو كل من يعارضه أو يختلف معه مسلماً: كان أو مسيحياً!

ونشرت مجلة روزا اليوسف [العدد ٣٤١٣ في ١١/٨/١٩٩٣] ص ٨ تحت عنوان "منشورات المعارضة في الكنيسة المصرية" تقريراً صحفياً أشار إلى صدور ١٣٦ منشوراً تنتقد أوضاع الكنيسة و ٦٧ كاهناً تمت معاقبتهم منذ تولي البابا وأشار إلى أن "المعارضة لا تمثل الجماهير، ولكنها تحظى برضا المثقفين" وأبرز التقرير أن بعض أشد المعارضين كان في يوم ما من أشد أنصار البابا مثل الأستاذ جمال أسعد عبد الملاك، ومثل بعض ممن وقف مع البابا أيام أزمتته مع السادات عام ١٩٨١. وأن حجم المعارضة وإن لم يكن كبيراً فإنه يتصاعد بشدة. ومعظم المعارضة تأتي من كندا وأستراليا وأمريكا. ويستطرد التقرير.

كما شكل بعض رجال القانون من الأقباط لجنة تحت اسم "جبهة الإصلاح الكنسي القبطي" مهمتها الدفاع عما ما أسموه المبادئ الكنسية الأصلية وحددوا تحفظاتهم على إدارة الكنيسة في ست نقاط:

١ - عدم وجود لوائح منظمة للمحاكمات الكنسية لرجال الدين والمدنيين.

- ٢ - عدم وجود لوائح مالية وجهات رقابية من الدولة وأجهزتها على إيرادات ومصروفات البطيركية باعتبارها جهة عامة ويصدر قرار جمهوري بتعيين رئيسها.
- ٣ - عدم وجود حلول جذرية لتصاريح الزواج المعطلة في المجلس الإكليريكي وما يثار حولها.
- ٤ - النهوض بالأديرة والرهبنة ومنع الرهبان من الخروج من أديرتهم وسحب من يخدم منهم في كنائس الكرازة والمهجر من الخدمة وإحلال كهنة علمانيين بدلا منهم بعدما تناثر حولهم من اتهامات.
- ٥ - مناقشة ما رفع إلى الجهات الرقابية بالدولة من تقارير عن ميزانية هيئة الأوقاف القبطية والتي قال المشرف عليها إنه لا يعرف عنها شيئاً.
- ٦ - العمل على إلغاء الخط الهمايوني الذي يحظر إقامة الكنائس إلا بموافقة رئيس الجمهورية.

ومعظم هذه المطالب ينادي بها المعارضون الآخرون، وقد ظهر بعضها في المنشورات التي صدرت ووزعت على الأقباط، وهي أبسط أوجه الخلاف مع البابا وإن أضيف عليه ما أسموه بدكتاتورية البابا حيث يرون أنه انفراد بحكم الكنيسة واستطاع فرض آرائه على الجميع، وحسب ما قاله جمال أسعد إن البابا تخلى عن مبادئ الديمقراطية التي كان ينادي بها قبل توليه المنصب البابوي وذلك بعد أن أحكم سيطرته على المجلسين اللذين يقودان الكنيسة وأولهما المجلس الملي الذي يقود الكنيسة إدارياً ومالياً ويضم في عضويته ٢٤ شخصاً من المدنيين ورجال الدين ويتم اختيارهم بالانتخاب الحر المباشر من قبل الأقباط المقيدون في جداول الانتخابات العامة. أما الثاني فهو المجمع المقدس الذي يضم جميع المطارنة والأساقفة على مستوى الجمهورية وهو يختص بمحاكمة البابا ومحاكمة من يهرطق في الدين.

ويوضح جمال أسعد كيفية سيطرة البابا على المجلسين بقوله: "إن البابا أصر على عمل قائمة بأسماء المرشحين الذين يرغب في نجاحهم في انتخابات المجلس الملي والتي تجرى كل خمس سنوات. ومن الطبيعي أن يختار الأقباط قائمة البابا في ظل تقديسهم له وبالتالي أصبح أعضاء المجلس الأربعة والعشرون تابعين له لا يستطيعون معارضته خاصة بعد أن جعلهم شمامسة وهي رتبة كهنوتية وبذلك أصبحوا خاضعين له بحكم الوضع الكهنوتي الجديد.

أما بالنسبة للمجمع المقدس الذي يعتبر أعلى سلطة روحية في الكنيسة فقد سيطر عليه من خلال زيادة عدد أعضائه وتعيين عدد من الأساقفة الموالين له وذلك من أجل القضاء على سلطة الحرس القديم من الأساقفة الذين عينوا ورسموا في عهد سابق عليه.

وقد استطاع البابا زيادة عدد الأعضاء عن طريق إنشاء أبرشيات جديدة يرأسها أساقفة جدد حيث كانت كل محافظة بها أبرشية واحدة فقام البابا بتقسيمها إلى عدة أبرشيات حتى وصل عددها في محافظات أسبوط والمنيا وسوهاج إلى سبعة في كل محافظة على سبيل المثال، ومن الطبيعي أن يخضع الأساقفة الجدد لسلطة البابا وخاصة أنه يختارهم من الموالين له.

وهو الأمر الذي يؤكد البعض أنه لهذا السبب فقد المجمع المقدس أية صلاحية في مناقشته في أي مشاكل روحية أو عقائدية تمس الكنيسة والأقباط، فالذي يعارض البابا داخل المجمع يحاصر من الأغلبية ويتجنبوه مثلما حدث مع الأنبا غريغوريوس أسقف البحث العلمي كما يروي جمال أسعد الذي كانت له آراء في جوانب عقائدية تمس التطور مثل قضايا الطلاق والزواج، حيث ينادي بإباحة الزواج من أخت الزوجة المتوفاة وهو الأمر الذي يرفضه البابا شنودة، ولذلك أصبح الأنبا غريغوريوس معزولا من الجميع حتى أن أحداً من الأساقفة لا يجرؤ أن يدعو للصلاة في أبرشيته رغم أنه أسقف البحث العلمي حتى لا يغضب البابا شنودة.

وسجل أحد كهنة الكنيسة، وهو القمص أندراوس عزيز سليمان المآخذ التي يأخذها لفييف من الكهنة على سياسة الأنبا شنودة، وبعضها يتعلق بإضرار التعصب وتعميق المعاني الفئوية وإيجاد حساسية ما بين الأقباط والمسلمين، وهو يقول:

"إنني كمسيحي أجزم بأننا نتمتع بكل حقوقنا، فلا تمييز أو تفرقة، فمننا من يحتل مراكز كبيرة في الجيش أو البوليس أو دواوين الحكومة المختلفة، ومننا من يمتلك العمارات والأعمال التجارية، والآلاف والملايين في البنوك وهناك أيضاً الفقراء الذين يكسبون خبزهم بالكاد والكدمثلنا مثل الإخوة المسلمين. وهناك الكنائس التي ساهمت الدولة في بنائها مثل الكاتدرائية بالعباسية أو قامت ببنائها كلها على نفقتها مثل كنيسة العاشر من رمضان..."

"فإذا كان هناك شخص متعصب، مسلم أو مسيحي، فهو رجل مريض وعلى الدولة أن تتخذ ضده ما يمكن من وسائل العلاج، قد يكون علاجاً نفسياً أو إعلامياً أو تهنديبياً، فهذا عمل الدولة، أما من ناحية الكنيسة أو المؤمنين فعليهم أن يقدموا له المحبة والصدقة وأن يتداخل المسلم مع المسيحي ويتلاحما، لتكوين نسيج واحد هو هذا المجتمع العظيم، مصر..."

والاضطهاد ليس معناه حرمان من درجة أو وظيفة أو ترقية، فهذه أشياء مادية وقتية بعيدة عن سلطة الكنيسة الروحية.. ولكن الاضطهاد معناه السحل والقتل والحرمان من ممارسة الشعائر الدينية، وهذا لم ولن يحدث نهائياً، ولكنها كلمة تستغل في غير مكانها تخدم أغراض من يبحثون عن الزعامة الشعبية للأقباط!.

والمسيحية مملكة ليست من هذا العالم، رئيس أو ملك هذه المملكة هو السيد المسيح له المجد، وسر قوة هذه المملكة أنها ليست من هذا العالم، تؤثر فيه بمبادئها وسماحتها وحبها السامي ولا تتأثر به "تعيش في العالم ولا يعيش العالم فيها..."

"فهي تستطيع أن تعيش في ظل كل القوانين والتشريعات سواء كان هذا التشريع مصدره الشريعة الإسلامية أو القانون الروماني أو الفرنسي، فكل هذا لا دخل له في القلب الداخلي النقي أو عرش المسيح أو مملكة المسيح الروحية..."

"وقد عاشت الكنيسة مع الشريعة في كل عصور الإسلام صنوان متحابان كل في طريقه، هذه تحكم الوطن كقانون مدني وتلك تحكم الروح كقانون سماوي خاضع لتشريعات الدولة، فإذا كان القانون المدني يحاكم السارق والزاني والمجرم فليس في طريقه وليأخذ كل مخطئ جزاءه بالشريعة ولتستمر العلاقة الروحية كقانون سماوي بين العبد وربيه..(35)"

ورأي المؤلف أن الكنيسة تحولت كجماعة للمؤمنين وملك خلاص للضالين، مستلهمة تعاليمها من وحي الروح القدس إلى حزب سياسي اقتصادي منهجي يسعى لاكتساب الرأي العام الداخلي والخارجي بكل الوسائل... "

ويقول المؤلف:

"لقد عشنا سوياً مسلمين ومسيحيين على ثرى هذا الوطن، آلاف السنين معاً في السراء والضراء، على الحلو والمر، بدأً واحدة، والخلافات إذا وجدت بين الإخوة تصفى أيضاً بين الإخوة، دون أن يسمع الغريب."

"ولكن حدث شيء غريب لم يحدث مثله في تاريخ الكنيسة، وليس له شبيهه.. في حادثة "الخانكة" عام ١٩٧٣ أن يأمر رئيس الكنيسة الكهنه ويقول لهم: (أنتم كم؟ مائة وستون، عايزكم ترجعوا ستة عشر كاهناً، والباقي يفترشون الأرض افتراًشاً ويستشهدون!) حتى أجابه أحد الكهنه: (ولماذا لا تأتي معنا ياسيدنا علشان تستشهد أولنا؟)"(36).

وهذه واقعة توضح - إن صحت - كيف أن رئيس الكنيسة بدلاً من أن يطفى نار الفتنة، فإنه يضرها وينفخ فيها.. ولماذا هذا!!؟
ولماذا هذا!!؟.

"... هو أن يموت عدد من الكهنه والشعب في احتكاك مفتعل ومثير وعن طريق زبانيته القلائل المتعصبين في الخارج يأخذونها ذريعة للدعاية ضد الوطن وإثارة الرأي العام العالمي بدعوى أن المسلمين يقتلون المسيحيين."

إن الاستشهاد في العصور الأولى للمسيحية معنى جميل، أن يموت المسيحي لأجل مبدأ أنه مسيحي في عالم وثني لا يعترف بالمسيحية ويحظرها.. وقد انتشرت المسيحية وانتهى عهد الاستشهاد منذ زمن بعيد جداً يموت البطريرك بطرس خاتم الشهداء قبل ظهور الإسلام.

"أما أن نأخذ فكرة الاستشهاد وسيلة الهدف منها الدعاية ضد الدولة والتشجيع بدين الدولة الرسمي الذي نعيش في رحابه وسماحته في حب ووفاء آلاف السنين، لأجل أن أخلق من نفسي "زعيماً شعبياً" ذا

(35) الحقائق الخفية في الكنيسة القبطية تأليف القمص أندرواس عزيز - سنة ١٩٨٥ - ص ٨ ٩.

(36) المرجع السابق ص ٢٧.

صيت واسع في دنيا السياسة وشاشات التلفزيون.. أبني نفسي بهلاك الآخرين، فهذه أتانية وذاتية مفرطة...".

"أحلام الأنبا شنودة بتكوين جبهة قبطية للرأي العام العالمي خارج مصر الهدف منها أن يكون زعيماً شعبياً، هي سراب خادع أضرب به وبالمسيحيين في مصر.."⁽³⁷⁾.

وضرب المؤلف المثل لاستغلال شعبية من شعائر العبادة لخدمة غرض سياسي: "فالصوم فكرة روحية جميلة.. ولكن يمكن أن تتحول هذه الفكرة الروحية الجميلة إلى موضوعات سياسية للإثارة، فأطلب صوماً انقطاعياً لأن هناك اضطهاد؛ فأستغل فكرة الصوم لهدف سياسي هو أن بالدولة اضطهاد، فأغرس بطريق غير مباشر فكرة ضد المسيح وهي "اضطهاد الدولة للمسيحيين" يا لها من فكرة شيطانية مغلفة بورق سلوفان مفضض..."⁽³⁸⁾.

وقد انتقد الكاتب بشدة أن تكون الوظائف في يد البطريرك أو في يد الأسقف دون أي ضمان للكهننة، فكل الذين يعملون في الكنيسة هم تحت رحمة إرادة البطريرك أو الأسقف دون أي حماية، كما أن الأموال التي ترد للكنيسة لا رقابة عليها!

ونسب الكتيب إلى البابا ما لم ينسب إلى الملوك من بناء القصور واقتناء الكلاب البوليسية التي تأكل قطعاً غالية من الشيكولاته المستوردة وكذلك السيارات المرسيديس الفخمة، هذه العدوى التي بليت بها الكنيسة هذا العصر.

ويغلب أن يكون لهذه الإشارة أصل، إن لم تكن هي الحقيقة، وعلى كل حال، فأسوأ ما يقال فيها: "ومن دعا الناس إلى ذمه ذموه بالحق وبالباطل!"

على أن التفاصيل الدقيقة التي أوردها الكتيب عن معاملة البطريرك لأعداد كبيرة من رجالات الكنيسة بعضهم في مثل مستوى الأنبا غريغورس أسقف الدراسات والبحث العلمي، والأنبا مينا مطران جرجا ونجع حمادي، والأرخن الشهير المرحوم يونان خلة المدور، والأب متى المسكين، إلى بقية القسس مثل القس بطرس شحاته كاهن كنيسة مارجرس، والقس أيوب فام، والقس يوسف مرقص وأربعة عشر قساً كان المؤلف أحدهم.. كل هؤلاء أبعدوا عن مناصبهم أو حرّموا حقوقهم الوظيفية التي يتمتع بحمايتها أقل موظف في الدولة، وبعضهم مات من شدة الأسى والحسرة!

نقول إن هذه وقائع حقيقية، وقد صدرت عن كاهن يلم بخفايا الأمور، وليس أدل على صدقها مما نشره أقباط شبرا في مجلة الشعب سائلين إعادة القس إبراهيم عبده في رسالة تصور المأزق المؤلم الذي وضعته سياسة الكنيسة وبطشها وما في يديها من سلطة مطلقة، وكيف أنها أحوجت الأقباط إلى التماس العدالة فيما يشبه الشحاذة الوضيعة، وبعد إزجاء آيات الثناء على من أوقع بهم الجراء الظالم!

(37) المرجع السابق ص ٢٩.

(38) المرجع السابق ص ٢٠.

تقول رسالة أقباط شبرا:

حضرة صاحب القداسة والغبطة رئيس الأقباط الأعظم/ البابا شنودة الثالث.

بكل خضوع نرفع لسدتكم الرسولية أسمى آيات الطاعة والولاء سائلين الله أن يديم لنا رعايتكم حتى تنعم الكنيسة بما تحقق لها من امتداد وازدهار، إذ علا شأنها وتجدد شبابها وأصبحت تعيش في صحوة روحية مباركة قل أن تكون لها سابقة في التاريخ المعاصر وذلك بفضل يقظتكم وتعاليمكم وما خص الله به قداستكم من ثقافة وعلم غزير، ونحن نؤمن بأن الله في سابق تدبيره قد وفرك لهذا العهد بالذات ربانا حكيمًا جديرًا بالقيادة الروحية لشعب يضمركم حبا يتسامى فوق كل تعبير.

مقدمو هذا التوسل لغبطتكم أبناؤكم "أبناء مصر" وقد فزعت قلوبنا وحل بها الأسى حينما علمنا بالقرار التأديبي الذي صدر بإدانة الأب الورد القس إبراهيم عبده الذي بموجبه تم استبعاده وعزله في دير الأنبا باخميوس بالصعيد. لو كانت عقولنا - بحكم معاشتها لهذا الأب زمنًا طويلًا يمكن أن يتطرق إليها أي نذر من الشك الذي يؤدي إلى تبرير المؤاخذة أو الملامة في شيء من تصرفاته - لاستقبل الشعب هذا الإجراء كأمر عادي لا يوجب التعليق لأن العرف الجاري يقضي أن يكون "الجزاء من صنف العمل" ولكن باعث الحزن الذي ألم بنا لفراقه مخذولا وحرماننا من أبوته الحانية، هو القناعة اليقينية بأن أبانا يتميز بالوداعة والتواضع ورحابة الصدر والقُدوة الحسنة في كل تصرفاته وفي كل الأحوال نرى فيه رسالة المسيح الصادقة التي نتمنى أن يحتذي بها الكثيرون.

نحن إذ نذكر ما يلاقيه هذا الأب من المطاردة والتعقب بين الحين والآخر نعزوها إلى طبيعة العالم منذ البدء، وما يلاقيه الناجحون في حياتهم، ولعل التجربة الماثلة أمامنا تذكرنا بالكثير الوارد في كتابنا المقدس ومنها قصة يوسف الصديق وما جره عليه حسد إخوته من ضيقات ومتاعب (تك ٣٧: ١١). ولكن عناية الله كانت معه وسخرت كل التجارب للخير.

واعلم يا سيدنا أن قلوبنا أمام الله تعترف لقداستكم أن أبانا القس/ إبراهيم عبده ليس محبوبًا من شعب كنيسته فحسب، بل هو موضع إعزاز وتقدير من كل الذين سعدوا بمعرفته على امتداد الكرازة وإن كانت ألسنة الناس هي أقلام الحق فإن الجموع الموقعة على هذا الرجاء، وهي جزء من كل، تناشدكم بدالة البنية لتحقيق رجاءهم، فلا يطول حرمانهم من أبيهم وتعيده إليهم،
أدام الرب حياتكم سنين عديدة وأزمنة سلامية مديدة.

ممدوح بشري ويصا
(وعدد من التوقيعات)⁽³⁹⁾

⁽³⁹⁾ جريدة الشعب عدد ١١/٢٦/١٩٩٣.

ولا جدال في أن تصرف الكنيسة تجاه كاهن يتمتع بهذه الثقة ينافي ما سطرته آيات التناء في القسم الأول من البيان، ويدل على أن هناك أحكاماً فردية تطبق بصورة بعيدة كل البعد عن الديمقراطية أو ما تتطلبه أوليات العدالة من ضمانات.

لقد تضمن كتاب "الحقائق الخفية في الكنيسة القبطية" قصة تعيد إلى الذهن قصص إذلال السجن الحربي وصلاح نصر... إلخ، فقد أوقف مرتب القس يوسف مرقص واستدرج لدير الأنبا بشوي فلما حضر مع زوجته تاركاً بناته الأربع الكبار في منزل متواضع جداً ما يزال يقطنه في دير الملاك، أعاد البطريك زوجته للقاهرة مع أحد الرهبان لينفرد بهذا الكاهن ويغدر به نكاية في الأنبا غريغورس، فطلب منه أن يحلق ذقنه ويخلع الزي الكهنوتي، فرفض في إياء مهما كان الثمن، فصدرت التعليمات للأنبا أغاثون "عشماوي" بتنفيذ هذا الحكم الذي أحضر له جلباباً أبيض وطاقيّة بيضاء ألبسه إياهما وأخذ ينصحه بالوعيد تارة وبالتهديد تارة أخرى. فلما لم ينصع هجم عليه اثنان أشداء من الرهبان وكتفوه كما للذبح وأخذوا يقصون لحيته بالإكراه وحبسوه لمدة ٢٣ يوماً في قصر الأنبا بولا بالعزباوية وقد عرفت السلطات بالجريمة وتدخلت وحرر محضر أمام النيابة بناء على بلاغ وصل إلى هذه السلطات في قسم شرطة الأزبكية!

ولكن هذا الكاهن المسكين المتواضع تنازل عن المحضر إجلالاً لرئاسته الدينية وأبعد عنهم التهمة، ولاء وحباً وتسامحاً بعد أن توسلوا إليه أن ينقذهم من جريمة ثابتة ووعدوه بسخاء ثم بعد تنازله كالواله الاتهامات وتناسوا الوعود...

ويبدو أن أنصار الأنبا شنودة أحسوا بهذه المعارضة، فنشروا صفحة كاملة في جريدة الأهرام تحت عنوان "البابا شنودة: ٢٢ عاماً بطريركاً" (40) تحدثوا عن إنجازاته كرجل علم وفكر وأنه (أول من أرسى مبدأ ديمقراطية العمل الكنسي وامتدت رعايته إلى المهاجرين في أمريكا وأستراليا ودول أوروبا.. وأنه أصدر أول لائحة للمجمع المقدس، وأول من أسس أديرة المهجر... إلخ).

ويظهر أن الذين وضعوا مادة هذه الصفحة اهتموا بإبراز ما يعد تنفيذاً للاتهامات التي تتدد فيها المعارضة القبطية بطريقة مباشرة البابا لسلطاته، الأمر الذي دفع الأستاذ جمال أسعد عبد الملاك لأن ينشر في جريدة الشعب تعليقاً لازعاً وطويلاً تحت عنوان "مكانة قداسة البابا أعلى من الإعلانات مدفوعة الأجر!" (***) (قضى قضاء مبرماً على كل ما جاء في الصفحة الكاملة وكشف عما كان البابا في غنى عنه - وجاء فيه:

خرجت علينا جريدة الأهرام يوم الثلاثاء ١٦/١١/١٩٩٣ بصفحة كاملة مدفوعة الأجر تتكلف عشرات الآلاف من الجنيهات بعنوان "البابا شنودة: ٢٢ عاماً بطريركاً رجل علم وفكر: شاعر وعضو نقابة الصحفيين وأستاذ بالكلية اللاهوتية".

(40) الأهرام ١٦/١١/١٩٩٣ ص ١٧.

(**) الشعب ٢٣/١١/١٩٩٣.

ورغم إدراكي أن هذا الإعلان المدفوع الأجر الهدف منه هو الرد على مقالات المعارضة التي تعلن الرأي الآخر في الكنيسة، والتي تنتقد بعض تصرفات قداسة البابا، والتي من حقنا أن ننتقدها، أقول رغم إدراكي هذا، فقد هالني هذا الشكل الإعلاني الذي لا يليق ولا يجب ولا يصح أن يتبعه قداسته وهو في موقعه الروحي هذا، حتى ظننت أن قداسته قد قرر أن يخوض معركة انتخابية من النوع الثقيل بتاع إخواننا الافتاحيين واللي "بيرشوا فيه تمام"، ولكن لعلمي أن زفة انتخابات رئاسة الجمهورية آخر الزفات ولا يوجد أية انتخابات الآن. قلت لا سمح الله هو فيه منافس لقداسة البابا على كرسي البابوية، حيث إن صفحة الإعلان الأهرامية هذه قد حوت نشاط وإنجازات وأعمال ومواهب قداسته موضحة في بعض المواقع من الإعلان الفرق بين عهد قداسته والعهد السابق عليه، وكأن القصد هو المقارنة بينه وبين الآخرين (عموماً هذه سمة لكل ملوك مصر منذ الفراعنة) مع العلم بأن ما جاء بالإعلان عن الإنجازات فهو مكرر للمرة الألف. فقد سبق الإعلان عنه في مجلة الكرازة التي يرأس تحريرها البابا، والتي لا عمل لها سوى الإعلان عن مقابلاته وسفرياته وإنجازاته!. كما لا أعلم هل قداسة البابا نشر هذا الإعلان متصوراً أن الأقباط سيقولون إن الأهرام هو الذي نشر. وبهذا الوهم يكون البابا في نظر الأقباط مثل رئيس الدولة وأكثر ناسياً أن أي قارئ سيعلم أن هذا إعلان مدفوع الأجر مثل أي إعلان عن أية سلعة استهلاكية، فهل يليق هذا الوضع مع موقع البابا وهو الأب الروحي لكل الأقباط في العالم؟! حيث إن هذا الموقع يجب أن يكون عند ثقة الجميع أقباطا وغير أقباط لما للكنيسة من احترام على مدى التاريخ، فهل موقع البابا وهو بهذا القدر وهو كذلك يحتاج إلى نوع من الدعاية؟! إنه رجل علم وفكر وشاعر.. إلخ، وما قيمة هذه المواقع؟ وهل يمكن لهذه المواقع المادية الدنيوية أن تعطي موقع البابا الروحي الأبوي أية مميزات؟ وهل هو صراع بين المذاهب المادية الدنيوية وبين الموقع الروحي؟ وهل يعلم قداسة البابا أن قديسي الكنيسة على مدى التاريخ كانوا قديسين نتيجة لمستواهم الروحي ولتقشفهم وزهدهم وليس بالأبهة والإعلانات والفخفة، وكذلك لماذا هذا الإسراف والإنفاق الذي لا يقبله الله، فإذا كان مبلغ الإعلان - وهو عشرات الآلاف من أموال الكنيسة - فكيف يسمح قداسة البابا بإهدار أموال الكنيسة وهي أموال الشعب بهذا المستوى الذي لا يليق؟ وكيف يقبل أن يبعثر أموال الكنيسة في الدعاية لشخصه التي لا تبرير ولا مبرر لها، والتي يجب أن ينأى بنفسه عن مثل هذه التصرفات.. وإذا كان المبلغ مدفوعاً من كبار المستثمرين الأقباط الذين سيقولون إنهم يحبون البابا ويقدمونه. نقول: هل قال لكم الله ذلك؟ وهل هذه الأموال تعتبر مقدمة لله وللكنيسة؟ وهل ستنالون عن هذا التبذير أية بركة؟ وهل لو كان هذا المبلغ من نصيب الفقراء ألا يكون أنفع وأجدى؟ مثل ما قال الرب إن من أعطى فقيراً فقد أعطى الله، فهل المجاملة والنفاق وصلا إلى حد مجاملة البشر على حساب الله (سبحان الله)؟ وهل قبول البابا لهذا الإعلان الذي لا يليق أو يتسق مع روحانية موقع البابا الذي نتمناه، ألا يعتبر هذا تبذيراً في غير موضعه وإنفاقاً لا مبرر له، وهل فاقد الشيء يعطيه؟ فكيف نقول ونعظ ونكتب عن الاهتمام بالروحيات وبالحياة الآخرة، وألا نجري وراء شهوة الجسد؟ كيف نقول ذلك وتصرفاتنا لا تدل على ذلك، بل تدل على الاهتمام بالماديات على حساب الروحيات.. فهل سكن القصور وركوب السيارات الشبوح والفخفة والمنظرة.. هل هذه هي روحيات الكنيسة في مشارف القرن الحادي والعشرين؟

وهل الاهتمام بالملابس المزركشة والمندوشة، والتي لم يلبسها أي بابا في تاريخ الكنيسة، هل هذه هي الروحيات؟! وهل بناء قصر في منطقة أبو ثلاث في الاسكندرية تكلف ٢ مليون جنيه كاستراحة مع القصور الأخرى في الداخل والخارج هل هذه هي الروحيات؟ وهل هذه المعيشة المترفة في الوقت الذي توجد فيه كنائس وكهنة لا يجدون إلا القليل لسد احتياجاتهم؟ هل هذه هي العدالة المسيحية..؟ وكيف نقول مع هذا إن المسيحية عطاء وبذل واتضاع؟ وهل هذه هي حياة الرهبنة التي تركتم العالم من أجلها وأقيمت عليكم صلاة الموتى فأين اتضاع المسيحي وأين تقشف الراهب؟؟

أما ما جاء في الإعلان مدفوع الأجر عن إنجازات البابا من ناحية تأسيس المعاهد اللاهوتية والأديرة والكنائس بالمهجر، فنحن لا ننكر على قداسته هذا بل نوّيده عليه ونشكره. ويستطرد حتى يصل إلى علاقة البابا بالطوائف المسيحية وهنا نقول للبابا: ما هي حقيقة العلاقة بينك وبين الطوائف المسيحية؟ وهل مهاجمتك للطوائف مثل ما حدث في اجتماع كهنة القاهرة في ١٩٩٣/٩/٣٠ دليل على حسن العلاقة؟ وهل قطعك للحوار بين الكنيسة القبطية والكنيسة الإنجيلية بسبب كتاب للدكتور رفيق حبيب، ابن رئيس الطائفة الإنجيلية فهل هذه هي العلاقة الحسنة؟ وهل يتم تقييم العلاقة بين الطوائف المسيحية بناء على مواقف خاصة أو وجهة نظر خاصة؟ وهل رأي دكتور رفيق يجعلك تقطع الحوار؟ وهل هذا هو نوع من التهديد لمن يريد أن يعبر عن آرائه وأفكاره؟

أليس هذا هو نوعاً من محاكم التفتيش ونوعاً من التهديد الذي لا يليق؟ ولا أعلم بعد ذلك أية علاقة حسنة تلك التي تتحدث عنها؟

أما ما جاء بالإعلان بخصوص ما يسمى بالديمقراطية في الممارسة الكنسية والتشدد بشعار "على الشعب أن يختار راعيه"، أقول هل يحدث يا قداسة البابا أنك تجتمع مع الشعب في الأيبراشية الخالية وتسمع آراءهم حيث يقومون بتسمية اسم الشخص الذي يريدون رسامته أسقفًا هل يحدث هذا؟ على العموم أذكرك برسامة أسقف القوصية، والتي كنت مشاركاً فيها منذ البداية أذكرك وأقول إن الشعب قد جاء بناء على أوامرك مرتين مرة سمع فيها منك النقد والتفريع بأنهم شعب لا يستحق أن يرسم له أسقف، حيث لم يقوموا ببناء قصر فخيم للأسقف، لكي يستقبل فيه بعد الرسامة، فهل الذي يشغل قداستكم هو المنظر والترف، وأن يكون الأسقف زعيماً بدلاً من أن يكون أباً.. وكل ما يعينك هو أن يكون الأسقف ذا وضع رسمي اجتماعي لا ديني روحي. أما المرة الثانية التي قابلت فيها شعب القوصية فكانت المقابلة التي سبقت رسامة الأسقف بأسبوع وفيها تكلمت وأعلنت أنك ستقوم برسامة الأسقف، ولكن لم يختار الشعب اسماً ولا أنت لم تذكر أيضاً اسماً. ولكن لم نعرف الشخص المزمع أن يكون أسقفًا إلا يوم الرسامة. فكيف نقول إن الشعب يختار راعيه كيف؟ وكيف تسمح لنفسك أن تقول في التقليد، وهو المرسوم الذي يعلن رسامة الأسقف والذي يتصدر صالون قصر الأسقف في الأيبراشية، تقول في التقليد: إن الشعب بطوائفه جاء إليك واختار فلاناً لكي يكون أسقفًا. وهذا لم ولن يحدث، وبعد كل ذلك تقول إن الشعب يختار راعيه! كيف هذا ولماذا يا أباي؟

أما فيما يخص المحاكمات الكنسية فأتركها للآباء الكهنة الذين يكتبون في هذا الموضوع. أما الموضوع الأخير الذي جاء في الإعلان وهو دور العلمانيين وأنهم يريدون أن يسيطروا على الأكليروس، فنقول إن الخدمة في الكنيسة بالمفهوم المسيحي هي بذل وعطاء ونصيحة لا كسب وتسلط وسيطرة. فالعلماني الذي يخدم يريد أن يكمل دور الأكليروس لا أن يسيطر عليه وهذا يقال للعلمانيين، كما يقال للأكليروس أيضاً لكي لا يكون هناك طرف مسيطر على الطرف الآخر، أما غير ذلك فسيكون سلوكاً بعيداً عن المسيحية، وهذه بعض الملاحظات والآراء نقولها لصالح الكنيسة التي نرجو لها التقدم والازدهار كمؤسسة دينية مصرية وطنية، وهنا يحضرنى قول الكاتب المسرحي الفرنسي موليير عندما يقول في إحدى مسرحياته: "سأصير قسيساً وأطلق لحيتي وأتحدث عن الفضيلة. سأمنح نفسي حرية واسعة وأهدد خصومي بالحرمان! وسأعلن أنني صوت السماء.. فمن أطاعني فقد أطاع الرب. ومن خالفني فلا مكان له على الأرض، إنها السلطة المطلقة التي أحلم بها وويل للمعارضين". انتهى مقال الأستاذ جمال أسعد عبد الملاك.

إن هذه الوقائع تدل دلالة قاطعة على أن البابا استطاع أن يحكم هيمنته على الكنيسة وأجهزتها ويديرها بيد من حديد ويفرض جواً من الإرهاب على الجميع، وهي تثير التساؤل عن السلطات التي تتمتع بها الرئاسات الكنسية ومدى توافقها مع حقوق الإنسان وضمانات الديمقراطية: لقد كان الذي نقرُّ أوروبا من المسيحية هو استبدال سلطات الكنيسة واستئثارها بالأمر واستهدافها الحكم والنفوذ، وهذا ما تمارسه السلطات الكنسية هنا. إن التستر وراء الدين لا يبرر أبداً إلحاق ظلم بأحد، وإنما جاءت الأديان جميعاً لتحقيق العدالة وتوفير الكرامة.

وكل هذه الكتابات الموثقة من كتاب أقباط تؤكد أن الكنيسة قد وقعت في خطأ جسيم عرضها لنقد لاذع لم يسبق أن وجه مثله لأحد من الذين حملوا دعوة واسم القديس مرقس الشهيد المتقشف، ولا بد أن هناك سبباً سيكولوجياً عميقاً يحمل البطيريك على أن تظهر صورته مثل "شارلمان" تماماً مع فارق واحد هو أن شارلمان يمسك بسيف عريض، بينما البابا يمسك بعصا طويلة، باستثناء هذا فإن صورة شارلمان وصورة شنودة تتطابق بالجبروت والسلطة والقوة، وهذا إذا صح بالنسبة لشارلمان فإنه لا يجوز لرمز المسيح ومخلص النفوس.

ظهور الجماعات الإسلامية والتيار المتشدد:

كان ظهور الجماعات الإسلامية والتيارات المتشددة التي اقترنت بها من العوامل التي أرهفت حس الكنيسة واستندت عليها في تبرير مواقفها وصياغة سياستها.. وإن كان هناك من يرى العكس: إن سياسة الأنبا شنودة التي سبقت ظهور هذه الجماعات بوقت قصير وعاصرتها، كانت من العوامل التي ألهبت مشاعر لقيف من الإسلاميين المتطرفين، واضطرتهم إلى اتخاذ موقف متشددة، على نقيض الموقف التقليدي للهيئات الإسلامية تجاه الأقباط الذي كان يتسم بقدر كبير من المجاملة.

ولكننا على كل حال لن نشغل أنفسنا بتحقيق هذه النقطة، وقد بسطنا رأينا عن الجماعات الإسلامية في عدد من كتبنا⁽⁴²⁾، وباختصار فإننا نرى أنها الثمرة المرة لسياسة الطاغوت الناصري وما حفلت به ديكتاتوريته وإرهابه وتعذيبه، فكان لا بد من رد فعل لهذه السوءات بمجرد موته، وانقضاء عهده، واتسم رد الفعل بكل ما في الفعل من سوءات، فضلاً عن أن السادات، وقد ورث تركة متقلبة ومراكز قوى وتكتلات ناصرية وشيوعية، أراد أن يضرب هذه القوى المناوئة له، فلم يجد إلا هذه الجماعات، فأطلقها لتتأثر لنفسها من الناصرية المقيئة!

ومن الواضح بالطبع أن السادات - رغم أنه كان بطبيعته كفلاح مصري، وخلال فترة تشرده وتعرفه على الإخوان تعرفاً وثيقاً - أقرب إلى الإسلام من عبد الناصر.. ولكن من الخطأ الفاحش الظن أن الإسلام كان محور فكره السياسي، فقد كان ضابطاً، وكان مصطفى كمال أتاتورك مثله الأعلى حيناً ما، وكان بحكم السلطة والمزاج يبتعد عن أثر الفطرة والقرية وذكريات الإخوان، وقد تورط مع عبد الناصر طويلاً.. وكان العامل الأساسي في تشجيعه للجماعات الإسلامية هو القضاء على خصومه الذين كانوا خصومهم أيضاً.. فسياسته قامت على أساس تكتيكي (عدو عدوي صديقي!).. وعندما أجهزت الجماعات الإسلامية على فلول الناصريين والشبيوعيين، وكشفت سؤال الناصرية، انتهت مهمتها بالنسبة للسادات، وأصبحت بالتالي خطراً عليه، وجاوزت في إسلاميتها وعداوتها للناصرية الحدود الساداتية!

على أن هذا التطور الذي انتهت إليه الأمور لم يظهر إلا في السنوات الأخيرة من حكمه، أما السنوات الأولى فهي سنوات الوفاق.. ويبدو مع هذا أن السادات أراد شيئاً فشيئاً أن يجرد الجماعات الإسلامية من أوراقها الراحبة ومن دعوى (تطبيق الشريعة).. فأوعز بأن يتقدم الأزهر بمشروع قانون للحدود، وآخر عن الردة!

ولم يكن الإنسان بحاجة إلى ذكاء خارق ليعلم أنها "مناورة"، وأنه لم يدر بخاطر الحكومة أبداً أن تعترم إصدار مثل هذين القانونين اللذين كانا يستتبعان ثورة تشريعية واجتماعية، يمكن أن تعصف بالنظام نفسه!

ولو كان على رأس الكنيسة القبطية أب مثل كيرلس الخامس لما حرك ساكناً، ولترك المناورة حتى تكشف نفسها دون أن يورط الكنيسة في شيء، والقوانين في كل الدول الديمقراطية تعرض على المجالس التشريعية المنتخبة، وتعرض للنقاش على صفحات الجرائد وعلى كل حال فما دامت هذه القوانين - على طبيعتها الإسلامية لا تمس حرية العقيدة، فلا يجوز لهيئة أن تحتج عليها، فما دام مجلس الشعب المصري أجاز عقوبة السرقة، فيفترض أن تطبق، كما يطبق أي قانون، ولا يجوز التعلل بأن هذه العقوبة لها أصل إسلامي وبالتالي فلا يجوز أن تطبق على الأقباط، لأنها لا تمس حرية العقيدة في شيء، وإنما يجوز للأقباط

(42) انظر كتاب "رسالة إلى الدعوات الإسلامية" وكتابنا "الفريضة الغائبة: جهاد السيف أم جهاد العقل" وهو ردنا على ما جاء في كتاب "الفريضة الغائبة" ... دار ثابت - القاهرة.

الاحتجاج لو أصدر المجلس قانوناً يحول بينهم أو يضيق عليهم ممارسة شعائرهم الخاصة، أو يميز بينهم في الوظائف على أساس الدين،... إلخ، وهذه وتلك مستبعدة من قانون الحدود...

ولكن الأنبا شنودة أراد أن يتخذ منها مناسبة لاستعراض قوته، فسمح بعقد مؤتمر ديني مسيحي في تاريخ البلاد منذ ستة وسبعين عاماً (أي منذ عقد المؤتمر القبطي سنة ١٩١١) وأصدر بياناً طالب فيه بإلغاء مشروع قانون الردة واستبعاد التفكير في تطبيق الشريعة الإسلامية على غير المسلمين، وإلغاء القوانين العثمانية التي تقيد بناء الكنائس، واستبعاد الطائفية من الوظائف العامة على مختلف المستويات، وحرية النشر!

ولاحظ الكاتب القبطي الدكتور غالي شكري أن البيان الذي أصدره هذا المؤتمر كان واضح التطرف والطائفية معاً في استخدام تعبيرات مثل "الشعب القبطي" و "السلالة العريقة في القدم"⁽⁴³⁾..

وحرك الأنبا شنودة أجهزته الخارجية المتمثلة في الجاليات القبطية في أستراليا وكندا والولايات المتحدة، التي أمطرت الحكومة المصرية، كما استعدت كل حكومات العالم بمئات العرائض والمقالات التي تتحدث عن انتهاك المسلمين لحقوق الأقلية القبطية في مصر!

وهكذا أصبحت هناك "مسألة قبطية" في الإعلام الخارجي.. حتى أن مجلة متخصصة صدرت بالفرنسية في باريس تدعى "العالم القبطي" وكتب في عددها الأول (الرئيسي الفرنسي جيسكار ديستان، والرئيس السنغالي ليوبولد سنجور)⁽⁴⁴⁾.. بالإضافة إلى الرئيس أنور السادات نفسه!

وكان واضحاً كل الوضوح أن البابا، وقد لعب لعبة السياسة والدنيا، كاد أن ينزلق إلى حالة لا يملك هو نفسه التحكم في القوى التي أثارها أولاً.. كما حدث تقريباً للسادات والجماعات الإسلامية.

وكانت هذه السياسة شديدة البعد عن السياسة المقررة للكنيسة المصرية، وعارضها بشدة عدد كبير من الكهنة والآباء وعلى رأسهم الأب "متى المسكين" الذي عرض في لقاء مع الأستاذ مكرم محمد، الفكرة المسيحية النقية عن دور الكنيسة، وأن الكنيسة لا تتدخل مطلقاً، حتى في الأعمال الخيرية، وأن عملها الوحيد هو تخليص الروح بالبشارة.. كما كان عدد من ممثلي الكنائس قد أعربوا عن موافقتهم على تطبيق الشريعة عندما أجرت مجلة الدعوة حواراً معهم (فبراير ١٩٧٧) ⁽⁴⁵⁾.

اللبس التاريخي:

من الأسباب التي أسهمت في سلوك الأقباط مسلماً خاصاً، أنهم وقعوا في "لبس تاريخي" كان له تأثير على تصورهم الموقف وإصدارهم الأحكام.

(43) الثورة المضادة في مصر د. غالي شكري ص ٢١٤ (كتاب الأهالي).

(44) المرجع السابق ص ٣١٥.

(45) يمكن الرجوع إلى نص الأسئلة والإجابات في كتابنا. الدعوات الإسلامية المعاصرة مالها وما عليها ص ١٣٤

ذلك اللبس هو أن الأقباط هم "السلالة العريقة والنقية للجنس المصري، وأن المسلمين يعودون إلى أصول عربية وافدة جاءت مع جيش عمرو بن العاص، أو خلال الهجرات العربية العديدة إلى مصر.. وأن مصر كانت قبطية حكومة وشعباً ولغة، حتى جاء الفتح الإسلامي فأفقدتها هذا وألحقها بالإسلام!"

وهذا الظن يخالف الوقائع التاريخية، فإن جيش عمرو بن العاص والهجرات الوافدة ما كان يمكن أن تكون أغلبية الشعب المصري.. والذي حدث هو أن أعداداً غفيرة من الأقباط على امتداد ألف عام اعتنقت الإسلام لأسباب معروفة نشأت عن السياق التاريخي خلال هذه الحقبة الطويلة ما بين رغبة في الوصول إلى المناصب الكبرى والبارزة في المجتمع، أو الخلاص من صور من المظالم التي كان بعض الولاة الجهلة يوقعونها على الأقباط، مما لا يخلو منه أي تاريخ، ومنها بساطة العقيدة الإسلامية، والمثل الجذابة للشخصيات الإسلامية الكبرى من الرسول ﷺ والخلفاء وما عرف عنهم من عدل، ومنها روح المساواة الإسلامية التي كانت تسوي بين كل من يدخل الإسلام مهما كان جنسه أو لونه أو وضعه الطبقي، أو حتى ماضيه، وما بين بقية المسلمين دون حساسية، وأن فكرة الإسلام عن المسيح، وأنه رسول وليس إلهًا كانت موجودة في مصر قبل الإسلام، وأن الأريوسية، التي ظلت الأفق المسيحي قرونًا عدة نشأت في الإسكندرية، كما أن فكرة عدم صلب المسيح ورفعته إلى السماء وجدت في مصر.. ونقرأ في كتاب "المنارة التاريخية" في الحديث عن عهد الإمبراطور الروماني كومودوس سنة ١٨١ - ١٩٤ "ومن هذا الحين بدأ الانقسام والخلاف بين المسيحيين وذلك لأن أمزجة القبط أهل الصعيد نسل عباد ثيبة الوريين، كانت غير أمزجة الأغريق المرحى نسل عباد قيريس وبروزربين أو برسوفين، فأولئك تعبدوا وتقشفوا ونسكوا وقالوا حاشا للمسيح أن يصلب بل شبه ذلك للناظرين وإن الله رفعه سالمًا حيًا، وأولاء رأوا بالدين الجديد ما يشحذ قريحتهم على الفلسفة فقالوا بخلاف ما قاله القبط.. وقد عد الاختلاف بينهم كفرًا من الطرفين (ص ١٠٣) (46).

كما نقرأ في الحديث عن عهد الإمبراطور يوستن الأول (٥١٨ - ٥٢٧) أن أسقف كنيسة سوريا سويروس هرب إلى الإسكندرية لأنه أخذ بمذهب مصر اليعقوبي "وإنما بوضوله لها وجد أنه لا يمكنه أن يصادق على مذهب المصريين برمته أيضًا، وأن مذهبهم كان بأن يسوع لم يصلب بل شبه للناظرين كما جاء فيما بعد بالقرآن، ومذهبه لم يكن كذلك" (ص ١٨٩) وأخيرًا فنحن نقرأ عند الحديث عن هرقل (ص ٦١٠) من أن "أسقف الإسكندرية يوحنا ابن حاكم قبرص ظفر برضا المصريين حين أبدى من الإحسان والرأفة بالفقراء ما أكسبه لقب المحسن وخلال الخمس سنين الأولى من أسقفيته بنى عدة مستشفيات للمرضى وتوليد النساء ونزلا للبايسين، وكان مذهبه بالمسيح أنه لم يصلب بل شبه لهم".

فهذه النصوص كلها توضح أن ما جاء به الإسلام لم يكن غريبًا عن الفكر القبطي إلى درجة دفعت بمؤلف "المنارة التاريخية" لأن يقول "الإسلام دينًا هو دين التوراة والإنجيل، ومذهبًا وشريعة هو أحد المذاهب المسيحية الجدلية" (ص ٢١٣).. مما سهل على الأقباط اعتناق الإسلام، بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي أشرنا إليها.

(46) المنارة التاريخية في مصر الوثنية والمسيحية، تأليف إسكندر صيفي، المطبعة العصرية، ص ١٠٣.

وكما هو معروف، فإن الفاتح الإسلامي لمصر كان عمرو بن العاص، وهو رجل دولة وسياسة قدر ما هو رجل دين وشريعة، ولهذا قرب إليه البابا بنيامين، ووضع مبدأ تقريب الأقباط وهو المبدأ الذي أدى بعد ذلك إلى الاستعانة بهم في أجهزة الدولة، خاصة ما يتعلق بالمال وتحصيل الضرائب، مما كان لهم خبرة خاصة فيه ليست للعرب، واستمر هذا التقليد من عمرو بن العاص حتى الخديوي إسماعيل، والسادات، ومبارك..

وقد كانت سياسة الحكام المسلمين هي دعم الأقباط والاستعانة بهم ما أمكن ذلك... وقد كان المهندس الذي أقام مسجد ابن طولون الشهير هو ابن كاتب الفرغاني المهندس القبطي الذي كافأه ابن طولون بعشرة آلاف دينار، وأجرى عليه الرزق طيلة حياته.

وكان للأقباط خلال عهد الفاطميين صلة وثيقة بالحكام، وولى العزيز بالله (ابن المعز لدين الله) ابن مينا الملقب بأبي اليمن حكم فلسطين، وكان هذا القبطي أميناً على أموال الدولة التي تعرضت للضياع وكافأه بأموال كثيرة أعطاهما للبابا إيرام ابن زرعة لينفقها على الكنائس والأديرة.. وكان الشيخ المكين أبو البركات الكاتب المعروف بابن كتامة هو كاتب الدولة في عهد خلافة الفائز بنصر الله الفاطمي، وجدد وأقام عددًا كبيراً من الكنائس.. وكان أبو القديس برسوم العريان كاتباً لشجرة الدر، وترك له أموالاً طائلة فزهد فيها وانصرف إلى العبادة.. وظهر أبناء العسال الثلاثة الذين سجلوا بالعربية القوانين والعقائد القبطية، وكانت معرفتهم بالشريعة الإسلامية لا تقل عن معرفتهم بالشريعة القبطية.

وتعرض عامة الأقباط لما تعرض له عامة الشعب لعسف المماليك.. ولكن كبار الأقباط تعاونوا مع المماليك في عمليات جباية الضرائب وظفروا منهم برعاية كبيرة خاصة في الأيام الأخيرة لهم التي عاصرت الحملة الفرنسية وظهر المعلم إبراهيم الجوهري والمعلم جرجس الجوهري والمعلم رزق والمعلم غالي وهو أول من منح رتبة البكوية من الأقباط.. ونقرأ في الجبرتي عن ثراء ومنزلة هؤلاء وأنهم كانوا من الشخصيات الكبرى البارزة في الدولة حتى نصل إلى إسماعيل باشا الذي وهب الأقباط ١٥٠٠ فدان لتخصص ريعها على المدارس القبطية (ص ٢١٦ عصر إسماعيل، جزء ١) وحتى نصل إلى عبد الناصر والسادات ومشاركتهما في بناء الكاتدرائية الكبرى في العباسية.

بل إننا نجد أن أحد الأقباط الذين أسلموا وصل إلى درجة المشيخة للأزهر وأنه كان واحداً من خمسة أو ستة من الشيوخ الكبار الذين تصدروا مسرح الأحداث وتولوا إصدار القرار في تلك السنوات الحاسمة ما بين خروج الفرنسيين وتولية محمد علي.

وهذا السجل الطويل من التسامح بقدر ما شجع أعداداً كبيرة منهم للتحويل إلى الإسلام، بقدر ما حفظ للأقباط كيانهم..

وهكذا يتضح من هذا العرض أن أغلبية المسلمين المصريين تعود إلى الأقباط الذين أسلموا على امتداد ألف عام، وأن ما جاءت به الهجرات العربية تعد قلة بالنسبة لهم، وليس أدل على أن المسلمين

والأقباط جنس واحد، هو أنك لا تجد فرقاً بيولوجياً أو أثنيانياً بين مسلم وقبطي، فهم جميعاً لهم ملامح واحدة، وقد أدرك هذه الحقيقة ببداهة الفنان شوقي، ووضعها موضعها السليم:

ألستم بني القوم الذين تجبروا على الضربات السبع في الأبد الخالي
رددتم إلى فرعون جـداً وربما رجعتم لعم في القبائل أو خـال

وهذه الحقيقة هي ما تتفق مع دعوى الأقباط أنفسهم عن الشعب المصري الواحد الذي لا يختلف فيه المسلم عن القبطي، ويتفق مع الظاهرة الجغرافية/ التاريخية المعروفة عن مصر جيداً، ألا وهي أن مصر بوتقة تصهر الأجناس، وأن الأجناس السودانية والحبشية والشركسية والأرمينية... إلخ كلها انصهرت في بوتقة مصر، ولم يعد هناك فرق بعد عدة أجيال بين أبنائهم والمصريين الأصل.

ويعرض بعض الأقباط تاريخ مصر كما لو كانت قبل الفتح الإسلامي قبطية لغة وحكمًا، حتى جاء الفتح فأفقدوا هذا كله وغير مسارها وأنزلها منزلة التبعية للإسلام.

ويتطلب تمحيص هذه الدعوى المترسبة في أذهان كثير من الأقباط، أو التي نجدها في بعض كتابات الأوروبيين، الرجوع إلى التاريخ وحقائقه الصلبة.

فعندما ظهرت المسيحية كان الشعب المصري يعتقد الديانة المصرية القديمة بعد أن تأثرت ببعض المؤثرات اليونانية خلال حكم البطالمة، حتى وقعت في يد الرومان إثر هزيمة أكتيوم سنة ٣١ قبل الميلاد، وكان الرومان وثنيين، وكانوا يتقبلون الديانات الوثنية.

ودخلت المسيحية مصر عام ٥١ بعد الميلاد على يدي القديس مرقس الإنجيلي تلميذ بطرس الرسول.

وتعرضت المسيحية الوافدة لثلاثة عوامل عوقت مسيرتها ولبدت سماءها:

الأول - مقاومة اليهود والإغريق والمصريين القدماء.

الثاني - الإرهاب الروماني.

الثالث - الصراعات المذهبية.

وفيما يلي فقرة موجزة عن كل عامل من هذه العوامل:

العامل الأول:

عندما دخلت المسيحية كانت الغلبة والسيطرة الفكرية لليهود والإغريق بينما كان الشعب متمسكاً بديانة آباءه وأجداده، وقاوم الجميع الديانة الجديدة وظلت لهم الغلبة حتى أصدر الإمبراطور تيودوسيوس أوامره بتدمير الهياكل والمعابد المصرية سنة ٣٧٩، وعندئذ هرب كهنة هذه المعابد إلى الصعيد وأقاموا به،

وفي عهد الإمبراطور ترقيان سنة ٤٥٠، نسمع أن المسيحية تلاشت من الصعيد، وعادت الوثنية إلى ما كانت عليه، وأن بعض الذين تنصروا رجعوا يصلون لإيزيس وسيرابيس⁽⁴⁷⁾.

ولم تكن مقاومة الإغريق بأقل من مقاومة كهنة المصريين القدماء، ونحن نعلم أن ثقافة اليونان انتقلت إلى الإسكندرية وإلى أثينا، وبعثت في الإسكندرية بعد أن ماتت في اليونان، وأن أعظم العلماء والفلاسفة عاشوا في الإسكندرية منذ أن أحيها البطالمة (الذين كانوا يونانيين) وأسسوا فيها مكتبتها الكبيرة العظيمة (سبعمئة ألف كتاب)... ولهذا لم يكن من السهل أن تستسلم الفلسفة اليونانية العريقة والمؤهلة للثقافة المسيحية الجديدة الوافدة، وظلت الثقافة اليونانية هي سيدة الموقف ردحًا طويلًا... ونقرأ في المنارة التاريخية أنه خلال حكم الإمبراطور ثيودوسيوس الثاني (٤٠٨ - ٤٥٠) زار الإسكندرية بعض شبان الأرمن لدرس اللغة اليونانية وتصحيح ترجمة الكتاب المقدس، فلم يجدوا أستاذًا مسيحيًا، واضطروا لدخول المدرسة الأفلاطونية التي كان رئيسها سيراقوس (ص ١٧٣). بل نقرأ أن معبد إيزيس في جزيرة فيلة ظل حتى عهد مرقيان ٤٥٠ - ٤٥٧ ملجأً للوثنيين وأن المسيحية لم تدخلها إلا في عهد الإمبراطور ريوستن الثاني ٥٦٦ - ٥٧٨. كما نعلم في مرحلة لاحقة تلك الحادثة المشهورة عن "هيباثيا" ابنة ثيون التي كانت تدرس العلوم والفلسفة اليونانية وهاجمها أتباع البطريرك كيريل واستلواها من عجلتها، وجروها وراءهم، ثم جردوها من ثيابها ورجموها ومزقوها إربا إربا، وكان ذلك في الصوم الكبير سنة ٥١٤ مما يوضح أن نفوذ الإغريق الوثنيين كان قائمًا ومؤثرًا حتى أوائل القرن السادس أي قبل دخول العرب بقرن واحد...

والعامل الثاني: الذي أثر على تاريخ الأقباط منذ ظهور المسيحية حتى دخول العرب هو الإرهاب الروماني، فمصر كانت قد وقعت فريسة للاحتلال الروماني عقب هزيمة أكتيوم سنة ٣١ قبل الميلاد، وعندما ظهرت المسيحية تعرضت لنوبات من الاضطهاد من أباطرة الرومان الذين كانوا وثنيين، وكان أبرز نوبات هذه الاضطهادات اضطهاد نيرون سنة ٦٤ واضطهاد تراجان سنة ١٠٥، ولم يصب قبط مصر من هذه الاضطهادات إلا نذر يسير لجدة المسيحية، ولكن اضطهاد ديقبوس (وقد يكتب ديسيوس) من سنة ٢٤٩ - ٢٥١ نال الأقباط وأدى إلى نفي أسقفها ديونسيس وأريجانوس وهرب عدد كبير من المسيحيين إلى الصحراء وكان منهم شاب أسمه بولا وهو الذي صار الناسك الأول في الصحراء.

وأخذت نوبة الاضطهاد خلال عهد دقلديانوس سنة ٣٠٣ ذروة الاضطهاد، وأمر بهدم الكنائس وإحراق الكتب وقتل المسيحيين إذا لم يرجعوا عن دينهم، وتبالغ بعض المصادر القبطية فتصل بعدد شهداء الأقباط إلى ثمانمئة ألف أو مائة وأربعين ألفًا، منهم معظم الذين تحتفل بهم الكنيسة القبطية مثل القديس يوحنا الشهير بالعجائبي والقديس تادرس والقديس يوليوس والقديسة ديميانة.

وقد جعل الأقباط تقويمهم يبدأ بسنة ٢٨٤ التي ارتقى فيها دقلديانوس عرش الملك واعتبروها السنة الأولى للشهداء.

(47) المنارة التاريخية في مصر الوثنية والمسيحية ص ١٨١.

وفي سنة ٣٢٣ أعتنق الإمبراطور الروماني قسطنطين المسيحية وانتهى اضطهاد المسيحيين من قبل الوثنيين، ولكنه بدأ في صورة جديدة، ذلك أن مذهب قسطنطينية كان يختلف عن مذهب الإسكندرية، وكان هذا يؤدي إلى صور عديدة من الاضطهاد.

وهذه الصور من الاضطهاد أدخلت في باب العامل الثالث أي الصراع المذهبي الذي شغل سحابة العهد القبطي للبلاد والذي ظهر بشكل حاد ما بين أريوس وأثناسيوس. وكلاهما من الإسكندرية.. ووصلت حدة النزاع أن أثر أتباع أثناسيوس في إحدى جولات الصراع حرق كنيسة الإسكندرية على أن تقع في يد الأريوسيين.

والحقيقة أنه ما إن اعتنق قسطنطين المسيحية وأصبحت ديانة المملكة، حتى انتهت الوحدة التي كان الاضطهاد يعمقها، وبدأت الأهواء والمطامع التي تصطبح بالسلطة من عهد قسطنطين حتى الفتح الإسلامي، فكان الفتح الإسلامي وحده هو الذي أراح الكنيسة القبطية، ومكنها من أن تعمل دون مقاومة أو اضطهاد المذاهب الأخرى ولما تكرر - في الفترة المعاصرة - وصول بعثات بروتستنتية من أمريكا استجدت الكنيسة بالحكومة التي نصرتها على هذه الطوائف.

ولا يتسع المجال للحديث عن هذه الصراعات ولا عن السبب اللاهوتي فيها الذي أدى إلى عقد المجمعات المسكونية الأربعة التي صال وجال فيها أساقفة الإسكندرية وكانوا هم أبطالها وهي مجمع نيقية سنة ٣٢٥، ومجمع القسطنطينية سنة ٣٨١ ومجمع أفسس الأول سنة ٤٣١ ومجمع أفسس الثاني ٤٤٩، ومجمع خلقيدونية سنة ٤٥١.. وكانت هذه المجمع تقر مبدأ ثم تعود فتنتفيه وتتقضه في مجمع آخر، أو تضع تقليدًا يكمله مجمع آخر وكانت كلها تدور حول نقط لاهوتية تتعلق بالثالوث والأقانيم وطبيعة المسيح... إلخ.

على أن هذه الخلافات النظرية كانت تنتهي بمذابح ما بين الفرق المختلفة والمتناحرة، وفتن لا يصرفها إلا تدخل السلطة!

ويكفي فحسب أن نأخذ إحدى صور الاضطهاد التي حدثت خلال حكم الإمبراطور يوستينيان (٥٢٧ - ٥٦٦) أي قبل الفتح الإسلامي ببضعة عقود من السنين، نقلًا عن "المنارة التاريخية":

"لما آل الحكم إلى يوستينيان دعا الأسقفين من الإسكندرية للعاصمة، ثم أبعدهما وأقام بولس أسقفًا واحدًا عوضهما ليعمل بقانون مجمع خلقيدونيا، وبعد سنتين أبدله بالأسقف زويلوس بالرغم عن إرادة المصريين، فاحتملوه ست سنوات ثم طردوه وطردهوا كافة أساقفة المذهب الإغريقي..."

وإذ بلغ الإمبراطور ما أجراه اليعقوبيون، بعث أبولينا ريوس أسقفًا وحاكمًا على الإسكندرية فدخلها على رأس الجنود بزيه العسكري، ولما وصل للكنيسة خلع ثوبه العسكري ولبس بدلته الأسقفية، وياشر تلاوة الصلاة ولكنه لم يفتح فاه حتى أتاه الرجم من كل مكان واضطر إلى الفرار من الكنيسة، فمكث ثلاثة أيام، ثم أرسل مناديًا بالأسواق يدعو الناس إلى الكنيسة لاستماع قراءة كتاب الإمبراطور الأحد المقبل.. فاجتمعوا، وإذ افتتح خطابه يتهددهم بالقتل، والنساء بالسبي، رجموه كالأول، لكن بإشارة منه دخلت الجنود

الكنيسة شارعة سيوفها فوقعت على القوم تضربهم حتى جرى الدم للركب وانصرف منهم من سلم.. وبعد ذلك لم يجترئ أحد على مقاومة الأسقف الأغرقي الملكي.. وهذا كان أصل الروم الملكيين، (ص ١٩٠ - ١٩١).

وكان المشهد الأخير هو تولية الأسقف تيروس الماروني الذي كان على مذهبه بالقول بالطبيعتين والمشية الواحدة خلافاً لمذهب الملكيين القائلين بالطبيعتين والمشيتين والمذهب اليعقوبي القائل بالطبيعة والمشية الواحدة.. فازداد هؤلاء نفوراً من الإغرقي وكرهاً له. وهكذا لما دخل عمرو بن العاص مصر وجدهم من أنصاره ضد الروم... (ص ٢٠٥) المنارة التاريخية.

من هذا العرض يتضح أن:

- (١) الأغلبية الإسلامية في مصر تعود، أصلاً، إلى اعتناق معظم الأقباط للإسلام على امتداد ألف عام، وأنه ليس هناك تفرقة عرقية بين المسلمين والأقباط، فهم جميعاً يعودون إلى أصل واحد، فضلاً عن أن الفئة التي جاءت بها الهجرات تكفلت بها البوتقة المصرية فصهرتها تماماً.
- (٢) الفترة القبطية في تاريخ مصر تعرضت لمقاومة شديدة من المصريين الذين احتفظوا بديانتهم القديمة، ومن الوثنيين الإغرقي ومن اليهود الذين كانوا سادة في الإسكندرية وأن هذا الوجود الوثني زاحم المسيحيين واستمر حتى العقد الأول من القرن السادس الذي حدث فيه حادث هيباثيا ذو الدلالة (٥١٤) بحيث أن المسيحية لم تكن دين مصر الوحيد إلا أقل من مائة عام.
- (٣) الديانة القبطية تعرضت لاضطهاد منذ أن آمن القبط بها. ففي القرون الثلاثة الأولى كان الاضطهاد الروماني الوثني من أباطرة روما وفي القرون الثلاثة التالية كان الاضطهاد من أباطرة القسطنطينية (بيزنطة) لاختلاف المذاهب.
- (٤) خلال هذه الفترة كلها لم يل الأقباط الحكم الذي كان في يد الرومان، ولم يكن لهم جيش، ولم تكن لهم سيادة، ولم تكن لهم لغة⁽⁴⁸⁾، وكانت قوتهم في الحقيقة تعود إلى إيمانهم، هذا الإيمان الذي نجد مفاتيحه في الشخصية المصرية، وما أشرنا إليه من أنها شخصية "إيمانية" يمثل الدين جزءاً عضوياً في تركيبها.

(48) كانت اللغة اليونانية هي اللغة الرسمية خلال عصر البطالسة والعهد البيزنطي وقد كتب بها جميع آباء وعلماء الكنيسة في الإسكندرية، وكانت اللغة القبطية مقصورة على حاجة الكنيسة لتعليم الشعب أصول الدين خاصة في الأرياف.. وقد قامت اللغة القبطية على حروف يونانية عدتها ٢٥ حرفاً أضيفت إليها سبعة حروف من المصرية القديمة في آخر مراحلها وهو الخط الديموتيكي، وأضيفت إليها ألفاظ يونانية وعبرية ولاتينية، وكان لها عدة لهجات منها اللهجة المنفية نسبة إلى منف وهي لهجة القاهرة وغرب الدلتا، واللهجة الصعيدية، واللهجة الفيومية، واللهجة الأخميمية، واللهجة البشمورية نسبة إلى بشمور التي كانت جهات عامرة في الدقهلية.. وبعد الفتح الإسلامي علا شأن اللغة القبطية حيناً، ولكنها تدهورت وحلت محلها العربية واعتمدها لغة رسمية في الطقوس البطريرك غبريال باتريك (١١٣١ - ١١٤٥).

(٥) الكنيسة المصرية تدين بحريتها واستقلاليتها ووجودها، إلى الحكم الإسلامي الذي كف عنها عدوان المذاهب الأخرى، ومكنها من أن تنمو في جو من السماحة والسلام.

الاختراق الصهيوني للفكر المسيحي:

هذا عامل قد يكون محدود الأثر ولكنه لا يخلو من دلالة، ويمكن لو ترك، أن يتضخم وهو الاختراق الصهيوني للمسيحية في الولايات المتحدة، الذي ركز على نقطة معينة في الكتاب المقدس. وبلور فيها فكرتها، وكان الفضل في لفت الأنظار إليها لكاتب قبطني نابيه هو الدكتور رفيق حبيب عندما أصدر كتابه الهام "المسيحية والحرب".

وما يهمنا من الكتاب هو أمرين: الأول عرض للفكرة الرئيسية للأصولية المسيحية بتأثير الاختراق الصهيوني في الولايات المتحدة.. والثاني مدى نجاح هذه الأصولية في اختراق الكنيسة المصرية واصطناع أتباع لها بين الأقباط..

إن خير ما يوضح النقطة الأولى هو كتاب هل لندسي "الكوكب الأرضي العظيم الراحل" الذي بيع منه ١٨ مليون نسخة واعتبر الأول في المبيعات للكاتب غير الروائية، ويأتي في المرتبة الثانية بعد الكتاب المقدس:

يقول الدكتور رفيق حبيب:

"والكتاب ليس في العقيدة فقط، بل هو عن السياسة والتاريخ أيضاً، ففيه يشرح الكاتب تاريخ العالم، من وجهة نظر عقائدية، فيفسر كيف يتفق التاريخ الماضي مع نبوءات الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد، وبالتالي يمتد بالتاريخ إلى المستقبل، ليشرح ما سيحدث في المستقبل، طبقاً لنبوءات الكتاب المقدس، حسب فهمه لها، والرؤية في مجملها تدور حول تحديد قوى الشر وقوى الخير في العالم، وكيف سيبدأ العد التنازلي لنهاية العالم من خلال تجمع اليهود من الشتات في دولتهم في فلسطين، ثم تتجمع قوى الخير لتحارب قوى الشر، في معركة هرمجدون، وهي في موقع في فلسطين، وفي هذه المعركة تنتصر قوى الخير على قوى الشر، ويأتي المسيح ليحكم العالم أجمع، حكماً أرضياً فعلياً لمدة ألف سنة كاملة، هي الألف سنة السعيدة. وندسي يرى أن العد التنازلي للنهاية قد بدأ وأن هذا الجيل سوف يشهد قيام الملك الألفي⁽⁴⁹⁾.

وعبر صفحات الكتاب، يتعرض الكاتب إلى الدول المختلفة، فروسيا ضمن قوى الشر، كذلك العرب والمسلمون، وبابل سوف تسقط تمهيداً للحرب الأخيرة، وليبيا، ضمن قوى الشر. والحكومات العربية الموالية لروسيا، مثل حكومة جمال عبد الناصر. هي جزء من قوى الشر المتحالفة على قوى الخير المسيحية. لذلك فإن انتصار إسرائيل في حرب ١٩٦٧، هو جزء من الخطة الإلهية، لانتصار قوى الخير،

⁴⁹ (Lindsey, Hal. The late great planet earth. Michigan Zondervan 1997.)

وقيام دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، ليتجمع فيها كل شعب الله المختار، حتى عندما تقوم الحرب الأخيرة، ويموت جزء كبير من اليهود في الحرب، يأتي المسيح ويعطي لشعبه المختار المتبقي فرصة أخيرة حتى يقبلوه كمخلص للعالم. فاليهود كشعب مختار ضل الطريق، ولكن الله لا يتخلى عن شعبه المختار، لذلك تظل له مكانة خاصة، وتظل له فرصة أخرى. فكل قوى الشر تتحطم في حرب هرمجدون، ويذهب الأشرار إلى الجحيم، وكل من رفض المسيح كمخلص للعالم. ولكن شعبه المختار، الذي رفضه، يعطى فرصة أخرى، حتى يقبله، (ص ٤٢ - ٤٣).

وقد استطاعت حركات الأصولية الصهيونية/ المسيحية أن تنتشر هذه الفكرة في الرأي العام الأمريكي، وتدسها في هيئات عديدة. وتأثر بها الرئيس الأمريكي رونالد ريجان، وكانت وراء السياسة الأمريكية المؤيدة لإسرائيل بلا تحفظ وعلى طول الخط.

أما عن النقطة الثانية، وهي دخول هذا الفكر الصهيوني المسيحي مصر.. فقد حملته هيئات أمريكية الأصل مثل هيئة البحارة Navigators التي تأسست عام ١٩٣٣ كمنظمة إرسالية إنجيلية تهدف إلى تنمية قيادات روحية يقومون بقيادة الآخرين ليتبعوا طريق المسيح ومدت نشاطها إلى ستين دولة من دول العالم وهي تركز نشاطها في معسكرات الطلبة ووحدات الجيش والمجتمعات الصغيرة من خلال الكنيسة. ومفتاح فهم هيئة البحارة هو مفهوم التلمذة ويعني أن القائد (البحار) يقوم باختيار أعضاء (تلاميذ) ويقوم بتدريب وتعليم كل واحد منهم على حدة حتى يصبح تلميذاً. والتلمذة تقوم على الطاعة لله أولاً، ثم للقائد. ولكن القائد هو حلقة الوصل بين التلميذ والله. وهذا النموذج له قوة غير عادية في زرع الفكر المستهدف داخل عقل (التلميذ) الذي يستمر تابعاً للقائد الذي يظل بدوره المرشد الروحي له في العديد من أمور الحياة..

وهذا الأسلوب يخلق أتباعاً يطيعون قائدهم، ويتوزعون في كل مكان. فالهيئة تشجع تلاميذها على الاستمرار داخل كنائسهم، ومن ثم يستمر "التلميذ" في كنيسته، ولكنه يتبع القائد في فكره، فيصبح سفيراً جديداً لهذا الفكر، وهو سفير مطيع، ومن هنا تظهر أهمية نشر الأتباع داخل الكنائس المختلفة خاصة عندما يقوم البحارة بتلمذة قيادات الكنيسة، ثم تركهم على الطاعة، يعملون داخل كنائسهم، بهذا يكسب البحارة قيادات توجه كنائسها، لا حسب عقائد الكنيسة، بل حسب عقائد البحارة.

لذلك فإن البحارة في مصر، عملوا من خلال الكنيسة الإنجيلية، بدعوى أن هدفهم مساعدة الكنيسة على التعليم، والنهضة الروحية أما الواقع فهو أن البحارة استطاعوا خلق أتباع لهم في كل ركن من أركان الكنيسة، وعبر ١٥ عاماً. وفي البداية كان العمل يتم من خلال برنامج التلمذة، ومع تزايد الاعتراض عليه، أصبح العمل يتم من خلال برنامج الأزواج والزوجات، وفي البرنامج الأخير، يقدم للمتدربين، معلومات عن الحياة الزوجية، وتربية الأطفال، وغيرها، وكلها تقوم على نفس المبادئ الأساسية "للتلمذة". أي أن الفرق الأساسي، وهو واضح من نشاط البحارة عالمياً، أنهم يضعون برامج دينية فقط (التلمذة) وبرامج دينية اجتماعية للمتزوجين، والمحالين للمعاش والأطباء، وهكذا.

ولعل أثر التلمذة الحقيقية، كما تسمى، يظهر فيما يقال عن أن نبيل جبور، قد تلمذ القمص زكريا بطرس، راعي كنيسة مار مرقس في مصر الجديدة، ومار جرجس بمنشوية التحرير، والذي تم إبعاده عن مصر، متهمًا بالتبشير في عام ١٩٨٩، وبغض النظر عن مدى صدق هذه القصة، فهي تعني أن كسب "تلميذ" داخل كنيسة بروتستانتية أو أرثوذكسية، هو الطريق إلى محاولة تغيير فكر هذه الكنيسة، وإذا كان "التلميذ" قائدًا، وزعيمًا روحياً، فإن الآثار التي يمكن أن يتركها على كنيسة بل كنائس، لا يمكن أن تقاس.

من ناحية أخرى، فإن فكرة التضاعف لها أهميتها، فهي تعني أن على القائد أن يتلمذ أكثر من شخص، ثم على كل تلميذ أن يتلمذ آخرين، وفي أحد النماذج، يمكن أن نفرض أن القائد يتلمذ ٨ أفراد، وكل منهم يتلمذ ٨ أفراد، وهكذا، ولنا أن نحصي العدد المتتالي المتزايد، وهو ١، ٨، ٦٤، ٦١٢، ٤٠٩، وهكذا. وبالطبع فإن النجاح لا يحدث دائماً بهذه الصورة، ولكن الفكرة في حد ذاتها، ملفتة للنظر.

ومن الهيئات المسيحية/الصهيونية التي دخلت إلى مصر منظمة "شباب له رسالة" التي تعمل في مصر منذ عشرين عاماً، أي منذ أواخر ستينيات القرن العشرين، ونشاط هذه المؤسسة، يلفت النظر، لما لها من تأثير كبير وممتد، عبر الشباب المسيحي، كذلك فإن نشاطها في قبرص، يمثل مركزاً مهماً، لنشر فكرها في الشرق الأوسط.

وتعمل هذه الهيئة، بدون أي غطاء لها في مصر، ويرتبط عملها، بتمثلها وندوبها في مصر، منير مساك، ولا توافق معظم الكنائس المحلية على هذا العمل. فهئية شباب له رسالة، عكس الهيئات الأخرى، لم تستطع العمل من خلال الكنائس المصرية، ولم تستطع الحصول على قبول كنسي عام، باعتبارها هيئة مساعدة للكنيسة، مثلما فعلت هيئات أخرى. وبرغم هذا الوضع الضعيف رسمياً، إلا أن الهيئة، أثبتت قدرتها على التأثير في مصر الكنيسة، وفي مصر الفكر المسيحي السائد في مصر.

فبرغم رفض الكنيسة في مصر، لعمل هذه الهيئة إلا أن الكنيسة لم تستطع إيقاف عملها، أو حتى الحد من تأثيرها، وعبر قنوات الهيئة من القيادات المسيحية المؤمنة بفكرها، يتاح لها اختراق الكنيسة، وبتفكرها.

ومن خلال التأثير على كنيسة، ينتقل الأثر إلى الكنائس الأخرى، وهو عادة يبدأ بالكنائس البروتستانتية، وينتقل إلى الكنائس الأخرى، تبعاً لاستراتيجية الاختراق.

وإذا كانت هيئة شباب له رسالة تؤمن بالملك الألفي، وإذا كانت لا تؤمن بالتدبيرية، أي انتظار تحقق هذا الملك دون تدخل من المؤمنين، وإذا كانت تؤمن بأن على المؤمن التمهيد لقيام الملك الألفي، أي أنها تؤمن بأن عليهم أن يساعدوا إسرائيل، ويسهلوا عودة يهود الشتات ومنهم اليهود السوفييت، ويساعدوا في بناء هيكل سليمان، كذلك في هدم المسجد الأقصى، إذا كان كل ذلك صحيحاً، فماذا تفعل هذه الهيئة في مصر!!؟

هل تنادي بهذه الأفكار؟ هل تحاول إقناع المسيحيين في مصر بها؟ هل تبحث عن تأييد المسيحيين لإسرائيل؟ هل تعمل على تبشير المسلمين؟ وعشرات أخرى من الأسئلة، تبحث عن إجابة مقنعة، ولكن الواقع قد يعطي مؤشرات مختلفة.

فهذه الهيئة، مثل غيرها، تعمل بين المسيحيين، أكثر من المسلمين، وتحاول تغيير الفكر المسيحي المصري، نحو الأصولية الأمريكية. كذلك فإنها مثل غيرها، تنشر الفكر الأصولي، في معظم جوانبه، أكثر من ذلك الجانب الصهيوني. وتحاول كسب الشباب والقيادات، للفكرة الأصولية، أكثر مما تحاول جذب تأييدهم لإسرائيل. وباختصار نستطيع أن نقول إن هذه الهيئات، تعمل في حدود المقبول، ليس لأنه مقبول، بل لأنه الممكن. أي أن نشاطها ينحصر أحياناً كثيرة في حدود ما يقبل من المجتمع، لأن هذا ما يتاح لها، أي لأنه الممكن. وتبقى الأهداف الأخرى، على هامش العمل، لأنها مستحيلة، وكلما أتيح لها فرصة ستجد طريقها. وعلى أضعف الأيمان، فقد استطاعت هذه الهيئة، وغيرها، رغم تطرف فكرها، وعدم ملاءمته للبيئة المصرية، أن تجد لها أتباعاً ومؤيدين وتحقق مدى واسعاً من التأثير، خاصة على الشباب، وكل ذلك في أرض الكنانة مصر.

ويستطرد المؤلف فيقول:

"يلاحظ، مما سبق، أن الهيئات الأصولية، تتبع مبدأ الممكن، حيث تقوم بالعمل المتاح والممكن، حسب ظروف المجتمع الذي تعمل به. وهذا المبدأ يتيح لها اختراق الكنيسة، خاصة عندما تخفي فكرها المرفوض، وتعلن الجانب المقبول. بهذا المعنى، استطاعت هيئة البحارة، العمل من خلال الكنيسة الإنجيلية في مصر، دون أن تظهر فكرها عن "التلمذة" والطاعة، أو أي عمل من شأنه أن يهدد بناء الكنيسة، ومن خلال عملها، بدأت الجوانب السلبية في الظهور تدريجياً، وتوقف عمل الهيئة في النهاية، بعد أن ترك آثاره التي يصعب مواجهتها.

كذلك بالنسبة لهيئة المعسكر الصليبي للمسيح، فهذه الهيئة تعمل من خلال الكنيسة الإنجيلية في مصر، ولكن الهيئة قد أخفت فكرها الخاص بالملك الألفي، وكذلك تأييدها لإسرائيل، وهي أمور كافية بمنع التعاون بينها وبين الكنيسة الإنجيلية، ومختلف الكنائس المصرية. حيث إن الكنيسة الإنجيلية (المشيخية) ترفض عقيدة الملك الألفي، وما بها من مفاهيم شعب الله المختار وغيرها، ولكن الهيئة استطاعت إخفاء هذا الجانب، والعمل من خلال أفكارها الأخرى، التي يمكن أن تقبل في مصر.

وأكثر من هذا، فإن هيئة شباب له رسالة، والتي تعمل بدون أي إطار كنسي، قد أخفت - إلى حد كبير - فكرها الذي يؤمن بالمسيحية الصهيونية السياسية (لاهورت السلطة). فهذا الفكر يعني أنها تساعد على إقامة الملك الألفي وتساعد إسرائيل، أي أنها تحول العقيدة إلى برنامج عمل سياسي، على عكس هيئة المعسكر الصليبي، التي تؤمن بالتدبيرية، أي أن الملك الألفي سوف يحدث بتدبير الله فقط. ولكن، وعبر السنوات الطويلة لعمل هيئة شباب له رسالة في مصر، ظل هذا الجانب من فكرها خافياً على أغلبية من سمع عنها، أو تعامل معها.

إن هذه السياسة من جانب الهيئات الأصولية، تسمح لها باختراق الكنائس المصرية، بعد أن تقدم لهم الجانب المقبول من فكرها، ثم تحاول التسرب تدريجيًا لتكسب الأرضية والأتباع، وربما تأتي بعد ذلك لحظة مناسبة، يبدأ فيها إعلان الجزء الخفي من مضمون فكرها.

إن هذا الأمر يتكرر مع الكنيسة الإنجيلية، والكنيسة الأرثوذكسية، في مصر، فالهيئات الأصولية التي تتعامل مع هذه الكنائس، تخفي ما يضرها، كذلك فإن هذه الهيئات تقدم فكرها للجماهير، بالأسلوب الأفضل للنجاح، وتخفي الفكر الذي قد يجرمها من الأتباع، أما في الكنيسة الكاثوليكية، فإن الفكر يأتي من داخلها، حيث أن سياسة الفاتيكان تميل إلى احتواء كل فكر يظهر بين الكاثوليك، حتى وإن اعترضت عليه منعاً للشقاق.

وهناك هيئة "صانعي الخيام" التي يعمل معتقوها في المناطق الشعبية ويحترفون مختلف الحرف حتى يصلوا إلى مجموعات من الشعب.

ومن متابعة الصحف في مصر يمكن أن نجد تسجيلًا لإحدى هذه المجموعات ففي صحيفة الأهرام بتاريخ ١٤/٤/١٩٩١، وفي الصفحة الأولى، نشر الخبر التالي تحت عنوان "القبض على تنظيم يدعو لإثارة الفتنة"، ألفت أجهزة الأمن أمس القبض على تنظيم يدعو للتبشير بالمسيحية وإثارة الفتنة الطائفية بين المسلمين والأقباط في مصر، ويضم التنظيم مواطنين سويسريين وآخر ألماني الجنسية استأجروا شقة بشارع الرشيد بالعجوزة عثر بها على بعض المنشورات والكتيبات التي تدعو إلى إثارة القلاقل الطائفية، كما يتردد عليهم بالشقة بعض المصريين وجار البحث عنهم".

والخبر، على صغره، يشير إلى إحدى الهيئات التبشيرية، التي ليس لها وجود رسمي، بل التي تستخدم أسلوب "صانعي الخيام". ولكن يبدو أن الأمر أصابه بعض الغموض، ربما نتج عن أي أفكار أصولية غريبة تعتنقها هذه الجماعة، أو أي أسباب أخرى، وهذا الغموض ظهر في اليوم التالي (١٥/٤/١٩٩١) في صحيفة الأهرام أيضاً، حيث كتب تحت عنوان "إخلاء سبيل الأجانب المتهمين بالتبشير بدين غامض" وفي الصفحة الأولى من الجريدة، "أمرت نيابة العجوزة بإخلاء سبيل الأجانب الثلاثة المتهمين بالتبشير بدين غامض وسط المواطنين في الأحياء الشعبية، وترحيلهم إلى خارج البلاد بعد أن رأت النيابة أنهم لم يمارسوا التبشير، وكانت النيابة قد استمعت أمس إلى أقوال أفراد التنظيم حيث قرر أولهم أنهم لم يقصدوا الإساءة إلى الإسلام".

ومن هذا يتضح، أن هذه المجموعة هي من المجموعات التي تتكلم باللغة العربية، وهو ما يمكنها من العمل في الأحياء الشعبية، كما يتضح أيضاً، أنهم كانوا يتكلمون عن الإسلام وعقيدته، كمدخل للحديث عن المسيحية، وهو ما يحدث غالباً عن طريق محاولة تشكيك الفرد في عقيدته حتى يسهل إقناعه بالعقيدة المسيحية.

وتتضح الصورة أكثر، من اعترافات هذه الجماعة، في نفس الجريدة (الأهرام ١٥/٤/١٩٩١) وفي الصفحة ١٥، حيث قرر المتهم الأول استيفان وولتر سويسري الجنسية، بأنه حضر إلى مصر منذ عامين لدراسة اللغة العربية مع مواطنه رولاند جريسر والألماني مايكل جوزيف، واعترف بأنه كان ينزل إلى التجمعات الشعبية ويتحدث مع الناس باللغة العربية التي يجيدها إيماناً منه كمسيحي بتعريف الناس بعقيدته بدعوى تخليص البشرية من مشاكلها، وزعم أنه يحب الشعب المصري ويرغب في تخليصه من كل مشاكله وقال إنه لم يكن يريد أن يسيء إلى الإسلام، وإن ما فعله لم يقصد منه التعدي على السلطات المصرية، والصورة واضحة فهم مجموعة من صانعي الخيام، يعرفون العربية، ويبشرون بالمسيحية في الأحياء الشعبية، من خلال توجيه النقد للعقيدة الإسلامية، بالحوار والكتب، وتقديم المسيحية كعقيدة بديلة، سوف تساعد من يؤمن بها على حل مشاكله".

وعالج المؤلف نقطة هامة هي أثر الإيمان بالعقيدة الألفية على سلوك المواطن القبطي المصري وضرب مثلاً رواه القس أكرم لمعي:

"الحقيقة أن هذه العقيدة أثرت في وجدان من يؤمنون بها بصورة أوقعتهم في مآزق فكرية وأخلاقية عدة، ففي إحدى جلساتي مع طيار مسيحي (من الواضح أنه يقصد طياراً مسيحياً مصرياً) يؤمن بهذه العقيدة، صرح لي بأنه ممزق داخلياً، لأنه إذا صدر له أمر بضرب إسرائيل فسوف ينفذ الأمر ويحارب لأجل بلاده فهو وطني يحب بلده، في نفس الوقت الذي يعتقد أن إسرائيل لا بد وأن تنتصر في نهاية الأمر، فكيف يكون أميناً في أحاسيسه ومشاعره نحو بلده العزيز، وفي نفس الوقت الذي يكون فيه أميناً نحو عقيدته، وأي تمزق يعيشه؟ هل يتمنى انتصار إسرائيل التي قتلت أخاه وصديقه وكانت سبباً مباشراً في أزمتها الاقتصادية والاجتماعية وسبباً في انهيار الكثير من القيم الإنسانية والأخلاقية داخل مجتمعه وتدهور المرافق العامة والخدمات بصورة لم يسبق لها مثيل أو يكره إسرائيل كإنسان وطني محب لبلده، ويكون بهذه الموقف ضد خطة الله نحو العالم حسب تصوره، والحقيقة أنني أشفقت جداً على هذا الطيار وفكرت أن هذه المشكلة هي مشكلة من يعتقدون هذا الفكر في الغرب، ومنهم من يدفع أموالاً وضرائب لأجل دولة إسرائيل، في الوقت الذي فيه تستخدم إسرائيل هذه الأموال لشراء أسلحة تقتل بها أطفال الحجارة في فلسطين وتشرد رجالاً ونساءً عزلاً من السلاح" ص ١٩٤.

ويعتقد المؤلف أن:

معظم "الألفيين في مصر كما في العالم، يؤمنون أن إسرائيل اليوم هي إسرائيل المقصودة، وأن نهاية العالم على الأبواب، والبعض ينتظرها في غضون سنوات، والكثيرون يعتقدون أنها في خلال حياتهم، وهذا الموقف، يجعل المؤمن بالملك الألفي يرى أن إسرائيل الحالية تحقيق لإرادة الله، ويصبح موقفه منها شائكاً، وفي ذلك نجد بعض ردود الفعل المتنوعة، ومنها:

١ - الامتناع عن الحرب، إن أمكن.

٢ - الخضوع للاشتراك في الحرب، باعتبار أن القانون لا يبيح الامتناع عنها، مع رفضها داخليًا.

٣ - الامتناع أو الاشتراك في الحرب، مع رفض فكرة مقاومة إسرائيل، لأنها مقاومة لإرادة الله، ويبقى الرفض على مستوى العقيدة فقط.

٤ - الاشتراك في الحرب لأنها واجب وطني، ولأن المؤمن بالملك الألفي غير مطالب بمساندة إسرائيل، فإن الله الذي يريد لها هو الذي يحميها.

وكل هذه المواقف المتنوعة، تقدم حلولاً، وتبقى المشكلة، في أعماقها، فهل يشعر الألفيون بالسعادة لقيام إسرائيل؟ لأسباب دينية؟ أو يشعرون بالحزن، لأسباب وطنية؟ وإذا استطاع العرب طرد إسرائيل، ودفعها للشثتات مرة أخرى، فما موقف الألفيين، بين السعادة والحزن، وبين الاشتراك في هذه الحرب، أو رفضها؟

تبقى القضية معلقة، وعلى المؤمنين بالملك الألفي مواجهتها بصراحة، وتقديم حل لها، بدلا من تركها أزمة تعيش بداخلهم. وتجعلهم أحيانا فريسة لمشاعر متناقضة.

فالغالب في النهاية، أن الألفيين في مصر، كما في كل العالم، شعروا بالسعادة عندما قامت دولة إسرائيل، وأنهم آمنوا أن المسيح قادم ليحكم العالم في هذا الجيل، وأنه قادم في عام ١٩٨٨، أو ١٩٨٩، ولأنه لم يأت في هذا التاريخ، فهو قادم في ١٩٩٢، وإن لم يأت فإن سنة ٢٠٠٠ هي في النهاية، وهي النهاية، وهي بداية الألف عام السعيدة، ص ١٩٦.

من هذا العرض يتضح أن هذا العامل، وإن كان أثره محدوداً، وأنه لم يظفر بتأييد الكنيسة، بل إنها حاولت صدّه، إلا أنه يعد من العوامل التي تبعد صاحبه عن فكر مصر، بل وسياسة مصر، وتفرض عليه فكرة معارضة معادية استطاع الصهيونيون بذكاء أن يجعلوها من محاور الكتاب المقدس، وليست هي إلا إحدى النبوءات العديدة ذات الطابع الرمزي..

العملاء المهيجون:

لا يمكن إنهاء العوامل التي أثرت على مواقف الأقباط دون الإشارة إلى عامل إضافي - بمعنى أنه قد لا يكون أصيلاً، ولكنه فرض نفسه على القضية، وأثر في مسلك الأقباط بالفعل.. ذلك العامل هو أن بعض الشانئين للإسلام ركبوا الموجة القبطية، لا حباً في الأقباط، ولكن كراهية للإسلاميين، خاصة إذا كانت أوثانهم التي عكفوا عليها عابدين كالماركسية والناصرية والقومية العربية قد هوت وسقطت.. كما قد يكون هناك أفراد مدفوعين من هيئات للصيد في الماء العكر، ولإضرار عداوة بين المسلمين والأقباط، لأن هذا يخدم سياستهم في إثارة الاضطراب والقلق وشغل البلاد بالمشكلات والنحرات القومية، وتلوين اسم النظام، وتشويه اسم مصر في الخارج.. كما يمكن أيضاً أن يسلك هذا المسلك كل أعداء النظام، وأخيراً فقد يسلكه أو يتقبله عناصر في الأمن ترى أن في قيام مثل هذه القلائل ما يثبت مركزها ويدعم وجودها ويبسط نفوذها!

إن ساحة الصراع والمصالح والأهواء تتسع لكل هذا...

وسنشير كمثال إلى قلم قميء يستخدم مجلة أسبوعية حمراء في استثارة الفتنة والتحريض بصورة تذكر الإنسان بدور "العميل المهيج" الذي يستخدمه أعداء النظام لإثارة الفتنة وتدمير السلام أو يستأجره أصحاب الأعمال لإفساد الإضرابات العمالية بالانحراف بها نحو التدمير... إلخ!

في العدد الصادر يوم ١٩٩٢/٤/٢٢ من المجلة الحمراء كتب صاحب القلم القميء تحت عنوان "دعوة للفتنة في كتاب مدرسي" موجهاً حديثه لرئيس الوزراء:

"فقط سأورد فقرات غير عاقلة وغير معقولة من كتاب عنوانه "محاضرات وبحوث في أصول التربية - الفرقة الثالثة - إعداد قسم أصول التربية"، لنقرأ هذه الفقرات ولنر أثرها على نفسية طالب مسيحي، ولنر أثرها على مواطنين شركاء في ملكية هذا الوطن: ترابه، وتراثه، وتاريخه، ومستقبله. لندرك أن أصحاب هذا الكتاب.. من قسم أصول التربية.. يستحقون هم أنفسهم درساً في التربية.. فأية تربية هذه التي تمزق الطلبة إلى مسلم ومسيحي؟ والتي تمزق المسيحي في موضوع الممتن، وماذا سيحل بنا إذا تخرج في قسم التربية مدرسون يمتلكون (تربية) تشبه تربية أساتذتهم فيعيثون في الوطن تمزيقاً وتطرفاً!

يا دكتور عاطف صدقي اقرأ معي، وانظر ماذا أوصلنا إليه ضعف حكومتك...

"المسيحية تقوم على اليهودية، واليهودية ليست ديناً" (ص ١٥)!

"إن المسيح قد لا يكون له وجود على الإطلاق" ! (ص ٨٦).

"المسيحية طعمت بالوثنية" ! (ص ١٨)

"المسيحية تأثرت في الفكرة الإلهية بالثالوث المقدس عند قدماء المصريين وبالثالوث الهندي!" (ص ١٩)

"بولس الرسول تظاهر بالنصرانية لتحريف المسيحية!" (ص ١٩)

"المسيحية تم فيها عبث بشري جعلها توليفة يهودية وثنية!" (ص ٧٨)

وهكذا تمتد عشرات الفقرات لتتطاول على ديانات سماوية، وكأن المسلم لا يكون مسلماً حقاً إلا إذا أهان وامتهن الديانات الأخرى، بينما صحيح الإسلام يقوم على الاعتراف بالديانات السماوية وعلى احترامها...

يا حكومتنا غير العزيزة،

الأمر جد لا هزل فيه، فإما أن تمتلكي الحد الأدنى من القدرة على حماية أبسط حقوق المواطن في احترام ديانتها ومعتقداته وهو ما يكفله له الدستور.. وإما أن ترحلي غير مأسوف عليك، ويكفي أن التاريخ

سوف يذكر لك أن حمى التطرف قد وصلت في عهدك المدرسي والجامعي.. ورسمياً وعلناً في الطعن في الديانات الأخرى.

وإذا كنتم لا تعرفون أن ذلك يفتح أبواب جهنم فأنتم في سذاجة تصل إلى ما هو أفدح من السذاجة.

وإذا كنتم تتخيلون أن الأقباط سيظلون في هذا الضغط المشين ساكتين راضين.. من لا يعجبه يحتمل، ومن لا يحتمل يهاجر، فأنتم جد واهمون، ولم تتعلموا دروس التاريخ ولا دروس الحاضر في أكثر من بقعة من العالم⁽⁵⁰⁾!! (انتهى).

نقول إن ما جاء في كتاب التربية هذا، جاء أضعافه في كتاب "المنارة التاريخية" الذي وضعه كاتب مسيحي عندما تعرض لآثار الديانة المصرية القديمة على الأقباط كما جاءت إشارات مماثلة في كتابات لويس عوض عن عهد النهضة في أوروبا، ويمكن التذليل عليه من كتابات اليهود أو الأقباط.. فمثلاً "المسيحية تقوم على اليهودية" يمكن البرهنة عليها بكلام المسيح عن أنه جاء ليهدى خراف بني إسرائيل الضالة.. "واليهودية ليست ديناً" هو ما يحكم به الأمر الواقع الذي وضعه اليهود أنفسهم لتحديد من هو اليهودي، وتجعل من اليهودية شرعة عنصرية وأما آثار القديس بول على المسيحية التي جاء بها نبي الناصرة وكيفها طبقاً للمفاهيم اليونانية/الرومانية السائدة فهذا ما يعد من ألف باء التاريخ المسيحي(51).. وأما ما جاء عن حدوث عبث أو تحريف فأنا أحيله على كتاب "لوثر" الذي وضعه مسيحي كاثوليكي يتحدث فيه عن عبث لوثر في نصوص الإنجيل.. إلخ فهذا لا يقال عنه "تطاول" لأنه يعالج وقائع وقضايا ويتبع مناهج وأساليب علمية.

التطاول الحقيقي هو ما جاء في آخر كلمته والذي يمثل لنا أصدق تمثيل سياسة "العميل المهيج"...

فأي سفاهة وأي تحريض يمكن أن يجاوز ما جاء في فقرته الأخيرة!؟

يا هذا...

من وذاك عن الأقباط لتتحدث باسمهم أو نيابة عنهم، وتتنبأ بما سوف يعملون!؟

(50) لقد أعماهم الله فأعادوا نشر هذا المقال البذيء والتحريض السافر في كتاب من كتب "المواجهة" المزعومة ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾.

(51) كمثل - من أمثلة لا حصر لها - انظر ما كتبه الأستاذ سلامة موسى في كتابه "حرية الفكر" الذي أعادت طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب في سلسلة كتب "المواجهة" وأرادت بها التنوير إذ قال: والمسيح الذي كان يطلب من المسيحي أن يدخل غرفته، ويقفل على نفسه ويصلي، لم يفكر قط في إنشاء كنيسة وإقامة كهنة عليها، وإنما جاءت هذه الفكرة من بولس. فالمسيحية الفاشية الآن ومنذ القرن الأول للميلاد هي مسيحية بولس، وليست مسيحية المسيح" (ص ٣٢) ومرة أخرى "ولما ظهرت المسيحية دخلتها طائفة كبيرة من العقائد الفاشية في ذلك الوقت في تلك الأديان - ومازلنا نحن المصريين نعرف في المسيحية فكرة الثلاث الأب والابن وروح القدس، وإنها هي الفكرة التي كانت فاشية عند المصريين باسم أورسوريس وأبسيس وهورس. وقد يسر هذا التداخل على الناس الإيمان بالدين الجديد" (ص ٣٣) وتحدث في الجزء الثاني عن الراهب الدومينيكي برونو الذي أحرق سنة ١٦٠٠ لأنه كان ينكر الإنجيل ويجاهر بعدم ربوبية المسيح.. وتحدث عن سرفتيوس الذي أحرقه كالفين لأنه "ذهب في أبحاثه الدينية إلى أن عقيدة التثليث عند المسيحيين، وهي أن الأب والابن وروح القدس إله واحد خطأ لا أصل له" (ص ١٤١) أما ما أفاض فيه وشرحه الدكتور لويس عوض عن تأثير المسيحية بالمصرية القديمة أول ظهورها. وتأثرها خلال القرن الخامس عشر الذي أدى إلى ظهور حركة الإصـلاح الـديني،

وما أخذه كالفين ولوثر من الإسلام. فيضيق عنه المجال.

لحساب من تحرض الأقباط وتوغر صدورهم وتغريهم بهذا المسلك البويل؟.

"حل عنهم" حتى لا يحيق بهم شؤم كل دعوة تناصرها وتنفخ فيها، فيأتيها الله من القواعد.

وفي ٢٩ أبريل ١٩٩٢ وتحت عنوان "وإنما..." حاول أن يستعدي نقيب الصحفيين على صحيفتي النور وأكتوبر ودعا النقابة لكي تتدخل "لكي تفرض على الجميع الاحتماء بمصريتهم من أية نوازع مدمرة لوحدة الوطن وتلتزم الجميع باحترام الأديان.. كل الأديان.. واحترام معتقدات المصريين، كل المصريين، وتمنع الأيدي المستهجنة بمصر من أن توجه سهامها إلى قلب الوطن".

وله نقول.. ألا تكفيه قوانين "القيم" والجهة الداخلية والسلام الاجتماعي... إلخ وقانون حماية الوحدة الوطنية وباقي ما أصدره السادات... ولماذا إذن تضيقون بها وتدعون إلى إلغائها، وتلصقون كل تهمة بالسادات؟

وفي عدد ١٣ مايو ١٩٩٢ وجه رسالة طويلة للرئيس، لا ننقل على القاريء بما فيها، وإنما ننقل له منها هذه الفقرات:

"ولعل الصراحة تكون موجهة إذ أقرر أنني وأنا المصري المسلم أستشعر فزعاً من هذا التمييز فما بالنا بالمصريين الأقباط.

وأسف ياسيدي الرئيس إذ أقرر أن بعضاً من هذا التمييز يأتي من جانب مؤسسة الرئاسة ولعل هذا يضيء على الأمر كله مسحة كافية من الرسمية.

فمثلاً هناك تلك القصة المقيتة للخط الهمايوني الذي يتحكم في إنشاء وإصلاح دور العبادة للإخوة الأقباط، وهو بكل المعايير مناف للدستور وللناطق وللحق الطبيعي للإنسان القبطي المصري في أن يقيم دور عبادته على قدم المساواة مثله مثل المصري المسلم، وفي أحيان تخف وطأة "الهمايوني" وفي أحيان تشتد، هذه تأتي عندما تتشدد الجهة المعنية فتقبض يدها عن إصدار الموافقات اللازمة لإصلاح الكنائس وبنائها.

ولأنك - سيدي الرئيس - رئيس لكل المصريين، فإن أول واجباتك هو أن تعطيهم حقوقاً متكافئة في العبادة، والأجدر هو إلغاء هذا "الهمايوني" ثم وضع قانون مصري وأكرر مصري أي لكل المصريين ينظم هذا الأمر.

وبرغم وضوح هذا الأمر، وبرغم أنه يمثل جرحاً غائراً لدى الإخوة الأقباط فإنه يتم تجاهله، بما يعطي انطباعاً واضحاً بالتمييز والتميز.

وهناك أيضاً التعيين في المواقع القيادية والعليا - وزراء/ محافظون/ قادة عسكريون/ سفراء..

إلخ.

ولعلك تعرف - سيدي الرئيس - أن البعض يمسك بالآلة الحاسبة لكي يحسب النسبة التي غالباً ما تعطي للأقباط (صفرًا) في المائة بما يغرس في قلوبهم ونفوسهم أنهم مواطنون من الدرجة الثانية، ويغرس بالمقابل في نفوس دعاة التطرف حمية المزيد من التسلط والتمييز.

وتكر المسبحة - كما يقول الإخوة الشوام - ويتوالى التمييز ويتولد معه وبه ما أسميناه في البداية المناخ العام للتطرف.

فمناهج التعليم، وأجهزة الإذاعة والتلفزيون والصحافة، وحتى الصحافة القومية، تضخ كلها رياح التفرقة والتفريق.

فهل وصل إلى مسامعك - سيدي الرئيس - أن داعية إسلامياً لا يتوانى عن التهكم على الديانة المسيحية في برامج التلفزيون، وأن صحفاً قومية تنشر شيئاً مثل ذلك؟!.

وهل تتصور سيدي الرئيس أن موظفاً في مديرية طما التعليمية تجاوز صريح القانون والتعليمات الوزارية فحرم المدرسين الأقباط من حق العبادة صباح الأحد، بل ووقف متباهياً أمام جمع من الناس فقال: نحن (ندكن) على قرارات الوزير ولا ننفذها.. فمن أين أتته مثل هذه الشجاعة!

وهل تصدق أن أستاذاً جامعياً في المنيا لا يختار لبدء امتحانات النقل إلا يوم عيد القيامة المجيد؟

وهل علمت يا سيدي أن أحداً من هؤلاء لم يسأل لماذا فعل ذلك؟

وهل تعرف يا سيدي الرئيس أن الأمر قد وصل بالمتطرفين أن سيطروا على نقابة الأطباء في دورتها السابقة وأنهم غيروا القسم الذي يتلوه الطبيب عند التخرج ليصبح "قسماً إسلامياً".. بما وضع الأطباء الأقباط في حرج أشعرهم أنهم مواطنون غير مرغوب فيهم!

بل هل تعلم إلى أي حد تجاوز المتطرفون في قرى الصعيد كل حدود وفرضوا هناك دولتهم بلا منازع، وفرضوا الجزية على الأقباط فدفعوها وهم صاغرين، لأنهم لم يجدوا من يقف معهم في وجه التطرف... (انتهى).

نحن لا ندافع بالطبع عن الخط الهمايوني ونرى حرية إقامة المعابد من مساجد وكنائس دون قيد.. ولكن الكلمة تشير إلى الوظائف، فإذا كان المطلوب أن يكون للأقباط نسبة معينة تتناسب مع عددهم، فإن هذا هو أقصى ما تريده بعض الفئات التي ترى أن الأقباط يظفرون بما يجاوز نسبتهم العددية، وهو على كل حال "تكريس" للطائفية!

وفي كل عدد من أعداد المجلة الحمراء، نجد تعليقاً من القلم القميء على رسالة جاءت من قبطني أو عن تصرف قام به أمين شرطة، أو معلم أو موظف أرشيف، فيقيم الدنيا ويقعدها.. مما يشجع آخرين على الكتابة سواء بالحق أو بالباطل مع صغير أو كبير.. أما حملاتها على "المتطرفين" فهي دائماً تملأ الصفحة

الأولى وتستأثر "بالمناشآت الحمراء الكبيرة" وفي سبيل الحملة على الإسلاميين وتلويث صفحاتهم تستكتب مجلتهم بعض الضباط الملوثة أيديهم بدماء التعذيب وتطلق عليهم "مستشاري أمن" .. وآخر إنجازاتها في النصف الثاني من نوفمبر ١٩٩٣ أنها كتبت في الصفحة الأولى نبأ مكالمة تليفونية خاصة بين أحد مسؤولي لجان الامتحان وأستاذ جامعي عن حرمان قبضي من مراقبة الامتحانات وجعلت منها قضية قومية كبرى تشيع فيها لطمًا وندبًا وتطالب الوزير بالرد، فإذا رد ترد على الرد!

إن هذه المجلة وأمثالها يقترفون جناية كبرى في حق هذه البلاد، ويبلغون في هذا ما لا يمكن أن تبلغه إسرائيل نفسها، لأنهم يعملون في الداخل، وتحت ستار "الوحدة القومية" المدعاة، كما أنها تضخم الشائعات وتضرم التطلعات وتعمق الخصيصة الفئوية لدى الأقباط وتغرس الازدواجية في المجتمع المصري، وكانت من أكبر عوامل التحول من الموضوع إلى الذات.

والنقطة التي تردها صحيفة الإثارة والفتنة، وهي كتابات بعض المسلمين عن المسيحية تدخل في إطار حرية الفكر، والبحث، وإبداء الرأي وهي حرية مقدسة دعونا إليها في القسم الأول من هذا الكتاب في مواجهة الحصانات التي يريد السدنة - شيوخًا أو قساوسة - أن يعطوها لمعتقداتهم وقد تكون الدراسة الموضوعية شيئًا، والجدل شيئًا آخر.. والجدل بصفة عامة مذموم في القرآن ما لم يدفعه استثناء وهو يؤثر عدم الجدل في الأديان ويضع آدابًا وتوجيهات في هذا كما توضحها الآيات التالية:

﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ (النحل ١٢٥)

﴿ وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ (العنكبوت ٤٦)

﴿ وَإِنْ جَادَلُوكَ فَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ * اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ (الحج

٦٨ - ٦٩)

ولدى معظم الناس حساسية بالنسبة للذين يكتبون عن دين ما، من غير أصحاب هذا الدين. فكثير من المسلمين يتهمون المستشرقين عندما يكتبون عن الإسلام، وكثير من المسيحيين يتهمون المسلمين عندما يكتبون عن المسيحية وهذه الحساسية لا أساس لها، فإنما يكون الحكم للمقولة وليس للقاتل!

وعلينا - مسلمين وأقباطا - أن نتقبل بصدق ربح الآراء عن الأديان التي تختلف عما نعتقد، مادام أصحابها يلتزمون مبادئ الحوار وقواعد البحث. وقد يكون هذا خيرًا لنا، ويمكننا إذا أردنا الرد بمثل هذا المنهج، وفيما نرى، فإن هذا وذاك يثران العقيدة لا يضيرانها.

ولا يخلو الحال من عدد من الحمقى من المعسكرين يسيئون القول وهم لا يستحقون أهمية، وخير ما يتبع نحوهم هو توجيه القرآن: ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا ﴾!

نحو الحل:

نتيجة للعوامل السابقة، أعني سياسة الأنبا شنودة، وظهور الاتجاه الدنيوي في الكنيسة، والاتجاهات المتشددة لبعض التيارات الإسلامية، واعتراب المتقفين الأقباط بحكم ثقافتهم الأجنبية عن الإسلام، وتمويهات العملاء المهيجين، واللبس التاريخي الذي جعل الأقباط يظنون أن الإسلام انتزع مصر من الحكم القبطي والسيادة القبطية.

كل هذا أوجد مناخاً سيئاً باء بائمه الأقباط بالدرجة الأولى، وإن عاد بالضرر على البلاد كلها.

وفاقم في ذلك السياسات الخاطئة للحكم في مصر من ١٩٥٢.. فعبد الناصر أعلنها شعواء على الإسلام وتبنى الاشتراكية العلمية، أو بالتعبير المعروف الماركسية.. وحاول أن يستأصل أكبر هيئة إسلامية في العصر الحديث.. فلما جاء السادات عكس الآية، لا إيماناً منه بالإسلام، ولكن مقاومة لخصومه السياسيين الشيوعيين والناصريين، وعندما ظهرت الثمار المرة لهذا التخبط، ارتفعت الدعوة عالية لتوحيد "عنصري الأمة" وعاد الحديث الممل عن (الهلال والصليب)، (الجامع والكنيسة)، (الشيخ والقسيس)!!

وليس هذا علاجاً، إنه تضخيم للمشكلة وغرس للازدواجية وهو يغذي تصور غلاة القبط وغلاة المسلمين الذين يريدون للأقباط وجوداً مستقلاً، الأولون يطالبون بمزيد من الحقوق له والآخرين يرون أنه جاوز ما يستحقه، وإذا سمح لهذا التيار بأن يسير إلى غايته فسينتهي الأمر بأن يكون القبط "أقلية" لها وضع وحدود وحقوق الأقليات وسيخسرون كثيراً، ولن يسعد به إلا الذين يفضلون أن يأكلوا طبيخهم الفاسد، ولو أضر بصحتهم، على أن يتخلصوا منه.. وهم للأسف كثيرون!

ولكن من حسن الحظ أن هناك حلاً أفضل بكثير من هذا المصير السيئ يحقق للأقباط الاندماج في المجتمع المصري والوصول إلى أعلى المناصب ويحسم شأفة الحساسية.. وهو حل ينطبق عليه القول:

"بالسير الطويل، انتهينا إلى الطريق القصير!"

يبدأ هذا الحل بمسألة هي أن الإسلام والمسيحية - وإن اختلفا في التفاصيل - فإنهما يتفقان في الأهداف العليا...

وحتى القضية الشائكة، قضية وحدة الله.. فإن الأقباط يبدعون "باسم الله الواحد..".

ويرى الإسلام أن المسيح لم يصلب وإنما رفع إلى السماء إكراماً له، وبصرف النظر عن أن هذا كان رأي لفيف من الأقباط القدامى على ما أشرنا في نبذة "اللبس التاريخي"، فإن الرأي المقرر في المسيحية أنه صلب فداء للبشر.. إكراماً له أيضاً...

ويرى الإسلام شخصية المسئولية، وأنه لا تزر وازرة وزر أخرى، وترى المسيحية أن في صلب المسيح فداء من الخطيئة الأصلية.

وهذه التصورات كلها تقوم على منطق وتستند إلى فكر.. وهناك اختلاف بينها، ولكن الاختلاف لا يعني التناقض، فلا يمكن أن يقال إن الرحمة حسنة، والعدل سيئ، رغم أن منطقتهما مختلف.. فالرحمة فضيلة، والعدل فضيلة أيضاً.. وللحقيقة أبعاد كثيرة قد تختلف، ولكنها تعود إليها.

والأديان كلها تدور حول محور واحد هو وجود إله حكيم خالق هو مصدر القيم، والحقيقة، والمثل العليا.. والتوجيه الرئيسي للأديان جميعاً هو حسن الخلق وسلامة القلب، وطيب المعاملة.

والإسلام والمسيحية في هذا سواء...

في مواجهة الأديان نجد دعوات لا تؤمن أصلاً بالقيم المعنوية أو الروحية، أو ترى فيها "بناءً فوقياً" للعلاقات الإنتاجية أو قناعاً للنفاق الاجتماعي...

وهناك نظريات تقوم على مراكمة الثروة واكتساب الجاه والاستمتاع بالحياة...

وهناك أفكار عنصرية تؤمن أن عنصراً بعينه أفضل من العناصر الأخرى وله حق السيادة عليها!

وهنا دعوات "شوفونية" وطنية أو قومية مغرقة، ترى أن وطنها فوق الجميع!

وهناك فلسفات تقوم على الصراع، وتمجد القوة، وتزدري الرحمة!

هذه الفلسفات والنظريات تعادي الأديان، وهي التي يجب أن يتضافر أهل الأديان جميعاً لمقاومتها،

لأنها لا تفرق بين إسلام ومسيحية.

ومن المفارقات أن يكون أحد المسيحيين أقرب إلى الشيوعية منه إلى الإسلام..

إذ الإسلام أقرب إلى المسيحية من الشيوعية.. بل إننا نرى أن الإسلام أقرب إلى القبطية من القبطية إلى المسيحية الأوروبية.. لأن المسيحية الأوروبية تأثرت بالوثنية الأوروبية، في حين أن القبطية عايشت الإسلام وهو دين سماوي.

وإذا نظرنا إلى الكتب المقدسة في المسيحية والإسلام فلا نرى في أحدها طعناً في الآخر.

لم يتحدث الإنجيل عن الإسلام، وإذا كان هناك من يرى أنه بشر بالإسلام، فمن المقطوع به أنه لم يندد بالإسلام.

وبالتالي فإن كل ما يقوله مسيحيون عن الإسلام فإنما يضعونه على لسان المسيح، دون أن ينطق به المسيح، والمسيحية الحقّة براء منه.

أما الإسلام، فالقرآن واضح وصريح وهو يوجب على المسلمين الإيمان بكل الرسل (لا نفرق بين أحد منهم) والسيد المسيح هو رسول من أولي العزم، والسيدة مريم صديقة وسيدة نساء العالمين.

وأحاديث الرسول عن الدين وأنه بناء واحد وجد فيه ثغرة جاء الإسلام ليسدها، وعن الأنبياء كإخوة، وعن المسيح كأقرب الأنبياء إلى الرسول، معروفة.. وقد نهى الرسول عن أن يفضله أحد على بقية الأنبياء، وهو يطبق في هذا أدب القرآن ﴿لَا نَفَرَقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾.

وهو ينهى عن الجدل ويقول: ﴿وَلِيَحْكُمُ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ (المائدة ٤٧). ﴿وَكَيْفَ يُحْكُمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾ (المائدة ٤٣). ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِمْ مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ (المائدة ٦٦). ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ (المائدة ٦٨).

فلنكن أمناء، ونعترف أن الإسلام والمسيحية بريئان من كل ما ينسب إليهما، أو يقال فيهما من عداوة، وأن العداوة إنما جاءت من "الرجال"، من المؤسسة، من سوء الفهم، من العوامل العديدة التي تتحرف بالناس من الموضوع إلى الذات.

ولا نبرئ المسلمين من هذا الانحراف، ولكن الحقيقة أن المسلمين هم أقل أهل الأديان حساسية بالنسبة للأديان الأخرى وقد يكون مرجع ذلك ما قرره القرآن من الإيمان بالأديان الأخرى.. ولم يشذ عن هذا الخط، سوى تلك المجموعات الشاردة التي ظهرت أخيراً، وكان أول ضحاياها شيخ جليل من شيوخ الأزهر!

أما الأقباط فليس الذي يؤخذ عليهم هو "العداء" للإسلام، ولكن السلبية إزاءه.

إن الموقف الموضوعي الأمثل يملي أن نقف جميعاً مع الحقيقة، كل الحقيقة. والإنصاف والعدالة يوجبان علينا الاعتراف بها.

والموقف السلبي يحيف على الحقيقة، أو يتجاهلها، ومن أجل ذلك قيل إن الساكت عن الحق شيطان أخرس.

ونجد الألوفاً، أو حتى مئات الألوفاً من المسلمين يزجون المديح للسيد المسيح، ويتحدثون عنه بإيمان وإخلاص وتقدير وحب، ويسمون أبناءهم باسمه، وبناتهم باسم "مريم" ولا يخطر ببالهم أي حساسية نحو ذلك.

ولكن كم من الأقباط يتحدثون عن "محمد" وعن الإسلام كما يتحدث المسلمون عن السيد المسيح والمسيحية؟

كاتب واحد، وقيل إنه تعرض لمتاعب من الكنيسة في حياته، وعند وفاته (52). كم من الأقباط يسمى ابنه محمداً وابنته فاطمة؟ لا أحد (53).

(52) هو الدكتور نظمي لوقا رحمه الله. وقد ذكرت لنا فيما ذكر كتابات ممتازة بوجه خاص للدكتور وليم قلادة والأستاذ إدوار غالي الذهبي وغيرهما مما لم نتح لنا مطالعتها ويلحظ أن المسيحيين في لبنان كانوا أكثر تقديراً للإسلام فكتب ميشيل علفق عن الرسول ووضع جورجي جردان ستة مجلدات عن علي بن أبي طالب وتحدث الرياشي عن الرسول وعمر. وكتب الدكتور فيكتور سحاب عن أثر القرآن الكريم في حفظ الموسيقى الشرقية، وأن التجويد هو أصل التلحين، أما كتابات جورجي زيدان الإسلامية، فأشهر من أن تذكر.

إن "محمدًا" ليس فحسب أنجح الأنبياء وأعظمهم، ولكنه أيضًا سيد العرب جميعًا، وكل من يتكلم بلفظة عربية مدين له، وهو مؤسس الأمة العربية، ولن يزيده اعتراف المعترفين، ولن يخسره تجاهل المتجاهلين، ولكن سيكسب المعترفون أنهم يكونون في عداد المنصفين الذين يعترفون بالحقيقة.

إن كل المنصفين من الكتاب الأوروبيين اعترفوا بعظمته وبما قدمه للبشرية.. ومن المفارقات أن يعترف بذلك أوروبيون، ويسكت عنه مصريون!

الغريب أننا قد نجد بعض كلمات عامة يزجها أقباط مجاملة للإسلام، واعتراضًا ببعض جوانبه السمحة المشرفة.. ولكننا قلما نظفر بكلمة واحدة عن الرسول.

إننا لا نعدم من الأقباط من تحدث، وكتب، وألف عن ماركس وهيجل ونابليون وفولتير إلخ.. فهل محمد أقل من هؤلاء، أو أبعد عن هؤلاء الكتاب منهم؟ إنني أترك للأقباط أنفسهم أن يفكروا في هذه الظاهرة...

إننا في مقدمة هذه النبذة "حاجز الدين" قلنا إن ما يشجعنا على المعالجة الكاملة للقضية أننا نريد أن نجد للأقباط حلاً، بحيث يمكنهم المشاركة الإيجابية في سياسات البلاد، دون حساسيات.

هناك جوانب عديدة، بعضها واضح ومسلم، به وبعضها الآخر يحتاج إلى توضيح...

من الجوانب الواضحة والمسلم بها أن مصر بلد الإيمان، سواء كان إسلامًا أو مسيحية، وأن الأغلبية الكاسحة لشعبها يعتنق الإسلام منذ ألف وخمسمائة سنة.. ومعلوم بالطبع أن الإسلام يضع خطوطاً عريضة ولكنها مؤكدة عن الاقتصاد والسياسة بحيث لا يعد المجتمع مسلمًا بدونها.

ومن الجوانب المسلم بها أيضًا أن في مصر أقلية قبطية وأنها جزء لا يتجزأ من شعب مصر، وأنها بهذا الحق، وبحكم المبادئ الإسلامية أيضًا لها الحرية الكاملة في الاعتقاد وممارسة مقتضيات الاعتقاد والإيمان.

لا خلاف على هذين...

ولكن هناك جوانب أخرى تحتاج إلى إيضاح منها مساهمة الأقباط في وضع السياسات والخطط الخاصة بحاضر البلاد ومستقبلها.

وليس هناك قيد على أي مصري في المشاركة...

ولكن هذه المشاركة تصطدم بحقيقة، هي أن الإسلام - كما ذكرنا - وضع خطوطاً عريضة في الاقتصاد والسياسة، ولم تضع المسيحية مثل هذه الخطوط، ولو أنها وضعت لما اختلفت، فما من أحد يزعم أن المسيحية تدعو إلى الربا أو تقبل الظلم، أو ترحب بالإباحية وإشاعة الفواحش.

(53) باستثناء ميشيل عفلق، الذي سمي أبه باسم محمد. ولكن ميشيل عفلق ليس من الأقباط المصريين.

فما هو موقف الأقباط مما يضعه الإسلام من قوانين عن السرقة أو الربا.. إلخ؟

إن مساهمة الأقباط ستتحدد بدرجة تجاوبهم مع الخط الإسلامي.. فإذا لم يكن هناك معارضة - على أساس مسيحي - فهي تكريس الصفة الفئوية للأقباط.

وكان يمكن للأقباط في مثل هذه الحالات أن يقولوا نحن مع إخواننا المسلمين.

فيكسبون المسلمين، ويكسبون الحقيقة، ولن يخسروا شيئاً (لأنهم أقلية لا يمكن أن تقف أمام الأكثرية طبقاً للأصول الديمقراطية).

ولكنهم لا يفعلون، لأن هناك رواسب نفسية عميقة تمنعهم من هذا.

ويظهر أثر هذه الرواسب في أن يرى الأقباط أن كل مدح في الإسلام يعني غضاً من المسيحية، وأن كل كسب للإسلام يكون على حساب المسيحية وقد لا يخلص من هذا الأثر كثير من المسيحيين النابهن الذين يعملون في التقريب بين المسلمين والأقباط.

ففي كلمة للأب أنسطانس غبريال في جريدة الشعب (١٧ سبتمبر ٩٣) جاء: "بل ما هو أكثر من ذلك، فمحاضر اجتماعات مجلس الشعب منذ عهد ليس ببعيد انتهت إلى زيادة الجرعة الدينية الإسلامية في التليفزيون واقتراح إنشاء جامعة للقرآن، حتى كاد القبطي يستشعر بأن الوطن لم يعد له، بل للمسلمين..."⁽⁵⁴⁾.

وهذه الفقرة تمثل تمام التمثيل أثر الرواسب القديمة، سلماً وإيجاباً!

وكما قلنا من قبل، فما من أحد يرغب الأقباط على الإيمان بشيء، ولكن القضية أنهم يودون المساهمة بقوة، وعلى قدم المساواة، ولا بد في مثل هذه المساهمة من المشاركة الوجدانية.

إن البديل الوحيد الذي قد يراه بعض الأقباط هو التضحية بالقيم الدينية كلها - مسيحية وإسلامية - وإقامة المجتمع على أساس "علماني" مدني يدور حول المصلحة - كالمجتمع الأوروبي. وبهذا يخلصون من الإسلام ولو ضحوا في سبيل ذلك بالمسيحية أيضاً أخذاً بمنطق:

"اقتلني ومالكاً واقتلا مالكاً معي!!"

ولكن المسيحية أعز على الأقباط من أن يقبلوا التضحية بها، ولو بالثمن المرموق: التخلص من الإسلام!

وأهم من هذا أن المجتمع المدني قد يخسرهم حقوقاً يتمتعون بها في المجتمع الإسلامي، لأنه سيضعهم تحت رحمة الأغلبية النزقة.

والمسلمون أيضاً سيفرضون فهي صفقة خاسرة...

⁽⁵⁴⁾ جريدة الشعب ١٧ سبتمبر ٩٣ ص. وقد عقب الأستاذ مجدي أحمد حسين في نفس العدد ورد رداً قوياً. ورد الأب أنسطاس في عدد تال على الرد.

ومن المعالجات الخاطئة - التي تنتهي إلى هذه النتيجة نفسها - ما نشرته مجلة الأهالي يوم ٢٩ /١٢/ ١٩٩٣ ص ١٢ بقلم الدكتور عبد القادر خليف "أمين لجنة الوحدة الوطنية بأسيوط" تحت عنوان "في جذور الإرهاب والتطرف والتعصب" والكاتب يبدأ من مقولة هي وجود صور شائنة لما سماه التطرف الإسلامي والتعصب القبطي. وقد دلل على وجودهما بوقائع لمسها هو نفسه وحققها خلال حياته الوظيفية الطويلة كمدير لمستشفيات جامعة أسيوط وكأستاذ جامعي، منها ما قاله له صديق قبطي من أنه لا يوجد قبطي واحد يرحب بجلاء الإنجليز "لأننا لا ننسى عدوان الإخوان المسلمين على كنائسنا" ومنها إنكار طبيب قبطي مسئول عن وحدة نقل الدم بالمستشفى وجود دم لمريض مسلم كما قام طبيب مسلم بنفس التصرف حين كانت حاجة الدم لمريض قبطي. كما أنه أوضح لطلبته أسباب التمييز في كليات الطب بأن الأطباء الإنجليز - في فترة الاستعمار - قربوا الأطباء الأقباط ومنحهم الأستاذية، ليكيدوا المسلمين وليفرقوا وحدة الأمة. "وأذواق هؤلاء الأساتذة الأقباط زملاءهم المسلمين العذاب والمهانة مما دعا في مستقبل لاحق إلى الرد بتعصب الأغلبية، وتفاقم التعصب بين الجانبين يصبح إحدى السمات الكئيبة لكليات الطب في مصر".

وليست هذه هي كل الحالات، ولكنها أهمها، ومنها انتهى الكاتب إلى وجود تطرف إسلامي.. وتتعصب قبطي..

ومن هذه "الأرضية" انتقل لمحاولة العلاج ولما كانت تجارب الحياة قد علمته أن اتخاذ القرار السليم في المشاكل الصعبة يحتاج لأن يضع نفسه موضع الغير صاحب المشكلة "أرى بعينه، وأفكر بعقله، وأحس بقلبه" فقد وضع نفسه مرة موضع المتطرفين الإسلاميين والمنطق الذي يحكمهم، ووضع نفسه مرة أخرى موضع المتعصبين الأقباط وما يحسونه ويستشعرونه.. ووجد نفسه في الحالين أمام باب مسدود لا انفتاح له..

ولما كان يخاف أن ينتهي هذا إلى صدام، تصبح مأساة لبنان بجانبه كلعبة أطفال، فإنه انتهى إلى هذه النتيجة:

"اقتلاع المشكلة من جذورها في حسم لا سبيل فيه إلى أي تردد، وذلك بتنحية الدين عن حركة المجتمع ليصبح الدين لله والوطن للجميع قولاً وفعلاً، وليكن ذلك هو شعار الدولة وأساس دستورها - دولة تؤمن بالله وترعى العقائد الدينية(!) وحرية ممارستها للجميع. والتخلي عن الموقف الغامض بأن تعلن رسمياً بأن تطبيق الشريعة الإسلامية السلفية غير ممكن لعدم ملاءمته لظروف المجتمع والناس كما تعلن عن فصل الدين عن الدولة كما فعلت أمم الغرب في القرن السادس عشر لتتخذ من ذلك الموقف طريقها نحو التقدم والتحضر.

ويبقى للدين طريقان: الإيمان والفطرة، وللدولة طريقها: العلم والعقل والسعي بلا هوادة لإصلاح وتعديل المسارات التي اختلت بالتعصب في جميع المجالات في إدراك عميق ومسئول بأننا نواجه مسؤولية مصير، أن تكون أو لا تكون، انتهى.

ونحن نشكر للكاتب صراحته وواقعيته وإيراده لوقائع يتجاهلها أو ينكرها البعض، ولكننا نقول إن النتيجة التي انتهى إليها نتيجة خاطئة تمامًا لأنها بنيت على وقائع، وإن كانت موجودة، إلا أنها تمثل انحرافًا ولا يمكن أن نبني أوضاعنا على التسليم للانحراف، وإنما المفروض أن نبحث عن سبب هذا الانحراف ونعالجه، أما أن نسلم به، أو نتجاهله، وأسوأ منه أن نبني أوضاعنا على وجوده، فهذا خطأ فادح، وأسوأ منه أن نتصور أننا وقد سلمنا به، فإننا سنتمكن أن نقتلعه.. فهذا عبث..

إن وجود التعصب القبطي والتطرف الإسلامي إنما يعود إلى أسباب من سوء الفهم أو غلبة المصالح أو استغلال الفساد المستشري إلخ.. وهذه الأسباب هي التي يجب أن تعالج ومعالجتها هي التي ستقتلع جذور المشكلة، ولكن التسليم بها سمح بأن تستشري وتهدم كل ما بنيناه..

إن فكرة أن يضع الإنسان نفسه موضع الطرف الآخر، إنما يراد بها التعرف على نفسيته والعوامل التي دفعته لما انساق فيه، بهدف معالجته، أما أن نقف أنفسنا موقفه لنسلم له فهذا يكون كمن أراد معالجة ظاهرة نقشي السرقة، فيضع نفسه موضع السارق ليعرف الأسباب التي دفعته للسرقة، وهل هي الحاجة، أو البطالة، أو الاحتجاج على التفارق الطبقي ما بين أغلبية جائعة وأقلية متخمة. ويكون الإجراء التالي هو معالجة الأسباب. أما الموقف الذي اتخذه الكاتب فهو كمن يقول إن السارق معذور، وكان لابد أن يسرق وعلينا أن نسلم بذلك ونتقبله.

وافترض أن تكون مصر كلبنان قياس ركيك وسخيف ومن الخطأ البالغ التلويح به لأن المارونيين في لبنان يقاربون عددًا الطوائف الإسلامية، ويتخذون اللغة الفرنسية وثقافتها ويلوذون بحماية فرنسا إلخ.. وهذه فروق لا توجد لدى الأقلية القبطية التي لم تنكر انتماءها المصري، ولا تسمح لها نسبتها العددية بأن تكون عنصرًا مرجحًا، أو حتى مؤثرًا، فلا داعي للتخويف والتزييف ومن الخطأ أيضًا قياس ما فعلته أوروبا من الفصل ما بين الدين والدولة على مصر، لأن الهدف الأول لذلك كان درء تدخل الكنيسة، والإسلام لا يعرف الكنيسة..

والمقال في جملته يصور المأزق الذي يقع فيه الكاتب عندما يعالج المشكلة معالجة ظاهرية وسطحية لعدم توفر المعرفة بالأسباب العميقة، وبطرق علاجها ويبرز خطورة أن تعالج هذا الموضوع الحيوي صحف لها اتجاه معين كالأهالي، أو كتاب أو صحفيون لا يلمون بكل أبعاد الموضوع، ولا أعماقه ولا يتوفر لهم النضج الضروري عند معالجة هذه القضية.

فإذا كانت القضية قضية حرية، فالأبواب مفتوحة...

وإذا كانت القضية قضية ديموقراطية فلتؤخذ الأصوات..

ولكن الأقباط يريدون - كشرط لمساهمتهم - أن يتجرد المسلمون من الخطوط التي وضعها الإسلام⁽⁵⁵⁾، والتي تعد جزءاً من إسلامهم، وهذا أمر مرفوض وهو يشبه أن يطالب أحد المسلمين المسيحيين بالتخلي عن شيء من معتقداته.

إن هذا ليس من الديموقراطية، أو الحرية، أو الحفاظ على وحدة الأمة أو القول إن الأقباط جزء لا يتجزأ من شعب مصر.

إن هذا الموقف يهدم كل ما يدعيه الأقباط، ويثبت أنهم يعالجون القضية العامة كأقباط، لا كمصريين، ويرون أن تمسك المسلمين بالخطوط التي وضعها الإسلام يستتبع تلقائياً المعارضة.

وليس هناك ما هو أقبح من هذا التصور...

إنه تصور الصليبيين القدامى الجهلة!

إنها "الغيرة" التي تخرب البيوت، وتتغذى على لحوم البشر، على ما يقول شكسبير.

قد يقول قائلهم: هل تريدون أن ننصاع لأحكام الإسلام قسراً؟

نقول لهم إن قسمة الأقلية هي أن تتصاع للأغلبية، ما من مفر من هذا لأنه حكم المنطق.. ومن حسن حظ الأقباط أن الإسلام يكفل لهم حقوقاً لا يجوز للأغلبية المساس بها حتى لو أرادت وهم في هذا أسعد حظاً من الأقليات الإسلامية في الدول المسيحية التي تجري عليها أحكام وقوانين الأغلبية، وليس لهم حرية بالنسبة للزواج والطلاق أو الميراث، أو حتى حماية الإسلام، لأن الحماية مقصورة على المسيحية واليهودية فقط! القضية في الحقيقة أعمق من أغلبية وأقلية...

فكما أثبتنا في فقرة "اللبس التاريخي" أن الوجود القبطي لا يمكن أن يقارن بالوجود الإسلامي، لا من ناحية المدة، ولا من ناحية العدد، ولا من ناحية الشمول.. فالقبطية في مصر تعرضت لاضطهاد وصراع استمر طوال القرون الستة من ظهور المسيحية حتى الفتح الإسلامي، ولم يقدر لهم الحكم والسيادة طولها، كما أن المسيحية كدين، وإن لم يكن هناك شك في عمق الإيمان بها، إلا أنها هي نفسها لا تغطي المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، أو على الأقل ليس كما يغطيها الإسلام - على حين أن الإسلام أمضى خمسة عشر قرناً في مصر، ويمثل أغلبية الشعب، ويغطي مجالات الحياة. ومطلب الأقباط أن يكون هناك "وجود" قبطي لأبد وأن يحكم بهذه الحقائق التاريخية...

على أن هناك ما هو أفضل من هذا كله...

⁽⁵⁵⁾ ليس من هذه الخطوط الحديث عن "الجزية" أو "أهل الذمة" فهذه أوضاع تاريخية بنت وقتها، وكان الإسلام فيها متقدماً على زمنه، ولكنها الآن من حديث الماضي والذين يتكلمون عنها يعيشون في متحف التاريخ ويتجاهلون التطور والإسلام "تقدمي" دائماً لأنه يطلب الحكمة أينما كانت، ولأن كل ما يقضى به العقل يقضى به الشرع.

ذلك أن يستلهم الأقباط روح المسيحية، وروح المسيحية هي "الحب" أن نحب العدو، وأن نحب الجار، ووصل بها هذا المعنى درجة قالت "من ضربك على خدك الأيمن فأدر له خدك الأيسر!".

وفي الإسلام أيضاً ظهر من قال:

أدين بدين الحب أتى توجهت ركانبه فالحب ديني وإيماني

فلماذا لا ندع الحب يقودنا؟

لماذا لا نستمع إلى دعوة القرآن التي تسعنا جميعاً.

﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾.. (آل عمران ٦٤).

لماذا لا يتجاوب أقباط مصر مع تقدير القرآن لهم.

﴿... وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَّوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ إن هذه الصفات: أن يكون منهم قسيسين ورهبانا، وأنهم لا يستكبرون إنما تنطبق أكثر ما تنطبق على أقباط مصر الذين وضعوا أسس الرهبانية، وكان من أصول ما وضعها القسيسون المصريون "أنهم لا يستكبرون".

إن القرآن الذي يرى أن ﴿أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ﴾ هو نفسه الذي يقول عنهم: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَانِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ * يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ * وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ (آل عمران ١١٣ - ١١٥).

فإذا كان هذا هو تقدير القرآن لفريق من اليهود فماذا عسى أن يكون تقديره للذين قال عنهم إنهم أقربهم مودة للذين آمنوا..

لماذا ندع وجوه الاختلاف ما بين المسيحية والإسلام تفرقنا، ولا ندع وجوه الائتلاف تجمعنا؟

إن وجوه الاختلاف جزئية، طقوسية.. بينما وجوه الائتلاف أساسية جوهرية.

ونحن بعد، في وطن واحد...

تجمعنا أرض واحدة، وتظللنا سماء واحدة...

إننا نقرأ في الكتابات الأوروبية تعبير (اليهودية/ المسيحية) كأساس لحضارتهم، فإذا كانوا قد قرنوا اليهودية بالمسيحية - رغم ما بينهما من تعارض - أفلا يسعنا أن نجتمع ما بين المسيحية والإسلام؟

ولماذا لا نرى أن تعدد الأديان أمر أراد الله، ولو شاء لجمعهم على دين واحد، وهو معنى متكرر

في القرآن.. وأنه بالتالي الأمر الطبيعي الذي لا يستتبع التزام عاطفة معينة نحو أصحاب الأديان الأخرى.

إنني أقرر أن من أعز أصدقائي زوجين من المسيحيين، رأيت فيهما ما لم أر في الآخرين من المحبة الخالصة والإعزاز القلبي والرغبة في مساعدتي في نشاطي الإسلامي، مما جعلني أعتبرهما أخوين لي، ولم يؤثر أبداً فينا اختلاف الأديان!

إننا أخيراً نقول لإخواننا الأقباط..

عندما يرتفع الأقباط فوق مستوى الفتوية وحساسياتها ومطامعها ويستلهمون روح المسيحية "الحب"... وعندما يتعلم الأقباط وقائع التاريخ وحقائق المجتمع التي تضعهم مكانهم في المجتمع المصري وتحدد لهم الحقوق والواجبات...

وعندما يؤمن السياسيون الأقباط بما آمن به مكرم عبيد "أنا قبطي ديناً ومسلم وطناً" ويكتبون - كما كان يكتب في مربع الكتلة "اللهم إنا نصارى لك.. ومسلمين لمصر (56) .."

وعندما تتحول المعارضة الرشيدة التي ترفض أن تدور الكنيسة المصرية حول المطامع والتطلعات الدنيوية، ولا تجد من ينشر لها سوى "الشعب" أو تقوم بطبع كتبها على حسابها.. فتصبح هي الأغلبية.. وهي صوت كنيسة مصر...

وعندما يظهر عشرون أو خمسون كاتباً قبطياً مثل نظمي لوقا يكتبون عن الإسلام، وعن نبي الإسلام بعاطفة وإنصاف...

عندئذ يمكن أن يوجد رئيس وزارة قبطي دون حساسية من المسلمين، ويمكن أن ينصهر الأقباط في المجتمع المصري/ الإسلامي الذي يدور على محور القيم الحضارية الإسلامية بلا حساسيات أو فتويات ولكن مجتمعاً مصرياً واحداً: إسلامي الهوية، متعدد الديانة..

(د) سلطان الهوى:

قد يتصور البعض أنه مما لا يتناسب مع كتاب علمي أن ندخل حكم الهوى بين العوامل التي تتحرف بأدعياء التنوير من الموضوع إلى الذات، ولكن علينا أن نعترف أننا - ككائنات بشرية - يحدث كثيراً، أن يغلبنا الضعف والهوى على أمرنا.. ونحن بعد أبناء آدم الذي ﴿ نَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً ﴾ و ﴿ عَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى * ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى ﴾.. وقد أشار القرآن في آيات أخرى عديدة إلى أثر الهوى على النفوس.. وحذر الرسول من أن يتبع "أهواءهم" ونص على أن اتباع الهوى من أكبر أسباب الانحراف والضلال.. وصور القرآن الكريم في آية بلغت الغاية من الإعجاز قوة الهوى الطاغية التي تستبد بالإنسان فتجعله عبداً لها، وتعميه عن أي شيء آخر، فلا يفيد معه علم، أو بصر، أو أذن.. ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ

(56) بالمعنى، لأن النص الحرفي هو ما لم تحتفظ به الذاكرة.

هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧٧﴾.

وحقيقة الحال أنه إذا لم تكبح النفس الإنسانية قيم ومبادئ أكبر وأعظم من هواها، فلا شيء يمكن أن يقف أمام الهوى إلا الحدود المادية ولا يمكن أن نجد المبادئ التي هي أكبر من الهوى إلا في الأديان، لأن كل القيم والمبادئ الأخرى التي يصنعها الإنسان لا بد وأن تكون مشوبة بالهوى نفسه، لأن الإنسان لا يستطيع أن يتحرر من ذاته وأعماقه، ولأن مرد هذه القيم المجتمع، والمجتمع في حد ذاته أو وحده ليس لديه الموازين الموضوعية (فليس المجتمع سوى تجمع الآحاد) ومن هنا يصبح حكم الهوى أو ما تهوى الأنفس هي الوجهة التي تتجه إليها "البوصلة" ونجد النظم والقوانين وهي مبطنة بحكم الهوى!

وقد تقبل المجتمع الأوروبي نظرية فرويد عن هيمنة الغريزة الجنسية على الإنسان، وأن آثار هذه الهيمنة تمتد إلى كل تصرفات الفرد، كما تتجلى في الفنون والآداب التي هي التعبير العاطفي للمجتمع.. نقول تقبلها لأنه وجد فيها التنظير "العلمي" لاتجاه فرض نفسه على المجتمع وأصبح أمراً مقضياً.

وقد لمسنا بأنفسنا قوة وتأثير الهوى على كثير من أدياء التنوير.. وفي السودان عندما وضعت مشروعات قوانين الشريعة، كان الهم الأول للذين ألفوا الشراب هو ما جاء خاصاً بالخمير وتحريمها والعقوبة عليها، فهذا وحده كان موضوع اهتمامهم!

وكان مما ضاعف من أثر هذا العامل أنهم تصوروا أن تطبيق الشريعة سيجعل حياتهم جحيماً.. فلا شراب، ولا قمار، ولا سهر ولا سمر، ولا ملاهي ليلية، ولا كباريهات، ولا مسارح... إلخ.

فأين إذن، وكيف يمكنهم أن يستمتعوا بوقتهم.. وإذا كان دعاة الشريعة يبدعون - بالنسبة للمرأة - من الحجاب هادفين إلى النقاب، فكيف يمكنهم أن يعيشوا في مجتمع الأثباج السوداء الكئيبة هذه؟!!

لا جدال في أن المثل الإسلامي الأعلى لا يقر كثيراً من الموبقات التي يتسامح فيها المجتمع الأوروبي، ولكن هذا لا يعني إقامة دولة بوليسية للفضيلة، ولا يستهدف إزجاء الناس قوة واقتداراً للصلاة!

ولا نريد أن نحل حراماً، ولكن يمكن القول ببساطة إن كل واحد يستطيع أن يفعل في بيته ما يشاء، مادامت أبوابه مغلقة عليه، وأعماله لا تضير أحداً خارجها بصوت أو رائحة... إلخ وتكون العلاقة عندئذ بينه وبين الله، لا بينه وبين الدولة والمجتمع.. والله ستار والناس كلهم معافون إلا المجاهرون.

والإسلام بعد، يضع في مكان ما يحرمه بديلاً يخلو من سوءات ما حرمه، وعندما يحرم الخمر فإنه يحل كل أنواع المشروبات التي تخلو من مسكر.. والمفروض على كل حال أن تعالج قضية الخمر من المنظور العام لا من المنظور الخاص (أو على الأقل منهما معاً) إذ لا جدال أن إباحة الخمر تؤدي إلى الإدمان، وهو وباء قومي أنقذ الإسلام مجتمعه منه.. وحاولت الولايات المتحدة أن تتخذ نفسها في العشرينيات ولكنها فشلت، لأن الامتناع عن الخمر لا يمكن أن يأتي من قبل القانون وحده.

وفي العلاقات المشروعة ما بين الرجال والنساء التي يمكن أن تتم في النوادي والجامعات والمساجد... إلخ ويسمح بها الإسلام ما يغني عن العلاقات المحرمة التي تحوطها الريب والشبهات وتفسح المجال للظنون والإساءات. ووجهة نظر معظم الجماعات الإسلامية عن المرأة في واد، ونصوص القرآن الكريم وروح الإسلام في واد آخر.

ونحن نؤكد أن "مجتمع الأشباح السوداء الكئيبة" ليس من الإسلام في شيء! وأن المجتمع الإسلامي يمكن أن يكون جميلاً وبهيجاً بل يفترض أن يكون جميلاً وبهيجاً.

إن حكم الهوى، وإن أخذ شكلاً فردياً، كما في الحالات التي أشرنا إليها، قد يكون مرده في النهاية - المزاج العام، الذي يعود بدوره إلى أصول عامة، ففي المجتمع الأوروبي فإن الأصول العامة هي الفرد والحرية... ومن هنا لا يصبح حكم الهوى حكماً للهوى كما يراه أصحاب القيم الموضوعية.. ولكن هذا التأصيل مقصور على الحضارة الأوروبية.. أما في الدول التي تؤمن بالإسلام، فإن القيم فيها تعود إلى ما هو أقدس وأكبر من الفرد، كما يوجد نوع من الارتباط ما بين الحرية والحق الذي هو رمز القيم المطلقة، وبالتالي يأخذ الانحراف عنها شكل الهوى الفردي.

والمفروض في كل من يتصدى للعمل العام، ولتوجيه الجماهير والإصلاح ألا يدع الميول الخاصة أو الهوى الفردي تؤثر على أحكامه، فهذه الأحكام يجب أن تصدر عن ملاحظة مقتضيات العامة والسلامة الموضوعية وهو الأمر الذي لم يطقه أدعياء التنوير، وسمحوا للهوى بالتأثير عليهم وتوجيههم.

الباب الثالث عندما تتصافح اليدان

الفصل الأول: عندما تتصافح اليدان
الفصل الثاني: مشروع للأجيال

الفصل الأول

عندما تتصافح اليدين

يعرض لنا بعض الكتاب اليمين واليسار كما لو كانا يدين تتجه إحداهما إلى اليمين، وتتجه الثانية إلى اليسار، وبالتالي فلا يلتقيان!

ولكن الله تعالى عندما جعل لنا يدين يمينى ويسرى، فإنه ربطهما بالجسم وجعلهما يتلاقيان كل يوم ألف مرة، وكانت الحكمة في هذا أنه لا يمكن إمساك شيء إمساكاً محكماً إلا عندما يقبض عليه الإنسان بكتفا يديه. ولهذا فإن الحكمة في اليدين هي التلاقي، وأن تكمل كل واحدة منهما الأخرى.

وثمة حديث نبوي يصل بتلك الحكمة إلى أقصاها يقول: "إن المؤمن للمؤمن كاليدين تغسل إحداهما الأخرى"... فانظر إلى عمق تلك اللفتة: (تغسل إحداهما الأخرى) وما فيها من دلالة عميقة، وإن كانت ممارسة يومية لا تثير انتباهاً.

ويمكن أيضاً أن نقول إن تعبير اليمين واليسار ما كان يمكن أن يوجد أحدهما دون الآخر، وإنما يُعدُّ اليمين يميناً إذا وجد اليسار، فإذا لم يوجد اليسار فلا يمين وهو ما يقال أيضاً عن اليسار، فالصفة الخاصة لكل واحد منهما إنما تعود إلى الآخر، فإذا كان هناك افتراق في النهايات فهناك تلاق في البدايات هو الذي سمح باختلاف النهايات.

وبعد كل شيء فهما جزء من حكمة "الزوجين" اللذين أقام الله عليهما الكائنات جميعاً.

هكذا يجب أن نفهم "اليمين" و "اليسار" ويجب أن نتخلص من الجمود "الاستاتيكي" وأن نحل محله مفهوماً حيويًا متكاملًا تتلاقى فيه الأطراف، لا ليتصارعا - كما في الجدل الماركسي - ولكن ليتكاملا.

نقول هذا لنوضح أن تلك التفرقة ما بين يمين ويسار لا تقوم على أساس أصولي، ولكن على خط وهمي، وقد تمسك بها وأبرزها هواة "التصنيف" و"الخانات" أو الذين يستسهلون الأمور ويأخذونها على ظاهرها.. أو الذين يؤثرون التشدد.

وسوف نرى، فيما سنقدمه من عرض، أن دعاة التنوير حقًا كانوا مثلًا على هذا التلاقي، وإن أنكر ذلك فقهاء التقليد وأدعياء التنوير.

التنويريون فئتان:

إذا استقصينا نشأة وتطور ونشاط الذين قاموا بدعوة التنوير أو حملوا عبء العمل العام من مستهل العصر حتى الآن، نجد أنهما فئتان:

الفئة الأولى - نشأت في القرية، الرحم البيئي للإيمان، أو الريف قبل أن ينزحوا إلى المدينة لإتمام دراساتهم العالية، أو أنهم نشئوا في المدينة، ولكن في أسرة محافظة ومن أباوين يلتزمان بأداب الإسلام وأداء شعائره.

يتعرف هؤلاء على الحضارة الأوروبية في مستهل حياتهم، فينبهرون بها تمامًا، ويتزلزل إيمانهم إلى درجات متفاوتة - تعظم أو تقل - ويكونون في هذه المرحلة دعاة تغريب أوروبي.

وبعد حقبة من الزمن - عشرين عامًا على سبيل المثال - يتلاشى هذا الانبهار، ويتعرفون على المثل والقيم الإسلامية، وتتضح شخصياتهم وتأخذ أحكامهم طابع الاعتدال، وينصرف بعضهم إلى نقد الحضارة الأوروبية التي أعجب بها شابًا غريبًا.. بينما يعمل البعض الآخر لاستكشاف نواحي الإبداع في الإسلام مستخدمًا في هذا ثقافته الأوروبية، وما زودته به من أدوات بحث، أو قد يعملون للجمع بين حسنات الحضارة الأوروبية والمثل والقيم الإسلامية بدرجات متفاوتة من التوفيق.

هذه هي الفئة الأولى، وسنجد أن هذه الفئة هي التي حملت مشعل التنوير وجعلته رسالته، وحاولت أن تقدم إضافة منسئة لحل القضية الاجتماعية والفكرية من رفاة الطهطاوي حتى إحسان عبد القدوس وزكي نجيب محمود.

وهناك فئة أخرى لم تنشأ في القرية، ولكن في المدينة، من آباء وأمهات غير ملتزمين بالقيم الإسلامية، هؤلاء تغلب عليهم "الطبيعة البورجوازية"، بمعنى أن يأخذ طموحهم طابعًا شخصيًا يدور حول أنفسهم ويكفل لهم الثروة، والنفوذ والمناصب والجاه، وهم يسلكون إلى هذا سبل الصناعة والتجارة وأهم من هذين الاحتراف السياسي، وعندما يدخل أحدهم المجال العام ويصطدم بالإسلام، فإنه إذا كان ذكيًا يلجأ للمجاملة، ولكنه قد لا يرى ضرورة لذلك لأن هذا قد يخسره أكثر مما يكسبه.. وقد يرى أن رضا السلطان أئمن وأهم من تجاوب القاعدة الشعبية، فيلجأ للتجاهل ولا يجد سندًا إلا في "الشلية الحزبية" أو المالية أو الصحفية، ويكون اتصاله بقاعدته الشعبية عبر قنوات المؤسسات والمناصب وليس بمخاطبة الوجدان أو من منطلق الدعوات والمثل!

وقد يصاب بعض أبناء هذه الفئة الثانية ممن وهبوا ذكاء أو ثقافة خاصة، أو ملوا الحياة البورجوازية بالماركسية، وهي أقرب إليهم من الإسلام بحكم الثقافة والمزاج والبيئة، فيصبحون كمن وقع في حب غانية جميلة: يعميه ويصمه فلا يرى فيها إلا جمالا ولا يستطيع عنها انفصالا.. ولكن هذا عادة ينتهي مع تحقيق الأمل البورجوازي، المنصب، الجاه، ومجازرة سن الشباب والانبهار، إلا إذا كان قد تورط في مناصب ومسئوليات قيادية، فيغلب أن يعسر عليه التحلل منها.

ونجد بين هذه الفئة (أدعياء التنوير)، كما نراها في القيادات التي تسيطر على المجتمع المصري من انقلاب ٢٣ يوليو حتى الآن في الحزب الحاكم وفي الآداب والفنون، وقد يكون من أبرز رموزهم الصحفيان هيكل ومصطفى أمين⁽⁵⁷⁾، وفلول الماركسية الناصرية.

والفارق بين الفئتين هو الإسلام.. فالفئة الأولى كان لديها قدر من الالتزام الإسلامي، ووعي بمنزلة الإسلام في الفكر، والحضارة، والمجتمع... إلخ، وقد غرست نشأتها هذا الوعي من الطفولة، وظل كامناً فترة الانبهار الأوروبي، ثم عاد ليظهر بمجرد أن سمحت الظروف، وهو ما يعطينا مؤشراً هاماً على أهمية التنشئة سواء كان ذلك في القرية التي لا بد وأن تكون بحكم كونها قرية رحماً للإيمان... أو بالتنشئة في أسرة ملتزمة... وافتقاد هذا العنصر، كما يحدث بالنسبة لأطفال آباء وأمهات من البورجوازية التي لا يمثل الإسلام فيها جذراً، هو الذي يجعل مآلهم معسكر البورجوازية وتكون دعوتهم للتنوير دعوة غير مؤصلة، لأن القيم الإنسانية، وهي أثنى ما يمكن أن تقدمه الحضارة الأوروبية تعود في النهاية إلى الفرد، وتذوب في بوتقة الفردية لعدم قيامها على قيم مطلقة ولا توجد القيم المطلقة إلا في الأديان. ومن هنا تأخذ القيم البورجوازية الزيف التنويري...

ويعترف أدعياء التنوير بأن الذين حملوا مشعل التنوير هم رفاة الطهطاوي وعلى مبارك وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده والكواكبي وقاسم أمين، ثم طه حسين وعلي عبد الرازق ومحمد حسين هيكل ومنصور فهمي، ليختموا بخالد محمد خالد وزكي نجيب محمود وإحسان عبد القدوس... إلخ وفي الآداب والفنون شوقي وحافظ وأم كلثوم ومحمد عبد الوهاب.

ولكنهم يتجاهلون أن منطلق هؤلاء جميعاً أو كثرتهم الكاثرة، كان الإسلام، وهم لا يربطون ما بين البدايات والنهايات، أو ما بين دعواتهم وما بين الإسلام من اتفاق، ولا يبرزون إلا النتائج، أو يبرزون ناحية معينة تتفق مع اتجاهاتهم..

وفقهاء التقليد أيضاً - على ما قد يبدو في ذلك من مفارقة - لا يرحبون بإسلامية هؤلاء الرواد، وقد يتحفظون عليها وأي واحد فيهم أقرب إلى الإسلام من الشيخ محمد عبده (المفتي) وقد تعرض لسهام الأزهريين ومؤامرات فقهاء التقليد سحابة حياته.

والحقيقة أن هؤلاء الرواد والدعاة هم من الذين تتصافح فيهم اليان، ويتلاقى اليمين باليسار، لأن الإسلام المتفتح الذي ينشد الحكمة جعلهم يبحثون عن الجديد الصالح فيأخذون به، لصلاحيته الموضوعية من ناحية ولحث الإسلام عليه من ناحية أخرى، فهم دعاة تنوير وفقهاء اجتهاد، وهو شيء واحد...

العنصر الإسلامي في دعاة التنوير:

(57) إن المحنة التي تعرض لها الأستاذ مصطفى أمين كشفت له بعض الجوانب التي كان بحكم نشأته البورجوازية بعيداً عنها.

يتفق الجميع - أو الأغلبية العظمى - على أن رائد التنوير في مصر هو رفاة الطهطاوي.. فمن هو رفاة الطهطاوي؟

إنه طالب أزهرى من أقصى صعيد مصر، درس في الأزهر حتى أصبح شيخاً فيه، ووقع عليه اختيار محمد علي ليكون "إماماً" لإحدى البعثات التي أوفدها إلى فرنسا، ولم يكن طالباً معها، وكان المطلوب هو أن يؤمهم في الصلوات، ولكنه بنبوغه أصبح أبرز طلبة البعثة كلها، وكان عددهم حوالي الأربعين.. وعندما عاد جعل هدفه نشر العلم والمعرفة، وترجمة الكتب الفرنسية إلى العربية، وهو الذي أسس مدرسة الألسن، وقد وضع بالإضافة إلى ما ترجمه عددًا كبيرًا من الكتب في علم الكلام والفقه والنحو وعلم الحديث والبلاغة والأدب والسيرة النبوية.. فضلا عن كتبه المشهورة و "تخليص الإبريز في تلخيص باريز" و"مناهج الألباب المصرية في الآداب العصرية" و"المرشد الأمين للبنات والبنين"...

في رفاة رافع الطهطاوي نجد التنويري/ الإسلامي كأفضل ما يكون.. نجد فيه الوطني من مدخل أن "حب الوطن من الإيمان" وهو الشعار الذي كان يكرره.. ونجد فيه المقومان البارزان اللذان يفترض أن يتوفرا في كل تنويري/ إسلامي.

الأول: الإيمان بالعلم والحرص عليه والعمل على إشاعته، وهذه في صميم الإسلام والآيات والأحاديث عن ذلك أكثر من أن تحصى.

الثاني: تحكيم العقل والشرع، وهما يدا الإيمان الإسلامي أو ساقاه أو جناحاه، فبهما يمسك وعليهما يرتكز ويسير، أو يخلق ويطير، ولا يتصور أن يكون هناك تعارض، وإنما تكامل وهما صورة من صور "الزوجين" التي أقام الله عليها العالم.

وبحكم الشرع فإنه يستتكر إحداد الفرنسيين ويقول: "ومن عقائدهم القبيحة قولهم إن حكماءهم وطبائعيهم أعظم من عقول الأنبياء وأذكي منهم، ولهم كثير من العقائد الشنيعة كإنكار بعضهم القضاء والقدر مع أن من الحكم أن العاقل من يصدق بالقضاء، ويأخذ الحزم في سائر الأشياء" وهو ينتقد ضعف الحاسة الدينية عندهم "أكثر أهل هذه المدينة (أي باريس) إنما لهم من دين النصرانية الاسم فقط حيث لا ينتحل دينه، دلالة غيرة عليه، بل هو من الفرق المحسنة والمقبحة بالعقل".

وفي الوقت نفسه فإنه لا يدع فقه التقليد يثنيه عما قضى به العقل (والشرع أيضاً) من أحكام تتعلق بالمرأة، فهو يستحسن الدور الذي تقوم به الزوجة الفرنسية والتي يضيف وجودها على المجلس "جمالا وأنسا وبهجة وأنها تحيي الضيوف أصالة أو نيابة عن زوجها، وزوجها يحييهم بالتبعية" ورأى أن عمل المرأة يصلح شخصيتها ويبيدها عن البطالة.. كما امتدح التمثيل وما يمكن أن يقدمه من توجيه وتهذيب.

والحق أن من أهم ما قام به الشيخ رفاة هو النهضة بالمرأة، ولما كانت الطرق مسدودة أمامه فإنه بدأ بالخطوة الأولى (التعليم) وكان في هذا يعمل في مجال تخصصه وإيمانه واتجاهه العاطفي الذي اكتسبه

من باريس، وقد يصور تقديره لمنزلة المرأة الوثيقة التي حررها على نفسه لزوجته، والتي تعد الأولى من نوعها فيها نعلم.. ولعله أراد أن يضرب المثل بنفسه في دعوته.

وهذه الوثيقة المحفوظة في دار المحفوظات والتي كتبها الشيخ رفاعة بخطه وختمها بخاتمه، نصها:

"التزم كاتب هذه الأحرف رفاعة بدوي رافع لبنت خاله المصونة الحاجة كريمة بنت العلامة الشيخ محمد الفرغلي الأنصاري، أنه يبقى معها وحدها على الزوجية دون غيرها من زوجة أخرى، ولا جارية أيا كانت، وعلق عصمتها على أخذ غيرها من نساء، أو تمتع بجارية أخرى، فإن تزوج بزوجة أيا ما كانت، كانت بنت خاله بمجرد العقد طالقة بالثلاثة، وكذلك إذا تمتع بجارية ملك يمين، ولكنه أوعدها وعدًا صحيحًا لا ينتقض ولا يخل أنها مادامت معه على المحبة المعهودة مقيمة على الأمانة والعهد لبيتها وأولادها ولخدمها ولجواريتها، ساكنة معه في محل سكنه، لا يتزوج غيرها أصلا، ولا يتمتع بجوار أصلا، ولا يخرجها من عصمته حتى يقضي الله لأحدهما بقضائه...". (انتهى).

فنحن نرى الشيخ رفاعة سبق المشرع المصري بأكثر من مائة سنة عندما أعطى زوجته الحق في الطلاق إذا تزوج بأخرى، وحرّم على نفسه - ليس فحسب الزواج - بل أيضًا التمتع بجواري، وكان هذا وقتئذ فاشيًا!

وبعد رفاعة رافع الطهطاوي، يأتي علي مبارك وهو مؤسس وزارة التربية والتعليم، ودار الكتب، ودار العلوم، ومؤلف "الخطط التوفيقية" وهو في كل أعماله وكتاباته يصدر عن روح إسلامية عريفة منذ أن خرج من برنبال طفلا يطلب العلم حتى آخر أيام حياته.

بعد هذين الكوكبين، يأتي دور جمال الدين الأفغاني وتلميذه الأثير محمد عبده ومنطلقهما الإسلامي لا يحتاج إلى إيضاح..

وقد كان جمال الأفغاني في الفكر كالنجم القطبي في السماء.. يتجه إليه كل الملاحين، وتضبط على موقعه كل الاتجاهات وكانت له جاذبية أسرة لم ينج منها أحد من مفكري عصره حتى الذين عارضوه مثل "رينان" وحتى من يظن أن ليس لهم به علاقة؛ فلفظي السيد مثلا رائد العلمانية، والديمقراطية إلخ.. هاجر إليه وتتلذذ عليه وتأثر به..

ثم يأتي رشيد رضا تلميذ الشيخ محمد عبده، وهو وإن كان يمثل اتجاهًا نحو "السلفية" إلا أنه كان يذهب بها إلى آخر مدى.. ويجب أن نذكر أن كتاب الكواكبي "طبائع الاستبداد" و "مذكرات أم القرى" وهي كتب ثورية "تنويرية" نشرا في "المنار" أولا.. وأن الشيخ رشيد رضا نفسه كان قطب حزب "اللامركزية" الذي ضم كل أحرار سوريا ولبنان في العشرينيات.

وكل مجموعة التنوير في عهد محمد علي وإسماعيل حتى مشارف القرن من الإسلام جاءت، وعلى الإسلام ارتكزت في دعوته التنويرية التحريرية.

بعد هؤلاء يأتي الثالث الكبير: طه حسين - توفيق الحكيم - عباس العقاد... أما طه حسين فهو ابن الأزهر واللغة العربية، وهو لا يستشعر زهوًا بأنه يتحدث الفرنسية واليونانية كأحد أبنائها، ولكن يحق له الفخر أنه أحكم العربية حتى أصبح من شيوخها وقد ترجم ما شاء الله له أن يترجم عن الفرنسية مما لا يكاد يذكر الآن.. وإنما تذكر إسلامياته: على هامش السيرة/ الفتنة الكبرى/ الشيخان إلخ.. وحقًا أنه فتن بفرنسا، عندما تعرف عليها وتأثر بها تأثيرًا اتصل حتى بعد أن تركها لأنه احتفظ بزوجة ظلت فرنسية كاثوليكية وجعلت بيته قطعة من فرنسا، ولكن حبه الأول كان، رغم كل شيء، هو أيامه الأولى وأدبه العربي. ومع أن التوفيق قد فاتته في إحدى إشاراتِهِ إلى القرآن فإنه تاب عنها وحذفها في الطبعة التالية، وهي على كل حال، كبوة الجواد التي لا تذهب بصولاته وجولاته، وليس أدل على ذلك من مواقفه، عندما تخلص من أثر الانبهار القديم بأوروبا والمستشرقين، وقد استألفت ذلك انتباه الكاتب الصحفي الأستاذ أحمد بهجت (58) ورأى فيه "تمودجًا لباحث شرد وأخطأ ثم رده العلماء إلى الصواب فعاد إليه واعتذر عن خطئه".

لقد وعى طه حسين التجربة التي وقعت له، واستفاد من الدرس الذي صادفه في بداية حياته، وكان له رأيه الحكيم بعد ذلك وهو رأى أنضجته التجارب وأنضجه التواضع الإنساني.

وفي لجنة مشروع الدستور.. ص ٨١.. وفي جلسة ١٩٥٣/٦/٤ قال له طه حسين.

إن من المقطوع به أن الأغلبية لن تقبل أن تخرج عند وضع الدستور على ما أمر به الإسلام، ولكن لا بد لنا من أن نحتاط فنقول إنه ليس هناك أي نص يسمح لنا بأن نعدل عن نص القرآن.. أريد أن أقول إنه إذا وجد نص ديني صريح فالحكمة والواجب يقتضيان ألا تعارض النص، وأن نكون من الحكمة والاحتياط بحيث لا نضر الناس في شعورهم ولا في ضمائرهم ولا في دينهم.

إذا احترمت الدولة الإسلام، فلا بد أن تحترمه جملة وتفصيلاً، ولا يكون الإيمان إيماناً ببعض الكتاب وكفرًا ببعضه الآخر".

أين حكمة هذه الكلمات التي قالها طه حسين من حماقة الباحثين الذين يريدون تحطيم المقدسات في بحوثهم الهزيلة، فإذا حاول علماء الأزهر أن يصححوا له ارتفعت الأصوات أن حرية البحث في خطر، وأن أبناء الظلام يريدون أن يطفنوا الشمس ليسود الظلام.

إن تأمل تجربة طه حسين واستعراض حياته يقولان لنا إن العالم الحقيقي هو الذي يدرك أنه يمكن أن يخطئ، وإن الباحث الحقيقي هو القادر على أن يستمع لمن يصحح له الخطأ ويثنيه عنه.. فلا كمال إلا الله تعالى وحده".

والأمر في توفيق الحكيم أعجب، فهذا الأديب الذي نشأ في أسرة بورجوازية، وتشرد في سبيل المسرح الفرنسي، وأتقن الحوار حتى أصبح سيده، كان أشد الثلاثة عناية بالإسلام، فما الذي يجعل سيد المسرح يعنى بأن يلخص تفسير القرطبي؟ وما الذي يجعله يبدع نظرية إسلامية هي التعادلية الإسلامية، وما

(58) جريدة الأهرام ص ٢ يوم ١٩٩٤ / ١ / ٢٥.

الذي يجعله يصدر (محمد) وما الذي يجعله في آخر أيامه يصدر كتاباته تحت عنوان حديث نبوي شريف هو "إذا قامت القيامة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسها" لقد كان الإسلام أحد الهموم الأساسية في فكر توفيق الحكيم حتى مات وحاول أن يسهم بإضافة جديدة وإلى حد ما نجاح في ذلك...

أما العقاد (الجبار) فلم يبق من آثار جبروته شيء، ولكن بقيت إسلامياته، ولعله كان أبعدهم عن الإسلام بحكم مزاجه وثقافته، ومع هذا فإن ما كان يطمح إليه في أيامه الأخيرة هو أن يضع تفسيراً للقرآن. وقد أُسَيِّت معظم كتبه حتى كتابيه عن سعد زغلول وابن الرومي وهما أفضل ما كتب.. والذي يعرفه الناس عن العقاد هو "عقرياته الإسلامية".

فانظر إلى أثر الإسلام على هؤلاء الذين شادوا الإسلام فترة ما فغلبهم وكسبهم وجعلهم كتاباً عنه وأنصاراً له...

وفي العدد الذي أصدرته مجلة الهلال خاصاً بالرسول (أغسطس ١٩٧٨) أشار توفيق الحكيم في كلمته التي كانت بعنوان "دفاع عن محمد" إلى قصة تمثيلية لفولتير (محمد) سب فيها النبي ﷺ سباً قبيحاً، وأهداها بهذا الإهداء الدليل إلى الباب بنوا الرابع:

"فلتستغفر قداسك لعبد خاضع من أشد الناس إعجاباً بالفضيلة إذا تجرأ، فقدم إلى رئيس الديانة الحقيقة ما كتبه ضد مؤسس ديانة كاذبة بربرية، وإلى من - غير وكيل رب السلام والحقيقة - أستطيع أن أتوجه بنقدي قسوة نبي كاذب وأغلاطه، فلتأذن لي قداسك في أن أضع عند قدميك الكتاب ومؤلفه، وأن أجرؤ على سؤالك الحماية والبركة، وإني مع الإجلال العميق أجنو وأقبل قدميك القدسيين..!!" (59).

فولتير (١٧ أغسطس ١٧٤٥).

ويقول توفيق الحكيم.. "علمت أن روسو كان يتناول بالنقد أعمال فولتير التمثيلية، فاطلعت على ما قاله في قصة محمد علني أجد ما يرد الحق إلى نصابه فلم أر هذا المفكر الحر أيضاً يدفع عن النبي ما ألصق به كذباً، وكأن الأمر لا يعنيه، وكأن ما قيل في النبي لا غبار عليه ولا حرج فيه، ولم يتعرض للقصة إلا من حيث هي أدب وفن".

ويستطرد توفيق الحكيم:

"من ذلك اليوم وأنا أحس كأني فجعت في شيء عزيز لدي: الإيمان بنزاهة الفكر الحر...".

وفي مقاله هذا امتدح الدكتور طه حسين والدكتور محمد حسين هيكل لكتابتهما الإسلامية وقال:

"لقد صنع هيكل كثيراً في هذا السبيل بأسلوبه الجديد في "حياة محمد" ولئن كان قد أثم في دنياه، فلقد اشترى بكتابه آثامه، وسوف يتقدم يوم الدين وكتابه بيمينه يشفع له بدخول الجنة، متأبطاً ذراع طه حسين بما

(59) اتبها أيها السادة هذا هو فولتير وثن العلمانيين وبطل الليبراليين وعدو الطغاة والحاكمين ورمز حرية الفكر، فهل يمكن أن تصل القماعة والحقارة بكاتب مبتدئ متملق إلى أكثر من هذا!؟.

قدمت يميناه هو أيضاً من كتاب أدبي جميل "على هامش السيرة"، كان له ولا ريب أبلغ الأثر في حمل الناس على استمراء أخبار النبي".

ونحن نقول إن توفيق الحكيم سيصبحهما يوم العرض العظيم حاملاً بيميناه روايته (محمد) وبيسراه كتابه "التعادلية الإسلامية" وستحلهم رحمة الله مكاناً علياً...

ويذكر أدياء التنوير مع هؤلاء الثلاثة محمد حسين هيكل ومنصور فهمي، وأول هذين هو صاحب رواية "زينب" التي يعطيها البعض وصف ريادة الرواية، وكان هيكل "ليبرالياً" تقليدياً رأس في العشرينات مجلة "السياسة" وكانت وقتئذ أقوى وأشهر مجلة ليبرالية، وخاض غمار السياسة الحزبية ووصل إلى أعلى مراكزها، وأنسى هذا كله الآن ولم يبق له إلا "حياة محمد" الذي كان نقطة تحول في كتابة السيرة.. وأعقبه "في منزل الوحي" و "عمر" وهذا هو ما بقي من هيكل...

أما منصور فهمي الذي - بتأثير أستاذه الفرنسي اليهودي - لمس شخصية الرسول في رسالة الدكتوراه عن المرأة في الإسلام.. فإنه أدرك خطأه، وتاب توبة نصوحاً، وأصبح فيما بعد من أئمة الفكر الإسلامي. وعندما كان عميداً لكلية الآداب وجين الأساتذة عن فتح "مصلى" بالكلية لشباب الإخوان المسلمين بها كان هو الذي خصص أحسن قاعة لتكون مصلى، وكتاباته الإسلامية عديدة.

ويعطي أدياء التنوير للشيخ علي عبد الرازق وكتابه "أصول الحكم في الإسلام" والشيخ خالد محمد خالد وكتابه "من هنا نبدأ" أهمية كبرى، ويدفعان بالاسمين في كل حديث.

والشيخ علي عبد الرازق شيخ من أسرة كلها شيوخ، وقد ولي أخوه مشيخة الأزهر، كما تولى هو نفسه وزارة الأوقاف، وله في كتابه اجتهاد - إذا كان يخالف الجمهور، فإنه استند على ما رآه مقنعاً من آيات وأحاديث وقيل إن الكتاب قد صدر ليفسد على مجموعة من الشيوخ دعايتهم لجعل الملك فؤاد خليفة، بعد أن قضى مصطفى كمال أتاتورك على الخلافة في تركيا.. فإذا كان هذا هو قصد الكتاب فنعماً به، لأن الإسلام يبرأ من خلافة يتقلدها فؤاد وأمثاله، وعلى كل حال فإن الرجل - لعوامل عديدة - قد يعود بعضها إلى أنه غير فكره، أو أنه وجد أن كتابه يستغل في غير ما استهدفه، رفض إعادة طبع كتابه، بل وأوصى بعدم طبعه، مما حمل وراثته على رفع قضية على من أعاد الطبع!

والشيخ خالد محمد خالد شيخ جليل نشأ في الجمعية الشرعية، واتصل بالإخوان المسلمين، وتضمن كتابه "من هنا نبدأ" ثورة على دولة الكهنوت ودعوة إلى تحرير المرأة، ولم يخالف في هذا كله إطار الإسلام ودوائر الاجتهاد.

وقد حاول اليساريون وأدياء التنوير اجتذابه، فأبى واستعصم، وإن لم ينف هذا أن يكون التعبير قد خانته في إحدى المقالات "والعصمة لا تكون إلا للنبي".. والمأثرة العظمى للشيخ خالد هي أنه كان الوحيد الذي طالب الطاغية وجهاً لوجه في المؤتمر القومي للقوى الشعبية بالحرية والديمقراطية، وكان في هذا يركز

على الإسلام وينطلق من الإسلام ويجري على تقاليد العلماء الذين كانوا يجابهون السلاطين بكلمة الحق المرة.

وهم يشيرون إلى قاسم أمين محرر المرأة، وقاسم أمين هو صديق ومريد الشيخ محمد عبده وكان في كتابه يطالب بما أعطاه الإسلام للمرأة من حقوق، ولعله لم يصل إلى كل ما يسمح به الإسلام للمرأة مراعاة منه لظروف المجتمع المصري وقتئذ.

ويشيرون إلى يحيى حقي، وقد لخص يحيى حقي رصده للحياة الاجتماعية في رائعته "قنديل أم هاشم" التي تمثل الطبيب الذي تعلم في إنجلترا، وأحب إنجليزية، ثم ينتهي إلى "أم هاشم" ويتزوج قريبتيه. ويحيى حقي هو الذي قال في حلقة "شاهد على العصر" التي بثتها الإذاعة سنة ١٩٨٣ - إن أسوأ لحظة مرت على مصر هي اللحظة التي قرر فيها محمد علي فصل التعليم المدني عن الأزهر.. ففي هذه اللحظة انقسمت الأمة، وإن هذا كان مؤامرة من محمد علي على الأزهر.

وقد ظهر كتاب رزقوا قدرًا كبيرًا من الأصالة والتمكن ولكنهم لم يكتبوا عن الإسلام، أو يعنوا به عناية خاصة، فلم يكتب لهم الخلود أو الشهرة الجماهيرية.. فالأستاذ المازني كان أستاذًا في الأسلوب والأدب، ولكنه لم يكتب عن الإسلام، فلم تحفظ له الجماهير شيئًا، وهو ما يمكن أن يقال عن الأستاذ أحمد الصاوي محمد الذي أصدر "مجلتي" في الثلاثينيات وصاحب الأسلوب العاطفي الأنيق.

وقد قرأنا مقالًا للدكتور محمد مندور نشره في "الرسالة" عدد ٦٠١ في ٨ يناير ١٩٤٥ بعنوان "اعترافات مؤمن" قص فيه رحلته من الشك إلى الإيمان.. وإيمانه لا يقوم على عقل، لأن العقل يعجز عن الوصول إلى مقام الألوهية، ولكنه:

"مؤمن تمامًا إيمانًا راسخًا وليست لي في الحياة قوة غير هذا الإيمان، فقد تهب أعاصيرها، ومن الممكن أن تتنكر لي يومًا عناصرها ذاتها، ولكن ذلك لا أظنه ينال مني شيئًا، وذلك لا اعتزازًا مني بعروض حياة أو مواهب نفس، ولكن لأنني مؤمن بإله عادل اطمأنت إليه نفسي بحيث لا أذكر أنني قد اتجهت إليه يومًا فلم أجد تأييده".

وأعاد مندور هذا الإحساس إلى العلاقة التي كانت بينه وبين أبيه الذي كان قد بنى بأحد الحقول (خلوة) له لا منفذ لها غير الباب، وأنه هجر زوجته وأبناءه أربعين ليلة ليقيم فيها يعبد الله آناء الليل وأطراف النهار لا يرى أحدًا ولا يراه أحد، وإنما يحمل إليه الطعام من خصاص الباب. وأثار هذا الخبر خيال مندور فكان يلاحق أباه بالسؤال ولكنه كان رجلاً كتومًا فلم يحظ منه بجواب حتى علم أخيرًا أن الشباب كان قد ساقه في مهاويه فلم يجد عصمة خيرًا من معاهدة أحد علماء الدين على التوبة وعبادة الله. وكان هذا العالم نقشبندي المذهب وكان رجلاً خيرًا فقصر توجيهه لوالده على تجنب الإثم وعبادة الله والإحسان إلى الناس وقراءة كتب الدين، وحاول مندور أن يعرف شيئًا من والده عن هذا الطريق، فرفض ولكنه - أي مندور -

توصل بطرقه الخاصة إلى أن كلمة نقشبند تعني النقش على القلب، وأن سرها هو أن يستشعر الفرد دائماً أن اسم الله منقوش على قلبه.. وأخبر والده بهذا فسر الرجل ودهش!

ويستطرد د. محمد مندور في مقاله:

"وعندما اختارتني الجامعة لبعثتها، حدث حادثان صغيران كان لهما في نفسي أبلغ الأثر.. أولهما أنني قبل سفري رتبت كتبي في صندوق كبير وبغير وعي مني وضعت "المصحف" على قمة الكتب، ورأى والدي ذلك عرضاً فسر سروراً لم أقصد إليه، ولربما جاء بتوفيق من الله وحدث إخوتي عما رأى قائلاً: إن أخاكم فلان سيكون الله دائماً معه وسيوفق في كل ما يعمل... فسألوه: "ولم ذلك؟" فأجاب: "لأنني لاحظت أنه وضع كتاب الله فوق كل كتاب" ثم إنني في يوم السفر فوجئت بهدية من والدي أوصاني أن أحتفظ بها مدة غيبتي وأن أعود بها إليه، وكانت تلك الهدية عبارة عن منديل للشيخ العالم النقشبندي الذي عاهده والدي على الهدى، ولقد أخذت المنديل واحتفظت به تسعة أعوام التي مكثتها في أوروبا وعدت وهو لا يزال إلى اليوم بين ملابسي، ولا أستطيع أن أزعم أنني قد علقت به إيماناً خاصاً أو قوة معينة، بل ولا فكرت في ذلك، ولكنه نوع من الاطمئنان السلمي المريح. وقد اختلطت في نفسي قيمة الهدية بمحبتتي لمهديها وإيماني به، وكان لهذين الحادثين فضل دائم في ردي إلى الإيمان كلما تجهمت لي الحياة.

ولقد اتخذ الإيمان في نفسي وجهة الإحسان إلى الغير، حتى لأحسب أنني عاجز عجزاً أصيلاً عن بغض أحد، فقد يقسو قلبي وقد يلدغ لساني، ولكني ما عدت إلى نفسي إلا أحسست بفيض من التسامح لا أستطيع دفعه، أكبر ظني أن هذا الاتجاه كان أيضاً لإشعاع من والدي... (انتهى).

فهنا نرى إيماناً يقوم على الإيمان بالله تعالى ورحمته ورعايته، وعلى الإحسان إلى الناس، وهذا وذاك هما لباب الإسلام: إيمان بالله وإحسان إلى الناس...

والحقيقة أن الإسلام وصل من القوة بحيث إنه يعد الأب الشرعي لكل الكتاب والدعاة الذين تصدروا للعمل العام ومعالجة قضايا الفكر والوجود والفرد والمجتمع. وقد يعقه بعضهم، كما يعق بعض الأبناء آباءهم، ولكن هذا لا ينفي بنوتهم، ذلك لأن الإسلام يعني القرآن والقرآن يعني العربية في أرفع وأعظم وأجمل صورها، ولا بد لكل من يمسك قلماً ويكتب سطرًا أن يتلمذ عليه وأن يتأثر به ونجد هذا التأثير في كتاب يتصور الإنسان أنهم أبعد ما يكونون عنه.

فما الذي يدفع بنجيب محفوظ الذي صادر الأزهر إحدى رواياته بدعوى الإلحاد لأن يقول في رسالته إلى لجنة نوبل في حفل تسليمه الجائزة عن الحضارة الإسلامية:

"لن أحدثكم عن دعوتها إلى إقامة وحدة بشرية في رحاب الخالق تنهض على الحرية والمساواة والتسامح ولا عن عظمة رسولها فمن مفكريكم من كرسه كأعظم رجل في تاريخ البشرية ولا عن فتوحاتها التي غرست آلاف المآذن الداعية للعبادة في التقوى والخير على امتداد أرض مترامية ما بين مشارف

ونجد أن الغناء العربي والموسيقى العربية يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بنظم القرآن وعلم التجويد ومدائح الرسول، وأن كبار الفنانين كانوا من القراء، وأن محمد عبد الوهاب وأم كلثوم حفظا القرآن، وأن الأول بدأ حياته الفنية بالأذان في جامع الشعراي بباب الشعرية والذي حمل اسمه، والثانية بمدائح الرسول وظل الوعي بالإسلام عميقاً في وجدانها.. وقد لا يعلم معظم الناس أن عبد الوهاب لم يدخل أبداً، وأنه كان لا يشرب الخمر، وعندما نصحه طبيب بتناول قليل منها في مرضه رفضه.. ويمكن القول أيضاً إنه كان ملتزماً بالشعائر.

ولعلنا لسنا في حاجة للإشارة إلى ظاهرة تحول عدد كبير من الفنانات ممثلات ومغنيات وراقصات إلى إيمان بالإسلام حملهن على وضع الحجاب واعتزال نشاطهن الفني.. وبقدر ما في هذه الظاهرة من دلالة على قوة الاتجاه الإسلامي في "الوسط الفني" فقد ينم عن قدر من القصور في فهم الإسلام.. فقد كان يمكن لتلك الكوكبة الباهرة من الفنانات أن يخدمن الإسلام بصورة من النشاط الاجتماعي والثقافي، بدلا من العكوف على العبادة. وإن كان الأمر بعد أمراً يعود إليهن ولحالتهم النفسية.

وفي الأربعينيات - أي قبل ظاهرة اتجاه الفنانات نحو الإسلام - فضل عدد من أكبر الفنانين أن يعتنق الإسلام مثل جورج أبيض وأسرته الفنية ومثل ليلي مراد ونجوى سالم وماري منيب، وكاد نجيب الريحاني يعتنق الإسلام لو أرجأه الأجل أسبوعاً...

نريد أن نختم هذه النبذة الطويلة عن أثر الإسلام في دعاة التنوير بالإشارة إلى شخصيتين قد يظن أنهما من أبعد الناس عن الاتجاه الإسلامي في حين أنهما من أقربهم إليه...

أولهما: الأستاذ إحسان عبد القدوس الذي أسس دار روز اليوسف ورأسها سحابة حياته، وكان هو (روح) صحيفتي روز اليوسف وصباح الخير.

وثانيهما: المفكر المشهور الدكتور زكي نجيب محمود.

ونحن نعتقد أن الأستاذ إحسان عبد القدوس والأستاذ مصطفى أمين هما أكبر كاتبين أثرا على الشخصية المصرية البورجوازية خلال الخمسين عاماً الأخيرة، وأن بصماتهما لا تزال ملموسة وأنهما يتحملان أمام التاريخ جزءاً كبيراً من مسؤولية الزيف والضلال اللذين اكتنفا هذه الحقبة!

نقول إن إحسان عبد القدوس، كان في الاجتماع - مثلما كان ميشيل عفلق في السياسة - أمضى كل واحد منهما عمره في البحث عن حلول - ليست إسلامية بالضرورة - لقضايا المجتمع ثم انتهى به الحال - كما انتهى بعفلق - أن آمن بالإسلام في النهاية، ولو رُدَّ إلى شبابه قبيل موته - مرة أخرى فلربما اختلفت مناهجه عما سلكه أولاً!

ترك إحسان عبد القدوس قبل أن يموت وثيقة هامة يمكن أن نسميها:

"اعتراف كاتب مسلم" قال فيها⁽⁶⁰⁾:

(١)

"لقد نشأت في بيت جدي لأبي الشيخ أحمد رضوان وقد كان من خريجي الأزهر الشريف ومن رجال القضاء الشرعي.. وكان جدي حريصاً على تنشئة أفراد العائلة كلها على الإيمان الكامل بالإسلام وأداء كل الفروض والاستجابة لكل التعاليم.. ومن قبل أن أصل إلى السابعة من عمري وأنا أحاول استكمال قدرتي على أداء كل الفروض.. كالصلاة والصوم وحفظ آيات القرآن.. وربما كان جدي يعتبر مغالياً في تزمته على أداء الفروض.. حتى أنه كان يحرم علينا أن نوذي الصلاة ونحن نرتدي ثوباً يكشف عن ساقينا فوق الركبة.. وقد كنت أذهب إلى المدرسة الأولية ثم المدرسة الابتدائية وأنا أرتدي بنطلوناً قصيراً يكشف عن ركبتي.. فكيف أؤدي صلاة الظهر وأنا في المدرسة؟!.. لذلك كانوا يضعون في حقيبتي التي أذهب بها إلى المدرسة جوربا طويلا يرتفع على ساقي حتى يغطي ركبتي حتى ألجأ إليه كلما حل موعد صلاة الظهر لأؤديها داخل جامع المدرسة.

وكنت لم أصل إلى عمر السابعة عندما حفظت جزء "عم" من القرآن الكريم ثم بدأت أحفظ من القرآن على مدى العمر.. وإن كنت لم أحفظه كله إلا أنني قرأته كله عشرات المرات واستوعبت كثيراً من الآيات.. لازلت إلى اليوم أرددتها دائماً وفي كل يوم تبركاً وتقرباً إلى الله سبحانه وتعالى.. وتزوداً باستكمال راحتي النفسية وشخصيتي المسلمة.

ولكن بعد أن نما وعيي وتجاوزت سن الخامسة عشرة بدأت تدهمني حيرة دينية ربما كان سببها أن بدأت ألاحظ اختلاف مظاهر الإيمان بين الأفراد المسلمين.. فكثير من مظاهر المجتمعات الإسلامية مختلفة في أداء ما يفرضه الإسلام.. وبدأ فكري يسيطر علي حتى أقنعتني بأنني لا يجب أن أكتفي بأن أكون مسلماً بالوراثة.. أي مسلم.. لأن أبي وجدي وجد جدي مسلمون.. بل يجب أن أكون مسلماً عن اقتناع بالإسلام أي أن أختار الإسلام إيماناً ولست مجرد مستسلماً له.. ولذلك بدأت أفيض في دراسة الإسلام.. دون أن أتخصص كرجل دين إنما لمجرد إقناع نفسي بما أوّمن به.. ووصلت بي دراسته إلى حد أنني بدأت أحاول اكتشاف أسرار تعاليم الديانة اليهودية ثم الديانة المسيحية.. وكنت أتعمد لقاء رجال الدين اليهودي والمسيحي لأفهم منهم وأجادلهم.. وانتهى بي هذا البحث الذي استغرق شهوراً طويلة إلى أن اخترت الإسلام ديناً عن إيمان قائم على اقتناع.. ولكن هذا الجهد العنيف الذي بذلته خلال هذه الشهور أدى إلى حالة معاناة إلى حد أن رقدت في فراشي مريضاً بمرض عجز عن شفائي منه الأطباء.

وفي فترة مرضي جاءني أبي المرحوم محمد عبد القدوس رضوان بالمصحف الذي كان خاصاً بجدي وكانت العائلة تحتفظ به بعد أن مات تبركاً وتكريماً لذكراه.. وقال لي: أقرأ يا بني.. فالله هو القادر على شفائك.

⁽⁶⁰⁾ نقلا عن "صباح الخير" - ١ رجب ١٤١١ - ١٧/١/٩١ ص ٩.

وقد قرأت القرآن كله وأنا راقد في فراشي.. ولكني أحسست بأني قرأته تبركاً وتوسلاً إلى الله أن يشفيني.. ولم يكن هذا هو كل ما أريده.. فبدأت أقرأ القرآن مرة ثانية وأنا أحاول أن أفهم وأفسر كل آية وكل كلمة من كلمات الله.. وأستعين على الفهم بكتب التفسير التي تزدهم بها المكتبة التي تركها جدي.. ولكني مع هذا انتهيت من قراءة القرآن كله ولا أزال قاصراً عن فهم وتفسير بعض الآيات.. فبدأت أقرأه مرة ثالثة.. وأضع بنفسني تفسيراً لكل ما كنت عاجزاً عن استيعابه.. واسترحت.. استكملت إيماني على أساس اقتناعي وفهمي.. وشفيت فعلاً من مرضي.. ومما أدهشني أن كثيراً من الآيات التي كنت أعتقد أنني وصلت إلى تفسيرها بنفسني ووفقاً لعقليتي كانت قد سبق أن فسرت وسجل تفسيرها نفس التفسير الذي وصلت إليه.. وهو ما أقتنعني بأن صدق وعمق الإيمان يمكن أن يصل بالمؤمن إلى التفسير الصحيح.. وإن كنت أتمنى وأدعو حتى اليوم في أن يبذل رجال الدين الإسلام مجهوداً أكبر في إعلان التفسيرات المبسطة التي يمكن أن تصل إلى عقول البسطاء.. حتى تتم وحدة كل مظاهر الإيمان بين المسلمين.

(٢)

إنني أعيش كمسلم.. كل حياتي الخاصة والعامة تجري تحت تأثير من وحي بالإسلام فإن أصبت في تصرفاتي فلأن الإسلام وفقتني إلى أن أصيب.. وأن أخطأت فلأني عجزت عن اتباع ما يفرضه الإسلام علي.

(٣)

الدين هو الأساس الذي يقوم عليه كيان الإنسانية كلها.. الدين هو محاولة الوصول إلى حكم القدر.. والقدر هو ما يحكم به الله.. والكيان الإنساني متعدد الجبهات بتعدد الأديان.. بما فيها من أديان سماوية وأديان أرضية.. وقد حاولت بعض جبهات هذا الكيان في الإنسان أن تنكر الأديان.. أي تنكر وجود الله.. ولكن هذه الجبهات مهما طال بها زمن الوجود فمصيرها أن تعود إلى الاعتراف بالله والخشوع له وللقدر الذي يفرضه على خلقه.. ولن يتحقق السلام بين بني الإنسان إلا إذا تقاربت الأديان إلى أن تتجمع في دين واحد.. دين الإسلام.

إنني أعتقد أن أي كاتب باللغة العربية لا يستطيع أن يجمع حواراً قرأه إلا إذا كان أساساً قد استوعب قراءة القرآن.. فالقرآن هو أساس أسلوب اللغة العربية.. أو هو الموسيقى للغة التي يقوم عليها أي تطور موسيقي في اختيار أسلوب الكتابة بالعربية.. وحتى الكاتب إذا لم يكن مسلماً لا يستطيع أن يكتب باللغة العربية إلا إذا استوعب أسلوب أو رنات صياغة كلمات وآيات القرآن.. ومعروف أن المرحوم مكرم عبيد باشا كان عبقرياً في إلقاء الخطب وكتابة الرسائل باللغة العربية لأنه كان يحفظ القرآن رغم أنه قبضي الديانة.. وهكذا كل كاتب عربي.. وأنا نفسي لا أعتقد أنني استطعت أن أكون كاتباً ولي قراء إلا لأني بدأت باستيعاب أسلوب ورنات لغة القرآن.. أما بالنسبة للمفكرين فإن القرآن يعتبر الأساس الفكري لأي محاولة في تفسير الواقع والمستقبل الإنساني.

ولا يمكن لأي فكر سواء فكر إسلامي أو غير إسلامي أن يستوعب أسس الكيان الإنساني ومصير الإنسان إلا باستيعاب ما سجله القرآن وهو ما يشمل كل تفاصيل الحياة وما بعد الحياة.

(٥)

الهدف الذي يدعو إليه الإسلام هو أن يصل بوحدة الإيمان إلى وحدة الوجود أي أن يجمع المسلمون أنفسهم في قوة موحدة مهما تفرقوا في دول أو في نظم إدارية أو شعوب منتشرة في كل نواحي الأرض.. أي أن نصره الإسلام تقوم على وحدة المسلمين.

(٦)

الإسلام دين يحتفظ للمرأة بكامل شخصيتها وكامل حقوقها.. وهو دين يعترف بواقعية طبيعة المرأة وواقعية طبيعة الرجل.. يجمع بين الطبيعتين ويصونهما على أساس إشهار وإعلان العلاقة بينهما.. ومن وسائل الإشهار مثلا هو عقد الزواج.. وإذا كان قد أباح للرجل الزواج بأربع نساء تحت شروط محددة مفروضة عليه.. فلأنه حريص على ألا تفرض عليه طبيعته علاقة خفية سرية بينه وبين أي امرأة.. ولكن شعوبا أخرى لا تدين بالإسلام تفرض على نفسها علاقات خفية سرية بين الرجل والمرأة.. وهو ما يرفضه الإسلام ويعتبر جريمة يعاقب عليها.. وهي جريمة الزنا.. مهما كان الدافع إليها منطلقاً من الطبيعة التي خلق بها الرجل.. فالمرأة المسلمة أقوى في مواجهة الواقع من أي امرأة تدين بدين آخر".

انتهى اعتراف الكاتب الكبير إحسان عبد القدوس.. رحمه الله.

وإذا كان إحسان عبد القدوس قد جعل من روز اليوسف وصباح الخير أكبر صحيفتين لمناهج تبدأ من التحرر، وتنتهي بالتحلل وإذا كان قد آوى إليها أكبر مجموعة من أدعياء التتوير وقدمت تحريراً وتصويراً عددًا من أسوأ الكتابات وأبعدها عن الموضوعية، فإن إحسان عبد القدوس نفسه التزم بالتقاليد الإسلامية⁽⁶¹⁾ في بعض المجالات التي كانت كتاباته توحى بالتحلل، كالمراة. فلم يسمح لزوجته بالظهور في أجهزة الإعلام وكان حريصاً على أن تظل زوجة كاتب مشهور فقط.

وتضيف زوجته السيدة لواظ المهيلمي - رحمها الله فقد توفيت أخيراً - هذه قاعدة كنا نسير عليها في حياته، ولا يمكن أن أخرج عنها بعد وفاته: كان محافظاً وكان إيمانه بالله قوياً، والده كانت لديه فلسفة في الإسلام، كان يصلي بإيمان وخشوع، وكذلك إحسان كان عندما يصلي يغمض عينيه وكأنه لا يريد أن يرى شيئاً من العالم الموجود حوله، طوال حياته كان حريصاً على أداء صلاة الصبح قبل أن يبدأ عمله، وفي الـ ١٥ سنة الأخيرة كان حريصاً على أداء الفروض الخمسة في أوقاتها.

يا ليت كتاب روز اليوسف وصباح الخير يقرءون جيداً ما كتبه أستأذهم ويفكرون فيه ملياً...

وفي سبتمبر ١٩٩٣ توفي آخر "التتويريين العظام"، كما قالوا، وهو الدكتور زكي نجيب محمود صاحب الوضعية المنطقية التي تقوم على تحليل عقلي. واعتقد كثير من الإسلاميين أنه بعيد عن الفكر

(61) نقول بالتقاليد الإسلامية لأنه ليس في الإسلام ما يمنع من ظهور المرأة في المجتمع أو تقوم بدور في النشاط العام إذا كان لديها ما تقدمه، وما يمثل إضافة.

الإسلامي، إن لم يكن مجافياً له. وحقيقة الحال غير ذلك؛ فقد نشأ في القرية، وتعلم في "الكتاب" ثم أصيب في شبابه، وعند ذهابه إلى أوروبا، بصدمة الانبهار التي أشرنا إليها والتي يبدو أنها كانت ضربة لازب لكل الكتاب والمفكرين في هذه الفترة عند لقائهم الغرب، وكتبه الأولى "جنة العبيط" و "شروق من الغرب" و"خرافة الميتافيزيقيا" تصور تلك المرحلة، ولكنه بعد ذلك ألم بالجانب الآخر من الفكر، وبدأ يعمل لتحقيق نوع من المصالحة بين الفكر الأوروبي والفكر الإسلامي.. بين الماضي والحاضر، دون أن يفقد الأصول الفكرية العقلانية التي آمن بها.. وكتاباته الأخيرة تصور هذا التحول.

وفي ١٩٧٩/١٢/٩ كتب زكي نجيب محمود مقالا في الأهرام بعنوان "قلم يتوب" أهداه إلى الدكتور حسين فوزي المتميم بالحضارة الأوروبية، يصور فيه تحوله من مرحلة الانبهار التي جعلته يتمنى "لو كنا نسخة من أوروبا، حتى في الكتابة من الشمال إلى اليمين، وارتدينا من الثياب ما يرتدون، وأكلنا ما يأكلون، ونفكر كما يفكرون، وننظر إلى الدنيا بمثل ما ينظرون!"

ثم دارت الأيام، وكتب "لقد تمنيت لأمتي فيما سبق أن تكون قطعة من الغرب، لكنني اليوم أريد لها أن تكون أمتي هي أمتي، وختم مقاله "رأيت القلم الذي شطح ذات يوم في تطرفه نحو الغرب قد عاد آخر الأمر إلى توبة يعتدل بها...!"

وعقب وفاته نشر أحد الصحفيين كلمة عن "الله" في قلب زكي نجيب فنقل ما قاله زكي نجيب محمود عن ذلك وجاء فيه⁽⁶²⁾:

إنني ألتمس عدة طرق لكي أستشعر بأنني في حضرة الخالق، أولها وأكثرها تكراراً هي ما دبرت عليه نفسي أثناء الصلاة فقد اعتدت أن أتأمل كل لفظ أنطقه، وكل حركة أتحركها وأحاول أن أصل إلى المعزى البعيد لكل جزء من هذه الأجزاء وهو ما يوحي إلي بالشعور بجلالة الله وعظمته ورحمته.. وهذا الأمر أتبعه في بقية أركان الإسلام الخمسة، ويضيف: "إن هذا الأسلوب أتبعه عند قراءة القرآن الكريم أيضاً حيث وجدت نفسي - في النصف الثاني من حياتي - أمام إغراء قوي كلما قرأت شيئاً من القرآن، بأن أقف عند آية أو آيات معينة لأغوص غوصاً في مفرداتها وأسلوب تركيبها، وغالباً ما أخرج بما لم أكن رأيته عند القراءات الأولى التي تخاطب الأذن والقلب معاً بمجرد تبيانها المعجز ونفحها الأخاذ.. ففي هذه الوقفات التحليلية المتأملة أخرج بجانب آخر يضاف إلى ما سبق أن استخرجته من أبعاد المعنى وهو الشعور بشدة قربي من الله عز وجل، لأنني وأنا غائص وراء الدر المغمور في كلمات الآية الكريمة، تنقطع الصلات الحسية أو تكاد بيني وبين ما يحيط بي من مؤثرات الصوت والضوء والحركة فأين أكون إذن إلا في رحاب ربي منزل الوحي بالكتاب؟" ويتبع مفكرنا أسلوباً آخر ليستشعر أنه قريب من خالقه وهو اللجوء إلى أسماء الله الحسنى.. قائلا: "ولما كنت أعلم أن هذه الأسماء - باستثناء لفظ الجلالة - هي في حقيقتها صفات، إذا كانت مطلقة فهي صفات الله، فأجدني ألجأ إلى أن أمد أية صفة من هذه الصفات - من حدود

(62) الأهرام في ١٧/٩/١٩٩٣.

وجودها في نفسي، محاولاً أن أتصورها وقد أصبحت بلا حدود، فأشعر عندئذ بشيء من الشعور بأنني في حضرة الخالق.

وكما لاحظنا في تقصينا، فإن كل الذين نشئوا نشأة ريفية عادوا إلى الإيمان بعد شفائهم من صدمة الانبهار، ولم يختلف الأمر بالنسبة للدكتور زكي نجيب محمود، وما يتميز به هو أنه كان "عقلانياً" أكثر من دعاه التتوير السابقين، ولذلك فإن اتجاهه أخذ شكلاً "أكاديمياً" إلى حد ما، ولكنه في النهاية إسلامي، وهو وإن كان "معتزلياً" في عقلانيته فإنه كان "متصوفاً" في عواطفه، وقد أجرت إحدى الباحثات حديثاً معه نشرته في العدد الأسبوعي لجريدة الوفد تحت عنوان "قلبي ينبض بالتصوف، وعقلي لا يعترف بغير العلم" قدمت له بمقدمة جاء فيها:

يحدث أحياناً في الحياة اليومية إذا ما رأينا إنساناً يبالغ في إظهار تدينه وارتفاعه فوق الماديات والعالم الحسي، يحدث أن تدعونا مبالغته إلى طرح سؤال مشاكس: هل هو يطبق ما يردده باستمرار على نفسه؟ وألا يكون في الأمر محاولة لإخفاء حقيقة مغايرة تدفعه لهذا الإفراط؟!

وفي الغالب ما تكون الإجابة مطابقة للافتراض المطروح.

وبشكل ما طرح هذا المنهج في الفهم نفسه علي بعد أن أمضيت فترة من القراءة المكثفة لأهم ما كتبه د. زكي نجيب محمود وخاصة الجانب الأدبي من إنتاجه.. تساءلت بإلحاح وإن كان بشكل عكسي: ألا تكون دعوة الأستاذ الدائمة للتجريبية والمنهج الحسي، والعقلانية.. ألا تكون تلك محاولة منه للانتصار على نفسية عاطفية، ووجدان ملتهب، ونزعة إلى التصوف؟ وكانت الإجابة أيضاً: نعم نشرتها وقتها تحت عنوان "زكي نجيب محمود يغالب تصوفه" وقد أتممت ذلك البحث بحديث مباشر مع الأستاذ الكبير - لم ينشر من قبل - عن الدين في حياته.. سأقدم نصه للقارئ اليوم.

وبداية فنلنق نظرة سريعة على د. زكي نجيب محمود من خلال رسالته العامة..

أهم ما يميز الكاتب هو اضطلاع برسالة معينة يعمل على تحقيقها والدعوة الدائمة لها بين قرائه ومواطنيه. وبقدر ما تكون هذه الرسالة استكمالاً لنقص أو تعبيراً عن احتياج ومحاولة لإعادة التوازن لبناء ماثل بقدر ما تكون القيمة الإيجابية لهذه الرسالة فحينما ينتشر الخنوع نحتاج لكاتب ثائر.. وحين يتفشى الجهل نحتاج إلى الداعين للعلم.. وحين يهرب الناس إلى الماضي تكون الدعوة ملحة أيضاً لمعرفة لغة العصر.

وإذا كانت بضعها تتميز الأشياء فإن الكتابة الحقة تنتفي رسالتها إذا ما كانت محض ترديد لنغمة سائدة.. ولا ميل مع الريح حيث مالت والمزايدة على المعاني الرائجة في سوق القراءة.

وحتى إذا ما اتفق الكاتب مع الفكر الأساسي السائد في مجتمعه فإن دوره إذا كان أصيلاً ومتعمقاً ومجتهداً لا بد أن يجعل كلماته في النهاية جديدة ومختلفة ومثيرة للمعارك الذهنية يعتلي من أجل هذا كله "رسالة الكاتب وكفاحه من أجلها" د. زكي نجيب محمود القمة التي يتبوؤها في الفكر العربي المعاصر.

فقد كانت رسالة د. زكي نجيب محمود في الشق الأول من حياته تركيزاً على النقص الذي رآه والحياة المصرية والعربية حيث يغلب الوجدان على العقل ويؤثر اللفظ والكلمة على حضارة الأداء والفعل، وهو يقول في هذا:

"لاحظت في حياتنا الثقافية جهوداً تبذل وحماسة لا تنطفئ نحو إخضاع العقل وعلومه لسلطان الوجد وفنونه فجعلته هدفاً أسعى إليه، أن أدق أطول الحياة العلمية المرتكزة على العقل وحده وأما مجال الوجدان فله من السدنة الذين يقومون على خدمته ما يفهمهم، وهو الموقف الذي دافع عنه إلى أقصى حد وحدد أركانه من "أجل فلسفة علمية" .. ثم عاد واستكمل بنفسه مسيرته الجديدة من أجل إعمال العقل في التراث الفكري العربي وتحليله بغية الإفادة منه ومحاولة التفرقة ما بين الغث والسمين منه ولم يكتف بتسجيل نظري لموقفه الجديد فيما يفعله الكثيرون في غيبة الإبداع والاجتهاد بل عكف سنوات طوالاً منذ الستينيات على دراسة الفكر العربي، والدكتور زكي نجيب محمود يغالب نزعة صوفية تلح عليه وتظهر نفسها رغماً عنه في أكثر من موضع مما لا نفيض فيه الآن؛ فيقول مثلاً: "لو كتبت ما يستريح إليه قلبي صادقاً لما انقطعت يوماً واحداً عن الكتابة في الحث على التصوف الزاهد لأن مثل هذه الحياة هي حقاً ما ينبض لها القلب بين ضلوعي كلما قرأت عنها ولكن الذي يحول بيني وبين أن أفعل ذلك هو صوت العقل قائلاً إن تصوف الزاهدين لا يحقق ما نريده لأمتنا العربية من أهداف".

وعن الجانب الديني الذي لم يركز عليه المفكر الكبير قلمه كان لي معه هذا الحديث عن الدين في عالم زكي نجيب محمود.

الدين في عالم زكي نجيب محمود

سألت د. زكي نجيب محمود عن موقع الدين وصورته عنده عبر المراحل الفكرية المختلفة في حياته؟

فأجاب:

منذ السن الباكورة التي لم تكن تجاوزت العاشرة أخذت في أداة الصلاة والصيام وهما الفريضتان الممكنتان بالنسبة للطفل حتى لو كان والدي - على تدينه - يمنعي بالقوة من الصيام خصوصاً وقد كان الصيام (رمضان) في ذلك الحين خلال الصيف. ومع ذلك كنت أراوغيه وأظل على صومي ولو لبضعة أيام، هكذا بدأت متعلقاً بأداء الفرائض ولكن قد يقال إن سن الطفولة الباكورة إنما تلجأ إلى المحاكاة التي لا تضمن أن يكون وراءها إيمان بالمعنى المفهوم، ولكنني بعد أن تقدمت بي الأعوام وأصبحت على مشارف المراهقة أعني بين الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة وجدت نفسي أوغل في التزام تلك الفروض بل إنني لأتكر أشياء كثيرة قد يكون لها مغزاها إذ أنكر مثلاً أنني كنت أقضي إجازة الصيف في قرينتنا بالريف وكنت على صغر سني أصر أن أذهب إلى المسجد لصلاة الفجر بل أصر على الصعود إلى المنذنة لأشارك في أذان الفجر وكان أمراً يضحك الكبار عندئذ لكنهم تركوني خشية أن يكونوا بالوقوف في سبيلي يأتون بأمر

يغضب الله.. كذلك أذكر أنني في تلك السن وما بعدها بقليل كنت أحرص جداً على أن أقضي الفترة ما بين صلاة المغرب وصلاة العشاء في المسجد لأستمع للدرس الديني الذي كان يلقيه عندئذ شيخ أحببته وأعجبت به وكان هو المصدر الأساسي الذي عرفت منه أموراً كثيرة تتعلق بتفصيلات العقيدة الدينية. ظللت على هذا النحو إلى نحو الثلاثين من عمري ولكنني عندئذ أخذت بحكم تكويني الدراسي والثقافي الذي حصلته من قراءاتي الكثيرة جداً بدأت أميل إلى أن أحتكم إلى موقف العقل فيما أقبله وما لا أقبله من التفصيلات التي كان يقولها ذلك الشيخ في دروسه أو التفصيلات التي كنت أسمعها من غيره أو أقرؤها ضمن ما أقرأ وإنني لأسأل الآن ماذا كنت أعني يومئذ بالاحتكام إلى العقل في أمور هي من الدين وليس من العلم وأجيب على ذلك بل إنني اعتقدت منذ ذلك الحين أن الدين وإن يكن شيئاً غير العلم إلا أنه يكون أقوى في نفس المؤمن عندما لا يكون متعارضاً مع ما يقوله العلم. وتقدمت بي الأعوام بعد ذلك فازددت استمساكاً بهذه الوجهة من النظر لكن التمسك بهذه النظرة كثيراً جداً ما توقع صاحبها في مواقف لا يعرف كيف يتخلص منها إذ كثيراً ما يجد أشياء في تفصيلات العقيدة الدينية لا تتفق مع نتائج وصلت إليها العلوم المختلفة فعندئذ تأخذه الحيرة، أنتكر للعلم؟ وهو ما لم أكن أستطيعه مع نفسي يومئذ.. أم أنتكر للدين وهو كذلك ما لم أكن أستطيعه بل وما لست أستطيعه في أي يوم من أيام حياتي الطويلة. ولكن هذا التصادم كان يحدث لي نوعاً من الحيرة العقلية ثم تقدمت بي الأعوام مرة أخرى وأتيح لي أن أقرأ بعض المذاهب الفكرية في الإسلام وأجد بينها مذهب المعتزلة ومذهب الأشاعرة فأجد عندئذ أن باب الخلاص قد انفتح أمامي.. ذلك لأن المعتزلة كانوا يحتكمون إلى منطق العقل في فهمهم لأركان الدين وكذلك الأشاعرة كانوا يأخذون بمبدأ أن يلجأ المسلم إلى عقله في فهم القرآن الكريم حتى آخر ما يستطيعه ذلك العقل.. فإذا بقيت بقية لا يستطيع العقل فهمها وتفسيرها على طريقته يقول المسلم عندئذ "الله أعلم بالمراد في هذه الحالة".

وجاء الشيخ محمد عبده في تاريخنا الفكري الحديث وأخذ بهذا المبدأ.. هذه الأمور كلها أدخلت في نفسي السكينة لأنني عرفت كيف أفق الموقف الذي يريح عقلي وضميري الديني في آن واحد.

فأنا الآن مازلت أستمسك بما يصل إليه العقل من نتائج تقام على البرهان الصحيح.. ثم إذا ما قرأت القرآن الكريم بعد ذلك فإنني أحاول أن أفهمه على طريقة الشيخ محمد عبده بمعنى أن أفهمه الفهم الذي لا يتعارض مع نتائج العلم وفي معظم الأحيان يكون هذا التوفيق بين الطرفين أمراً ميسوراً، إلا في الحالات التي يعجز العقل أن يجد لها الفهم فعندئذ آخذ بوصية الأشاعرة وأقول "إن الله أعلم بالمعنى المراد".

ثم يضاف د. زكي نجيب محمود موضحاً:

"إنني أعتقد أنه يستحيل على أي إنسان أن يعيش بغير دين حتى أولئك الذين قد يتصورون أنهم يستطيعون ذلك فهم لم يحلوا أنفسهم التحليل الصحيح. وأقل ما أقوله في هذا المجال هو أن الإنسان في أعماق فطرته يريد أن يرى أن للخير ثوابه وأن للشر عقابه ولما كان هذا لا يتحقق دائماً في هذه

الدنيا فكل إنسان يتمنى أن يكون هناك العالم الآخر الذي ينتقم من باعث الشر ويثيب فاعل الخير وفي هذه الألفية بذرة الإيمان باليوم الآخر حيث يكون الحساب.

فهذا الاستعراض لعلاقة كاتبين (الأستاذ إحسان عبد القدوس والدكتور زكي نجيب محمود) يعدان من أعلام التنوير ويظن البعض أنهما بمفازة من الفكر الإسلامي. يوضح أنهما كان - إيماناً والتزاماً - من خيرة المسلمين. فهما يؤمنان بالله في صورة رفيعة، وبالرسول وما ينبغي له من تقدير، ويلتزمان بأداء الشعائر. ولا جدال في أنه لو وجد فكر إسلامي فوق مستوى فقه التقليد لكان لهما مشاركة إسلامية إيجابية أعظم، وهو ما يمكن أن يقال بدرجات متفاوتة بالنسبة لكل الشخصيات التي أشرنا إليها.

الفصل الثاني مشروع للأجيال

لكي يتحقق ما استهدفناه، وتتصافح اليدان فإن من الضروري أن يلتزم كلُّ من الفقهاء ودعاة التنوير بإطار فكري يحدد الموقف الأمثل بالنسبة للقضايا الكبرى في المجتمع المصري وتتلاقى هذه المواقف بعضها مع بعض ليبدأ منها الانطلاق.

ونحن - عندما نضع هذا المشروع - لا نخالجننا أو هام عن درجة تقبله اليوم. فنحن نعلم حق العلم أنه من العسير أن نقتلع ما غرسه التقاليد جيلاً بعد جيل، ولا ما أقامته المصالح من صروح ممردة ومزايا مكتسبة. ونحن نقدر أيضاً أن فقهاء التقليد وأدعياء التنوير لديهم صباغة من إيمان ما - بالإضافة إلى التقليد والمصلحة - يجعلهم جميعاً يتمسكون بما هم عليه.. ولا يبغون عنه حو لا.

ولكننا لا نضعه لهم، وإنما لجيل آت، وربما لأجيال آتية. فنحن نغرس بذرة زيتونة لن نراها، ولن نتذوقها.. ولكننا ما لم نغرسها الآن فسيفوت الوقت على الأجيال.

والمشروع الذي نضعه يجعل من فقهاء التقليد دعاة تنوير، ومن دعاة التنوير فقهاء تجديد، بمعنى أن اليمين لا تعارض اليسار، ولا اليسار يناقض اليمين، وإنما كل واحد يكمل الآخر..

إن "خندقة" كل فريق في مكانه ليس من الإسلام، ولا هو منطق العصر؛ الإسلام لم يشيد "كنيسة" أو مؤسسة لها حق التحليل والتحريم والتأويل، وإنما قال "أهل الذكر" وكل واحد يمكن أن يكون من أهل الذكر إذا ألم بعدة ذلك. كما أن كل صنوف العلم والمعرفة من جيولوجيا أو هندسة تدخل في صميم العلم الإسلامي فليس هناك تعارض بين علماء وفقهاء. وكان العلماء الأول يحكمون الفقه والموسيقى والفلسفة والرياضة والطبيعة.. فإذا كان التخصص يفرض نفسه، فليس له أن يخلق الأبواب...

إننا ندعو الفريقين لكي يغيروا مواقفهما التي تمزق المجتمع، وتشل سيره وتحول دون وحدته، ندعوهم مراراً وتكراراً لأن يعيدوا النظر..".

ها هو ذا مشروع الأجيال

أ - بالنسبة للفقهاء

- ١ -

الإسلام هو ختام الأديان السماوية، وجماعها، وهو يعترف بها وبرسلها جميعاً ويُرجع الاختلاف ما بينها إلى التحريف والمصالح والأوضاع، وهو يؤمن بالبشرية كلها. وأن الله تعالى أراد التعدد والاختلاف

لإثراء الحياة وليحدث التعارف والتبادل والتلاحح ﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ﴾ وهو بريء من الأحاسيس الدونية أو الاستعلاء أو الذاتية التي تثير العداوات وتقيم الحواجز ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾.

- ٢ -

جعل الله تعالى الإنسان خليفة على الأرض، وعلمه الأسماء وأسجد له الملائكة، وأنزل الإسلام لهديته... فالغاية هي الإنسان والوسيلة لهديته هي الإسلام.. فالإسلام يريد الإنسان.. ولكن فقهاء التقليد يريدون الإسلام، ومعنى هذا أن تصبح الغاية وسيلة، والوسيلة غاية، ومن هنا جاء الاختلاف بين منهج الإسلام الحق، ومنهج فقهاء التقليد.

إن الإنسان المستخلف، المزود بالعقل، والمتحمل لمسئولية إعمار الأرض بالعمل، والعلم، والقيم، يجب أن يكون قاعدة المجتمع الإسلامي والفكر الإسلامي، ويجب أن نلاحظ "كرامة الإنسان" عند وضع النظم وعند ممارستها.

- ٣ -

الأساس في فهم الإسلام والتعرف على هديه واستخلاص أحكامه هو القرآن الكريم دون الالتزام - ضرورة - بما وضعه المفسرون من أحكام شلت بعض الآيات بالنسخ المزعوم وكيفت آيات أخرى بأسباب النزول، فضلا عن الإسرائيليات التي حشيت بها التفسير وعلى كل حال فمن المسلم به أن النص القرآني المقدس شيء - والتفسير والتأويل شيء آخر ولا يمكن معاملتهما على قدم المساواة.

كما أن المبادئ التي وضعها الفقهاء لأصول الفقه، والمحدثون في الجرح والتعديل ومصطلح الحديث... إلخ، كلها في حاجة إلى إعادة النظر، لأن السلف ليس معصوماً، وقد كان محكوماً وهو يضع مناهجه ويصل إلى نتائجه بروح العصر وبقلة المعلومات، ونحن اليوم أقدر على فهم حكمة التشريع واستخلاص النتائج بفضل ما تيسر من وسائل الطبع والنشر والإحصاء والتصنيف مما لم يكن متاحاً للسلف، فضلا عن أننا مأمورون بالتفكير، منهيون عن التقليد واتباع الآباء والأجداد.

- ٤ -

التعددية طابع الإسلام، لأن التوحيد صفة الله تعالى التي استأثر بها ولا يشاركه فيها أحد أن شيء. أما بقية الكائنات فإنها تكونت على الأقل من "زوجين" أو تضمنت عدداً من العناصر.

وإنما كانت التعددية طابع الإسلام لأنه منهج حياة يضم ما فيها من اقتصاد واجتماع وسياسة... إلخ ولأنه دين البشرية.. ما مضى منها وما سيأتي، ولا بد في مثل هذا من التعددية. ولهذا أيضاً كان المثل الإسلامي الأعلى هو العدل، لأن العدل يفترض التعددية، ويصبح هو فضيلتها.

وتظهر التعددية في الاستخدام القرآني المعجز للكلمات والألفاظ الذي يفتح الباب أمام تأويلات عديدة ومتفاوتة أراد الله بها أن يجد كل جيل ما يتفق مع مستواه وتقدمه، ولا يجوز مصادرة آية بآية أخرى... لأن القرآن لا يضرب بعضه بعضاً، وإنما يكمل بعضه بعضاً.

كما تظهر التعددية في "انفتاح الإسلام" واستهدافه الحكمة أينما كانت، واعترافه بالأديان والاختلاف في الآراء ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾.

وقد أدى عدم تعمق هذا المعنى في ذهن الآلاف إلى أخذهم بفكرة "النسخ" ومحاولتهم التقريب بين النصوص المختلفة أو استبعاد بعضها. والأمر في حقيقته غير ذلك، فتعدد النصوص وتفاوتها صورة من تعددية الإسلام أراد الله تعالى بها الفسحة والسعة في دائرة الاختيار ما بين بدائل متعددة.

-٥-

إن القرآن الكريم عندما اعتمد "المعروف" و "المنكر"، أضفى غلالة إنسانية رقيقة على الشريعة، وجعل الرأي العام من مصادرها، وأي محاولة للحجر على هذين التعبيرين أو إعطائهما معنى معيناً إنما هي افتيات على النص، إذ لو أراد الله تعالى تحديداً لوضع تعبيراً آخر، ولكنه تعالى أراد بهذا التعبير أن يحقق المرونة والسعة في جوانب من التشريع بما يتفق مع التطور. وقد يثار احتمال تضارب النص مع مفهوم المعروف السائد عند قوم ما، أو عهد ما، والرد أن هذا لا يحدث بالنسبة للكليات والثوابت. فلن يكون الظلم والجهل والشرك والكذب معروفاً أبداً، ولكنه يحدث بالنسبة للتقاليد والعادات الاجتماعية، كالزني والذوق، وعندئذ تصبح القضية هي "فهم النص في إطار المعروف" أو الأخذ بالمعروف باعتباره ما أمر به النص نفسه بالأخذ به في إطار التعددية التي يسمح بها الإسلام.

والمهم أن لا يكون هناك اختيان أو استسلام للهوى عند تحديد المعروف والمنكر، مع التسليم بأن الاختيان والاستسلام نسيان. فما يدخل في إطارهما في عصر سابق لا يدخل في إطارهما في عصر لاحق، يجاوزهما.. والقلب السليم هو الفيصل.

-٦-

حرية الفكر والاعتقاد مطلقة يكفلها الإسلام إلى آخر مدى.. فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر.. ومذهب الإسلام في هذا أن حرية الفكر هي الطريق إلى الإيمان، فلا إيمان يقوم على جهالة، أو يفرض قسراً.. وإذا كان المجتمع الإسلامي هو مجتمع العقيدة، فإنه بالتبعية والضرورة مجتمع الحرية فلا عقيدة دون حرية، ولا إيمان دون نية.. وحرية الفكر هي التي تكفل الحيوية للعقيدة وتحول دون أن تتحول إلى "بركة آسنة". وإذا أردنا أن نعزز الإيمان فبالمنطق والبرهان، لا بالقمع والسلطان، وفي مجال المقولات لا على أشخاص القائلين!

ولا يجوز مطلقاً تكفير آخرين، أو الافتيات على عقائدهم.. فهذا ما استأثر الله تعالى وحده بالحكم فيه يوم القيامة، ولا يحاسب الناس في الدنيا على ما يؤمنون، ولكن على ما يعملون...

-٧-

أبرز القرآن الكريم قداسة العلم عندما أمر الملائكة أن تسجد لآدم لأنه علمه ﴿الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ وتحدثت الآياتان ٢٧ و ٢٨ من سورة فاطر عن شموله، وأمر الرسول بطلبه أينما كان (ولو في الصين)...(63).

من هنا يجب على الفقهاء أن لا يقنعوا بثقافتهم الدينية التقليدية لأنها لم تعد كافية، وعليهم أن يلموا ويستوعبوا بقدر ما يمكن من ثقافات العصر، ولا يصدنهم عنها أنها أمريكية أو هندية أو أوروبية.. لأنها كلها "معرفة" تسهم في حل المشكلات والنهضة بالمجتمع والتجاوب مع العصر، كلها حكمة نحن أحق بها أينما كانت، وكيف يمكن لفقهاء أن يفهموا في قضية الربا وهو يجهل آليات البنوك ودورها في الاقتصاد الحديث!؟

-٨-

يعمل الإسلام على مستويين: فهو يضع المثال الذي يفترض أن يستهدفه الإنسان، ثم هو يعترف بالواقع الذي تتحكم فيه الضرورات ويخضع لسلسلة معقدة من العوامل بعضها يعود إلى الفرد وبعضها إلى الظروف والملابسات.. إلخ. ويضع الإسلام "آليات" أو "ميكانزم" للتفاعل ما بين المثال والواقع، ومن مفردات هذه الآليات:

- (١) اعتبار التيسير أصلاً في الممارسة، والوسع أصلاً في التكليف.
- (٢) المقاصة التي تقوم على مبدأ ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾.
- (٣) ملاحظة الأولويات....
- (٤) ملاحظة الضرورات...
- (٥) الاستغفار...
- (٦) التوبة...

وهذه الآليات تسع كل التصرفات التي لا تتفق مع المثال ويصدر فقهاء التقليد أحكاماً صارمة عليها!

-٩-

إن هذا يعطينا مدخلاً إزاء المستجدات في المجتمع: كالسينما، والمسرح، والتلفزيون، والصور المختلفة للهو والترفيه التي لم تكن معهودة في العصور الأولى، ومجالات الجمال المفقودة في المجتمع الإسلامي، فبعضها قد يتجافى مع المثال، ولكن يقبل على أساس الواقع، ويتعامل معه بالآليات المشار إليها آنفاً... وقد يعد بعضها من "اللمم" الذي لم يستبعد القرآن وقوع المؤمنين فيه ﴿ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ ﴾ ولأبي هريرة رأي عن اللمم يجعله كل ما هو دون الزنا الصريح (64).

(63) ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ * وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَأَلْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ (64) المستدرک للحاکم ص ٢٤٦ ج ع وقال: "هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه".

وفي الوقت الذي يقف فيه الإسلام هذا الموقف من الضعف الإنساني باعتباره جانباً من جوانب الطبيعة البشرية.. فإنه يتوقع من الذين يلمون به أن يضاعفوا الحسنات والعمل الصالح ليجدوا نوعاً من الموازنة والمقاصة.

على أن الإسلام إذا تسامح مع الضعف البشري بتلك الضوابط المشار إليها، فإنه لا يتسامح مع الشر كالاستغلال والظلم وإذلال الناس.

- ١٠ -

لابد من الاعتراف بأن الفكر التقليدي لدى الفقهاء عن المرأة قد ظلمها ظملاً شديداً وجنى عليها لقرون متتالية، وكان هذا من أسباب تخلف المسلمين.

وقد حكمت التقاليد، وليس الإسلام، كل ما يتعلق بالمرأة حتى اليوم.. وآراء بعض الفقهاء عن المرأة يجعلها اليوم متخلفة عما كانت عليه أيام الرسول ﷺ، وتعارض معارضة حادة روح القرآن وصريح الآيات...

إن كل ما يورده فقهاء التقليد عن الحجاب، والاختلاط، والزواج، والطلاق، والزي، والزينة يحتاج إلى مراجعة شاملة حتى يعود مرة أخرى إلى روح الإسلام التي عبرت عنها البنود السابقة.

وبالنسبة للكتاب والمفكرين و"التنويريين" فإن الإطار هو:

- ١ -

لابد لكل من يعمل في مجال الفكر والإعلام والدعوة والسياسة أن يعلم أن مصر هي بلد الإيمان، وأن الدين هو أبرز مقوماتها.. إن الشخصية المصرية تكونت كوناً إيمانياً على امتداد ثلاثة آلاف سنة متصلة قبل أي غزو خارجي، فامتزجت الشخصية بالدين، وكان الدين طوال هذه المدة هو محور المجتمع...

- ٢ -

إن إيمان مصر بالإسلام لم يكن مصادفة أو اعتباطاً، ولكنه كان أمراً مقضياً، ولا بد منه لتتم مسيرتها الدينية، وليأخذ تصورهما القديم عن الخلود والعدالة الصورة المثلى، والأخيرة، فقد وجدت مصر في الإسلام دينها، ووجد الإسلام في مصر وطنه.

وتجاهل إسلامية مصر هو حرمانها من الهوية والاسم والحضارة والشخصية المميزة لها وقطعها من تاريخها وأمجادها.

- ٣ -

لهذا فإن أية فكرة عن دولة علمانية، ينفصل فيها التوجيه الديني عن الحياة والمجتمع، أو يكون الدين مجرد علاقة خاصة بين الفرد والله دون تأثير على الاقتصاد والسياسة والاجتماع، فكرة مرفوضة تماماً، ولن

تقبلها مصر بحكم شخصيتها الإيمانية، كما سيرفضها الإسلام بحكم طبيعته... لقد كانت مصر - وستظل - دولة إسلامية.

- ٤ -

ليس هناك مبرر - على الإطلاق - للخوف من سوءات "الدولة الدينية" فهي منتهية من الإسلام لأنه عقلاني الطبيعة يجعل معجزته كتابًا ويستبعد المؤسسة الدينية المحنكرة، ويقدم فكرته عن الله على الفطرة السليمة، لا اللاهوت الذي لا يفهمه إلا رجال الدين.

- ٥ -

إن الإسلام كجذر للمجتمع المصري ومقوم للشخصية يتمحور حول القيم الحضارية للإسلام، وهي الضمير للفرد، والحرية للفكر، والعدالة في الاقتصاد، والشورى في السياسة.. وأن يكون الحق هو المثل الأعلى للقيم، والعدل هو المثل الأعلى للنظم.

والأديان بصفة عامة هي أصل الفنون والآداب واستلهاهم الخير والفضيلة ومكانها مطلوب في كل مجتمع.

- ٦ -

إن وجود أقلية ٥% - ٧% قبطية في مصر لا تغير الحقائق.. فالأقليات موجودة في كل العالم ولا يمس وجودها حقوق الأغلبية، والإسلام كحضارة إرث لكل البشرية، وليس للمسلمين وحدهم، ولغير المسلمين حق فيه وقيمه الحضارية تكليل للقيم الحضارية في الأديان جميعاً، وقد كفل حقوق غير المسلم بتقريره حرية الاعتقاد، وليس فيه حساسية للآخرين وهو يسعهم تحت مظلة "لهم ما لنا وعليهم ما علينا" ويمكن للأقباط أن يصلوا إلى أعلى المناصب تحت شعار "قبطي دينا ومسلم وطناً"، وهو على كل حال أفضل من العلمانية التي تضعهم تحت رحمة الأغلبية النزقة.

أما إذا أثروا التوقع - كأقلية - فإن الإسلام يكفل لهم فوق ما تكفله القوانين الأوروبية من حقوق وحمايات للأقليات.

- ٧ -

لابد لدعاة التنوير أن يقلعوا عن عبادة الآلهة الزائفة.. إن الاشتراكية بالصورة التي دعا إليها ماركس وطبقها لينين، والقومية التي ظهرت خلال القرون الأخيرة قد أصبحت من سقط المتاع.. أما الحضارة الأوروبية فيجب النظر إليها في مضمون تجاوبها مع الطبيعة والقيم المصرية...

- ٨ -

لابد لدعاة التنوير أن يغسلوا أيديهم من قاذورات الناصرية، وأن يعترفوا بما قامت عليه من زيف وما أدت إليه من كوارث على الوطن والمواطنين، وأن يبدعوا بداية جديدة سليمة لا تقبل زيفاً، ولا تقوم على باطل فما قام على الباطل فهو باطل.

لابد من تضافر الجهود للقضاء على السنوات التي غرستها الناصرية في المجتمع المصري مثل ديكتاتورية الحاكم وتأليهه، وانفراد حزب بالحكم، والدولة البوليسية، وإهدار كرامة المواطنين، وتقييد الحريات، وتزييف الانتخابات، والفساد والتستر وراء الحصانات والمناصب والسوءات التي جرّها الانفتاح الطليق من تضخم الثروات الطفيلية والمشبوهة.. وارتفاع الأسعار ومشكلات البطالة والإسكان... إلخ والقيم الحضارية للإسلام هي خير ما يقودنا وسط متاهة النظم والمذاهب...

نشأ معظم دعاة التنوير في أحضان الصحافة، وهي - إلى حد كبير - مدرسة الغوغائية، والانتهازية، والسطحية، والجري وراء الإثارة والتصفيق والتهليل للحاكم.. إلخ.. وتأثروا بهذا الطابع قدر ما بعدوا عن الجد، والعمق، والإخلاص، وقد يصور هذا، الفرق بين "أخبار" أمين الرافعي في العشرينيات و"أخبار" إبراهيم سعدة اليوم، أو أن يكون الجد هو الكاتب الوطني النبيل أحمد حلمي (65) والحفيد هو صلاح جاهين صاحب الكاريكاتير المستهجن، ولا ينفي هذا وجود صحافة جادة محدودة جداً، وفي صف المعارضة. ولا بد للصحفيين المصريين أن يتقفوا أنفسهم ثقافة جادة وعميقة، وأن يجعلوا الصدق والحقيقة هدفهم وأن يتخلصوا من الآثار السيئة لصحافة الإثارة والصحافة الصفراء، وصحافة التبعية للحاكم وصحافة الابتزاز والارتزاق إلخ..

(65) كان أحمد حلمي هو أحد كتاب الحزب الوطني وجريدة اللواء أيام محمد فريد، وكان مثالا للنبل والوطنية.